أمريكا و العالم

الحرب الباردة.. وما بعدها



د. عبد المنعم سعيد



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com

أمريكا والعالم

الحرب الباردة.. وما بعدها

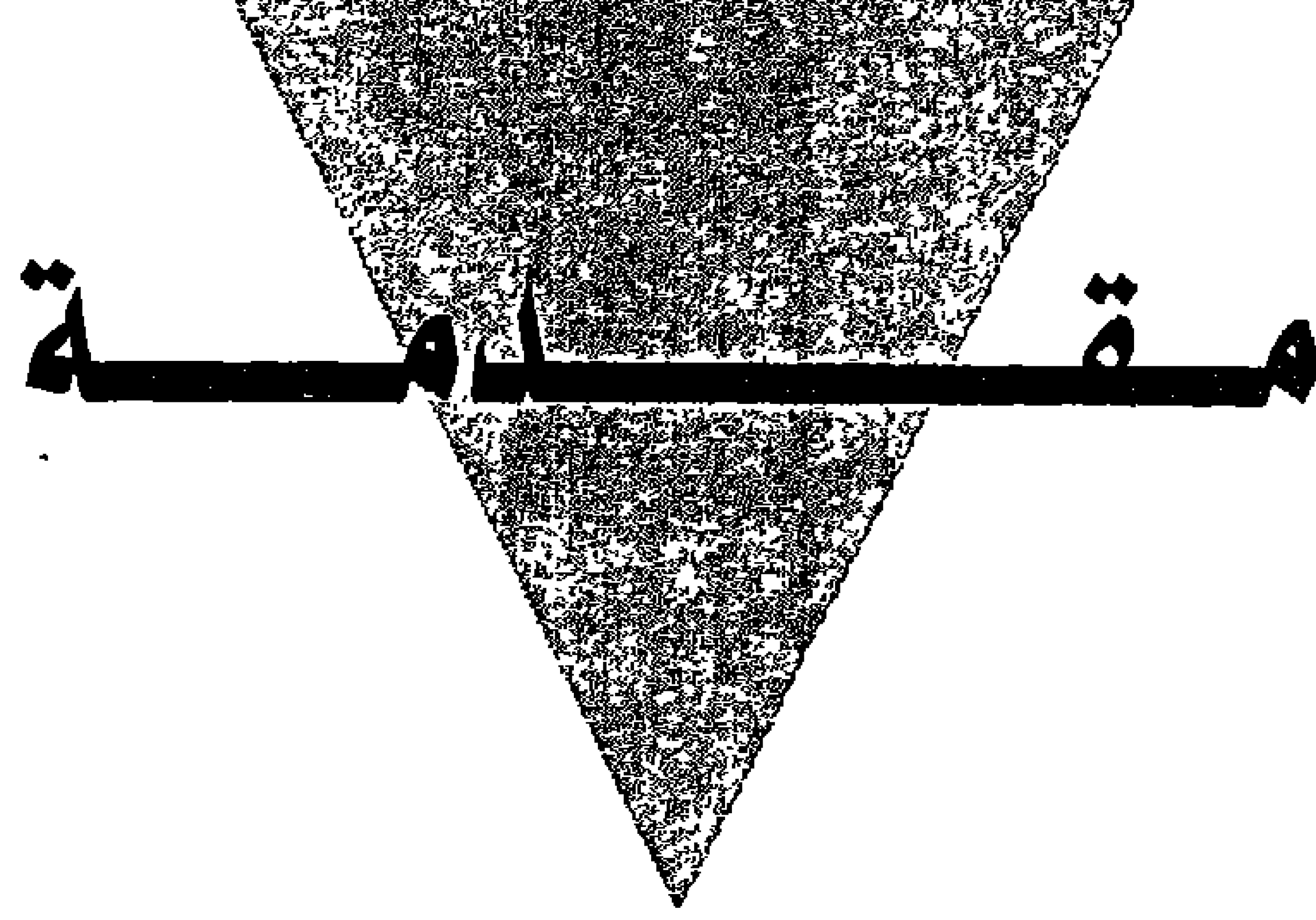
د. عبد المنعم سعيد

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٢٨
www.nahdetmisr.com

بسم الله الرحمن الرحيم



اسم الكتاب :	أمريكا والعالم .. الحرب الباردة.. ومابعدها .
اسم المؤلف :	د. عبد المنعم سعيد .
إشراف عام :	داليا محمد إبراهيم.
تاريخ النشر :	الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٣
رقم الإيداع :	١٩٣١٦ /٢٠٠٢
الترقيم الدولى :	ISBN 977 - 14 - 2027 - 5
الناشر :	**نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.**
المركز الرئيسى :	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة مدينة السادس من أكتوبر تليفون : ٨٣٣٠٢٨٧ - ٨٣٣٠٢٨٩ / ٠٢ فاكس : ٨٣٣٠٢٩٦ / ٠٢
مركز التوزيع :	**١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة.** تليفون : ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٠٢ فاكس : ٥٩٠٣٣٩٥/٠٢ ص . ب : ٩٦ الفجالة - القاهرة.
الإدارة العامة :	**٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة** Publishing@nahdetmisr.com ت : ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ فاكس : ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص . ب : ٢٠ إمبابة .
موقع الشركة على الإنترنت	كافة إصدارات شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع تجدونها على موقع الشركة بالعنوان التالى www.nahdetmisr.com الرقم المجانى 07775666



مقدمة

فى عام ١٩٧٦ صدر أول كتاب لى بالاشتراك مع الدكتور مصطفى علوى بعنوان «مصر وأمريكا» عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. وكان موضوع الكتاب كافيا لكى يثير الاهتمام بدراسة الولايات المتحدة وصناعة القرار فيها، حتى أن رسالة الدكتوراه التى انتهيت منها فى عام ١٩٨٢ كانت عن «إدارة الولايات المتحدة لأزمة أكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط». ومن يومها صارت الكتابة عن أمريكا همًا علميا بالإضافة بالطبع إلى كونها همًا سياسيا ينبع من موقعها فى النظام العالمى سواء فى زمن الحرب الباردة أو ما بعدها فى زمن العولمة. وعلى مدى عقدين من الزمان، كان حلمى أن أتفرغ بما يكفى من الوقت لكتابة كتاب عن التجربة الأمريكية التى للأسف لا يوجد الكثير مما كتب عنها باللغة العربية رغم كل الأهمية التى يعطيها العرب لواشنطن وسياستها واستراتيجيتها العالمية والشرق أوسطية.

على أى الأحوال لم يتيسر الوقت أبدًا لكتابة الكتاب الذى أريده، ولكن على مدى عقدين تقريبا كتبت الكثير من المقالات وبعضا من الدراسات عن الولايات المتحدة نشرت فى صحف ودوريات وكتب متفرقة. إن هذا الكتاب هو تجميع لأهم هذه المقالات التى نشرت فى عدد من الصحف المصرية والعربية امتدت منذ الفترة التى عرفت بالحرب الباردة الثانية وحتى الآن فى مرحلة ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وخلال هذه الفترة مرت الولايات المتحدة والعالم والشرق الأوسط ومصر بتغيرات مختلفة بدأت باحتدام الحرب الباردة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ومرت على مرحلة البيروسترويكا (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ثم إقامة النظام العالمى الجديد (١٩٩٠ - ١٩٩٥) والعولمة (١٩٩٥ - ٢٠٠١). وخلال كل هذه المراحل

كانت الولايات المتحدة ليس فقط فاعلا أساسيا أو حتى الفاعل الأول فى العلاقات الدولية بحكم طاقاتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الجبارة، وإنما كانت هى أيضا الدولة التى تعرف النظام وتضع عنوانه وتحدد قائمة أعماله ومهامه.

إن هذا الكتاب فى مجموعه يشكل إطلالة ونافذة على الولايات المتحدة من خلال أربعة أجزاء: أولها: نظرة على الداخل الأمريكى وما يجرى فيه، وثانيها: وذلك هو الجزء الأكبر من الكتاب - عن علاقات الولايات المتحدة بالعالم عبر مراحل مختلفة، وثالثها: عن علاقات أمريكا بالشرق الأوسط فى حالات الحرب والسلام، والصراع والوئام، ورابعها: عن العلاقات المصرية الأمريكية التى كانت جزءًا أساسيًا من ذلك كله. وبهذا الشكل نأمل أن يجد فيها القارئ ما يساعد على فهم أحداث كثيرة تجرى فى عالم اليوم.

والله ولى التوفيق،،،

د. عبدالمنعم سعيد

القاهرة ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢

الجزء الأول

الولايات المتحدة من الداخل

الانتخابات الأمريكية: رؤية تحليلية
ريجان «الثانى» والولايات المتحدة والعالم

مقدمات الانتخابات الأمريكية... والسباق للبيت الأبيض

الانتخابات الأمريكية

رئيس العالم... !!

رئيس العالم: ويليام جيفرسون كلينتون

إنه التغيير أيضاً يا غبى...!

تأملات مصرية فى الانتخابات الأمريكية !

ويليام جيفرسون كلينتون

البحث عن إدارة بوش الأمريكية الجديدة

ما بعد المائة يوم !

مجموع شينى THE CHENEY BOYS

ستة شهور بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر

أكثر الكوابيس جنوناً فى أمريكا...؟!

الكارثة التى ينتظرها الجميع
فى أمريكا: عملية إرهابية نووية

القرن الأمريكى الجديد.. عالم ما قبل ١١ سبتمبر

العودة إلى الإمبراطورية أو القرن الأمريكى الجديد..!

حالة الولايات المتحدة الأمريكية...!

الانتخابات الأمريكية: رؤية تحليلية

ريجـــان «الثـــانى» والـولايـــات المتحـــدة والعـــالم

أخيراً انتهت معركة انتخابات الرئاسة، وأصبح على الولايات المتحدة والعالم أن يعيشا، أو يتعايشا، مع الرئيس رونالد ريجان لأربع سنوات أخرى. ورغم أن النتائج كانت معروفة سلفا منذ شهور عديدة، فقد نجح الأمريكيون فى أن يشغلوا أنفسهم والدنيا معهم بمعركتهم السياسية، فاحتلت الحملة الانتخابية مكان الصدارة فى أجهزة إعلامهم ومنها إلى صحف وإذاعات وتليفزيونات الدول المختلفة، وانطلق خبراؤهم من واشنطن إلى العواصم يشرحون لمراكز الأبحاث والجامعات أبعاد الصراع الجمهورى الديموقراطى، والكيفية التى يضع بها الشعب الأمريكى من يقوده فى البيت الأبيض، وأمطرت سفاراتهم الباحثين والدارسين والمحللين والصحفيين فى أركان المعمورة الأربعة بالمعلومات والإحصائيات والآراء المتعارضة حول ما يجرى ويدور على الساحة الأمريكية.

فى كل ذلك لم يفشلوا طوال عام كامل فى أن يبقوا على اهتمام ودهشة القارئين والمستمعين والمشاهدين. وسواء كان ذلك نوعا من الدعاية المنظمة لحيوية النظام الأمريكى أم ليس كذلك فإن السؤال الذى سوف يبقى ويلح هو ما الذى يعنيه إعادة انتخاب ريجان للمرة الثانية بهذه الأغلبية الكاسحة للولايات المتحدة والعالم؟

ويأتى الاهتمام بالإجابة عن هذا السؤال بالنسبة لنا، ولغيرنا، من الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى اقتصاديات الأمم، وأمن الدول، وسياسات العالم. فهى الدولة التى تنتج أكثر من خُمس الناتج الإجمالى العالمى، وهى التى تهيمن على صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وتسيطر عملتها على الأسواق العالمية، وتوجد شركاتها المتعددة الجنسيات فى كل مكان، وتنتشر صواريخها وحاملات

طائراتها فوق أراض وبحار ومحيطات، وتحوم أقمارها الصناعية ومركباتها فى الفضاء المحيط بكوكبنا. من هنا فإن أى تغيير، قل أو كثر، فى اتجاه الرئاسة الأمريكية، أو حتى المزاج الأمريكى، لابد من أن يكون له تأثيرات بالغة الأهمية، إيجابية وسلبية على العالم بأسره تبعا لموقف الأطراف المختلفة من الحقائق الجديدة.

أمريكا فى الداخل

وبداية، فإنه يمكن القول بأن فوز ريجان حقق له ميزتين: أولاهما أنه طبقا للدستور فلن يخوض حملة انتخابية مرة أخرى. وثانيتهما أن انتصاره الساحق نجم عن تصويت أغلبية الأمريكيين له بغض النظر عن انتمائهم الحزبى، أو الجنس الذى ينتمون إليه أو شريحة العمر التى يقعون فيها، أو الإقليم الجغرافى الذى يعيشون فيه. إن ذلك يقود فى اتجاه واحد هو أن الرئيس الأمريكى سوف يتمتع بقدر كبير من الحرية فى اتخاذ القرار. فأى من قوى الضغط السياسية أو الإقليمية، أو جماعات المصالح بأنواعها المختلفة، لا يمكنها الادعاء بأنها السبب المباشر فى وصوله إلى البيت الأبيض، كما أنه لم يعد يحتاج لتقديم التنازلات لأى منها انتظارًا ليوم انتخابات جديدة، خاصة وقد صار فى يده تفويض من الشعب الأمريكى ليفعل ما يرى ويعتقد.

ولا يوجد فى الواقع ما يشير إلى صعوبة فى التنبؤ بما سيفعله ريجان على المستوى المحلى وكذلك العالمى. ففى داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان نجاحه فى عام ١٩٨٠ يستند إلى وعوده بإنقاذ الاقتصاد الأمريكى من خلال تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومى، ثم التوسع فى بناء القوات المسلحة الأمريكية بحيث يحصل على هامش للتفوق على السوفيت، ثم أخيرًا تنفيذ عدد من المطالب الاجتماعية التى يطالب بها اليمين المحافظ الأمريكى منذ وقت بعيد مثل معارضة الإجهاض، والصلاة بالمدارس، وتقليص الدعم الاجتماعى الموجه للأقليات خاصة السود منهم والذى حصلوا عليه فى أعقاب حركة الحقوق المدنية فى الستينيات. وقد نفذ ريجان بالفعل كلاً من وعديه فى مجالى الاقتصاد والجيش، وكان نجاح الاقتصاد السبب الرئيسى فى فوزه الساحق فى انتخابات الثلاثاء الماضى. ولذلك فإنه من المنتظر أن تشهد رئاسته الثانية المضى قدما

فى سياسته الاقتصادية والعسكرية مع السعى لتنفيذ وعوده الاجتماعية. ويزيد المراقبون إلى ذلك أن ريجان سوف يصبغ سياسته بقدر كبير من «الشوفينية» وبعض ملامح المكارثية القديمة، التى تجعل أى نقد لسياساته نوعا من المعاداة لأمريكا والتقاليد والفضائل الأمريكية «الأصيلة».

إن اتباع مثل هذه السياسات سوف يكون له نتائجه داخل المجتمع الأمريكى، فمن الثابت أن الـ ٢٥٪ الأقل دخلا قد ساء حالهم خلال السنوات الأربع الماضية، ومن ثم فإن هؤلاء الذين يمثلون عالما ثالثا داخل أمريكا، ومعظمهم من الأقليات، سوف يواجهون فترة أكثر قسوة من تلك التى مضت.

فليس سرًا على أحد داخل أمريكا وخارجها أن سياسات ريجان هى فى النهاية تفيد الأغنياء والطبقة الوسطى على حساب الفقراء والمحرومين. أما الليبراليون والديموقراطيون الذين قامت على أكتافهم فلسفة العهد الجديد فى الأربعينيات وحركة الحقوق المدنية فى الستينيات فسوف يواجهون فترة عصيبة نتيجة توجه المجتمع نحو اليمين وهو ما سيجعله أكثر استجابة لشعارات ورموز ريجان فيما هو تفسير وتعبير عن «الأصالة» الأمريكية.

ريجان والعالم

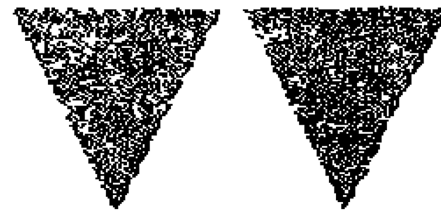
وعلى المستوى العالمى سوف يجد الرئيس الأمريكى فى التفويض الجديد تأييدًا لسياسته فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى التى تقوم على اعتبار الوفاق خديعة سوفيتية، ومن ثم فسوف يسعى إلى تدعيم سباق التسلح وليس ضبطه، وإلى المواجهة والتوتر. وليس التعاون والتفاوض. وحتى إذا حدثت فى بعض الأحيان دعوة إلى استئناف المفاوضات، فإن ذلك سوف يكون وفقا لشروط التفوق الاستراتيجى الأمريكى. كما أن سياسة الاحتواء التى تم إحياؤها فى الرئاسة الأولى سوف تضاف إليها أبعاد جديدة. حيث تزيد الضغوط الأمريكية بأشكال مختلفة على شرق أوربا بأساليب أقلها إعادة تفسير اتفاقيات يالتا لكى تتناسب مع المزاج الأمريكى الجديد، مع السعى لحصار الإطار الجنوبى للاتحاد السوفيتى بالتعاون العسكرى مع الصين وإحياء العسكرية اليابانية، فى محاولة منه لاستغلال أزمة الخلافة المتعاقبة فى القيادة السوفيتية. وبالنسبة للعالم الثالث فإن ريجان الذى روج فى حملته الانتخابية الأولى لتحويل «درس»

فيتنام لكى يكون «عقدة» ينبغى التخلص منها، فقد نجح بالفعل خلال رئاسته الأولى، وأصبح الآن مطلق اليد لمزيد من التدخل تحت شعار مواجهة «التوسع السوفيتى» تارة «ومنازلة الإرهاب الدولى» تارة أخرى بمباركة وتصفيق الشعب الأمريكى هذه المرة، وربما كان تحرك حاملة الطائرات الأمريكية «اندبندنت» خلال الأسبوع الماضى إلى شرق البحر المتوسط لمواجهة «الإرهاب» مجرد مقدمة لاستعراضات عسكرية أخرى.

.. والشـــرق الأوســـط

أما فى الشرق الأوسط فقد يرى البعض أن الرئيس الأمريكى فى فترة رئاسته الثانية، وبالتفويض الذى حصل عليه، سوف يكون فى مركز قوى تجاه جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة، بحيث يستطيع دخول التاريخ من خلال تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط، خاصة وقد أصبحت إسرائيل أكثر اعتمادًا على أمريكا من أى وقت مضى، مما يتيح للأخيرة فرصًا أكبر للضغط والتأثير.

ولكن القضية تبقى.. أن الأمر لا يتوقف على إرادة الرئيس الأمريكى وحده وإنما على موقف القوى الفعالة فى المنطقة وقدرتها على التأثير فى اتجاه تحركى بحيث يتفق مع مصالحها وأهدافها.



مقدمات

الانتخابات الأمريكية .. والسباق للبيت الأبيض

فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٨٨ سوف يذهب الشعب الأمريكى إلى صناديق الانتخاب لاختيار رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية ويقوم بتولى مهام منصبه رسميًا اعتبارًا من ٢٠ يناير ١٩٨٩، بعد أن تكون فترة الرئاسة الثانية لرونالد ويلسون ريجان قد انتهت. ورغم أن هذه التواريخ قد تبدو بعيدة جدًا للقارئ العربى، فإنها تبدو قريبة جدًا للمواطن الأمريكى، والأهم بالنسبة للساسة الأمريكيين، فالنظام الانتخابى الذى يعملون فى ظله يكاد يكون فريدًا من نوعه. فحتى بالنسبة للنظم الأوربية واليابان، وباقى العالم الليبرالى الرأسمالى فإن مرشحى الرئاسة، أو رئاسة الوزراء، تتم أساسا من خلال آليات حزبية، تقوم بتصفية المرشحين للمقعد الأول فى الدولة، ثم تطرحهم على الشعب، مساندة إياهم خلال الحملة الانتخابية بالمال، والنفوذ، والأصوات.

وفى معظم الأحوال فإن هؤلاء المرشحين يكونون من بين قيادات الحزب، التى تدرجت فى مستوياته، ورشحها، مختبرًا إياها فى انتخابات محلية وبرلمانية وتولت مناصب وزارية سمحت باختبار كفاءتها وصلابة معدنها وعركتها بالخبرة والمعرفة السياسية هكذا هو الحال مع تاتشر فى بريطانيا، وميتران وشيراك فى فرنسا، وكول فى ألمانيا، وناكاسونى فى اليابان.

فى أمريكا، فإن الأمر جد مختلف، فالنظام السياسى يسمح لرأسمالى صغير يعمل فى مجال الفول السودانى، وحاكم لولاية ضئيلة الحجم مثل جيمى كارتر، فى أن يصعد متجاوزا كل النجوم اللوامع فى الحزب الديموقراطى والذين عملوا فى مجلس الشيوخ والنواب، أو الذين تولوا مناصب وزارية مهمة حتى يصل إلى واشنطن رئيسًا للجمهورية. كما أن النظام يسمح لممثل غير مشهور مثل الرئيس

الحالى أن يكتسح كالبرق العاصف ساسة وزعماء ظنوا أن بمقدورهم هزيمته بسهولة، بما فيهم الساكن المقيم فى البيت الأبيض لأربع سنوات، وأن يتولى قيادة الدولة لثمانى سنوات. ويحدث ذلك فى أمريكا، رغم أنها تبدو من الخارج مثلها مثل باقى الدول الأخرى. فلا يزال هناك حزبان رئيسيان يتوليان مهمة التعبير السياسى عن الأمة الأمريكية هما الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى.. كلا الحزبين لا يزالان فى الساحة، ومن وقت لآخر فإن اسميهما يستخدم للتمييز بين مرشح وآخر، وقبيل انتخابات الرئاسة، فإن كليهما يعقد مؤتمرًا ضخمًا يتم فيه الترشيح الرسمى لمقعد الرئاسة، ولكن كل ذلك يمثل الشكل أكثر مما يعبر عن المضمون، فعبر عملية سياسية وتاريخية طويلة، فإن الأحزاب الأمريكية فقدت مقوماتها المستمدة من التراث الأوربى.. وتدريجيا فإن المواطن العادى أصبح له نفوذ قوى من العملية التى كانت تتم عادة داخل الغرف المغلقة للأحزاب لاختيار مرشح الحزب، عن طريق ما يسمى بالانتخابات التمهيدية.

هذه الانتخابات ليس لها نسق واحد، فكل ولاية من الولايات الأمريكية لها قانونها الخاص. ففى بعضها يقوم أعضاء كل حزب بانتخاب مفوضين كل منهم يقرر منذ البداية المرشح الذى سوف يسانده فى مؤتمر الحزب النهائى وعلى هذا الأساس فإن عليه ألا يغير رأيه فى المؤتمر، وإنما هو ملزم بالاختيار الذى تم انتخابه على أساسه، وفى ولايات أخرى فإن هؤلاء المفوضين يجتمعون معا بعد انتخابهم لتقرير نسبة الأصوات التى سيعطونها لكل مرشح، وفى ولاية ثالثة فإن الشعب كله فى الولاية يقرر المفوضين الذين سيصوتون لكل مرشح لكل من الحزبين الديموقراطى والجمهورى معا. المهم أن هذه العملية تأخذ وقتا طويلا، حيث تبدأ من النصف الثانى من فبراير القادم، وتستمر حتى يتم انعقاد مؤتمر الحزب الجمهورى فى أغسطس، والديموقراطى فى سبتمبر.

والأهم من ذلك أن العملية الانتخابية لم تعد موضوعًا لمحترفى السياسة من الحزبين، وإنما أصبحت نتيجة ثورة الاتصالات والتليفزيون والصحافة، موضوعًا لمحترفين من نوع جديد، خاصة هؤلاء المتخصصين فى كتابة الخطاب السياسى وصناع «الصورة» التى يبدو عليها الرئيس القادم من حيث ثقته بنفسه، وإيمانه بالمبادئ الأمريكية. ومدى معرفته بالأمور الخاصة والمعقدة للمجتمع الأمريكى. وفى مقدمة هؤلاء يوجد هؤلاء المتخصصون فى

المناظرات السياسية، وهى مناظرات تحدث بين كافة المرشحين فى هذه الانتخابات التمهيدية وهى عادة تمثل اختبارات قاسية لكل مرشح تمتد من المستويات المحلية، حتى تتم على المستوى القومى عندما ينخفض عدد المرشحين إلى مرشحين اثنين فقط يتنازعان منصب الرئاسة. هذه المناظرات كانت أحد الأسباب التى أدت إلى سقوط نيكسون فى عام ١٩٦٠. عندما فشل فى المواجهة التليفزيونية مع كيندى، وأضرت بكارتر حينما قابل ريجان المتمرس فى مواجهة الكاميرات وأساليب الإذاعة المرئية. بمعنى آخر فإن «صناعة الرئيس الأمريكى» لم تعد عملية سياسية كلها، وإنما أصبحت عملية سياسية وفنية معًا، والأهم مالية كذلك.

على أى الأحوال، فإن قائمة المتسابقين فى الحزبين الجمهورى والديموقراطى تتزايد كل يوم. ففى الحزب الجمهورى يوجد على رأس القائمة بالطبع نائب رئيس الجمهورية الحالى جورج بوش. وهو لم يعلن حتى الآن رسميا، الميعاد الرسمى، لترشيحه للمنصب الأول، ولكنه يتحرك، ويقوم بالدعاية مستغلا منصبه الحالى، والأهم فإنه يشغل المكانة الأولى بين المرشحين الجمهوريين فى استطلاعات الرأى العام الأمريكى. هذه المكانة التى حصل عليها نتيجة منصبه، ونتيجة الخبرة المتوقع أنه حصل عليها خلال الفترة الماضية فى الشئون الداخلية والخارجية إلى جانب أنه كان مرشحاً لرئاسة الجمهورية فى عام ١٩٨٠ فى مواجهة ريجان، واستطاع أن ينتزع منه الأغلبية فى عدد من الولايات.. وبالتالى فإنه خبير ومتمرس فى فنون الحملات الدعائية والمعارك الانتخابية، وإذا كانت كل هذه النقاط يمكن أن توضع لصالح بوش، فإن نقاط ضعفه تكمن فيها. فحقيقة كونه نائبًا للرئيس تجعله مسئولاً عن كثير من السياسات التى تم اتباعها فى عهد ريجان. هذه السياسات تتعرض حاليا للنقد الشديد، خاصة فى المجال الخارجى الذى تعلق بفضيحة إيران جيت حين بدا الرئيس الأمريكى ونائبه غير مطلعين على الأمور، وعاجزين عن التحكم فيها. وقد وجه ريجان نفسه ضربة قوية إلى بوش حينما أجاب بالنفى عن سؤال عما إذا كان بوش قد اعترض على السياسة التى تم اتباعها إزاء إيران.

فى المكانة الثانية من السباق يوجد روبرت دول عضو مجلس الشيوخ الأمريكى حاليًا، والمرشح للرئاسة من خلال الحزب الجمهورى فى عام ١٩٨٠

فى مواجهة رونالد ريجان، ولكنه آنذاك خرج من السباق مبكرًا تاركًا بوش وريجان يتصارعان على المقدمة حتى مؤتمر الحزب. ولكن الآن وبعد مضى سبع سنوات على هذه الانتخابات، فإن «دول» يأمل أن يكون حظه أفضل هذه المرة، فهو عضو بمجلس الشيوخ منذ مدة طويلة، كما تزعم الأغلبية الجمهورية لفترة طويلة انتهت فى انتخابات العام الماضى حينما حصل الديموقراطيون على الأغلبية فى مجلس الشيوخ، ومن ثم انتقل ليكون زعيمًا للأقلية وهو منصب بالغ الأهمية حيث يعمل من خلال الكونجرس على الحصول على التأييد لبرامج الرئيس الجمهورى.

وإذا كان بوش ودول يشغلان مقدمة السباق الجمهورى فإن هناك آخرين يحاولان اللحاق بهما. الأول هو جاك كيمب عضو مجلس النواب الأمريكى منذ عام ١٩٧١. وأهميته لا ترجع فقط إلى تلك المدة الطويلة التى قضاها فى الهيئة التشريعية الأمريكية ولكنها تعود إلى سبب أهم، وهو أنه الابن المدلل لليمين الأمريكى المحافظ الذى قدم جارى جولد ووتر فى الستينيات، ورونالد ريجان فى السبعينيات، ومنذ بداية الثمانينيات وهو يعد كيمب ليكون الخليفة المنتظر لرونالد ريجان. ورغم أن كيمب حاول الاستمرار فى أن يبدو شريكًا فى سياسات ريجان المتعلقة بزيادة الإنفاق العسكرى، وتصعيد التوتر مع السوفيت، ومبادرة حرب النجوم، على المستوى الخارجى، وتقليل الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية، وتقليص الإنفاق الحكومى على المستوى الداخلى فإنه حال دائمًا أن يبقى مسافة بينه وبين الرئيس خاصة فيما يتعلق بإيران جيت والمفاوضات مع السوفيت. أما الثانى فهو الكسندر هيج الذى شغل منصب وزير الخارجية فى العامين الأولين لرئاسة ريجان، وقبلها كان قائد قيادات حلف الأطلنطى حتى أحيل إلى التقاعد فى عام ١٩٧٩ برتبة لواء. وهيج حاليًا يحاول أن يركز على خبرته الحكومية والعسكرية والدولية، وعلى ما يسميه قدرته على القيادة ولكنه لا يبدو ناجحًا حتى الآن فى هذا المضمار. بعد هؤلاء الأربعة: بوش ودول، وكيمب، وهيج فإن هناك قائمة أخرى أقل شأنا وغير معروفين داخل أمريكا أو خارجها.

وإذا كانت قائمة الحزب الجمهورى تعيش تحت الظل الثقيل لجورج بوش، فإن الجانب الآخر فى الحزب الديموقراطى البعيد عن الحكم منذ عام ١٩٨١ أكثر

انفتاحًا وتنوعًا، ففى الوقت الذى يعتقد فيه الديموقراطيون أنه قد آن الأوان لكى يعود إلى الحكم مرة أخرى، فإنهم حتى الآن عاجزون عن خلق قيادات وزعامات يمكن أن تهيمن على الحس القومى، خاصة أن جارى هارت عضو مجلس الشيوخ السابق الذى كان يقع فى مقدمة السباق الديموقراطى اضطر للانسحاب بعد فضيحة أخلاقية. وبذلك أصبح هناك حاكم أريزونا السابق بروس بابيت، وعضو مجلس النواب ريتشارد جبهارت، وعضو مجلس النواب جوزيف برن، والقس الأسود جيسى جاكسون، وعضو مجلس الشيوخ ديل بامبرن، وبالإضافة إلى هؤلاء جميعًا يوجد مايكل دوكاكيس حاكم ماسوشيستس الذى تم انتخابه حاكما لهذه الولاية لثلاث فترات وتحقق فيها رخاء اقتصادى كبير فى هذه الولاية. وقد وعد دوكاكيس بأنه سوف يحمل هذا الرخاء إلى الولايات المتحدة كلها. وربما لن ينجح جيسى جاكسون فى الحصول على ترشيح الحزب، ولكن تاريخه فى الانتخابات السابقة، والتى احتكر فيها أصوات السود الأمريكيين سوف تجعل له ثقلاً داخل مؤتمر الحزب، لا ينبغى تجاهله.

من ينجح من هؤلاء ويصبح رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية ؟ ذلك هو السؤال الصعب.

فمن جانب فإن القائمة لا تزال مفتوحة لدخول مرشحين جدد، بل إن أهم المرشحين على الساحة السياسية والذين أعلنوا أنهم لن يدخلوا السباق، ربما يغيرون موقفهم بعد فترة. فهناك على الجانب الجمهورى هوارد بيكر عضو مجلس الشيوخ والمرشح السابق أمام ريجان فى انتخابات الحزب عام ١٩٨٠، الذى يشغل حاليا منصب كبير موظفى البيت الأبيض، وربما يفكر ثانية فى الأمر خاصة بعد أن نجح فى إدارة سفينة ريجان بعد عاصفة إيران جيت، وهو من الشخصيات ذات الشعبية على مستوى الحزب والشعب الأمريكى ككل، فهو يمكن أن يبرز بمثابة المنقذ حتى اللحظة الأخيرة. وعلى الجانب البيروقراطى يوجد سام نن عضو مجلس الشيوخ، وهو أيضا من الشخصيات القومية، ويلقى تأييدًا كبيرًا من جيمى كارتر رئيس الجمهورية السابق، وقد أعلن حتى الآن أنه لن يدخل السباق، ولكن كل المراقبين يرون أن الباب لا يزال مفتوحًا أمامه وإذا فعل فإن فرصته أكبر من كافة المرشحين الآخرين. ومن جانب آخر فإن رونالد ريجان لا يزال أمامه ثمانية عشر شهرًا فى الحكم. وبالتأكيد سنة من الفاعلية يستطيع فيها

أن يضمد جراح الحزب الجمهورى، فإذا نجح فى عقد معاهدة مع السوفيت، ونجح فى تحسين العجز فى الميزانية، فإن موقفه شخصيًا سوف يكون الفيصل فى اختيار المرشح الجمهورى وربما رئيس الجمهورية القادم.

ويغض النظر عن كل شيء فإن السباق قد بدأ، وهناك من يعتقد أنه مثل السلحفاة عليه أن يبدأ من الآن. وهناك من يرى أنه مثل الأرنب يمكن أن يدخله فى أى وقت ويفوز.. وسواء نجحت السلحفاة كما فى القصة التقليدية الذائعة، أو نجحت الأرانب لكى تشكل نفيًا للقصة، فإن انتخابات الرئاسة الأمريكية سوف تشد أنظار العالم لفترة طويلة مثلما تشده مسابقات كأس العالم لكرة القدم، ومسابقات ملكات الجمال، ولكن أمريكا ذاتها لا تتغير كثيرًا، ولا العالم كذلك بعد انتخاب رئيس جديد !!!



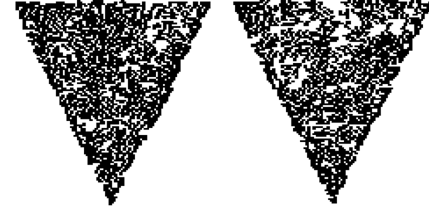
الانتخابات الأمريكية

لو أن هناك عدلاً فى الدنيا لشاركت كل البشرية فى الانتخابات الأمريكية سواء لرئاسة الجمهورية أو للكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ. فالأصل فى عملية التمثيل النيابى والانتخابات بصفة عامة هو القاعدة المعروفة أنه لا ضرائب بدون تمثيل، فإذا كانت سلطة ما تحصل على موارد مادية أو معنوية من البشر فإن حقهم معلوم فى ضرورة المشاركة والرقابة على إدارة هذه الموارد حتى يمكن التأكد من استخدامها الرشيد. ورغم أن الولايات المتحدة لا تحصل على موارد مباشرة من سكان الكرة الأرضية عن طريق مصلحة الضرائب فيها إلا أنها بالتأكيد تحصل على الكثير منها بطريقة غير مباشرة بحيث تؤثر على حياتهم غنى وفقرًا وصراعًا وسلامًا فى أركان الدنيا الأربعة. فالاقتصاد الأمريكى ـ مقاسا بالناتج المحلى الإجمالى ـ يزيد حجمه قليلا عن اقتصادى اليابان وألمانيا مجتمعتين، وكثيرًا عن اقتصادات بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وسويسرا مجتمعة وذلك يعطيها مركزًا تحكميًا فى الاقتصاد العالمى ككل حتى أنه أصبح القاطرة التى إذا انتعشت انتعش معها العالم، أما إذا انكمشت أو تباطأت تبعها الكثرة من الشعوب والأمم، وفى العالم الثالث فإن معنى ذلك الفاقة والمجاعة لا قدر الله. وإذا زاد على ذلك أن الولايات المتحدة هى المنتج الأول للغذاء فى العالم وتشغل المكانة الأولى فى إنتاج العديد من السلع الحيوية من الألومنيوم حتى الطائرات، وفى مجال أجهزة الكمبيوتر فإنها تنتج وحدها أكثر من إنتاج القارة الأوربية مجتمعة، وما يزيد بكثير على ضعف الإنتاج اليابانى لأدركنا إلى أى حد تشغل دولة واحدة مكانًا مركزيًا فى الاقتصاد العالمى. وربما كان الأهم من ذلك كله أن

أمريكا لا تشغل مكانة تحكمية فى شئون العالم نتيجة إنتاجها السلعى وحده، وإنما من خلال استحواذها على مراكز السيطرة فى المعلومات والبحث العلمى وأسواق المال وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والدول، وباختصار نفاذها على كافة الأعصاب الحساسة التى تؤثر على معدلات البطالة والتضخم والنمو فى كل أرجاء العالم. ورغم أن هناك تقديرات كثيرة، وتنبؤات أكثر عن تراجع المكانة النسبية للولايات المتحدة واندفاع قوى أخرى لمنافستها فى هذا المجال أو ذاك، فإن المؤكد أنه حالياً ولسنوات مقبلة فإن الولايات المتحدة اجتمع لها من أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية ما لم يجتمع لقوة وحيدة فى التاريخ الإنسانى، وفى عصر الكونية فإن القرارات التى تتخذها أو التى لا تتخذها هذه القوة فإنها تؤثر تأثير الحياة والموت على كافة الأمم. المعضلة هنا أنه رغم هذا التأثير الهائل الذى يتعدى بكثير الحدود الأمريكية فإن حكمة الأمريكيين وحدهم فى انتخابات الرئاسة والكونجرس هى التى تقرر لبقية العالم ماذا وكيف ومتى ينتج ويستهلك ويعمل ويعلم، أما بقية الدنيا التى تدفع ثمن فساد هذه الحكمة إذا فسدت فليس لها من نصيب فى المشاهدة والمراقبة لمؤتمرات الحزب الديموقراطى والجمهورى ومناوشات هذا وذاك من المرشحين المستقلين من أمثال روس بيرو، والتعجب والاستعجاب، وأحيانًا الإعجاب، بالطريقة الفاقعة الألوان للانتخابات الأمريكية.

وربما كانت المشكلة الأكبر هنا أنه بالقدر الذى يتصاعد فيه التأثر الكونى للولايات المتحدة فإن شعبها يزداد محلية كل يوم، ولعله أصبح معلوما للكافة الآن أن السياسة الخارجية لا تشغل ألا نصيبًا ضئيلاً وهامشياً من قرار الناخب الأمريكى الذى ينصب جل اهتمامه على مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان ذلك مفهوما فى الماضى حينما كانت أمريكا قوة بعيدة محصورة بمحيطين هائلين وتتخيل نفسها عالما جديدًا وحدها بعيدًا عن العالم القديم بشروره وخرافاته، أما الآن وقد عبرت المياه على الجانبين بالأساطيل والطائرات والأقمار الصناعية والفاكس والإنترنت فإن المفارقة التى تعطى أقلية من البشر حق تقرير مصير الأغلبية الساحقة منه تصبح فاجعة للمبدأ الديموقراطى، خاصة إذا ما أصبحت هذه الانتخابات فريسة لجماعات محدودة فيها لعل أبرزها

المجتمع اليهودى الذى لا يزيد عدده على ستة ملايين ومع ذلك فإنه الفاعل الأعظم فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الذى يتعدى عدد سكانه ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة. وهل يمكن تفسير قانون داماتو الأمريكى الأخير الذى يلوى ذراع شركات العالم كله ويمنعها من التعامل مع الدول التى لا ترضى عنها أقليات أمريكية إلا على ضوء هذه المفارقة، أو موقفها من الأمم المتحدة وأمينها العام إلا على ضوء هذه الفاجعة. على أى الأحوال، وحتى يقضى الله أمرًا، فإننا لا نملك إلا الدعاء للشعب الأمريكى بالحكمة والرشاد، أما بقية البشر فلهم الصبر والسلوان !!.



رئيـــس العالـــم...!!

غدًا سوف يذهب الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة. وحتى كتابة هذه السطور فإن الرئيس الحالى ويليام جيفرسون كلينتون يبدو متفوقا بشكل ساحق على منافسه الجمهورى روبرت دول، وما لم تحدث مفاجأة لم يسمع بها أحد فى التاريخ الأمريكى فإن الأول سوف يفوز لا محالة على الثانى، محققا لأول مرة منذ هارى ترومان أمنية الديموقراطيين فى أن يكون لهم رئيس فى البيت الأبيض يتمكن من الفوز لفترة ثانية بعد أن تم اغتيال جون كنيدى خلال حملته الانتخابية الثانية، وتخلى ليندون جونسون عن الترشيح للرئاسة مرة أخرى بسبب حرب فيتنام، وهزيمة جيمى كارتر على يد رونالد ريجان. ولكن المفاجأة الحقيقية لن تكون تحقيق هذه النتيجة، وإنما فوز كلينتون على الرغم من الكم الهائل من الاتهامات الشخصية والمالية التى ارتبطت باسمه ومحاولة الجمهوريين تصويرها على أنها إعادة ديموقراطية لفضيحتهم الخاصة فى ووترجيت والتى أطاحت بريتشارد نيكسون.

وكان آخر الاتهامات يتعلق بقدس أقداس العملية الديموقراطية الأمريكية والمتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية التى حاول الأمريكيون خلال العقود الأخيرة إصلاحها بالحد من قدرة فرد واحد أو شركة واحدة على تقديم الأموال لمرشحى الرئاسة بوضع سقف مالى لأى منهما لا يتعداه. ولكن المفاجأة كانت أن القضية لم تعد تتعلق بالأمريكيين وشركاتهم وحدها بل باتت تتعلق بالعالم كله عندما تبين أن رجل أعمال إندونيسياً يملك شركة متعددة الجنسيات مقرها هونج كونج قدم أموالاً معتبرة لحملة الحزب الديموقراطى. وبعدها تبين أيضا أن معبدًا بوذيًا فى تايوان قام بحملة لجمع التبرعات لذات الحزب، وفيها ظهر تورط رجال أعمال أثلج صدرهم موقف كلينتون من بلادهم فرأوا مكافأته بالمساهمة

فى إعادة انتخابه. ورغم الخلافات داخل أمريكا حول مدى قانونية وشرعية هذا العمل، فإنه كشف بوضوح أن انتخاب الرئيس الأمريكى لم يعد شأنا أمريكيا خالصا، وإنما شأن يمس العالم كله اقتصادا وأمنا لا يمكن بمقتضاه أن تتركه الشركات العالمية العملاقة لحكمة أو نزق الأمريكيين.

وهكذا وربما ليس للمرة الأولى يثبت أن رجال الأعمال فى عالمنا، وربما فى آسيا بصفة خاصة، كانوا الأكثر حساسية فى فهم الموقع العالمى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فالرجل لن يتوقف على قراراته مستقبل الأمة الأمريكية فقط، ولكنه بشكل أو بآخر سوف يؤثر على حياة البشر على امتداد العالم كله. ولم تعد المسألة كما كانت فى أيام الحرب الباردة ترتبط بقرارات الحرب والسلام وامتلاك الساكن فى شارع بنسيلفانيا فى واشنطن لقدرات نووية هائلة تكفى لتدمير الكرة الأرضية بضع مرات، وإنما باتت تتعلق بقدرة قرار منه على التأثير فى أسواق المال العالمية صعودًا وهبوطًا، وعلى أسعار التبادل بين العملات، وعلى حركة السلع والبضائع فى العالم. وفى النهاية فإنه الحامى لطرق التجارة العالمية والجالس على بوابة حماية النفط فى الخليج، وهو القادر حتى على حماية أوربا من نفسها كما ثبت من حرب البوسنة، وآسيا من ذكرياتها التاريخية المريرة، كما يبدو من الدور الأمريكى الماسك بقبة الميزان بين الصين واليابان وباقى القوى الأسيوية الصاعدة.

أو هكذا يبدو الأمر لرجال الأعمال الذين ساهموا فى الحملة الانتخابية لكلينتون، والذين عرفنا عنهم فى الأيام الأخيرة للحملة الانتخابية، وربما كان ما لم نعرفه أعظم وأكثر خطورة وتأثيرًا، ولكن المؤكد فى كل الأحوال أننا أمام ظاهرة من الظواهر الكونية الجديدة التى لا تترك حتى للشعب الأمريكى نفسه بما له من حول وطول أن يقرر من سيحكمه خلال السنوات الأربع القادمة. ومن المدهش أن الشعب الأمريكى لم يبد اعتراضًا كبيرًا على ما تبدى وانكشف، فاستطلاعات الرأى العام المناصرة للرئيس الأمريكى ظلت على حالها تضعه فى المقدمة بفراسخ، وربما لأن الأمريكيين لا يزالون يقدمون القدر الأعظم من أموال الانتخابات، وربما لاعتقادهم بأنهم فى النهاية هم الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع وليس غيرهم، أو لأنهم يؤمنون بأن العالم - خاصة عالم الأعمال - مدين لهم بالكثير ومن ثم فإن هناك ضريبة واجبة الدفع، أو أن المسألة من أولها لآخرها اعتقاد راسخ بأنهم ينتخبون رئيسًا للعالم وعلى الآخرين ألا يستمتعوا برئاسته فقط ولكن أيضا عليهم المشاركة فى تكاليفها !!.

رئيس العالم:
ويليام جيفرسون كلينتون

فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الإثنين الماضى وقف ويليام جيفرسون كلينتون الشهير ببيل كلينتون لكى يقسم أمام رئيس المحكمة الدستورية العليا الأمريكية أنه سوف يدافع ويحمى دستور الولايات المتحدة، وهكذا أصبح رئيسًا للقوى العظمى الوحيدة الباقية فى العالم للفترة الثالثة والخمسين منذ بدأت فترة الرئاسة الأولى عام ١٧٨٩ برئاسة جورج واشنطن. ومن ساعتها تعاقب على فترات الرئاسة الأمريكية ستة وأربعون رئيسًا تم انتخابهم كل أربع سنوات دون انقطاع تسببه حرب حتى ولو كانت مثل الحرب العالمية الأولى والثانية، أو كارثة سياسية مثل الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب فى مطلع ستينيات القرن الماضى، أو مصيبة اقتصادية مثل فترة الركود الاقتصادى الكبرى فى الثلاثينيات من هذا القرن. وفى الحقيقة أن هذا النظام السياسى الذى ربما لا يوجد شبيه له فى العالم كله ربما كان أهم إنجازات الحضارة الأمريكية التى قدمتها للتراث الإنسانى، مهما ظن البعض فى إنجازات الأمريكيين التكنولوجية من غزو الفضاء حتى الكمبيوتر، أو من إنجازاتهم الفنية فى السينما والموسيقى وحتى شطائر الهامبورجر..!!

وربما كانت أهم المفاجآت خلال الشهور الأخيرة من المعركة الانتخابية الأمريكية أنه لم تكن فيها مفاجآت على وجه الإطلاق، وحتى المناظرة التليفزيونية التى أصبحت علامة بارزة من علامات المعركة وينتظرها العالم باعتبارها أشهر المبارزات السياسية فى الدنيا بأسرها فإنها مرت دون أن يحس بها أحد ولم يصدر منها عبارة أو جملة تتذكرها الأجيال القادمة كما جرت العادة من قبل. وعندما ذهب الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات الأربع المقبلة فإنه لم يكن هناك شك فى أن

ويليام جيفرسون كلينتون سوف يكون هو الرئيس القادم، فقد كان متفوقا بشكل ساحق على منافسه الجمهورى روبرت دول طوال فترة الحملة الانتخابية التى لم تعتد أبدًا على مثل هذا القدر من التفوق وإنما اعتادت أن تتذبذب استطلاعات الرأى العام صعودًا وهبوطًا بين هذا وذاك من المرشحين.

وهكذا فاز كلينتون على أية حال محققا لأول مرة منذ هارى ترومان أمنية الديموقراطيين فى أن يكون لهم رئيس فى البيت الأبيض يتمكن من الفوز لفترة ثانية بعد أن تم اغتيال جون كنيدى خلال حملته الانتخابية الثانية، وتخلى ليندون جونسون عن الترشيح للرئاسة مرة أخرى بسبب حرب فيتنام، وهزيمة جيمى كارتر على يد رونالد ريجان ولكن المفاجأة الحقيقية لم تكن تحقيق هذه النتيجة، وإنما فوز كلينتون على الرغم من الكم الهائل من الاتهامات الشخصية والمالية التى ارتبطت باسمه ومحاولة الجمهوريين تصويرها على أنها إعادة ديموقراطية لفضيحتهم الخاصة فى ووترجيت والتى أطاحت بريتشارد نيكسون. ويبدو أن الأمريكيين لم يعودوا يضعون اعتبارات كبرى للأمور الخاصة والشخصية فى حياة رؤسائهم ما دامت الأمور العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسير على ما يرام.

ولكن اللافت للنظر فى انتخابات الرئاسة الأمريكية أنها رغم الدستور الذى يحصرها داخل الولايات الخمسين المشكلة للاتحاد الفيدرالى الأمريكى مهما علا شأنها مثل كاليفورنيا أو نيويورك، أو قل شأنها مثل هاواى أو ألاسكا، فإنها فى الحقيقة أصبحت بشكل متزايد تهم العالم كله. وفى الحقيقة أنه لو كان هناك عدل فى الدنيا لشاركت كل البشرية فى الانتخابات الأمريكية سواء لرئاسة الجمهورية أو للكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ. فالأصل فى عملية التمثيل النيابى والانتخابات بصفة عامة هو القاعدة المعروفة أنه لا ضرائب بدون تمثيل، فإذا كانت سلطة ما تحصل على موارد مادية أو معنوية من البشر فإن حقهم معلوم فى ضرورة المشاركة والرقابة على إدارة هذه الموارد حتى يمكن التأكد من استخدامها الرشيد. ورغم أن الولايات المتحدة لا تحصل على موارد مباشرة من سكان الكرة الأرضية عن طريق مصلحة الضرائب فيها، إلا أنها بالتأكيد تحصل على الكثير منها بطريقة غير مباشرة تؤثر على حياتهم غنى وفقرًا وصراعًا وسلاما فى أركان الدنيا الأربعة.

فالاقتصاد الأمريكي - مقاسا بالناتج المحلى الإجمالى - يزيد حجمه قليلا على اقتصاد اليابان وألمانيا مجتمعتين، وكثيرًا عن اقتصادات بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وسويسرا مجتمعة وذلك يعطيها مركزًا تحكميًا فى الاقتصاد العالمى ككل حتى أنه أصبح القاطرة التى إذا انتعشت انتعش معها العالم، أما إذا انكمشت أو تباطأت تبعها الكثرة من الشعوب والأمم، وفى العالم الثالث فإن معنى ذلك الفاقة والمجاعة لا قدر الله، وإذا زاد على ذلك أن الولايات المتحدة هى المنتج الأول للغذاء فى العالم وتشغل المكانة الأولى فى إنتاج العديد من السلع الحيوية من الألومنيوم حتى الطائرات، وفى مجال أجهزة الكمبيوتر فإنها تنتج وحدها أكثر من إنتاج القارة الأوربية مجتمعة، وما يزيد بكثير على ضعف الإنتاج اليابانى لأدركنا إلى أى حد تشغل دولة واحدة مكانًا مركزيًا فى الاقتصاد العالمى. وربما كان الأهم من ذلك كله أن أمريكا لا تشغل مكانة تحكمية فى شئون العالم نتيجة إنتاجها السلعى وحده، وإنما من خلال استحواذها على مراكز السيطرة فى المعلومات والبحث العلمى وأسواق المال وإدارة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والدول، وباختصار نفاذها على كافة الأعصاب الحساسة التى تؤثر على معدلات البطالة والتضخم والنمو فى كل أرجاء العالم.

ورغم أن هناك تقديرات كثيرة، وتنبؤات أكثر عن تراجع المكانة النسبية للولايات المتحدة واندفاع قوى أخرى لمنافستها فى هذا المجال أو ذاك، فإن المؤكد أنه حاليا ولسنوات مقبلة فإن الولايات المتحدة اجتمع لها من أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية ما لم يجتمع لقوة وحيدة فى التاريخ الإنسانى، وفى عصر الكونية فإن القرارات التى تتخذها أو التى لا تتخذها هذه القوة تؤثر تأثير الحياة والموت على كافة الأمم. المعضلة هنا أنه رغم هذا التأثير الهائل الذى يتعدى بكثير الحدود الأمريكية فإن حكمة الأمريكيين وحدهم فى انتخابات الرئاسة والكونجرس هى التى تقرر لبقية العالم ماذا وكيف ومتى ينتج ويستهلك ويعمل ويعلم، أما بقية الدنيا التى تدفع ثمن فساد هذه الحكمة إذا فسدت فليس لها من نصيب فى المشاهدة والمراقبة لمؤتمرات الحزب الديموقراطى والجمهورى ومناوشات هذا وذاك من المرشحين المستقلين من أمثال روس بيرو، والتعجب والاستعجاب، وأحيانا الإعجاب، بالطريقة الفاقعة الألوان للانتخابات الأمريكية.

وربما كانت المشكلة الأكبر هنا أنه بالقدر الذى يتصاعد فيه التأثر الكونى للولايات المتحدة فإن شعبها يزداد محلية كل يوم، ولعله أصبح معلوما للكافة الآن أن السياسة الخارجية لا تشغل إلا نصيبا ضئيلا وهامشيا من قرار الناخب الأمريكى الذى ينصب جل اهتمامه على مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان ذلك مفهوما فى الماضى حينما كانت أمريكا قوة بعيدة محصورة بمحيطين هائلين وتتخيل نفسها عالما جديدا وحدها بعيدا عن العالم القديم بشروره وخرافاته، أما الآن وقد عبرت المياه على الجانبين بالأساطيل والطائرات والأقمار الصناعية والفاكس والإنترنت فإن المفارقة التى تعطى أقلية من البشر حق تقرير مصير الأغلبية الساحقة منه تصبح فاجعة للمبدأ الديموقراطى، خاصة إذا ما أصبحت هذه الانتخابات فريسة لجماعات محدودة فيها لعل أبرزها المجتمع اليهودى الذى لا يزيد عدده على ستة ملايين ومع ذلك فإنه الفاعل الأعظم فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الذى يتعدى عدد سكانه ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة. وهل يمكن تفسير قانون داماتو الأمريكى الأخير الذى يلوى ذراع شركات العالم كله ويمنعها من التعامل مع الدول التى لا ترضى عنها أقليات أمريكية إلا على ضوء هذه المفارقة، أو موقفها من الأمم المتحدة وأمينها العام إلا على ضوء هذه الفاجعة.

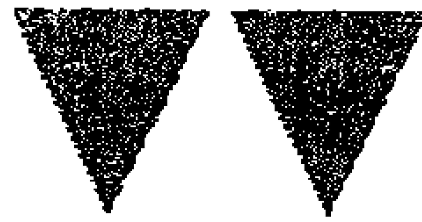
ولكن يبدو أن العالم لم يعد على استعداد لقبول قيام الأقلية منه بتحديد مصير الدنيا عن طريق التفرد بانتخاب الرئيس الأمريكى وحدهم دون أى تدخل من الآخرين، من ثم شهدت الانتخابات الأخيرة تدخلا خارجيا فى قدس أقداس العملية الديموقراطية الأمريكية والمتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية والتى حاول الأمريكيون خلال العقود الأخيرة إصلاحها بالحد من قدرة فرد واحد أو شركة واحدة على تقديم الأموال لمرشحى الرئاسة بوضع سقف مالى لأى منهما لا يتعداه. ولكن المفاجأة كانت أن القضية لم تعد تتعلق بالأمريكيين وشركاتهم وحدها بل باتت تتعلق بالعالم كله عندما تبين أن رجل أعمال إندونيسياً يملك شركة متعددة الجنسيات مقرها هونج كونج قدم أموالا معتبرة لحملة الحزب الديموقراطى. وبعدها تبين أيضا أن معبدًا بوذيًا فى تايوان قام بحملة لجمع التبرعات لذات الحزب، وفيها ظهر تورط رجال أعمال أثلج صدرهم موقف كلينتون من بلادهم فرأوا مكافأته بالمساهمة فى إعادة انتخابه. ورغم

الخلافات داخل أمريكا حول مدى قانونية وشرعية هذا العمل، فإنه كشف بوضوح أن انتخاب الرئيس الأمريكى لم يعد شأنا أمريكيا خالصا، وإنما شأن يمس العالم كله اقتصادا وأمنا لا يمكن بمقتضاه أن تتركه الشركات العالمية العملاقة لحكمة أو نزق الأمريكيين وحدهم. وهكذا وربما ليس للمرة الأولى يثبت أن رجال الأعمال فى عالمنا، وربما فى أسيا بصفة خاصة، كانوا الأكثر حساسية فى فهم الموقع العالمى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فالرجل لن يتوقف على قراراته مستقبل الأمة الأمريكية فقط، ولكنه بشكل أو بآخر سوف يؤثر على حياة البشر على امتداد العالم كله. ولم تعد المسألة كما كانت فى أيام الحرب الباردة ترتبط بقرارات الحرب والسلام وامتلاك الساكن فى شارع بنسيلفانيا فى واشنطن لقدرات نووية هائلة تكفى لتدمير الكرة الأرضية بضع مرات، وإنما باتت تتعلق بقدرة قرار منه على التأثير فى أسواق المال العالمية صعودا وهبوطا، وعلى أسعار التبادل بين العملات، وعلى حركة السلع والبضائع فى العالم. وفى النهاية فإنه الحامى لطرق التجارة العالمية والجالس على بوابة حماية النفط فى الخليج، وهو القادر حتى على حماية أوربا من نفسها كما ثبت من حرب البوسنة، وآسيا من ذكرياتها التاريخية المريرة كما يبدو من الدور الأمريكى الماسك بقبة الميزان بين الصين واليابان وباقى القوى الآسيوية الصاعدة كما هو ظاهر الآن فى الدور الذى تلعبه واشنطن - قرب المحيط الأطلنطى - فى السياسة والاقتصاد عبر المحيط الباسفيكى من خلال التجمع الاقتصادى الآسيوى - الباسفيكى (أبيك).

أو هكذا يبدو الأمر لرجال الأعمال الذين ساهموا فى الحملة الانتخابية لكلينتون، والذين عرفنا عنهم فى الأيام الأخيرة للحملة الانتخابية، وربما كان ما لم نعرفه أعظم وأكثر خطورة وتأثيرا، ولكن المؤكد فى كل الأحوال أننا أمام ظاهرة من الظواهر الكونية الجديدة التى لا تترك حتى للشعب الأمريكى نفسه بما له من حول وطول أن يقرر من سيحكمه خلال السنوات الأربع المقبلة. ومن المدهش أن الشعب الأمريكى لم يبد اعتراضا كبيرا على ما تبدى وانكشف، فاستطلاعات الرأى العام المناصرة للرئيس الأمريكى ظلت على حالها تضعه فى المقدمة بفراسخ حتى جاء موعد الاختيار، ربما لأن الأمريكيين لا يزالون يقدمون القدر الأعظم من أموال الانتخابات، وربما لاعتقادهم بأنهم فى النهاية هم الذين يذهبون إلى

صناديق الاقتراع وليس غيرهم، أو لأنهم يؤمنون بأن العالم - خاصة عالم الأعمال - مدين لهم بالكثير ومن ثم فإن هناك ضريبة واجبة الدفع، أو أن المسألة من أولها لآخرها اعتقاد راسخ بأنهم ينتخبون رئيسا للعالم وعلى الآخرين ألا يستمتعوا برئاسته فقط ولكن أيضا عليهم المشاركة فى تكاليفها أيضا !!

على أى الأحوال فقد أصبح كلينتون رئيسًا مرة أخرى للولايات المتحدة يعرف العالم ويعرفه الناس والبشر، وربما كان الأهم من ذلك أنه وفر على الدنيا عمليات التقلب الضخمة التى تحدث مع كل رئيس جديد، ليس لأن السياسة الأمريكية تتغير، وإنما لأن قدوم رئيس جديد يتطلب اختيار إدارة جديدة تماما لابد من حصولها على تصديق الكونجرس لما يقرب من ألف موظف فيدرالى، وعادة ما يتوقف حال الدنيا حتى تعرف من المسئول حقًا فى واشنطن للتعامل معه. وهكذا فإن الاستمرارية مع كلينتون سوف يكون لها معجبوها الذين لا يوجد لديهم الكثير من الوقت لكى يضيعوه بعد أن أضاعوا وقتًا طويلاً فى الحملة الانتخابية التى تتوقف بسببها الكثير من الأعمال والصفقات انتظاراً لمزاج القادم الجديد إلى البيت الأبيض. ولكن القادم الجديد لم يكن جديداً ولم يعد هناك فترة انتظار إضافية ولعل ذلك يفسر الانتعاش فى أسواق المال العالمية وصعود قيمة الدولار فى مواجهة الين والمارك. ولذا ربما يرى كثرة من العرب أنه لا توجد فائدة نجنيها من انتخاب كلينتون نظرًا لموقفه المؤيد لإسرائيل على طول الخط، ولكن المؤكد أن إعادة انتخابه جعلت الدولار أكثر قوة ومن ثم فإن عائدات النفط أصبحت أكثر قدرة فى شراء السلع والبضائع وهى فائدة عادة ما نتجاهلها، ولكنها محورية ليس فقط لاقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط، وإنما لمجمل الاقتصاد العربى كله. ألم نقل منذ البداية إن انتخاب الرئيس الأمريكى مسألة لا تخص الأمريكيين وحدهم؟!!.



إنه التغيير أيضًا يا غبى...!

حتى وقت كتابة هذا المقال فى صباح الجمعة العاشر من نوفمبر لم تكن نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أعلنت بعد، وكان آخر الأنباء أن الإعلان النهائى ربما ينتظر حتى السابع عشر من الشهر لكى يتم عد الأصوات التى تأتى بالبريد وكثير منها يأتى من خارج الولايات المتحدة، لأن الفارق ما بين المرشحين بعد إعادة عد الأصوات كان لا يزال لصالح المرشح الجمهورى جورج بوش الابن ببضع مئات من الأصوات. وأيا كانت النتيجة التى سوف تكون معروفة وقت نشر الموضوع، فإن الانتخابات الأمريكية هذه المرة ربما كانت أكثر الانتخابات إثارة وإفرازاً لمفاجآت كثيرة، رغم ما هو معروف عنها فى العادة أنها مثيرة للغاية وتشغل بال العالم كله طوال فترة إجرائها بسبب نظامها المعقد تارة، وبسبب طول مدتها منذ الانتخابات التمهيدية على مستوى الأحزاب لاختيار مرشح الرئاسة وحتى قبلها تارة أخرى، وبسبب الإعلام الكثيف الممتلئ بالألوان والبهرجة تارة ثالثة، وبسبب مكانة الولايات المتحدة فى السياسة العالمية والاقتصاد الدولى فوق ذلك كله.

ومهما كانت المفاجآت التى جاءت بها هذه الانتخابات سواء من حيث المفارقة بين أغلبية التصويت وأغلبية المجمع الانتخابى، ونجاح عضو فى مجلس الشيوخ عن ولاية ميسورى كان قد توفى بالفعل، ونجاح زوجة الرئيس فى ولاية نيويورك لكى تحصل على واحد من أعلى المناصب العامة فى الولايات المتحدة بينما زوجها يعد الأيام الأخيرة لبقائه فى البيت الأبيض، فإن المفاجأة الحقيقية والتى كانت أم المفاجآت أن يتمكن المرشح الجمهورى من تحقيق هذه الدرجة من التعادل، إن لم يكن الفوز وهو الاحتمال الأكثر ترجيحا، مع المرشح

الديموقراطى آل جور. فحتى وقت هذه الانتخابات كان الظن الشائع أنها تحسم بدرجة الرخاء أو الكساد الاقتصادى، فالشعوب، أو هكذا قيل، تحكمها معدتها والطعام الذى سوف تحصل عليه وقت العشاء، وهو تعبير كان يعنى أشياء كثيرة منها درجة التوظيف فى المجتمع، ومستوى المعيشة، ومعدل التضخم، إلى آخر المعايير الاقتصادية المعروفة وغير المعروفة.

وكان أكثر من جسّد هذه النظرية فى الانتخابات مدير الحملة الانتخابية للرئيس الذى على وشك الرحيل بيل كلينتون فى انتخابات عام ١٩٩٢ أمام الرئيس جورج بوش الأب الذى كان قد خرج لتوه منتصرًا فى حرب الخليج، حين وضع على مكتبه شعارًا للتذكير يقول «إنه الاقتصاد يا غبى !»، ولم يكن الرجل يقصد بالطبع أن يهين مرشحه الذى كان حاكمًا مرموقًا رغم مغامراته النسائية المتعددة، وإنما كان يريده ألا يكف فى تصريحاته ولقاءاته وخطبه عن الطَّرق على وتر الاقتصاد الذى كان يمر بمرحلة كساد دورية، وكان ذلك ما فعله المرشح تمامًا وكان سببًا فى تخطيه لصعاب جمة نجمت عن فضائح نسائية متوالية تكشفت فى غمار الحملة الانتخابية الصعبة وفى فوزه فى النهاية بمقعد الرئاسة فى البيت الأبيض. وكان ذلك الشعار فى النهاية الذى أنقذه من أكبر أزمة تعرض لها عندما تفجرت فضيحة مونيكا لوينسكى التى باتت شهيرة فى كل كتب الفضائح والتى وصلت إلى حد طلب محاكمته أمام الكونجرس الأمريكى، فقد خرج منها كما الشعرة من العجين لأن المواطن الأمريكى السعيد للغاية بالتقدم الاقتصادى لم يجد هناك مشكلة فيما يفعله الرئيس فى غرفة نومه أو أمام مكتبه، أو فوقه، أو فى الطرقات الطويلة الممتدة كثيرًا فى ساعات الليل وأيام الأحد حول مكتبه البيضاوى، فالمهم هو ذلك القدر من الطعام على مائدة العشاء!. وهكذا بقيت كل استطلاعات الرأى العام فى صالح الرئيس الغارق فى ذنبه بأعلى مما حققه أى رئيس من قبله مهما كان جسده طاهرًا، وعفته نقية.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتفوق فيها الاقتصاد على أى اعتبار آخر، فقد خسر تشرشل وحزب المحافظين المعركة الانتخابية بعد أن حققا أعظم انتصار عرفته بريطانيا فى تاريخها فى الحرب العالمية الثانية لأن البريطانيين لم يعودوا فى حاجة لمن يكسب المعارك فى ميادين القتال وإنما من ينجح فى وضع الطعام على موائد العشاء، وكذلك خسر بوش الأب كما ذكرنا من قبل، وفى

عصر انتهت فيه الحرب الباردة وتوجت فيه أمريكا قوة عظمى وحيدة فى العالم فلم يعد هناك ما يشغل البال أكثر من الوظيفة وجودة الحال. وكان للشعب الأمريكى ما أراد، وخلال التسعينيات عرفت الولايات المتحدة أطول فترة رخاء فى تاريخها، وتجنبت الدورات المعروفة للاقتصاد الرأسمالى، ولم تتأثر كثيرًا بالأزمة الاقتصادية الآسيوية التى هزت كل اقتصاديات العالم، وتفوقت الولايات المتحدة على كل أقرانها فى المعسكر الرأسمالى بعد الشكوك القوية التى سادت فى السبعينيات والثمانينيات أن اليابان وأوربا فى سبيلهما إلى التفوق على قائدة التحالف الغربى، وانعكس ذلك كله على الإنسان الأمريكى، ولأول مرة منذ زمن طويل تعرف أمريكا ظاهرة التشغيل الكامل لكل من يريد العمل وبأجور أكثر ارتفاعًا عن قبل، ونزل التضخم إلى أدنى المستويات، وبقيت أسعار الفائدة فى متناول اليد والجيب، وحتى الجريمة أخذت فى الانخفاض، وكل ذلك والدولة كلها تتنقل من ثورة تكنولوجية إلى أخرى.

لم يكن الحال ممكنا أن يكون أفضل من ذلك، ووفقا لشعار «إنه الاقتصاد ياغبى!» فإن الانتخابات الأخيرة تكون قد وضعت نتائجها بسهولة تامة ودون تفكير طويل فى جيب المرشح الديموقراطى آل جور الذى شارك فى صنع المعجزة الاقتصادية الأمريكية بحكم منصبه كنائب للرئيس على مدى السنوات الثمانى الماضية. ولكن ذلك لم يحدث، ورغم أنه فاز بأغلبية الأصوات، فإنه لم يفز بأغلبية الولايات، وإذا خسر ولاية فلوريدا أيضا، وهو الأمر الذى لا يزال مرجحا، فإنه يخسر المجمع الانتخابى والانتخابات كلها بسبب بضع مئات من الأصوات شكلت الفارق ما بين لقب رئيس الولايات المتحدة ونائب رئيس سابق لها ليس أمامه سوى كتابة المذكرات وإلقاء المحاضرات. وهذا الموقف الدرامى لا يمكن تفسيره إلا بأن الاقتصاد وحده لم يعد كافيا لنجاح المرشح الأمريكى للرئاسة، وأن «التغيير» فى حد ذاته بات بعدًا لا يمكن تجاهله، وتتطلع له الشعوب فى بلاد تغير الفصول والمواسم والأشخاص وآخر أجيال الكمبيوتر وغيره من المخترعات التى تجعل ما كان جديدًا جدًا منذ عام واحد قديمًا جداً يستحق الاستبدال. وعندما تستقر البلاد على السياسات والمناهج والمؤسسات، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، فإن تغيير القيادات يدفع بدماء جديدة وحارة وراغبة فى إثبات الذات وممتلئة بحماس القادم إلى السلطة وليس المستقر فيها، فيغنى كل ذلك بأفكار جديدة تجد حظها فى المناظرات التى تخلق بدورها توجهات وسياسات لم يدركها عقل من قبل !.

تأملات مصرية في الانتخابات الأمريكية!

أخيراً انتهت الانتخابات الأمريكية بعد أكثر من شهر من إجرائها فى السابع من نوفمبر الماضى وبعد أن سلم نائب الرئيس الأمريكى والمرشح الديموقراطى للرئاسة آل جور بهزيمته ومطالبته بالتفاف الأمريكيين حول الرئيس الجديد، رد حاكم تكساس والمرشح الجمهورى للرئاسة التحية بأحسن منها محييا خصمه، وداعيا إلى وحدة الشعب الأمريكى، وشرع فى اختيار طاقمه الذى سيتولى الإدارة الأمريكية فى العشرين من يناير القادم. حدث ذلك بعد ماراثون قضائى اتفق المحللون الأمريكيون ـ الذين لا يتفقون على شىء ـ على أنه سابقة تاريخية لم تعرف لها الولايات المتحدة مثيلا من قبل، فقد عرفت أمريكا فى القرن التاسع عشر رؤساء للجمهورية لم يحصلوا على غالبية الأصوات من الشعب الأمريكى وإنما حصلوا على الأغلبية فى المجمع الانتخابى الذى يعبر عن الحقيقة الفيدرالية للدولة. ولكن ما لم تعرفه أمريكا أبدًا هو بقاء نتيجة المجمع الانتخابى معلقة نتيجة الفشل فى حساب أصوات ولاية من الولايات يتوقف على عددها نجاح هذا المرشح أو ذاك. وكان ذلك ما حدث فى انتخابات الرئيس الثالث والأربعين، فبعد فرز الأصوات فى الولايات الأمريكية التسع والأربعين كان آل جور قد حصل ليس فقط على أغلبية الأصوات، وإنما أيضا على ٢٥٥ مقعدًا انتخابيًا فى المجمع الانتخابى، أما جورج بوش فحصل على ٢٤٦ مقعدًا، وبقيت ولاية واحدة هى فلوريدا ذات الخمسة والعشرين مقعدا والتى حسمت فقط فى الثانى عشر من ديسمبر لصالح المرشح الجمهورى، فحصل على ٢٧١ مقعدًا، أى بمقعد واحد إضافى فوق الأغلبية المطلوبة وهى ٢٧٠ مقعدًا.

كان هذا الفصل الأخير مع المعركة الانتخابية هو مصدر العجب والجديد

والمفارقات غير المسبوقة فى التاريخ الأمريكى فقد فاز بها جورج بوش بفارق قدره ٩٣٠ صوتا. وكان ذلك كافيا لكى يتحدث جور إلى منافسه مهنئا بالفوز، ولكن بعد دقائق كان هناك من عاد إلى قانون الولاية ليكتشف أن هناك مادة تقضى بضرورة إعادة الفرز فى هذه الحالة ولكن القانون لم يحدد على وجه القطع طريقة الفرز عند إعادته، وهنا برزت قضية جديدة لم يحسب لها أحد حسابا لا فى أمريكا ولا فى خارجها، وهى أن قواعد وطريقة إجراء الانتخابات والفرز لا تحددها الدولة الفيدرالية ولا الولايات وإنما تعود لكل مقاطعة على حدة حين ظهر من بينها من يطالب بضرورة الفرز اليدوى للبطاقات حتى يمكن النظر فى البطاقات التى تم استبعادها آليا لأن رغبة الناخب لم تكن واضحة وضوحا كاملا، وكان ذلك يشكل فرصة للديموقراطيين الذين وجدوا أكثر من أربعة عشر ألف صوت جرى استبعادها وكان من خلالها يمكن عبور الفارق الضئيل. أما الجمهوريون فوجدوا فى ذلك تغييراً فى قواعد اللعبة أثناء ممارستها، ومن ثم طالبوا بأن يكون الفرز بنفس الطريقة التى تواضع عليها الجميع والأجهزة التشريعية عند بداية الانتخابات.

بقية القصة نعرفها جميعا فقد بدأ الشد والجذب القانونى من المحاكم الابتدائية حتى وصل إلى المحكمة الدستورية لولاية فلوريدا حتى وصل إلى المحكمة الفيدرالية الدستورية العليا والتى حكمت ببطلان الفرز اليدوى وأبقت نتيجة الفرز الآلى على حالها. وهكذا فاز جورج بوش فى آخر المباراة القانونية كما فاز فى أول الانتخابات وكان كل ذلك راجعا فى جانب منه إلى نتيجة الانتخابات بهذا الفارق الضئيل لنهاية بعد تصويت أكثر من مائة مليون صوت لم تحدث من قبل مصاحبة لفارق غير محسوم فى نتيجة المجمع الانتخابى، وفى جانب آخر أن النظام الانتخابى الذى ظل فاعلا منذ ميلاد الجمهورية الأمريكية ظل على حاله دون تعديل أو تطوير رغم متغيرات كثيرة طرأت على المجتمع الأمريكى وعندما اجتمع الجانبان فى حالة غير مسبوقة كان ذلك موضع عجب الأمريكيين ولا جدال فى أنه سوف يكون موضع مراجعة وتعديل خلال السنوات القادمة.

ولكن ما كان أكثر مدعاة للعجب هو كيف نظر المصريون إلى هذه التطورات جميعا بعد أن أصبحت الانتخابات الأمريكية موضع الاهتمام العام بدرجة لا تقل

إن لم تزد على الاهتمام بالانتخابات التشريعية المصرية التى كانت تجرى فى ذات الفترة. وكانت النظرية الأولى التى نجمت عن التأمل المصرى فى حالة الولايات المتحدة مشتقة من نظرية صعود وسقوط الإمبراطوريات التى أتى بها توينبى منذ زمن طويل والتى تقضى بأن للإمبراطوريات العظمى فى التاريخ دورة تصعد فيها إلى القمة ثم بعد ذلك يستكين أفرادها لحياة الدعة والغنى فتأخذ الدولة فى التحلل وتنهار الإمبراطورية كما حدث للإمبراطورية الرومانية فى الزمن القديم، ولم يكن توينبى أول من اخترع النظرية فقد سبقه إليها عالم الاجتماع العربى ابن خلدون عندما وصل إلى ذات دورة الصعود والسقوط بالنسبة للعصبيات الحاكمة فى الدول. هنا فإن المتأمل المصرى وجد فى النظرية ضالته فى تحليل الانتخابات الأمريكية فمع المعلومات الكثيفة والمتضاربة عن نتيجة الانتخابات والخلافات القانونية المعقدة لم يكن أحد على استعداد لكى يصدع رأسه بالتفاصيل فوجد أن الولايات المتحدة وقد أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتى قد آن أوان انهيارها حسب النظرية الذائعة. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى وصل فيها التأمل المصرى فى الحالة الأمريكية ليتنبأ بانهيار الولايات المتحدة، ففى السبعينيات ذات نفس النبوءة بعد هزيمة الولايات المتحدة فى حرب فيتنام على أساس أن هزيمة بهذه القسوة لابد من أن تشكل بداية النهاية للإمبراطورية الأمريكية وفى الثمانينيات تكرر الأمر مرة أخرى عندما صدر كتاب بول كنيدى عن صعود وسقوط الدول العظمى فقد شهد شاهد من أهلها هذه المرة حسب القراءة المصرية للكتاب وتنبأ بانهيار الدولة الأمريكية وفى التسعينيات عادت النظرية للبزوغ فمادامت الإمبراطورية السوفيتية المقابلة قد انهارت فلاشك فى أن الإمبراطورية الأمريكية سوف تنهار بدورها، وهنا جاءت الانتخابات وما جرى فيها من تضارب فى المعلومات دلالة على الانهيار المتوقع منذ ثلاثة عقود. ولكن المشكلة مع المتأمل المصرى فى الانتخابات الأمريكية أنه لم يذهب بالمتأمل بعيدا عن النظرية التى اختارها للتفسير فلم يقدم أحد معلومات عن حالة الدعة الجديدة على المجتمع الأمريكى والتى تؤدى إلى انهيار الدولة كما قال توينبى، ولا أحد بحث عن العصبية التى أتلفها الغنى والحكم كما قال ابن خلدون، ولا أحد أشار إلى التوسع فى الانفاق والانتشار العسكرى بأكثر من البناء المدنى كما قال بول كنيدى، ولا أحد أوضح

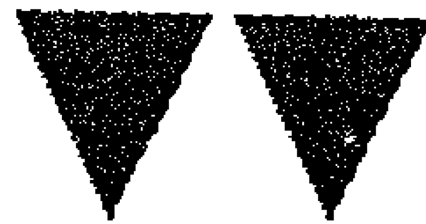
لنا سببا لماذا إذا سقط الاتحاد السوفيتى لابد من أن تسقط الولايات المتحدة ولكن ما بقى مهما لأنصار النظرية أن أمريكا سوف تسقط وكفى !

النظرية الثانية استدعت المؤامرة فورا كما هى العادة لكى تفسر الحالة المعقدة ومادامت أحداث التاريخ المعاصر يمكن تفسيرها بالأغراض غير السوية لليهود واللوبى الصهيونى فلابد أن هناك ملعوبا تقف وراءه القوة الجبارة والعاتية. ووجدت النظرية ضالتها فى حقيقتين برهاناً ودلالة الأولى أن جور موال لليهود أكثر من بوش والثانية أن المقاطعات التى طالبت بالفرز اليدوى كان فيها الكثير من اليهود وكان كلاهما كافيا للبرهنة على كفاءة النظرية ولكن ما كان ناقصا فى الموضوع كله ليس فقط النظر فى التعقيدات القانونية التى لا نفهم فيها كثيرا ولكن النظر فى علاقة اليهود بالمجتمع الأمريكى ليس كما نراها نحن ولكن كما هى واقعة بالفعل، فلا أحد اهتم بأن اليهود يصوتون دوما للمرشح الديموقراطى، ولم يكن هناك أى جديد هذه المرة ولا أحد اهتم بقراءة المقالات الممتازة التى كتبها الصديق الدكتور عمرو عبد السميع مدير مكتب الأهرام فى واشنطن والتى شرح فيها بتفصيل شديد طاقم الانتخابات للمرشحين الجمهورى والديموقراطى والمناصب المتوقعة فى حالة الفوز ووجد فيها لليهود نصيباً نافذاً على جانبى المعركة، ولا أحد تنبه إلى أن المقاطعات التى طالبت بالفرز اليدوى كان فيها كثرة من السود الأمريكيين الذين ذهب إليهم من أجل التعبئة السياسية القس جيسى جاكسون المعروف بتعاطفه مع القضايا العربية، ولا أحد اهتم بالطبع بعد حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية العليا وفوز بوش بأن يقول لنا ما الذى حدث فى اللوبى اليهودى وجعله يفشل هذه المرة. كل ذلك لم يكن مهما فقد كانت القضية فصلا من فصول المؤامرة وكما هو الحال فى كل الفصول السابقة واللاحقة فإن التدقيق والبحث ليس من الأمور المستحبة أو المحمودة.

النظرية الثالثة التى تفتق عنها التأمل المصرى للانتخابات الأمريكية كانت أكثر النظريات إثارة فقد قامت على أن الجميع فى الهم شرق وغرب كذلك. فها هى الولايات المتحدة تفشل فى إجراء انتخابات عادلة كما هو الحال فى كل دول العالم الثالث وبالتالى فلم يعد من حق واشنطن التعليق على الانتخابات العامة التى تجرى فى بلاد العالم وكانت هذه النظرية فى جوهرها تتعلق

ببلادنا أكثر مما تتعلق بالديار الأمريكية فهى دفاع عن التزوير والتدخل الحكومى والتفصيل القانونى الذى يجرى فى دول العالم النامى، ومادام جرى ما جرى فى أكثر دول العالم تقدما فلماذا تكون هناك شكوى فى أكثر بلاد العالم تخلفا ؟! وحتى تحبك النظرية وتصدق فقد كان لازما تصوير المنازعات القضائية الأمريكية على أنها دفوع بالتزوير رغم أنه لم يحدث اتهام واحد من هذا القبيل من قبل أى من الطرفين المتنازعين فى الساحة الأمريكية ولا شاهد أحد قوات للأمن المركزى تحيط بأماكن الاقتراع وبالطبع لم يكن مهما فى النهاية أن كل شىء انتهى تماما بمجرد حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية العليا، فما كان مهما هو تسجيل نقطة تبقى الأمور على حالها فى بلادنا وليس فى الولايات المتحدة الأمريكية.

التأملات المصرية على أية حال التى انتجت النظريات الثلاث فوتت علينا فرصتين على الأقل كان يمكن أن يكون لهما عائد إيجابى على أحوالنا ، أولاها فرصة تفهم النظام القضائى الأمريكى ودوره فى لحظة برز فيها دور القضاء فى بلادنا أكثر مما كان فى أية مرحلة سابقة فى التطور السياسى المصرى، والثانية أن نقوم بما قامت به كل البلاد فى العالم وهو دراسة الإدارة الأمريكية القادمة جمهورية كانت أو ديموقراطية من حيث التركيب والتوجهات والميول حتى نكون على استعداد للتعامل معها عندما تتولى السلطة. ففى النظريات الثلاث لم يكن مهما كثيرا أن نضيف لمعرفتنا واستعدادنا، ولكن المهم أن نثبت انهيار أمريكا، ومادامت سوف تنهار فما الفائدة من المعرفة أو الاستعداد، ومادامت المؤامرة هى التى تحرك واشنطن فى النهاية فأية مسئولية تقع علينا فى الحاضر أو المستقبل، ومادامت أمريكا لا تزيد كثيرا عن دول العالم الثالث فما الذى نتعلمه أو نستعد له؟!



ويليام جيفرسون كلينتون

اليوم السبت العشرون من يناير عام ٢٠٠١ سوف تنتهى فترة الرئاسة الثانية والأخيرة، كما يقضى الدستور، للرئيس الأمريكى ويليام جيفرسون كلينتون الشهير باسم بيل كلينتون. وعلى الأرجح فإن الرئيس سوف يقضى الليلة الأخيرة فى البيت الأبيض ربما وحده يتصفح الجدران واللوحات والتاريخ، وربما فى صحبة عدد من الأصدقاء المقربين الذين أراد منحهم شرف المشاركة فى هذه اللحظة التاريخية. ومن المرجح أيضاً أنه سوف يتناول الإفطار الأخير وبعدها يوقع على آخر الأوراق التنفيذية كرئيس للجمهورية، وفى الساعة الحادية عشرة يكون الرئيس وزوجته جاهزين تماماً لاستقبال الرئيس المنتخب جورج بوش الابن ومعه زوجته. وبعد نصف ساعة تقريباً يتم فيها تناول الشاى وتبادل الكلمات الرقيقة والتمنيات الطيبة وربما بعض المعلومات عن طرق الحياة فى البيت الأبيض، يغادر كلينتون وبوش وأسرتاهما إلى الكونجرس فى عربتين منفصلتين حيث يدخل الأول أولاً إلى قاعة مجلس النواب ويعزف له لآخر مرة فى حياته سلام تحية الرئيس، وبعدها وفى الساعة الثانية عشرة تماماً يضع بوش يده على الإنجيل أمام رئيس المحكمة الدستورية العليا ويحلف اليمين ويصبح الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هذه النصف ساعة تكون آخر حقائب كلينتون وزوجته هيلارى وابنته تشيلزى قد غادرت المقر الرئاسى ودخلت بدلاً منها حقائب الرئيس الجديد وزوجته وأولاده.

بعد ذلك لا نعرف على وجه التحديد ما الذى سوف يفعله كلينتون، ولكن ما نعرفه أنه خلال أيام من رحيله سوف تختفى سيرته تماماً ويضيع الاهتمام به

بينما ينتقل التركيز الإعلامى والفكرى إلى الرئيس بوش وطاقمه الذى اختاره وسياساته التى تبناها، وما أصاب فيه وما أخطأ، وكيف سيتصرف على المستوى الدولى، والأهم ماذا سوف يفعل فى أول أزمة دولية سيواجهها، وفى كل الأحوال سوف تظل العيون مسلطة على حالة الاقتصاد والتنافسية الأمريكية فى العالم، فالكل يعرف أنه فى هذه الساحة يتحدد مستقبل أمريكا ومصيرها، وربما ستكون هناك قلة سوف تبدأ من الآن تتساءل عن شكل الانتخابات الرئاسية القادمة بعد أربع سنوات!..

وليس معنى ذلك كله أن الأمريكيين سـوف ينسـون فترة كلينتون كلية، ولا الدروس المستفادة منها، ولا حتى موقعها من الاستمرارية والتغيير فى التاريخ الأمريكى، ولكن هذه مهمة أخرى لا تتم فى عجلة وإنما تتم على نار هادئة تماماً وفى المكان والموعد والمناسبة الملائمة لها. ولعل الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه سوف يقوم بها كلينتون نفسه عندما يبدأ كما فعل كل الرؤساء من قبله فى بناء مكتبته الخاصة التى تضم أوراقه الشخصية، ووثائقه، ويومياته أو مذكراته إذا كان من هواة كتابة اليوميات والمذكرات. وبعد ذلك فإن الرئيس السابق وطاقمه سوف يبدأون فوراً فى كتابة المذكرات ونشرها خلال فترة عام أو عامين، والذاكرة لاتزال حية، والعواطف بشأن الأحداث لاتزال حارة تحمل حيوية المرحلة وطازجتها. ومن بعيد تبدأ كل أجهزة المعلومات وحفظ الوثائق والأرشيف فى أقسام التاريخ ومراكز البحوث فى تخزين المرحلة واسترجاعها والبحث فيها من خلال من هم أهل للمهمة وتخصصوا فيها بأدوات البحث والتحليل والتقييم واستخلاص الدروس، وحتى العبارات الفارقة فى تلخيص المرحلة فتصير بعد ذلك جزءاً من خطب قادة المستقبل وزعمائه. فلعله من النادر تماماً أن نجد خطاباً لرئيس أمريكى يخلو من استشهادات متعددة بكلمات وعبارات قال بها رؤساء سابقون، أو إجراء مشابَهَة بين مواقف راهنة ومواقف سابقة عرفها التاريخ الأمريكى منذ الاستقلال وحتى العصر الحديث وتصرف فيها القادة فى الماضى بطريقة ملهمة لقادة الحاضر. فحينما لا يقسم التاريخ عادة بين عهود ماضية هى فى العادة بائدة، وعهود حالية هى فى العادة أيضاً المجيدة وحدها، وحينما لا يصنف القادة والرؤساء إلى أبطال وخونة، فإنه لا توجد مشكلة فى الاستشهاد

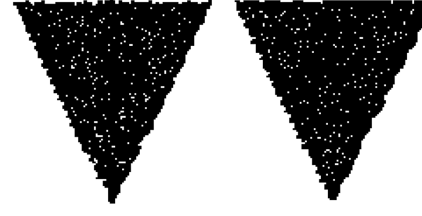
بكلمات ومواقف تبدأ من أول رئيس وهو جورج واشنطن وحتى آخر الرؤساء وهو فى هذه المرة بيل كلينتون.

الحكم على بيل كلينتون إذن سوف ينتظر لبعض الوقت وحتى يقوم أهل الاختصاص بمهمتهم، ولكن ذلك لن يمنع من وقت لآخر من ظهور اسمه كالشهاب فى سماء الإعلام إذا ما ظهرت وثيقة أو تكشفت معلومات شخصية أو عامة عن الرجل الذى قاد الدولة العظمى الوحيدة فى العالم على مدى ثمانية سنوات. وربما سوف يركز البعض على الجديد الذى قد يجد فى قضية مونيكا لوينسكى التى خطفت قرابة نصف العام من حياة الرئيس ربما لأن القصة حريفة وفيها الكثير من الإثارة والمشهيات، وربما لأنها الطريق المختصر للحكم على الرجل وعصره ورئاسته، إلا أن الجانب الأعظم من الاهتمام سوف يتركز على ما فعله كلينتون بشأن بلاده وبشأن العالم طوال فترتى رئاسته.

هنا سوف يجد المؤرخون الكثير مما يبحثون عنه ويتساءلون بشأنه، فقد جاء كلينتون إلى الرئاسة بعد حدوث الزلزال الأعظم والتى انتهت عنده الحرب الباردة بالانهيار المدوى للاتحاد السوفيتى وانتهاء عصر القطبية الثنائية، وبالتالى فإن دوره فى بناء النظام العالمى ومدى نجاحه وإخفاقه فى فعل ذلك سوف يكون هو الموضوع. صحيح أن الرئيس بوش السابق عليه كان قد أعلن عن نشوء النظام العالمى الجديد، ولكن النظم العالمية لا تأتى بقرار رئاسى، ولكنها عملية معقدة من وضع القواعد وبناء المؤسسات وتحديد إطار حركة التوازنات العالمية الجديدة. وقد كان النظام بالفعل يشاهد تقلصات هائلة نجمت عن انهيار دول وإمبراطوريات، وحتى القارة الأوربية التى عرفت سكوناً مسلحاً رهيباً منذ الحرب العالمية الثانية عرفت قدراً كبيراً من هذه التقلصات المنذرة، وبالقطع لم تكن معركة كلينتون مع العالم فقط بل كانت فى أول الأمر داخل أمريكا ذاتها، فقد كانت الولايات المتحدة مثل غيرها من الأمم ممن تأثروا بالثورة العلمية والتكنولوجية، وباتجاهات «العولمة» التى قلبت الحياة فى العالم المتقدم رأساً على عقب.

ولعله سوف يكون من المبكر للغاية تقرير الأثر الذى تركه كلينتون على مستوى العالم وعلى مستوى أمريكا، وإذا كان فى المستوى الأول سوف يذكر له

أنه وضع لبنة مؤسسات سوف يكون لها تأثير كبير فى تنظيم الدنيا مثل منظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، فإنه سوف يذكر له أيضاً أنه ترك الكثير من الصراعات العالمية معلقة بأكثر مما حل منها سواء فى الصومال أو البوسنة أو أيرلندا أو بالطبع الشرق الأوسط. أما على المستوى الثانى فهنا على الأرجح سوف يسجل له أعظم إنجازاته حينما حقق الاقتصاد الأمريكى فى عهده واحدة من أزهى عصور ازدهاره، وقد كان هذا الإنجاز هو ما أنقذه خلال محنة مونيكا لوينسكى، وربما كان هو الذى سوف ينقذه أمام التاريخ الأمريكى أيضاً!..



البحث عن

إدارة بوش الأمريكية الجديدة

عندما دقت الساعة الثانية عشرة ظهراً بتوقيت واشنطن العاصمة الأمريكية يوم السبت الماضى العشرين من يناير كان الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش الابن قد حلف اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة لفترة رئاسة قدرها أربع سنوات قادمة، وبذلك انتقلت السلطة إلى إدارة جديدة وذهبت الإدارة القديمة لسلفه بيل كلينتون إلى ملفات التاريخ. ومن المؤكد أنه سوف يكون لدى بوش الكثير الذى يشكر الله عليه، فقبل عام واحد كان وجوده فى المكتب البيضاوى للبيت الأبيض حلماً من الأحلام يدفعه إليه ميراث أسرة ظنت أن الرئاسة سرقت منها ذات يوم من نوفمبر عام ١٩٩٢ على يد شاب غر فى السادسة والأربعين من عمره، وجاء من ولاية أركانساس غير ذائعة الذكر بين الولايات الأمريكية، ولكنه بعد ذلك ذاع صيته وظل فى السلطة لفترتين رئاسيتين كاملتين لم تحدث من قبل لرئيس ديموقراطى منذ روزفيلت، وربما كان الحلم مدفوعاً أيضاً بحقيقة كون الرجل الجديد فى العاصمة كان حاكماً لولاية تكساس ذات الثقافة السياسية المحافظة والتى شعرت دائماً أن «المؤسسة» الشرقية الأمريكية نجحت مع كلينتون كما نجحت مع كل الرؤساء فى جذبهم إلى منطقها وسلوكياتها وتوجهاتها السياسية، وآن الأوان أن تكون هناك بصمة أخرى قادمة من الجنوب على مجمل السياسة الأمريكية.

ولكن أحلام بوش وحدها لم تكن كافية لكى يبلغ المراد، ولعل مستشاريه الكثيرين كانوا أول من حذره من الجبال التى كان عليه صعودها، ولعل أكثرها علوا كان الإنجاز الاقتصادى غير المسبوق الذى حققه كلينتون على مدى ثمانية سنوات تحقق فيها النمو المتواصل، مع توزيع للثروة جعل الرخاء يصل إلى

الأغلبية الساحقة من الأمريكيين، ومعدل منخفض للغاية للبطالة والتضخم لم يتيسر طوال العقود الماضية. ورغم أن إنجازات كلينتون الخارجية لا تطاول إنجازاته الداخلية، فإنها لم تكن قليلة بالمرة فقد نجح فى تحقيق الاستقرار فى البلقان بعد حربين فى البوسنة وكوسوفو دون نزف دماء أمريكية، وفتح أبواباً للسلام والاستقرار فى الشرق الأوسط وأيرلندا وشبه الجزيرة الكورية. وربما كانت أعظم إنجازاته على وجه الإطلاق هو نجاحه فى حماية الاقتصاد العالمى، بما فيه الاقتصاد الأمريكى، من الانهيار فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الأسيوية والروسية.

باختصار كان على بوش أن يناضل ويصارع ضد التاريخ الذى كان يقول له إن الرخاء الاقتصادى هو ما يصوت الأمريكيون من أجله، وقد كان لدى إدارة كلينتون - جور ما يكفى منه لكى يسد وجه الشمس. وحتى عندما سقط كلينتون سقطته الأخلاقية الكبرى فى فضيحة مونيكا لوينسكى، فإن ذلك ظهر أنه سلاح غير مشروع بعد حكم الكونجرس باستمرار الرئيس دون لوم أو تأنيب، وكأن الأكثر إثارة للدهشة أن شعبية الرئيس لم تتأثر بما انكشف ورفع ستره. ولكن لحسن حظ الرجل القادم من تكساس فقد كان معه عدد من الأوراق التى لا بأس بها، فلم تكن الانتخابات تجرى ضد الرئيس وإنما ضد نائبه الذى تميز بثقل ظل فشل تماماً فى تجاوزه رغم كل نصائح أبرع رجال العلاقات العامة، وحتى حينما حاول كسر الصورة المجسدة له بقبلة حارة مع زوجته أمام مؤتمر الحزب الديموقراطى فقد ظهر مفتعلاً ومتجاوزاً للحدود والتقاليد المرعية. كما كان مع بوش ورقة أخرى كانت هى دائماً المنافسة لورقة النجاح الاقتصادى وهى ورقة التغيير، فالشعب الأمريكى مغرم به تماماً، ويرى أن تجديد الدماء، وتبادل أطقم الرئاسة فيه بركات كثيرة، وعندما تغمس هذه الورقة بخصومة كامنة مع «المؤسسة» خاصة فى الولايات المحافظة عموماً فى الجنوب ووسط الغرب والغرب الأمريكى فإنها تكون فعالة للغاية. وفى النهاية فقد كان مع بوش ورقة لا تخيب فى العادة منذ أن استخدمها ريجان بكفاءة فى مطلع الثمانينيات وهى تخفيض كبير للضرائب، وكان المرشح الجمهورى على استعداد لاستخدامها بكرم حاتمى يشجعه عليه الفائض الكبير فى الموازنة الأمريكية، فأى شعب هذا الذى يرفض نجاح المرشح الذى يرفض التصويت على زيادة دخله بإزاحة ضرائب ثقيلة من على كاهله؟!..

ولكن حظ بوش فى النهاية لم يكن ضارباً تماماً، فعندما تكسرت الأوراق على الأوراق فى المعركة الانتخابية، أفرزت فى النهاية حالة من التعادل لم تتكرر كثيراً فى التاريخ الأمريكى كله، فقد فاز الرجل حقاً بصوت واحد من أصوات المجمع الانتخابى بعد معركة قضائية دامية فى ولاية فلوريدا، ولكنه خسر أغلبية الأصوات التى ذهبت لمنافسه. وهنا يبرز التحدى الأول للإدارة الأمريكية الجديدة وهى خلق الشرعية الكاملة لحكمه. صحيح أنه حصل على الشرعية القانونية من خلال أحكام القانون والدستور، ولكن الشرعية السياسية شيء آخر وهى مرتبطة تماماً بأداء الرئيس فى السلطة وليس فقط بالإجراءات التى قادته إليها. وربما ستكون الأمور سهلة فى أولها، فالشعب الأمريكى سوف يمنح رئيسه الجديد المائة يوم من السماح المتعارف عليها، وعلى الأرجح فإن أحداً لن يكون متعجلاً فى إثارة معركة فلوريدا وتعقيداتها القانونية، ولكن فشلاً ملحوظاً واحداً فى السياستين الداخلية والخارجية سوف يكفى لتفجر البراكين بالحمم الملتهبة على الرئيس والكيفية التى وصل بها إلى السلطة.

ولكن الشرعية السياسية والقانونية لن تكون وحدها هاجس الرئيس الجديد، فلعل شرعية أخرى هى الشرعية الشخصية والصلاحية للقيادة سوف تطل برأسها عاجلاً أو آجلاً، فرغم أن النظام السياسى الأمريكى يقوم على مؤسسات معقدة ومركبة تتعارض وتتوازن بأشكال شتى، إلا أن الشعب الأمريكى يحب أن يكون لرئيسه الذى يتمتع بسلطات هائلة بصمته الخاصة فى الحكم، وإن أمكن فى التاريخ. ولعل مشكلة بوش الرئيسية كانت أنه برز تحت المظلة الحامية لوالده ورجاله وطاقمه الذى عمل معه خلال فترة رئاسته، فنائب الرئيس شينى كان وزير الدفاع، ووزير الخارجية كولين باول كان رئيس الأركان، وكوندليزا رايس التى عملت ضمن طاقم مجلس الأمن القومى عادت بعد ترقيتها إلى منصب المستشار. ولا يستطيع أحد أن يغفل خارج نطاق المسئوليات التنفيذية والسياسية المباشرة أن كهنة الحزب الجمهورى من أمثال جيمس بيكر وبرنت سكوكرفت وهنرى كيسنجر كانت محلقة حول بوش طوال الوقت بينما هو يلعب دور الرجل الذى يضع السياسات والمفاهيم بينما يترك التفاصيل والتنفيذ لرجال الرئيس.

هذه الصورة ظلت ناجحة حتى الآن وجعلت بوش يفوز بمعركة الرئاسة

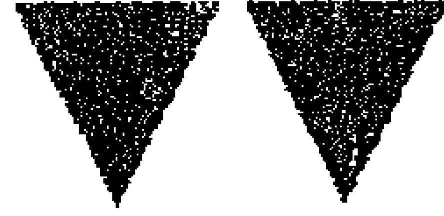
بالطريقة التى فاز بها، ولكن المشكلة أن الرئيس فى السلطة ليس هو المرشح فى الطريق إليها. وما نفع فى حملات الانتخابات التمهيدية وفى معركة فلوريدا ربما لن ينفع بالضرورة عندما يصبح على الرئيس إدارة عالم بأكمله تعود على طرائق كلينتون فى الانغماس الشخصى فى التفاصيل حتى حفظ قرى ودساكر أيرلندا، وشوارع غزة والقدس، والخطوط الفاصلة بين الملل والنحل والأعراق فى البوسنة وكوسوفو. الأخطر من ذلك أن طاقم الرئيس عاد ليستأنف عالماً كان قد فتح الطريق إليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، ولكنه لم يمش فى طرقه ودروبه المعقدة. صحيح أن بوش الأب كان أول من تحدث عن النظام العالمى الجديد، ولكن الحديث عن النظام شيء والتعامل معه شيء آخر بعد أن جرى ما جرى فيه من بناء وتغيير على مدى السنوات الثمانى الماضية.

ولكن جعبة الرئيس وطاقمه ليست خاوية تماماً إلا من آثار تجربة سابقة، فلحسن حظهم أنهم يعملون فى الولايات المتحدة حيث توجد المؤسسات البحثية التى تدين بولائها للحزب الجمهورى، وهذه لم تضع وقتها طوال سنوات كلينتون وعكفت على فهم العالم وفهم أمريكا وبعد الفهم كان لها تصوراتها وسياساتها التى سوف توضع أمام الإدارة الجديدة، سواء ما كان منها يتعلق بخفض الضرائب ومداه، أو كيفية إنفاق فائض الموازنة، أو المشروعات الدفاعية المختلفة وفى المقدمة منها نظام الدفاع الصاروخى الذى تتوجس منه أوربا وروسيا والصين، أو التعامل مع الأزمات الدولية المزمنة وفى المقدمة منها الشرق الأوسط التى تركها كلينتون معلقة بين السماء والأرض محملة بإمكانيات الحل، ومشبعة بكل عناصر الانفجار!. ولا جدال أن أفراد الطاقم لم يكونوا ساكنين بين رئاسة الأب ورئاسة الابن، ومن المؤكد أنهم لم يضيعوا وقتاً كثيراً منذ هزيمة خريف عام ١٩٩٢، وراحوا يستعدون من وقتها لانتصار خريف ٢٠٠٠، ولكن الاستعداد شيء والممارسة شيء آخر، ولا أحد يعرف على وجه التحديد ما الذى أضافته الدراسة والفهم لمفاهيم وتقاليد عالم قديم لا يمكن الخلاص منه بسهولة أو على الإطلاق.

التجربة على أى الأحوال هى المحك، ومهما كانت التجربة الماضية غنية فإن التجربة الحالية مختلفة تماماً، فروسيا فى عهد يلتسين فى بداية الانحلال والتفكك الأعظم ليست هى روسيا فى عصر بوتين، وأوربا التى كانت قد وقعت

لتوها معاهدة ماستريخت ليست هى أوربا بعد تنفيذ المعاهدة وإقامة البنك المركزى وإنشاء العملة الموحدة ومعها قوات الردع السريع الأوربية، والعراق الذى ترك وهو محاصر يلعق جراحه ويمتثل للجان التفتيش الدولية لم يعد هو العراق الذى خرج من الحصار وبات له صوت مسموع فى أسواق النفط العالمية. والشرق الأوسط الذى تركه بوش الأب بعد مؤتمر مدريد ليس هو تماماً الذى سوف يتعامل معه بوش الابن مهما كانت الحكمة الذائعة أن الإقليم لا يتغير أبداً، وحتى لو كان التغيير طفيفاً أو غير ملحوظ فى المنطقة فإن أقاليم كثيرة فى العالم تغيرت كثيراً بقدر تغيير المسافات والأزمنة. فلا العلاقة بين الكوريتين في شرق آسيا بقيت على حالها، ولا علاقاتهما باليابان بقيت على ما كان متعارفاً عليه، ولا حتى علاقة تايوان بالصين استمرت كما كانت بعد أن عرفت الأولى الانتخابات الديموقراطية، وعرفت الثانية كيف تضم هونج كونج.

والقائمة بعد ذلك طويلة وغير قابلة للحصر، وباتساع طول الولايات المتحدة وعرضها، وحتى باتساع العالم وعرضه، وقد أصبح بوش الابن أمام قدره، وسوف تكون قوة السلطة مبهرة وآسرة، ولكن أعباءها سوف تكون قاسية ومضنية، ومهما كانت الحظوظ والأقدار، فإن اختبار الرجل لن يكون بعيداً، فبعد أربع سنوات سوف يكون عليه خوض الانتخابات مرة أخرى!..



حديث العالم

ما بعد المائة يوم!

انتهى العد المعتاد لرئيس الإدارة الأمريكية الجديدة جورج دبليو بوش عند رقم المائة يوم وبعدها بدأ الحساب، ولا أدرى شخصياً لماذا كان هذا الرقم هو ما استقرت عليه المجتمعات الغربية لكى تحاسب رؤساءها، ربما لأنه رقم مقفول وشيك ولا يوجد فيه «فكة» أو كسور، وربما لأن ثلاثة أشهر وثلث تكفى وزيادة لكى تستقر القيادة الجديدة فى مقاعدها، وربما لأن الشعوب - والصحافة والإعلام خاصة - لا تطيق مدة أكثر من ذلك حتى تخرج ما لديها من قصص وانتقادات عن الرئاسة وأحوالها، وربما لأن الموضوع بدأ هكذا وبدون سبب على الإطلاق وصار عادة يتبع فيها اللاحقون السابقين وكفى.

المهم أن العد انتهى وسيرة السيد بوش على صفحات وأغلفة كل الصحف والمجلات، ولكن الموضوع الأثير فيها هو نظامه للدفاع ضد الصواريخ، وهو فكرة ليست جديدة بالمرة، فقد ولدت فى عصر الرئيس رونالد ريجان وعرفت أيامها باسم مبادرة الدفاع الخاصة ودللت باسم برنامج حرب النجوم، ومن يومها والمشروع قائم يصعد ويهبط حسب أحوال العالم، وأحوال الرئيس الساكن فى البيت الأبيض، والأرجح أيضاً أحوال الصناعة الأمريكية. ويصير الوقت مثاليًا لوضع المشروع فى مقدمة الأحداث إذا كانت أحوال الدنيا على غير ما يرام، وإذا كان الرئيس الأمريكى لا يتمتع بشعبية كبيرة، وإذا كانت أحوال الاقتصاد الأمريكى فى حالة هبوط وليس صعود.

وبشكل ما فإن كل هذه الشروط متوافرة الآن، فأحوال العالم ليست على مايرام، ومحاولة تشكيله على نحو لطيف ثبت أنها بالغة الصعوبة، فلا الشرق الأوسط فى طريقه إلى السلام، ولا البلقان استقر بعد حربين فى البوسنة وكوسوفا، والحروب الإفريقية على حالها، والدول المارقة لم يتغير منها شىء بعد عقد من الحصار

والمشاكسة، والأخطر أن الإشارات الصادرة من الصين وروسيا فيها بعض ما يقلق وقليل مما يطمئن، والرئيس الأمريكى لم يأت إلى السلطة على أية حال ومعه شعبية كبيرة فالرجل خسر أصوات الجماهير وكسب بصوت مجمع انتخابى واحد وبعد تدخل من السلطة القضائية، والأرجح أنه سوف يظل مطارداً بشبح بيل كلينتون الذى فاز بالنجاح والنساء كما ظل شبح كيندى يطارد نيكسون طوال حياته. وحالة الاقتصاد الأمريكى بالقطع ليست على ما يرام بالمرة، وحتى الآن فإن الشعرة بين التباطؤ والانكماش رقيقة للغاية، ويبدو أن الاقتصاد التكنولوجى الجديد ليس مطلق اليد فى التوسع إلى ما لا نهاية ولكل زمان أجل ولكل قدر مكتوب أوان، وجاء وقت التراجع الذى لا يعلم أحد هل هو مؤقت بدور ما أم أنه أمر جديد بالمرة.

المهم أن المائة يوم انتهت وموضوع الدفاع ضد الصواريخ هو ما يشغل أمريكا وتريد للعالم أن ينشغل به، وربما يكون للموضوع أهمية لا نعلمها، وتهديداً لا قبل لأحد به. ومنذ أيام شاهدت فيلماً عنوانه «الردع» وقصته ببساطة أن رئيساً أمريكياً عزلته عاصفة ثلجية فى مقهى فوق جبال كلورادو، وبينما يحتسى القهوة جاءه الخبر أن العراق تحت قيادة «عدى صدام حسين» قام بغزو الكويت مرة أخرى، وبعدها أدار الرئيس الأزمة من مكانه وعلى مشهد من النظارة وكان من ضمنها التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق. وفى السينما القديمة كانت الأزمة تنتهى قبل استخدام السلاح النووى، أو استدعاء السلاح قبل انفجاره فى أعقاب أعمال بطولية يقوم بها بطل وبطلة تجمعهما علاقة ليس هنا مكان سرد تفاصيلها، ولكن هذه المرة فقد تم بالفعل إلقاء سلاح ذرى على بغداد بعد أن انطلقت منها صواريخ فى اتجاه واشنطن وروما والقاهرة وعواصم شتى أخرى. ولكن الصواريخ العراقية لا تنفجر فقد ثبت أن رءوساً مصنوعة فى الولايات المتحدة التى قررت تزويد العراق بها بدلاً من حصوله عليها من مصادر أخرى ولكنها لا تعمل وقت الحاجة.

ولكن الرسالة وصلت بأن هناك تهديداً عراقياً قائماً، وربما توجد أفلام أخرى لم أشاهدها تحكى نفس القصة عن كوريا الشمالية، وهناك رصيد قائم بالفعل من الأفلام التى يحشر فيها اسم العقيد القذافى فى مواقف ثورية غير حميدة، وهناك رصيد أكبر يقوم فيه الصينيون بأعمال تدمر العالم، ولكن المشكلة ربما تكون مع روسيا ورئيسها الشاب بوتين، ولكنها ليست مشكلة كبيرة على أية حال فالتهديد القادم من موسكو ليس بالضرورة أن يكون من خلال القيادة الروسية،

وإنما من خلال عصابات المافيا المنتشرة هناك والتى بوسعها الحصول على الأسلحة النووية بكفاءة تامة.

وبعيداً عن الفيلم والخيالات السينمائية فإن المائة يوم انتهت وكان موضوع الدفاع ضد الصواريخ هو الأهم، أما فى بقية القضايا العالمية فإن عقدة بوش الجديد كانت المشاركة الكبيرة لكلينتون فى كل الأحداث العالمية، ليس فقط فى الشرق الأوسط الذى اعتاد الرؤساء الأمريكيون المشاركة فى أحداثه، وإنما وصل الأمر إلى إفريقيا المهملة تماماً، وحتى إلى فيتنام التى كانت عدوة لاشك فيها، وكوريا الشمالية الغامضة بلا طاقة ضوء تفض ما يجرى فى داخلها. وصار الأمر عقدة من كل تدخل أمريكى، حتى باتت المهمة الأولى لكولين باول وزير الخارجية الأمريكى الجديد أن يقول لكل من يزوره أو يقوم هو بزيارتهم إن الولايات المتحدة لا تريد التورط فى أحداث وقضايا بعيدة عنها. ولعلها المرة الأولى فى تاريخ أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التى تصير فيها مهمة الرجل المسئول عن الشئون الخارجية تقليص آفاق العمل الأمريكى وليس العمل على توسيعها وامتدادها، فلا تبتعد كثيراً عن المكسيك أو آخر المناطق التى توجد فيها شطائر «التاكو» و«الأنشلاطا».

وفى الشرق الأوسط كانت الرسالة الأمريكية مماثلة، فسواء كان اللقاء بين القيادات ووزراء الخارجية فى المنطقة أم فى واشنطن، فإن أمريكا لا تريد التدخل فى الأحداث اليومية، وهو التعبير المفضل للجنرال السابق لحرب الخليج الثانية، وهو يعنى فى جوهره أن الإدارة الجديدة لا تريد التصرف كما تصرف كلينتون الذى وصل به الأمر إلى أن يعرف كل شوارع غزة والقدس وحتى أسماء الوفد الفلسطينى المفاوض بمن فيه الكبير والصغير والمشرف والمنسق العام، بل وتحمل لأكثر من مرة الجلسات الطويلة للرئيس الراحل حافظ الأسد. وبالمثل فإن القضية فى البلقان تخص أوربا، وإذا كان المسلمون الألبان سوف يعقدون المسائل حتى فى مقدونيا فإنه آن الأوان لكى يعود الجنود الأمريكيون إلى أرض الوطن حيث يلقون الحماية بنظام الدفاع ضد الصواريخ. أما ما يحدث فى إفريقيا فهو يخصها، وما يحدث فى بقية العالم يخص بقية العالم، وليس مفهوماً لماذا يفتقد كثيرون بيل كلينتون هذه الأيام بعد الشكوى من مشاركته المستمرة وزياراته التى لا تتوقف؟!

مجمـــوعـــة شـــينـــى
THE CHENEY BOYS

تتعدد العناصر الداخلة فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن بينها دور الأفراد والجماعات التى تقوم بعملية تكييف وتحديد المصالح الأمريكية فى منطقة ما أو موضوع بعينه، وفى العادة فإن هؤلاء الأفراد يمثلون منظمات ومؤسسات كبرى، تسعى فى المواقف المختلفة لتوسيع نطاق نفوذها، والأهم الموازنات المالية المخصصة لأجهزتها البيروقراطية. وتثبت الدراسات المختلفة أن عملية صنع القرار الأمريكى تتم من خلال الشد والجذب حول «حقيقة» المصالح الاستراتيجية الأمريكية، والفرص والمخاطر الكامنة فى موقف بعينه، بين مؤسسات البيت الأبيض ومجلس الأمن القومى فيه، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ومعها هيئة أركان الحرب المشتركة للأسلحة المختلفة، وأخيراً وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ويتزايد دور الأفراد الممثلين لهذه المنظمات كلما كان لديهم رؤية استراتيجية أو أيديولوجية واضحة، وكلما كان الموقف معقداً وغامضاً وتتضارب فى العناصر والدوافع المختلفة. ورغم أن رئيس الجمهورية هو الصانع الرئيسى للسياسة الخارجية دستورياً، فإنه عادة ما يبرز فرد بعينه له القدرة والنفوذ على تشكيل هذه السياسة كما كان الحال مع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع فى عهد كينيدى، وهنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية فى عهد نيكسون.

ديـــك شـــيـنـى:

وفى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش برز بصفة خاصة الدور الذى يلعبه نائب الرئيس ريتشارد بى شينى (ديك شينى)، وجماعته فى عملية تشكيل السياسة

الأمريكية فى العموم، وإزاء الشرق الأوسط خاصة، وقد كان من المعتاد فى السابق أن يلعب نائب الرئيس الأمريكى دوراً هامشياً، وطبقاً للدستور فإنه لا يوجد لديه واجبات محددة، فيما عدا الدور الرسمى لرئاسة مجلس الشيوخ حيث يكون له الصوت المرجح فى حالة تعادل الأصوات. وفيما عدا ذلك فإن نائب الرئيس يلعب دور الاحتياطى للرئيس ولا يستخدم إلا فى حالة وفاة الأخير أو عجزه عن العمل. ومن الناحية غير الرسمية فإن نائب الرئيس يحسب عادة على رئيس الجمهورية، ويظل على حد قول شينى بمثابة الناصح الصريح والأمين فى السر له. ومع ذلك فإنه بعد مضى عام على تولى إدارة بوش للسلطة فإن نائب الرئيس يبدو لاعباً لدور أكبر من دوره الدستورى، وأكبر مما هو معتاد فى المنصب حتى مقارنة بالأدوار القوية التى لعبها نواب للرئيس من قبل كان آخرهم آل جور فى إدارة الرئيس كلينتون..

ومهما كانت الأصول الدستورية للمنصب، فإن واقع الأمر فى الإدارة الأمريكية أمر آخر، حيث ظهر أن نائب الرئيس ديك شينى، والجماعة العاملة معه، قد باتوا أصحاب النفوذ الأكبر فى رسم السياسة الخارجية بما فيها تلك الخاصة بالشرق الأوسط. ويبدو أنه ركز فى يد مجموعة كبيرة من الملفات السياسية حتى أنه يصعب الاستغناء عنه، فرغم حالته الصحية المتداعية (حينما وصل إلى سن الستين كان قد عانى من أربع أزمات قلبية حادة، وغير أربعة صمامات فى شرايين القلب)، فإن استدعاءه للعمل فوراً حتى قبل اكتمال شفائه كان دالاً على مكانته فى الإدارة.

لماذا ديك شينى؟

وقد اجتمعت مجموعة من العوامل لكى تعطى شينى هذه المكانة، منها أنه أكثر أعضاء الإدارة الحالية خبرة، حيث عمل من قبل مع ثلاثة من رؤساء الجمهورية (نيكسون وفورد وبوش الأب)، كما عمل لأكثر من عشرة سنوات كعضو ورئيس للأقلية الجمهورية فى مجلس النواب، وأعطاه العمل وزيراً للدفاع فى عهد إدارة بوش الأب إبان فترة انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية - خبرة لا تحد. ومن جانب آخر فإن نائب الرئيس - مقارنة على الأقل بالرئيس نفسه - لديه قدرة لا تحد على العمل المتواصل حتى يصعب على باقى أركان

الإدارة الأمريكية ملاحقته. ومن جانب ثالث فقد كان شينى هو الذى حمل على عاتقه قضية تواجد الحزب الجمهورى على الساحة السياسية الأمريكية منذ أن كان رئيس لجنة السياسة فى الحزب الجمهورى من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧، وهو الذى قام بعملية «هندسة» نجاح جورج بوش الابن فى الانتخابات والوصول إلى البيت الأبيض، مستخدماً فى ذلك كل القدرات الفذة لأعضاء الحزب من أمثال هنرى كيسنجر وجيمس بيكر - وزير الخارجية ورئيس العاملين فى البيت الأبيض فى عهد بوش الأب - ثم بعد ذلك دفعهم جميعاً إلى الظل.

جماعة شينى:

والحقيقة أن مكانة شينى فى إدارة بوش الراهنة تتعدى شخصه والعاملين معه فى مكتبه إلى شبكة من العلاقات النافذة فى البيت الأبيض من خلال كونداليزا رايس مستشار الأمن القومي، ووزارة الدفاع من خلال دونالد رامزفيلد ونائبه بول وولفتز، وفيما يخص الشرق الأوسط مساعده دوف زخاييم، وكل منهم ينتمى منذ وقت طويل لمدرسة الصقور الأمريكية، كما أنهم يدينون بقدر ما بمناصبهم إلى نائب الرئيس. ويعد لويس ليبى (المدلل باسم سكوتر) أبرز العاملين مباشرة مع نائب الرئيس، وقد عمل من قبل محامياً فى دوائر المال والأعمال، واشتهر اسمه عندما كان المحامى الذى هندس عملية العفو من عقوبة السجن فى الأيام الأخيرة من إدارة كلينتون عن رجل الأعمال اليهودى مارك ريتش. وقد عمل من قبل فى وزارة الدفاع نائباً مع ريتشارد بيرل - المعروف بمناداته الدائمة بضرورة غزو العراق - مساعد وزير الدفاع.

الفكر والنظرية:

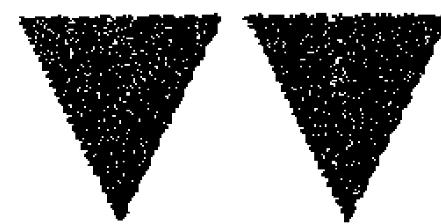
ولا يعرف عن شينى أنه أحد المنظرين الكبار للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه ينتمى إلى تلك المدرسة من اليمين المحافظ التى ولدت ريتشارد نيكسون ورونالد ريجان وكلها ترفض مدرسة «المثالية» الأمريكية الشائعة لدى الليبراليين من العاملين فى المؤسسة الشرقية الأمريكية والتى ترى أن العالم يمكن هندسته نحو التقدم من خلال تحفيز النوايا الطيبة للبشر، وعلى العكس فإن مدرسة شينى تقوم على أن العالم ممتلئ بالأشرار الذين يستحيل حفزهم على

التقدم من خلال الهندسة السياسية والدبلوماسية والحوافز الاقتصادية، ولكن ممكن دفعهم دفعاً نحو سلوكيات معينة متوائمة مع المصالح الأمريكية من خلال أساليب القوة المختلفة بما فيها القوة المسلحة. وتبعاً لذلك يصبح من قبيل السذاجة الكبيرة أن تورط الولايات المتحدة نفسها فى عمليات للتغيير الكونى غير مضمون نتائجها، وإنما تعمل فى تلك القضايا من خلال المصالح التى تمسها مباشرة، أما ما لا يمسها فإنه لا يخصها أن تبذل جهوداً فيها. وفى هذه الحالات الأخيرة ربما كان للتنظيم الدولى والأمم المتحدة دور، أما فى تلك التى تشتبك فيها المصالح الأمريكية فإن القرار الأمريكى وحده هو المقرر للنتائج حتى ولو كان يسبب مواجهة مع بقية العالم. فالأصل هو ألا تعطى الولايات المتحدة ومصالحها العليا لأغلبية من دول العالم تنتمى إلى العالم الثالث لكى تقرر مصير المواطن الأمريكى.

ويسبب الطبيعة الفكرية هذه لمجموعة شينى فإنها تميل دوماً إلى التحديد الدقيق للمصالح الأمريكية فى كل قضية بحيث لا يشيع فيها لبس أو تعقيد أو مناطق مشتبهة، وإنما تحدد فى خطوط فاصلة بين الليل والنهار والأبيض والأسود. ويرز ذلك بقوة عندما خرجت الولايات المتحدة من اتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة، ومن الإصرار على بناء الدرع الدفاعى الصاروخى والخروج من المعاهدة المانعة لها والموقعة مع الاتحاد السوفييتى السابق عام ١٩٧٢، والتعامل بفظاظة مع روسيا واعتبارها - مع الصين - فى حالة منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة. وقد جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وتفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، ومبنى البنتاجون فى واشنطن تأكيداً لأفكار هذه المجموعة من أن العالم ممتلئ بالأشرار الذين «يحقدون» على النجاح الأمريكى وأسلوب الحياة الأمريكية ويسعون إلى تحطيمه. وبالطبع فإن هذه المجموعة تعتقد اعتقاداً جازماً أنهم محملون برسالة من خلال الحزب الجمهورى لحماية وإنقاذ أمريكا، ومن ثم فإن استمرار الحكم الجمهورى، ونجاح جورج بوش الابن فى الحصول على فترة ولاية ثانية تعد مسألة ليست فقط لرد الاعتبار عما حدث فى عام ١٩٩٢ عندما فاز شخص مغمور هو بيل كلينتون، ومن ولاية متواضعة الشأن فى أركانساس، على جورج بوش الأب المنتصر فى حرب الخليج، وإنما أيضاً مسألة حيوية لأمن الولايات المتحدة ومستقبلها.

الشـــرق الأوســـط:

وتنعكس أفكار مجموعة شينى بشكل حاد على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، كما يتزايد نفوذها على حساب مجموعة كولين باول فى وزارة الخارجية الأمريكية. فمنذ بداية الإدارة الأمريكية وهذه المجموعة ترى أن هذا الإقليم يعيش فى حالة من عدم الاستقرار البنائية الراجعة لتطوره السياسى والاقتصادى والاجتماعى. ولذا فإن واجب الولايات المتحدة ليس إعادة بناء الإقليم وهندسته على قيم جديدة كما كان يحاول الرئيس كلينتون القيام به، وإنما البحث عن المصالح الأمريكية المباشرة وحمايتها. وإذا كان هدف السلام فى الشرق الأوسط هدفاً فى حد ذاته لإدارة كلينتون ومن قبله بوش الأب باعتباره أساساً للاستقرار فى المنطقة وعملية إعادة ترتيب الأوضاع فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن مجموعة شينى لا ترى فيه إلا ما يمس المصالح الأمريكية المباشرة المتعلقة بالنفط وأمن إسرائيل. وقد جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر لا لكى تؤكد وجهة نظر مجموعة شينى من السياسة العالمية فقط، بل أيضاً لكى تؤكد لهم أن الشرق الأوسط منطقة تهدد الأمن المباشر للولايات المتحدة، ومن ثم فإن خطوط الخير والشر لابد وأن تكون واضحة تماماً. ووفق هذا التقسيم فقد صارت إسرائيل تقريباً وحدها فى جانب الخير أما بقية الدول فإنها إما معادية تماماً مثل العراق، أو أنها مشكوك فى ولائها مثل الدول العربية المعتدلة. ولذلك لم تكن هناك صدفة عندما صرح شينى فى شهر نوفمبر الماضى أن للإسرائيليين بعض الحق فى سياسة قتل بعض «المتشددين» الفلسطينيين، ومن المرجح أنه كان وراء التصريحات المتكررة للرئيس بوش بتحميل الرئيس ياسر عرفات المسئولية فى استمرار العنف والمواجهة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ومن المرجح خلال المرحلة المقبلة أن تتحدد أهداف مجموعة شينى فى الشرق الأوسط فى القضاء على النظام العراقى حتى ولو بالقوة المسلحة، ومعاونة إسرائيل على سحق المقاومة الفلسطينية، باعتبارهما الأساس فى توليد موجات العداء للمصالح الأمريكية فى المنطقة.



ستة شهور بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر

فى احتفال مهيب فى حديقة البيت الأبيض يوم الحادى عشر من مارس الجارى.

أقامت إدارة الرئيس جورج بوش الابن ذكرى مرور ستة شهور على التفجيرات التى حدثت لبرجى مركز التجارة العالمى فى مدينة نيويورك ومبنى البنتاجون فى واشنطن. ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تكن على استعداد للانتظار حتى تأتى الذكرى السنوية التى عادة ما تكون المناسبة التى يتاح فيها ليس فقط تقبل العزاء وإنما أيضاً للتداول حول الحدث الرهيب وتفهم ما جرى فيه. ورغم أن أعداد الضحايا قد تواضعت كثيراً عما كان متوقعاً منها فى بداية الأحداث عندما وصلت التقديرات إلى حوالى عشرة آلاف قتيل حتى وصل إلى أقل من ثلاثة آلاف إلا أن لسعة الحدث وفداحته ظلت عالقة فى الذهن الأمريكى. بل وملحة عليه بصورة كبيرة كما سوف نرى بعد قليل. وربما كان الأهم أن الأحداث بمعنى ما لاتزال جارية. فالحملة ضد الإرهاب لاتزال تجرى فى أرجاء المعمورة.

والتأكيد على عالميتها كان واقعاً من عرض أعلام ٨٣ دولة كان لها ضحايا ولعل الإعلان عن المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب تستدعى تعبئة من نوع خاص كانت الذكرى النصف سنوية أولى الخطوات فى التعبئة بشأنها.

على أى الأحوال فإن الهدف من المقال هو التعرف على ما جرى لأمريكا خلال تلك الفترة. وتعطينا استطلاعات الرأى العام التى أجرتها مؤسسة جالوب إطلالة على هذا الموضوع من خلال استطلاعات الرأى العام التى أجرتها خلال الأيام الأخيرة. ومن الواضح أن الأمريكيين لم يستعيدوا بعد أوضاعهم الطبيعية، أو أحوالهم النفسية والعاطفية التى كانوا عليها قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

فثلاثة من كل أربعة من الأمريكيين يعتقدون أن الفترة الزمنية التى مرت منذ التفجيرات لم تكن كافية لكى تشفى الجراح الأمريكية. ومعظمهم قال أن الأمور لم تعد إلى طبيعتها الأولى بعد. وإن كان ٦٢٪ قالوا إن ذلك حدث بدرجة.

ويقول نصف الأمريكيين إنهم تمكنوا من تفهم الموقف. أما ٣١٪ فقالوا إنهم لايزالون غير فاهمين لما حدث. وإن كانوا يعتقدون أنهم سوف يصلون إلى ذلك فيما بعد. وقال ١٩٪ أنهم يعتقدون أنهم لن يفهموا ما حدث أبداً. وقالت الأغلبية من مفردات الاستطلاع أن الأمريكيين قد غيروا طريقة حياتهم نتيجة الأحداث. وقال ربعهم أنهم غيروا طريقة حياتهم بسببها. أما خمسهم فقالوا إنهم بكوا خلال الأسبوعين الأخيرين بسبب هذه الأحداث. وفى استطلاع جرى خلال الفترة من ٤ إلى ٧ مارس الجارى ظهر أن النسبة المتخوفة من حدوث عمليات إرهابية جديدة فى المدى القصير (أسبوعين) قد تناقصت من نسبتها العالية (٨٥٪) فى شهر أكتوبر. لكى تكون ٩٪ يعتقدون باحتمال عال لحدوث ذلك.. ٤٣٪ فقط يقولون بوجود احتمال ما لحدوث ذلك.. ولعل بقاء الأمور على ما هى عليه تقريباً منذ الأحداث يفسر بدوره استمرار التأييد من جانب الأمريكيين للحرب ضد الإرهاب. وربما كان ذلك سبباً فى إعلان إدارة بوش عن المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب حتى تستفيد الإدارة الأمريكية من هذا التأييد غير المسبوق فى استخدام القوة العسكرية ففى استطلاع للرأى تم إجراؤه خلال يومى ٨ و٩ مارس الجارى أظهرت أن ٩١٪ من الأمريكيين يؤيدون الحملة ضد الإرهاب. بينما يعارضه ٧٪ فقط، وبذلك يكون الرأى العام لايزال محافظاً على درجة التأييد للحرب ضد الإرهاب والتى كانت دوماً فوق نسبة ٩٠٪ بل إن ٨٦٪ أعلنوا أنهم على الأرجح سوف يؤيدون قرارات بوش المستقبلية للحرب ضد الإرهاب. ومن بينهم قال ٣١٪ أنهم «بالتأكيد» سوف يؤيدونه. ولكن بعد هذا الاتفاق فإن الأمريكيين يختلفون من حيث نوعية الحرب التى يؤيدونها. فبينما يؤيد ٥٢٪ حرباً شاملة طويلة الأمد ضد شبكات الإرهاب فى العالم كله. فإن ٤٠٪ يؤيدون حرباً محدودة ومحددة لعقاب هؤلاء الذين قاموا بالعمليات الإرهابية فى نيويورك وواشنطن. وذلك يمثل تغيراً من المواقف السابقة للأمريكيين. فحينما أجرى استطلاع مماثل فى ٢٦ و٢٧ نوفمبر الماضى قال ٦٢٪ من الأمريكيين أنهم يؤيدون حملة واسعة. بينما قال ٣١٪ أنهم يؤيدون حرباً محدودة.

ويشكل عام فإن أغلبية الأمريكيين لايزال لديهم شعور إيجابى وإن كان هذا الشعور يتناقص. وعلى سبيل المثال فإن استطلاعات شهر مارس تشير إلى أن ٥٣٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة وحلفاءها ينتصرون فى الحرب ضد الإرهاب. بينما يعتقد ١٠٪ أن الإرهابيين هم المنتصرون. أما ٣٤٪ فيعتقدون أن أياً من الجانبين لم ينتصر. فإذا قارنا ذلك باستطلاعات يناير حيث كانت نسبة المعتقدين فى انتصار أمريكا ٦٦٪ لوجدنا تغيراً طفيفاً فى الموقف.

صحيح أن تسعة من بين كل عشرة أمريكيين يشعرون بالرضى بالتقدم الذى أحرزته الولايات المتحدة فى الحرب. إلا أن نسبة من يشعرون بالرضاء التام قد هبطت من ٦٨٪ فى شهر نوفمبر إلى ٤٠٪ فى شهر مارس.

ما يهمنا أكثر من هذه الاستطلاعات هو معرفة التغيرات الجارية على الرأى العام الأمريكى. والتى باتت تصطبغ بشكل أو بآخر بالنظر إلى أحداث الحادى عشر من سبتمبر. ويشكل عام يمكن القول إن الآثار السلبية للحدث لاتزال مؤثرة على الصورة العربية فى الولايات المتحدة بالصورة التى يتوقعها كثيرون.

ففى الوقت الراهن فإن ٣٧٪ من الأمريكيين يشعرون بأنهم يقفون بشكل أقل بالعرب المقيمين فى أمريكا. بينما يشعر ٦١٪ بأن ثقتهم لم تتغير ويشكل عام فإن درجة تفضيل الدول العربية ـ حتى الصديقة للولايات المتحدة ـ قلت بشكل ملحوظ عما كان عليه الحال منذ عام مضى. ففى مسح شامل لمواقف الأمريكيين من حيث التفضيل وعدم التفضيل تجاه ٢٥ دولة ذات أهمية للسياسة الخارجية الأمريكية تم إجراؤه فى يومى ٥ و٦ فبراير الماضى وجرى نشره يوم ٤ مارس الجارى. وجد أن أكثر الدول تفضيلاً من قبل الأمريكيين هما كندا. وبريطانيا. وكلاهما تعدى ٩٠٪ من حيث التفضيل. ومن بعدهما تأتى ألمانيا وفرنسا واليابان. ولكن أقل الدول من حيث التفضيل فهى العراق وإيران وكلاهما يتعدى، وما بين الدول الأكثر تفضيلاً. وتلك الأقل تفضيلاً. يوجد عدد من الدول العربية حيث يلاحظ أن صورة المملكة العربية السعودية تعرضت لضربة كبيرة بسبب كونها موطن ميلاد أسامة بن لادن ففى العام الماضى كان الرأى العام الأمريكى منقسماً تقريباً من حيث درجة تفضيل السعودية ٤٧٪ يفضلونها مقابل ٤٦٪ لا يفضلونها. هذه النسب تغيرت بشكل حاد هذا العام حيث باتت نسبة عدم التفضيل ٦٤٪ مقابل ٢٧٪ فقط يفضلونها، الفلسطينيون أيضاً تدهور موقفهم من ٢٢٪ إلى

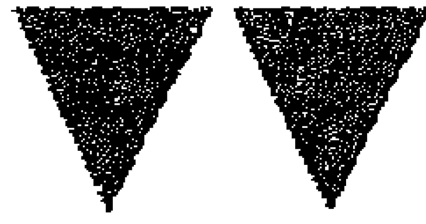
١٤٪ فقط من حيث التفضيل بينما ارتفع عدم التفضيل من ٦٣٪ إلى ٧٦٪ مشاركة فى ذلك ليبيا وإيران والعراق مكانة الدول الأقل تفضيلاً من جانب الأمريكيين.

مصر وحدها من بين الدول العربية هى التى حافظت رغم الأحداث على ميزان إيجابى من حيث التفضيل. فهى من حيث التصنيف توجد فى المجموعة الثالثة من حيث التفضيل. وهى التى يقال عنها دول مفضلة بشكل معقول وتضم كلا من إسرائيل والفلبين والهند وكوريا الجنوبية ومصر على الترتيب.. ولكن الملاحظ أن مصر كانت على رأس هذه المجموعة فى العام الماضى بنسبة تفضيل قدره ٦٥٪ وعدم تفضيل قدره ٢٤٪. أى بميزان تفضيلى قدره ٤١٪ وهو ما كان يضعها على رأس المجموعة ويجعلها تتفوق على دول حليفة للولايات المتحدة مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية وتايوان. الآن تغير الموقف وباتت نسبة الذين يفضلون مصر ٤٪ والذين لا يفضلونها ٣٤٪ (أى حوالى ثلث الرأى العام) وبميزان تفضيلى قدره ٢٠٪.

ولكن الملاحظ أن إسرائيل لم تستفد كثيراً من الأحداث على عكس ما يبدو على السطح. فيما عدا بالطبع أنها تستفيد من كل تدهور يحدث على جانب الفلسطينيين؛ فمن يفضلون إسرائيل كانوا ٥٨٪ مقارنة بنسبة ٦٣٪ فى فبراير من العام الماضى. كما ارتفعت نسبة عدم تفضيلها من ٣٢٪. واللافت للنظر أيضاً أنه رغم استمرار التعاطف الأمريكى مع إسرائيل بنسبة أكبر مما هو الحال مع الفلسطينيين حسب استطلاعات شهر مارس (٤٣٪ لإسرائيل، ١٤٪ للفلسطينيين) فإن نسبة التعاطف مع الإسرائيليين انخفضت فى الحقيقة من ٥٥٪ خلال شهر فبراير أى بحوالى ١٢ نقطة.

وإذا كان ذلك يشير إلى شيء فهو أن الأمريكيين بعد ستة شهور من أحداث الحادى عشر من سبتمبر. قد أصبح تفضيلهم لدول الشرق الأوسط عامة أقل من السابق. فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة التفضيل بالنسبة لدول مثل روسيا والمكسيك وتايوان التى ارتفعت مكاناتها التفضيلية ويأتى ذلك فى الوقت الذى أجرت فيه مؤسسة جالوب استطلاعات للرأى فى تسع دول إسلامية (باكستان، إيران، أندونيسيا، تركيا، لبنان، المغرب، الكويت، الأردن، المملكة العربية السعودية) وكانت النتيجة أيضاً وجود فائض من عدم التفضيل بالنسبة للولايات المتحدة بشكل عام. وإن اختلف الأمر عندما يتم النظر إلى كل دولة على

حدة. ما يهم هنا أن هناك فجوة كبيرة بين الطرفين. ورغم أن بعضها موجود لأسباب مفهومة مثلما هو الحال بين الولايات المتحدة وإيران. وبينها وبين العراق. إلا أن الأمر يحتاج إلى كثير من الشرح بالنسبة لعدد من الدول العربية والإسلامية الأخرى مثل السعودية، والمغرب. هذه الفجوة قابلة للعبور إذا ما توافرت شروط معينة من أجل تجاوزها. بعضها يتعلق بالدول العربية والإسلامية، وبعضها يتعلق بسياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل مصالحها الواسعة فى العالم العربى والإسلامى وتجاهل المشاعر الغالبة فيها..



أكثر الكوابيس جنوناً في أمريكا..؟!

يوم الإثنين ١٥ إبريل الماضى دخل الدكتور/ جراهام أليسون أستاذ العلاقات الدولية المعروف على طلاب فصله رقم ٢٠٢ فى جامعة هارفارد - كلية كنيدى لدراسة الحكومة - والخاصة بمادة «القضايا الجوهرية فى السياسة الخارجية الأمريكية». وكان الأستاذ - والذى اشتهر بكتابه «جوهر القرار» عن أزمة الصواريخ الكوبية - قد حمل إلى تلاميذه الواجب الدراسى رقم ٩ وعنوانه «الإرهاب النووى: الرءوس النووية الروسية السائبة وانتقام ابن لادن النهائى». هذا الواجب الذى كان على الطلبة الإجابة عنه، هو إعداد مذكرة، يتم تسليمها بعد أسبوع أو إرسالها بالبريد الإلكترونى للأستاذ، ويفترض أنها مقدمة إلى كونداليزا رايس مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى، وكان الموقف الذى على الطلبة البحث عن مخرج له هو أكثر كوابيس أمريكا جنوناً هذه الأيام، ولا يوجد ما يستبد بأحلام أمريكا - وربما العالم - المزعجة غيره. وكانت تفاصيل الموقف واردة على الوجه التالى:

جاء فى تقرير أعده أحد المصادر البشرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن أسامة بن لادن لايزال حياً، وقد تمت مشاهدته فى بغداد فى نهاية الأسبوع الماضى فى صحبة اثنين من أعضاء دائرة الرئيس صدام حسين الخاصة مع واحد من قيادات القاعدة، ويقوم المحللون الأمريكيون بمتابعة استعدادات العراق لمواجهة ما يعتقد أنه سوف يكون حملة عسكرية ضده. ومن الواضح أن صدام حسين قد جاء بابن لادن لكى يستخدم موارد شبكة القاعدة الإرهابية فى جهده لمنع الهجوم الأمريكى. ومن مصادر تم جمعها فى أفغانستان فإن مصلحة ابن لادن لا تقل وضوحاً، فهو يرغب بشدة فى القيام بهجوم إرهابى هائل على الأرض الأمريكية.

ومنذ يومين ـ ومازلنا فى إطار ما جاء فى الواجب الدراسى ـ أجرى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين اتصالاً هاتفياً مع الرئيس بوش وأخبره أنه صباح الجمعة تم اكتشاف سرقة ذخيرة نووية وتهريبها خارج البلاد، وبيعها إلى طرف فى كراتشى فى باكستان، وقد أكدت هذه المعلومات المخابرات الروسية. ومن الواضح أن أحد حراس هذه الأسلحة قد سهل عملية السرقة مقابل أموال تعينه على الفترة التى لا تدفع فيها الحكومة مرتبات الموظفين. وأكد الرئيس بوتين للرئيس بوش أن الحارس الذى تم اعتقاله سوف يتم استخلاص المعلومات الخاصة بنقل الذخيرة النووية منه بكل الوسائل الممكنة.

وأمس جاءت للرئيس بوش أنباء مدهشة أخرى، فقد وصل إلى المصادر الاستخبارية الأمريكية أن مساعداً لعبدالحميد محمود (اسم وهمى خاص بالواجب الدراسى) السكرتير الموثوق به لصدام حسين قد هرب إلى أنقرة. وأفادت المصادر التركية التى استجوبته أنه سمع عرضاً مناقشة جرت بين صدام ومحمود جاء فيها أن الوقت قد حان «لتسوية الحساب» وذكر صدام أنه سوف يستعين بأسامة بن لادن، وأنه قد آن الأوان لكى يحدث «كش ملك» للولايات المتحدة، وأن «الفرص قد جاءت لكى يوجه العراق ضربة مميتة إلى أمريكا والمتآمرين الصهاينة الذين يحاولون الهيمنة على المنطقة».

وصباح اليوم حصلت المخابرات الأمريكية على رسالة من مصدر من النوعية عالية المصداقية، مع تجميعها مع براهين أخرى، فقد توصل جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية إلى استنتاج أن الأسلحة المسروقة من روسيا فى طريقها إلى الولايات المتحدة. وبشكل أكثر تحديداً، ووفق أحسن وسائل التقييم المتاحة لدى تينيت فإن واحداً من هذه الأسلحة النووية قابل للتفجير بالفعل فى مكان ما فى مدينة نيويورك، يرجح أنه مانهاتن، ويعتقد أن السلاح الثانى فى طريقه إلى العاصمة واشنطن، وليس معروفاً لا الطريق الذى سوف يأخذه ولا توقيت الوصول. ويعتقد تينيت رغم غياب الدليل الكافى أن هناك سلاحاً ثالثاً لايزال فى العراق، ولا يوجد ما يقطع بنيات صدام فى تحديد الهدف الذى يستخدم ضده فى إسرائيل أو قواعد الولايات المتحدة فى المنطقة.

ومنذ ٤٥ دقيقة ـ ومازلنا فى الواجب المدرسى ـ قامت كونداليزا رايس مستشار الرئيس للأمن القومى بإبلاغ الرئيس بوش بتقدير وكالة المخابرات المركزية،

وكان رد فعل الرئيس هو الصمت والذهول، وبعد لحظات سأل عما إذا كان هناك تقدير عن الموعد الذى يبدأ فيه الانفجار النووى وأجابت أنه فى تقديرها سوف يكون خلال ٤٨ ساعة وربما أسرع من ذلك. وطلب منها الرئيس أن تعرض الأمر على نائب الرئيس تشينى وتدعو مجلس الأمن القومى إلى الانعقاد فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وأن تعد مذكرة تتضمن القضايا الرئيسية فى الموضوع، وكيف يتم التعامل معها، وإلى أين سوف تنتهى الأزمة، وعما إذا كانت هناك وسائل لمنع مزيد من التسرب للأسلحة النووية من «المزرعة الروسية».

انتهت القضية وأصبح الواجب الدراسى على طلبة فصل القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية الأمريكية أن يعدوا مذكرة للدكتورة رايس يساعدونها فيها لإعداد المذكرة التى طلبها الرئيس. ومهما يبدو من إثارة فى كل ذلك، وأن المسألة من أولها إلى آخرها هى مجرد تدريب دراسى لإعداد خبراء على مستوى عال للتعامل مع أزمات مستعصية وخطيرة، فإن جوهر الموضوع هو كابوس متعدد المشاهد المزعجة والمقلقة للراحة، فهناك المشهد الروسى الذى يشبه «المزرعة» المتهالكة الأسوار، فتخرج منها كل الأرانب النووية إلى العالم كله بأقل الأسعار.

وهناك المشهد العراقى الذى يجتمع مع المشهد الخاص بأحداث الحادى عشر من سبتمبر ممثلاً فى شخص أسامة بن لادن، ومع تركيبهما معاً يظهر «معسكر الشر» المعادى للولايات المتحدة فى العالم. وأخيراً يأتى مشهد الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل بالضرورة، يقعان فى المعسكر الذى يبدو معتدى عليه، ويستعد لمواجهة العدوان التالى، وهذه المرة بالأسلحة النووية.

وربما لا يوجد فى الولايات المتحدة ما يلخص حالتها كلها بعد أحداث سبتمبر سوى هذه القصة المدرجة فى عداد الواجبات المدرسية، إلى أمريكا المحاصرة، والمنتظرة لمصيبة هائلة، هى هم الليل والنهار، وهو هم تتغذى عليه دوائر أكاديمية كثيرة، وإدارات تريد رفع موازناتها لمواجهة الكارثة المنتظرة، واللوبى الذى جعل من صناعة الخوف صناعة هائلة تصب كلها فى مصلحة إسرائيل والدفاع عنها، حتى ولو كانت هى التى تقوم بالعدوان، وترتكب المذابح، وتسلب شعباً بكامله جميع حقوقه المشروعة، ولكن ومهما كانت الأسباب التى لا تضع نهاية لا لقصة أسامة بن لادن، ولا لحادث تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، فإن للموضوع أصولاً تستحق أن تناقش فقد انطلق مارد أسلحة التدمير الشامل من عقاله، وباتت البشرية على حافة عصر لا يستيقظ أحد من كوابيسه المرعبة.

الكارثة التى ينتظرها الجميع فى أمريكا:

عملية إرهابية نووية

أخذتنى أقدار المؤتمرات إلى واشنطن خلال الأسبوع الأول من مايو، وربما يحين وقت فى المستقبل لرواية ما جرى فى هذه الاجتماعات، لكن الأمر الذى لا يتحمل التأجيل هو وصف الحالة النفسية والعصبية التى تعيشها الولايات المتحدة القطب الأعظم الوحيد فى العالم المعاصر. ومن البداية فإن الحالة الأمريكية ليست جيدة على الإطلاق، فأحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى لاتزال حية فى النفوس والعقول، وبدون أى قدر من المبالغة فإن انهيار برجى مبنى مركز التجارة العالمى وتدمير أحد أجنحة مبنى البنتاجون، يبدو كأنه حدث منذ ساعة واحدة فقط. ورغم أن استطلاعات الرأى العام تشير إلى أن بعض الأمريكيين قد استأنفوا حياتهم الطبيعية، ولايزال آخرون يحاولون ذلك، فإن المؤكد أن الساسة وقادة الرأى لا يملكون هذه الرفاهية، خاصة أن تقديرهم جميعاً هو أن الخطر لايزال حالاً بشدة، وأن أحداث سبتمبر لم تنته بعد.

فالمرجح لدى الجميع فى الولايات المتحدة أن إمكانية حدوث أعمال إرهابية كبرى على غرار ما جرى من قبل ليس مستبعداً على الإطلاق، وربما كان الأدعى للرعب والخوف أن يحدث العمل الإرهابى هذه المرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، والتى بدأت من خلال عمليات تقوم على عربات محملة بالمتفجرات التقليدية وهى التى تم تفجيرها فى السفارات الأمريكية فى بيروت ونيروبى ودار السلام «والسفارة المصرية فى باكستان»، وحتى جرت محاولة تفجيرها فى مركز التجارة العالمى ذاته عام ١٩٩٣.. كل هذه العمليات كانت خسائرها بالعشرات وبالمئات على أقصى تقدير، ولكن عملية الحادى عشر من سبتمبر الماضى جعلت من الطائرات ذاتها أسلحة طائرة قادرة على قتل الآلاف.. ومن ناحية ثانية فإن هناك الكثير من الشواهد على أن الإرهابيين بالفعل - بمن فيهم

تنظيم القاعدة - قد سعوا إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ولديهم من التصميم والعزيمة ما يكفى للعمل من أجل ليس فقط الحصول على سلاح للتدمير الشامل بل أيضاً استخدامه. وقد أظهرت عملية سبتمبر الماضى قدرة هائلة على التخيل والتخطيط، والتصميم، والإرادة، من المرجح أن تكون حاضرة كلها فى العملية الإرهابية القادمة.

من هنا فإن الكابوس الأكبر الذى يؤرق مضاجع أمريكا، وربما أيضاً ينبغى أن يؤرق مضاجع العالم كله، فهو عمليات «الإرهاب الكبير» أو MEGA-TERRORISM الذى يؤدى إلى قتل الآلاف أو الملايين من البشر. ووفق بعض التقديرات فإن عملية واحدة من عمليات استخدام الإرهاب البيولوجى التى تمت فى الولايات المتحدة من خلال عقار «الانثراكس» خلال الشهور الماضية كانت ستؤدى لو تم عملها بطريقة معينة إلى مقتل ما بين ثلاثين وأربعين مليون أمريكى. ووفق ما قاله أستاذ العلاقات الدولية والخبير بالإرهاب جراهام أليسون فى جامعة هارفارد فى مقال نشره فى مجلة «إيكونوميست» البريطانية فى شهر نوفمبر الماضى فإنه لو تم الهجوم على مركز التجارة العالمى بوسيلة نووية بدلاً من الطائرات لولدت حجماً من التفجير يماثل ما يقوم به بما يتراوح ما بين ١٠ آلاف و٢٠ ألفاً من أطنان مادة TNT المتفجرة لكانت النتيجة مختلفة تماماً. فحجم التدمير لن يشمل فقط مركز التجارة العالمى وإنما كان سيمتد لكى يسوى بالأرض تماماً مساحة تصل إلى ثلاثة أميال مربعة، وهذا ما يعنى الاختفاء التام لشارع وول ستريت، وحى المال كله، والجزء الجنوبى من جزيرة مانهاتن، مع موت مئات الألوف من البشر فوراً.

ويرى أليسون - الذى لا يكف عن النشر فى الموضوع، وقمت باللقاء والحديث معه خلال هذه الزيارة الأخيرة للولايات المتحدة - إن حالة الاطمئنان التى كانت سائدة فى الولايات المتحدة قبل سبتمبر الماضى قد انتهت تماماً. فقد ثبت أن التقرير الذى وضعه مكتب التحقيقات الفيدرالية قبل عام من الحادث للإدارة الأمريكية، وأشار فيه إلى أنه يسيطر على كل عناصر القاعدة فى الولايات المتحدة، لا أساس له من الصحة، ولذلك فإنه قرر على تلاميذه دراسة هذا الموضوع وطالبهم بإعداد التوصيات الخاصة بالتعامل مع هذا الموضوع، عن طريق إعداد مذكرة تقدم كوندليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومى للتعامل

مـع مـوقـف يرد فيـه إمكـانيـة الاسـتـخدام الإرهـابـى لـلأسـلـحـة الـنـوويـة، وكـانـت تفاصيل الموقف الذى كان على التلاميذ التعامل معه واردة على الوجه التالى:

جـاء فـى تـقـرير أعده أحد المصـادر البشرية لوكـالـة المخـابرات المركزية الأمريكية أن أسامة بن لادن لايزال حياً، وقد تمت مشاهدته فى بغداد فى نهاية الأسبـوع الـمـاضى فـى صحبـة اثنـين من أعضـاء دائرة الرئيس صدام حسين الخـاصة مع واحد من قيادات القـاعدة، ويقوم المحللون الأمريكيون بمتابعة استعدادات العراق لمواجهة ما يعتقد أنه سوف يكون حملة عسكرية ضدهـا.

ومن الواضح أن صدام حسين قد جاء بـابن لادن لكى يستخدم موارد شبكة القـاعدة الإرهـابية فى جهده لمنع الهجوم الأمريكي. ومن مصـادر تم جمعها فى أفغـانستـان فـإن مصلحة ابن لادن لا تقل وضوحاً، فهو يرغب بشدة فى القيام بهجوم إرهـابى هـائل على الأراضى الأمريكية.

ومنذ يومين - ومـازلنا فى إطار مـا جاء فى الواجب الدراسى - أجرى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين اتصـالاً هـاتفياً بـالرئيس بوش وأخبره أنه صبـاح الجمعة تم اكتشاف سرقة ذخيرة نووية وتهريبها إلى خـارج البلاد، وبيعها إلى طرف فى كراتشى ببـاكستـان، وقد أكدت هذه المعلومـات المخـابرات الروسية، من الواضح أن أحد حراس هذه الأسلحة قد سهل عملية السرقة مقـابل أموال تعينه عن الفترة التى لا تدفع فيها الحكومة مرتبات الموظفين. وأكد الرئيس بوتين للرئيس بوش أن الحـارس الذى تم اعتقـاله سوف يتم استخلاص المعلومـات الخـاصة بنقل الذخيرة النووية منه بكل الوسائل الممكنة.

وأمس جـاءت لـلـرئـيس بـوش أنـبـاء مـدهشـة أخـرى فـقـد وصـل لـلـمصـادر الاستخبـارية الأمريكية أن مساعداً لعبدالحميد محمود «اسم وهمى على الأرجح خـاص بـالواجب الدراسى» السكرتير الموثوق به لصدام حسين قد هرب إلى أنقرة. وأفـادت المصـادر التركية التى استجوبته أنه سمع عرضاً منـاقشة جرت بين صدام ومحمود جاء فيها أن الوقت قد حـان «لتسوية الحساب»، وذكر صدام أنه سوف يستعين بـأسامة بن لادن وأنه قد آن الأوان لكى يحدث «كش ملك» للولايـات الـمـتـحـدة، وان «الـفـرص قد جـاءت لـكـى تـوجـه الـعراق ضربـة مميتـة لأمريكـا والمتآمرين الصهاينة الذين يحـاولون الهيمنة على المنطقة».

وصبـاح اليوم حصلت المخـابرات الأمريكية على رسالة من مصدر من التوعية

العالية المصداقية، تجميعها مع براهين أخرى، فقد توصل جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية إلى استنتاج أن الأسلحة المسروقة من روسيا فى طريقها إلى الولايات المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً، ووفق أحسن وسائل التقييم المتاحة لدى تينيت، فإن واحداً من هذه الأسلحة النووية قابل للتفجير بالفعل فى مكان ما من مدينة نيويورك، ويرجح أنه مانهاتن. ويعتقد أن السلاح الثانى فى طريقه إلى العاصمة واشنطن. وليس معروفاً لا الطريق الذى سوف تأخذه ولا توقيت الوصول. ويعتقد تينيت رغم غياب الدليل الكافى ان هناك سلاحاً ثالثاً لايزال فى العراق، ولا يوجد ما يقطع بنوايا صدام فى تحديد الهدف الذى يستخدم ضده فى إسرائيل أو قواعد الولايات المتحدة فى المنطقة.

ومنذ ٤٥ دقيقة - ومازلنا فى الواجب المدرسى - قامت كوندليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومى بإبلاغ الرئيس بوش بتقدير وكالة المخابرات المركزية وكان رد الفعل الرئيسى هو الصمت والذهول، وبعد لحظات سأل عما إذا كان هناك تقدير عن الموعد الذى يبدأ فيه الانفجار النووى وأجابت أنه فى تقديرها سوف يكون ذلك خلال ٤٨ ساعة وربما أسرع من ذلك. وطلب منها الرئيس أن تعرض الأمر على نائب الرئيس تشينى وتدعو مجلس الأمن القومى للانعقاد فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وأن تعد مذكرة تتضمن القضايا الرئيسية فى الموضوع، وكيف يتم التعامل معها، وإلى أين سوف تنتهى الأزمة، وعماد إذا كانت هناك وسائل لمنع مزيد من التسرب للأسلحة النووية من «المزرعة الروسية».

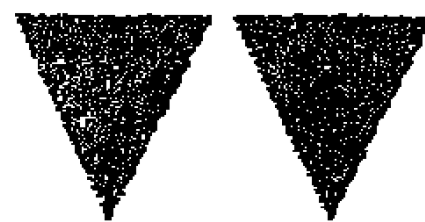
انتهت القضية، ولكنها ليست واجباً دراسياً وإنما كابوس أمريكى لا يبدو فى الأفق متى تخرج منه الولايات المتحدة وهذا الكابوس متعدد المشاهد المزعجة والمقلقة للراحة، فهناك المشهد الروسى الذى يشبه «المزرعة» المتهالكة الأسوار فتخرج منها كل الأرانب النووية إلى العالم كله بأقل الأسعار. ووفق تقرير أعده هوارد بيكر - الذى كان رئيساً للأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ، وهو الآن سفير الولايات المتحدة فى اليابان - فإن أعظم الأخطار التى تهدد الولايات المتحدة الآن هى تلك الناجمة عن أسلحة التدمير الشامل الروسية وفى المقدمة منها الأسلحة النووية. ومن المعروف أن روسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق لديها ما يتراوح ما بين ٤٠,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ «وسيلة» نووية، كلها مخزنة بشكل

سيئ، وتتم حراستها عن طريق قوات أمن فقيرة وفى بعض الأحيان لا تتلقى رواتبها. هذه الأسلحة يمكن نقلها بسهولة إلى الولايات المتحدة - أو غيرها من الدول - من خلال النقل التجارى العادى، أو حتى حقائب المسافرين. وإذا كان الهيروين والمخدرات بأنواعها يتم تهريبها بالفعل، فلماذا لا يتم أيضاً تهريب الأسلحة النووية أو غيرها؟! ومن بين ٥٠٠٠ حاوية تدخل إلى ميناء نيويورك كل عام فإن أقل من ١٠٪ فقط أو ٥٠٠ حاوية هى التى يتم فحصها عن طريق أشعة إكس.

والحقيقة أن المعضلة ليست فقط فى وجود أسلحة نووية سوفيتية جاهزة للتهريب، وإنما أيضاً فى وجود كم هائل من المواد المشعة الجاهزة للتصنيع إلى قنابل نووية. وفى منتصف التسعينيات كان هناك ألف رطل وكم من هذه المواد موجودة بدون حراسة فى كازاخستان، وتصلح لإنتاج ٢٠ رأساً نووياً. وإذا كانت هناك معضلة كبرى فى الحصول على البلوتينيوم المخصب بدرجة عالية لإتمام صناعة القنبلة النووية فإنه من الممكن استخدام المواد المشعة عن طريق استخدامها فى تغطية أسلحة تقليدية، فتنشر إشعاعاتها القاتلة مع عملية التفجير.

وهناك المشهد العراقى الذى يجتمع مع المشهد الخاص بأحداث الحادى عشر من سبتمبر ممثلاً فى شخص أسامة بن لادن، ومع تركيبهما معاً يظهر «معسكر الشر» المعادى للولايات المتحدة فى العالم.. ووفق التقديرات الأمريكية، فإن هذا المعسكر لديه الإرادة والتصميم للقيام بهذه العمليات الإرهابية. وفى الوقت الراهن، فإن الأمريكيين يسترجعون كل كلمة نطق بها أسامة بن لادن - المرجح أنه لايزال طليقًا - وتشير إلى تصميمه على تدمير الولايات المتحدة والغرب كله.

وربما كان الكابوس الأكبر لدى أمريكا أنها تحارب حرباً لم تحاربها من قبل، وربما لم يحاربها أحد فى التاريخ. إنها الكارثة التى لا يعلم أحد متى سوف تجرى، وأين، ولكن أحدًا لا يشك فى وقوعها.



القرن الأمريكى الجديد..
عالم ما قبل ١١ سبتمبر

سبق أن اقتطفنا فى هذا المكان قول فرانك ويزنر السفير الأمريكى السابق فى القاهرة للأستاذ محمد حسنين هيكل أن الولايات المتحدة الأمريكية من الأهمية، وربما الخطورة، بحيث لا يمكن تجاهلها. وخلال الأسبوعين الماضيين ناقشنا حالة «الصرعة» الأمريكية حول التعامل مع نتائج أحداث الحادى عشر من سبتمبر من حيث إدراك التهديد القادم من الخارج تجاه الولايات المتحدة خاصة ما يتعلق بموضوع الإرهاب الذى يستخدم أسلحة التدمير الشامل. وقبل كتابة هذا المقال مباشرة يوم الإثنين الماضى كانت الأنباء قد جاءت من واشنطن أن هناك علامات متزايدة حصلت عليها المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى أن عملية إرهابية جديدة موجهة تجاه أمريكا قد باتت متوقعة!

ولعله سوف يكون مثيرًا للغاية لفهم ما يجرى فى واشنطن إزاء ذلك كله وربما إزاء المنطقة العربية والشرق الأوسط أن نتعرف على الخلفية الفكرية والأيديولوجية التى جاءت الأحداث عليها وشكلت إلى حد كبير رد الفعل الأمريكى حتى الآن. والحقيقة أن الفكر السائد فى دوائر صنع القرار العربى عامة والعواصم المهمة فيها خاصة قد أخطأ تمامًا فى تقييم الحال فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية. فقد كان التصور العربى السائد هو أن انتخاب جورج بوش الابن أمر طيب بالنسبة للقضايا العربية بل إن هناك ما يشير إلى أن السيد ياسر عرفات قد تباطأ فى قبول ما يسمى بخطة كلينتون، ومن بعدها فى الدفع فى مفاوضات طابا التى جرت فى الأسبوع الأخير من شهر يناير ٢٠٠٠، لأنه اعتقد أن فوز بوش الابن سوف يضع القضية الفلسطينية فى وضع أفضل.

وكانت الأسباب العربية وراء ذلك معروفة فى ذلك الوقت وهى أن إدارة

كلينتون ـ ومن بعده سيكون الحال كذلك مع آل جور ـ اعتمدت على «اليهود» بكثرة إلى الدرجة التى لا تدفع إلى الثقة بها حتى ولو كان ما تعرضه معقولاً.

كذلك بدا جورج بوش الابن معروفًا للقادة العرب، الذين عرفوا والده على مدى ثماني سنوات كنائب للرئيس الأمريكى، ومن قبله كرئيس لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ورئيس لوفد أمريكا فى الأمم المتحدة ومن بعده كرئيس لأمريكا. وحتى بعد أن خرج بوش الأب من الرئاسة لم يكف عن زيارة الدول العربية وكانت فاتحة أكبر لقنوات كانت مفتوحة بالفعل مع الحزب الجمهورى وأقطابه من أمثال ريتشارد تشينى (ديك)، وكولين باول، وجيمس بيكر وطائفة أخرى من الشخصيات التى جاءت وذهبت خلال حرب الخليج الثانية تربط العسكر بالعسكر والساسة بالساسة، ورجال المخابرات برجال المخابرات. ولم ينس القادة العرب أن آل بوش كان من بينهم الرئيس الذى عقد مؤتمر مدريد بعد أن ضغط على شامير وبعد أن أوقف ضمانات القروض لإسرائيل بسبب استمرارها فى الاستيطان فى سابقة ليست متكررة كثيرًا فى تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية. وأخيرًا كان كل هؤلاء من جماعة تكساس البعيدة عن المؤسسة الشرقية الأمريكية، وهى ولاية يجمعها مع بلاد العرب الصحراء والنفط، وقلة النفوذ اليهودى.

والحقيقة أيضًا أنه كان هناك من حذر من هذه النظرة الجزئية للحياة السياسية الأمريكية والمفعمة بثلاثة أخطاء رئيسية: أولها أنها تجعل قضايانا هى المعيار للحكم على أمريكا، وربما غيرها أيضًا علمًا بأن الدول مثل الكيانات الحية، والقوى الاجتماعية، لها مصالح متعددة، ودوافع شتى، وعندما يكون الكائن الحى، والكيان الاجتماعى هو دولة بحجم وتاريخ ودور الولايات المتحدة، فإن ذلك يعد نظرة مقصورة للغاية. وثانيها أنها تلقى بظلال نظمنا السياسية على الولايات المتحدة، وإذا كان للعائلة وتقاليدها دور فى السياسة العربية ـ ودول العالم الثالث عامة ـ فإنها ليست كذلك بالتأكيد فى الدول الديموقراطية والحديثة التى تسودها القبائل السياسية وليس القبائل العرقية. وثالثها أن فكرتها عن التغيير غير موجودة تقريبًا، فمرور عقد من الزمان على حرب الخليج لم يغير الكثير من حالة السياسة العربية، أما نفس الفترة فى الولايات المتحدة فقد كانت ثورة بكل المقاييس قام بها كلينتون وصحبه ولم يكن ممكنًا مواجهتها إلا بثورة أخرى يقوم بها بوش الابن وأصحابه أيضًا.

كان هناك من حذر من ذلك كله خلال معركة الانتخابات الأمريكية فى خريف عام ١٩٩٩، ومازلت اتذكر المقالات الممتازة التى نشرها الدكتور عمرو عبدالسميع مدير مكتب الأهرام فى واشنطن آنذاك وشرح فيها جماعة بوش الجمهورية، وكان فيها ما يدفع بعيدًا عن الصورة العربية الذائعة والمشار إليها.

ومازلت أذكر أن جيمس زغبى رئيس معهد العلاقات العربية - الأمريكية فى واشنطن لم يكف عن التحذير من المعتقدات العربية الذائعة عن معسكر بوش فى الانتخابات فى عدد من مقالاته التى نشرها فى أكثر من صحيفة عربية، بل إنه قال لى إنه فصلها تفصيلاً لعدد من القادة العرب. ولكن الطبع كان غلابًا والإسقاطات كانت كاسحة وخرج القادة العرب، وإلى حد ما الرأى العام العربى، بالاعتقاد أن إدارة كلينتون كانت أسوأ الإدارات الأمريكية، وأن إدارة آل جور سوف تكون بالضرورة أكثر سوءًا منها. وللحق فإن وجهة النظر هذه لم تكن سائدة فقط داخل العالم العربى، بل كانت غالبة داخل الأقلية العربية والإسلامية فى الولايات المتحدة، والتى تعاطفت مع جورج بوش، وكان تصويتها معه أو مع جورج نادر - المرشح الأمريكى من أصل عربى - فى ولاية فلوريدا، ربما كان هو الذى أعطى جورج بوش فوزه بمقعد الرئاسة.

ليس معنى ذلك أننا نعتقد أن إدارة الرئيس بوش أسوأ وأفضل من إدارة الرئيس كلينتون حتى بمعايير الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية أو بمعايير المصالح العربية عامة. ولكن ما نعتقده أن هذه القضية ليست مطروحة على الإطلاق إلا بالنسبة للشعب الأمريكى، أما بالنسبة لنا فإن القضية هى: كيف نتعامل مع كل إدارة أمريكية على حدة من أجل إعلاء المصالح الخاصة بنا؟ ولا يهمنا على الإطلاق عما إذا كانت الإدارة جمهورية أو ديموقراطية محافظة أو ليبرالية، جاء الرئيس فيها من تكساس أو من اركنساس. وما يهمنا هو أنه خلال فترة زمنية بعينها، لها ظروفها وشروطها وقيودها ونواهيها، كيف يمكن التعامل مع طاقم معين أصبح هو الذى يدير السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة؟! وعلينا ألا ننسى أبدًا أننا ونحن نتعامل مع بشر لهم دوافعهم وطموحاتهم وطريقتهم فى تكييف المصالح الأمريكية، أننا نتعامل أيضًا مع مؤسسات هى الأبقى والأكثر دومًا، ولكنها هى أيضًا لا تعمل بمعزل عن البشر!

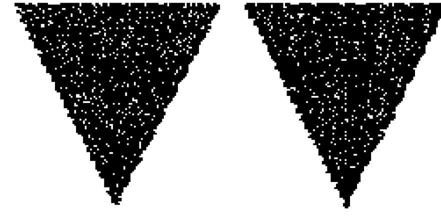
والبشر فى الإدارة الأمريكية الراهنة لم يأتوا من فراغ، فقد كان بعضهم هم

الذيـن انـتـصروا فى حرب الـخـليـج انـتصـارًا مؤزرًا ثم بـعد ذلك وجدوا أنفسهم يخرجون من البيت الأبيض لثمانى سنوات لصالح رئيس ديموقراطى، وهى سابقة لم تتكرر منذ الرئيس روزفلت حيث لم يحصل أى ممن جاء بعده من الرؤساء الأمريكيين الديموقراطيين ـ ترومان وكنيدى وجونسون وكارتر ـ على دورتين كاملتين أبدًا. أما بعضهم الآخر فقد كان هؤلاء الجمهوريون المحافظون الذين بقوا خارج إدارة بوش، وظلوا طوال عهد كلينتون يقولون لزملائهم: ألم نقل لكم أن هذه النوعية من سياسة بوش الأب الواقعية المنتمية هى الأخرى إلى المؤسسة الشرقية لا تقود البلاد ولا تكسب الانتخابات؟! وكان هذا البعض وذاك على اعتقاد كامل بأن العصر الذهبى للجمهوريين هو عصر الرئيس رونالد ريجان، كان ذلك هو الزمن الذى قادت فيه أمريكا العالم للانتصار على الشيوعية وكان ذلك هو الزمن الذى استعادت فيه الولايات المتحدة عافيتها الاقتصادية.

كان زمن ريجان إذن، وليس عصر بوش، هو المرجعية. وبعد أن فاز بيل كلينتون بمقعد الرئاسة للمرة الثانية عام ١٩٩٦ بدأت مجموعة الجمهوريين فى التجمع مرة أخرى من أجل الانتصار فى الانتخابات القادمة. وكان ذلك التجمع حول ما سمى «بالقرن الأمريكى الجديد»، فإذا كان القرن العشرون هو القرن الأمريكى الذى بسطت فيه أمريكا هيمنتها الاقتصادية والعسكرية على العالم، وكان هو القرن الذى قادت فيه أمريكا العالم إلى الانتصار على الفاشية ومن بعدها الشيوعية، فإن القرن الحادى والعشرين ينبغى أن يكون بدوره قرنا أمريكيا. وكان ذلك هو المشروع التى تتجمع حوله النخبة التى نجد معظمها الآن يحيط بالرئيس جورج بوش كما السوار بالمعصم، وباتت القضية هى: كيف تحقق الولايات المتحدة هذا الهدف؟ هذه المجموعة ضمت اليوت ابرامز، جارى بوين، وليام بينيت، جيب بوش، ديك تشيني، اليوت كوهين، بولا دوبرينيسكى، ستيف فوربس، ارون فيدبيرج، فرانسيس فوكاياما، فرانك جافنى، فريد ايكل، دونالد كيجان، زالماد خليلزاد، لويس لبى، نورمان بوريتز، دان كيول، بيتر رادمان، ستيفين روزين، هنرى روين، دونالد رامسفيلد، فين وابير، جورج وايجل، بول ولفيتس.

معظم هذه الأسماء لامعة الآن فى الإدارة الجمهورية، وربما لا توجد أسماء مثل كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى للرئيس الأمريكى فى القائمة ولكن

أفكارها لا تختلف كثيراً عن أفكار المشاركين فيها. ولكن المؤكد ان كولين باول - وزير الخارجية - لا ينتمى إلى هذه القائمة بالاسم أو الأيديولوجية كذلك. ولكن أيا من كان داخل القائمة أو خارجها، فإن هذه المجموعة هى التى تشكل الإطار الفكرى الأغلب الذى يحيط بالرئيس الأمريكى، ولا يمكن تفسير التغيير فى سلوك ومواقف وزارة الدفاع الأمريكية تجاه الدول العربية دون أن نضع فى الاعتبار وجود دونالد رامسفيلد وبول وولفيتس وبيتر رودمان فى مقعد الوزير ونائبه ومساعده. ولا يمكن فهم الكثير من العبارات والاتجاهات التى تولدت من الإدارة الأمريكية قبل وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ما لم نلحظ التأثير الفكرى لفرانسيس فوكاياما ومقولته عن نهاية التاريخ، وفريد ايكل ومذهبه فى الصراعات الدولية، واليوت ابرامز وفهمه للعالم. ولعل عدم الملاحظة هذه هى التى أجلت كثيرًا فهمنا للإدارة الأمريكية، وما يجرى فيها، وربما قادت فى كثير من الأحيان إلى نوبات من خيبة الأمل، وسوء التقدير. وفى الأسبوع المقبل سوف نقترب من هذه الجماعة ومشروعها عن القرن الأمريكى الجديد، فلعلنا نكون أكثر قدرة على إدارة العلاقات مع أمريكا بصورة أكثر رشادًا عما كان عليه الحال فى السابق.



العودة إلى الإمبراطورية
أو القرن الأمريكى الجديد..!

قلنا إن الولايات المتحدة الأمريكية من الأهمية والخطورة بمكان بحيث لا يمكن تجاهلها، فهى تستحوذ على ٢٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى، ويصل بالأرقام المطلقة إلى ١١ تريليون دولار، أى أكبر من نصيب الدول الأربع التالية لها مجتمعة. ويصل الإنفاق العسكرى لأمريكا الآن إلى ما يساوى كل الإنفاق الخاص بكل دول العالم، وهى الدولة الوحيدة فى العالم التى يمكن أن تصل أذرعها إلى كل مكان فى العالم. وخلال حرب يوغوسلافيا الثانية كانت قاذفات القنابل الأمريكية من طراز ب ـ ٢ تطير مسافة تبلغ نصف العالم من مكانها فى ولاية ميسورى لكى تقوم بمهامها لمنع عمليات التطهير العرقى فى كوسوفو ثم تعود مرة أخرى. وللولايات النصيب الأكبر من المخترعات الجديدة فى العالم، وفى عام ١٩٩٥ كان نصف رسوم الاستخدام ورخص الاستعمال فى العالم تذهب إلى أمريكيين وشركات أمريكية. ومن الناحية الثقافية والاتصالية عامة فلا يوجد فى العالم ما ينافس بشكل جوهرى شخصيات فنية مثل ميكى ماوس، أو مادونا، أو ينافس السينما والموسيقى التى يتم إنتاجها فى الولايات المتحدة، وبالتأكيد القنوات التليفزيونية العالمية مثل CNN وشركات الاتصال والإنترنت مثل مايكروسوفت.

عندما يكون الحال هكذا بالنسبة لدولة ما، فإننا نصبح أمام قدرة على النفوذ والتأثير ربما تعدت كثيراً ذلك الذى كان للإمبراطورية الرومانية فى أوجها، أو الإمبراطورية العربية الإسلامية فى أوج مجدها، وربما حتى الإمبراطورية البريطانية فى أعتى عصورها. ولكن القضية أن هذه الطاقة الإمبراطورية قد جاءت فى القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين فى الوقت الذى كانت

تتفكك فيه الإمبراطوريات. فقد انتهت الإمبراطوريات العثمانية والبريطانية والفرنسية وما هو أصغر منها من الإمبراطوريات الاستعمارية، ولم ينته القرن العشرون حتى كانت الإمبراطورية الروسية قد تفككت إلى ١٥ دولة، ومن بعدها تفككت دول مركبة مثل يوغوسلافيا وأثيوبيا. وكان التصور هو ميلاد «عالم جديد» تحكمه شبكات معقدة متعددة الأطراف تسمح بتطوير القانون الدولى، وتقدم المنظمات العالمية، لكى تعيد تنظيم الكون وفق أسس جديدة أكثر رشادًا وعقلانية ولم تكن مؤتمرات الأرض والسكان والمرأة والحقوق السياسية والاجتماعية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وإقرار حق التدخل الإنسانى لإنقاذ شعوب وجماعات عرقية من الإبادة إلا خطوات نحو عالم يختلف جذرياً عما كان، أكثر ديموقراطية، وأكثر عدالة، ويقوم على مبادئ محددة سلفاً وليس على القوة الصريحة.

هذه الأمور جميعاً لم تكن مريحة لعدد من المفكرين والساسة فى الولايات المتحدة، وكان هؤلاء تحديداً هم الذين تجمعوا فى مشروع «القرن الأمريكى الجديد»، والذى يقوم فى جوهره على أن تقود أمريكا العالم وفق ما تراه، وليس وفق ما تنجح فى إقناع العالم به من خلال أدوات جماعية. ويظهر ذلك أكثر ما يظهر فى البيان الأول الذى صدر عن أنصار هذا المشروع فى الثالث من يونيو عام ١٩٩٧ وجاء فيه:

إن السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية قد خرجت عن المسار. وقد انتقد المحافظون دوماً السياسات المفككة لإدارة كلينتون. كما قاوموا النزعة التى تميل إلى الانعزالية والسائدة بين صفوفهم. ولكن المحافظين لم يقدموا بثقة رؤية لدور أمريكا فى العالم. ولم يضعوا مبادئ استرشادية للسياسة الخارجية الأمريكية. كما أنهم سمحوا للخلافات بينهم حول التكتيك أن تغطى على احتمالات الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية. كما أنهم لم يقاتلوا من أجل ميزانية للدفاع يمكنها الحفاظ على الأمن الأمريكى، وتساهم فى دعم المصالح الأمريكية فى القرن الجديد. إن هدفنا هو تغيير ذلك. إن هدفنا هو أن نقدم الحجة من أجل القيادة الأمريكية للعالم ونجمع التأييد حولها.

وفى الوقت الذى يقترب فيه القرن العشرون من نهايته، فإن الولايات المتحدة تقف وحدها كقوة مسيطرة فى العالم. وبعد أن قادت الغرب إلى النصر فى الحرب

الباردة، فإن أمريكا تواجه فرصة وتحديًا: هل الولايات المتحدة لديها الرؤية لكى تبنى على إنجازات العقد الماضى؟ وهل الولايات المتحدة لديها الإرادة لكى تشكل القرن الجديد بحيث يتوافق مع المصالح والمبادئ الأمريكية؟

إننا معرضون لخطر ضياع الفرصة والفشل فى التحدى. إننا نعيش على رأس المال الذى راكمته الإدارات السابقة فى الإنفاق العسكرى ومنجزات السياسة الخارجية. إن التخفيض فى نفقات الدفاع والشئون الخارجية وعدم الاهتمام بأدوات فنون إدارة الدولة والقيادة المنقطعة، قد جعلت من الصعوبة بشكل متزايد الحفاظ على النفوذ الأمريكى فى العالم. كما أن الوعد بفوائد تجارية قصيرة الأجل يهدد بتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، فإننا نعرض للخطر قدرة الأمة لكى تواجه التهديدات الراهنة والتعامل مع التحديات الأعظم التى سوف تأتى فى المستقبل.

ويبدو أننا قد نسينا العناصر الرئيسية لنجاح إدارة ريجان: قدرات عسكرية قوية ومستعدة لكى تواجه التحديات الراهنة والمستقبلية، وسياسة خارجية تدفع بجرأة ويثبات المبادئ الأمريكية فى الخارج، وقيادة قومية تقبل بالمسئوليات العالمية للولايات المتحدة.

وبالطبع فإن الولايات المتحدة يجب أن تكون حصيفة فى استخدام قوتها. ولكننا لا نستطيع تجنب مسئولياتنا فى القيادة العالمية، أو التكاليف المرتبطة بممارسة هذه القيادة. ان لأمريكا دوراً حيوياً فى الحفاظ على السلام والأمن فى أوربا وآسيا والشرق الأوسط. وإذا أحجمنا عن هذه المسئوليات فإننا سوف نتسبب فى وجود تحديات لمصالحنا الأساسية. إن تاريخ القرن العشرين ينبغى أن يعلمنا أنه من الضرورى تشكيل الظروف قبل أن تظهر الأزمات، وأن نقابل التهديدات قبل أن تصبح حقيقة. إن تاريخ هذا القرن يجب أن يعلمنا ان نحتضن قضية القيادة الأمريكية.

إن هدفنا هو أن نذكر الأمريكيين بهذه الدروس وأن نستخلص النتائج المترتبة عليها الآن إن هناك أربع نتائج: إننا نحتاج زيادة الإنفاق العسكرى بشكل كبير إذا ما كنا نريد القيام بمسئولياتنا العالمية اليوم، وأن نحدث قواتنا المسلحة فى المستقبل كما نحتاج لتقوية علاقاتنا مع حلفائنا الديموقراطيين، وأن نواجه النظم المعادية لقيمنا ومصالحنا، ونحتاج لأن نقبل مسئولية الدور

الأمريكى الفريد فى الحفاظ على النظام الدولى وتوسيعه بحيث يكون محققاً لأمننا ورخائنا ومبادئنا.

إن هذه السياسة الريجانية للقوة العسكرية والوضوح الأخلاقى ربما لا تكون هى «المودة» الآن ولكنها ضرورية إذا كانت الولايات المتحدة سوف تبنى على نجاحاتها فى القرن الماضى وتضمن أمنها وعظمتها فى القرن المقبل.

كان هذا هو الذى أطلقته مجموعة اليمينيين المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة فى ذات البيان الأول اللحظة التى كان فيها بيل كلينتون قد وصل إلى قمة نجاحاته فى مد نفوذ الولايات المتحدة فى العالم من خلال سلسلة من العلاقات المتعددة الأطراف التى وصلت به عبر الباسفيك إلى أسيا، وعبر الأطلنطى إلى أوربا وعبر المتوسط إلى الشرق الأوسط ولكن ذلك لم يكن مقبولاً من اليمين الأمريكى ربما لأنه حدث فى الوقت الذى خفضت فيه الولايات المتحدة من موازنتها الدفاعية، وربما لأنها باتت تعتمد أكثر على التجارة والتكنولوجيا بأكثر مما تعتمد على القوة العسكرية. على أى الأحوال فقد جاءت الفرصة لهذه المدرسة من التفكير الإمبراطورى الأمريكى بعد انتخاب جورج بوش الابن بل وعلى الأرجح إنها كانت وراء نجاحه فى الانتخابات. وإذا كانت الفلسفة التى تقوم عليها الإدارة الأمريكية الجديدة غير موثوق فيها من قبل الشعب الأمريكى فإن أحداث الحادى عشر من سبتمبر جعلت هذه الفلسفة مقبولة تمامًا وجرت وراءها زيادة هائلة فى الميزانية العسكرية واستخدام واسع للقوة العسكرية فى أكثر من مسرح للعمليات وربما لم تكن مصادفة أن الرئيس جورج بوش الابن كان هو الرئيس الذى استخدم تعبير محور الشر الذى يشمل دولاً مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية وذلك بعد عقدين من استخدام رونالد ريجان لتعبير إمبراطورية الشر «للدلالة على الاتحاد السوفيتى».

وهكذا فإن كل المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية عليهم أن يضعوا هذا البعد الأيدلوجى فى الاعتبار. صحيح أن المؤسسات الأمريكية فى العادة تقوم بدراسة المواقف المختلفة ليس فقط استناداً إلى أفكار القيادات الأمريكية، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أن «تعرف الموقف» و«تحديد المصالح» لا يمكنه أن ينفصل عن هذه الأفكار. وربما كان شارون من أكثر القادة الذين عرفوا كيف يوظفون هذا التطور فى السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل، حينما نجح فى الربط

ما بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب، وما بين حالة الرأى العام العربى وحالة المناهضة للمصالح الأمريكية فى العالم.

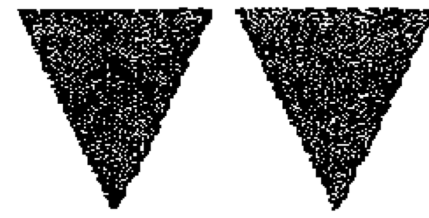
ولعله ليس بعيداً عن الشرق الأوسط والتقاليد الأمريكية فى نفس الوقت، إن اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة أخذ فى الاستيلاء على مشروع «القرن الأمريكى الجديد» بحيث يوظفه فى اتجاه ليس المصالح الأمريكية، ولكن أن تكون المصالح الإسرائيلية هى المصالح الأمريكية وليس مصادفة أن كثيرًا من أعضاء اللوبى الآن يسعون إلى إطلاق ما يسمى «بمبدأ بوش» انطلاقًا من خطاب الاتحاد الذى أطلقه فى شهر يناير الماضى وتحدث فيه عن معسكر الشر.

هذا المبدأ يقوم على ثلاثة أركان: أولها القيادة الأمريكية النشيطة للعالم، ومادام الأعداء الإرهابيون يرون أن ميدان المعركة هو العالم كله، وأن استخدام أسلحة الدمار الشامل مشروعة، فإن الولايات المتحدة عليها أن تحاربهم دون هوادة، وبكل الطرق الممكنة. وثانيها تغيير النظم التى تناهض الولايات المتحدة. فما وصفه بوش بمحور الشر الذى يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية يحدد تعريفًا دقيقًا «للنصر» أى بضرورة إسقاط هذه النظم.

وثالثها تشجيع المبادئ الليبرالية والديموقراطية، أو كما وصف الأمر بوش بأنه «لا توجد أمة مستثناة من المطالب غير القابلة للتفاوض للحرية والقانون والعدل».

هذه القيم النبيلة لا توجد مشكلة معها، إلا إذا أعيد تفصيلها من جديد وفق المصالح الإسرائيلية بحيث تصلح لخلق حالة مواجهة بين الولايات المتحدة والدول العربية، بينما تبقى إسرائيل بعيدًا عن التقييم الأخلاقى للولايات المتحدة.

هذه المبادئ الثلاثة على أى الأحوال تشكل عالمًا أمريكيًا جديدًا يقوم على نزعة إمبراطورية تحتاج كل الحصافة والتدبير للتعامل معها وترويضها من أجل تحقيق المصالح المصرية.



حالة الولايات المتحدة الأمريكية...!

عقب كارثة يونيو ١٩٦٧، كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل سلسلة من المقالات، عن كيف نتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان جوهرها أنه علينا أن نعاملها معاملة المصارع للثور الهائج، فنحاوره ونداوره، ولكننا فى كل الأحوال نتجنب المواجهة المباشرة مع قرونه القاتلة، فى تلك الأيام، كتب مجموعة من الكتاب الراديكاليين يرفضون هذا المنطق، ويعتبرونه نوعاً من الانهزامية، وبالطبع راحوا يرددون قائمة طويلة من الجرائم التى تقوم بها واشنطن ضد مصر وضد العرب والمسلمين، وضد العالم كله، وكلها تستوجب الكفاح والنضال على مستوى الكون القريب والسحيق على السواء، وفى الحقيقة فإن أحداً كما هى العادة، لم يذكر لنا كيف يتم ذلك، وربما كان مفهومًا ساعتها أن ذلك يعنى مزيدًا من الانحياز للمعسكر السوفيتى الآخر، وقدرات أكبر على المواجهة مع إسرائيل التى كانت تحتل أراضينا بالكامل، وتعبئة وحشدًا للطاقات العربية، وحملة كاسحة على المستوى العالمى، تستصرخ دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث وحركات التحرر الوطنى، تسألها المساندة والتكاتف.

ولكن الاتحاد السوفيتى ومعسكره ذهب ومعه القطبية الثنائية إلى ملفات التاريخ، ولم تعد إسرائيل تحل أراضينا، وغالبية الدول العربية باتت بدرجة أو أخرى صديقة للولايات المتحدة، وبنت معها علاقات أمنية وعسكرية واقتصادية ونفطية يصعب تفككها، وانتهت حركة عدم الانحيان، ولم يبق من حركات التحرر الوطنى إلا تلك الفلسطينية، أما بقيتها فقد انكفأت على نفسها بعد أن وجدت أن مهام ما بعد الاستقلال لا تقل صعوبة عما كان قبله.

ومع ذلك، فإن حالة المشابهة مع الثور الهائج تظل قائمة، والتعامل معها

بالطريقة التى وصفها الأستاذ هيكل تظل سياسة مطروحة للتعامل مع حالة منذرة ليس لنا فقط، وإنما أيضًا بالنسبة للعالم، ويعود التشابه إلى أكثر من سبب، حيث نجد إن الولايات المتحدة أولاً فى حالة اضطراب وتشوش شديدين، نتيجة ضربة أمنية هائلة.

وكانت الحرب الفيتنامية وفشل الهجوم الأمريكى على فيتنام الشمالية هى السبب فى الحالة الأولى وضربات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هى المسئولة عن الحالة الراهنة، وفى كلتا الحالتين كان لدى أمريكا نوع من الشك فى نفسها وقدراتها، وفى المسار السياسى والأخلاقى الذى ارتضته لنفسها فى قيادة العالم، وفى الوقت نفسه، التوجس من كل الآخرين ومواقفهم تجاهها، وثانيًا وجود إدارة أمريكية جديدة نسبياً وغير واثقة من نفسها، لأنها خلفت قيادة عملاقة، وورثت منها مشكلات رهيبة، وفى الحالة الأولى كانت هناك إدارة الرئيس جونسون التى خلفت القيادة الأسطورية للرئيس كنيدى، ولكنها لم ترث منها كارثة فيتنام فقط وإنما أخذت عنها توترات حركة الحقوق المدنية فى الداخل أيضًا، وفى الحالة الثانية، جاءت إدارة الرئيس بوش بقرار من المحكمة العليا، وبغالبية محدودة للغاية، وعقب إدارة كلينتون التى غفر لها الشعب الأمريكى كل شىء، لأنها أعطته ثمانى سنوات من الرخاء الذى لا ينقطع، وعولمة لأمريكا فيها نصيب وفير، وإنجازات سياسات حصيفة فى الشرق الأوسط والبلقان وأسيا والباسفيك.

وثالثاً، فإن أمريكا المضطربة غير الواثقة من نفسها وغير العارفة بمسارها، فإنها تتفانى فى الغرام مع إسرائيل، كما لم يحدث فى وقت آخر، ويكون لديها توترات وشكوك مع العالم العربى، حتى مع أكبر حلفائها وأصدقائها فيه، وقد فعلت إدارة جونسون ذلك عندما ضللت مصر قبل الحرب، وعندما أمدت إسرائيل بالسلاح والمال، وعندما ساندتها فى المحافل الدولية بعد عدوانها الآثم فى يونيو ١٩٦٧، وعندما شنت حملة عالمية على العرب باعتبارهم مسئولين عن قيام إسرائيل بحرب «وقائية»، وكان ذلك ما فعلته أيضًا إدارة بوش الحالية بعد أحداث سبتمبر من العام الماضى، عندما تم اكتشاف شارون رجلاً للسلام، وإعادة الاحتلال لأراض محررة فلسطينية وقتل الفلسطينيين نوعاً من الدفاع عن النفس، وكما حدث فى السابق، فقد قدمت لإسرائيل المعونات المالية

والمادية الأخرى، وساندتها فى المحافل الدولية حتى نظرت إلى الناحية الأخرى، عندما ارتكبت جرائم حرب لاشك فيها، واعتبرتها شريكًا رئيسًا فى محاربة الإرهاب، وبالنسبة للدول العربية، فقد تقطعت أواصر كانت موصولة، ولأول مرة أعلنت مؤسسة أمريكية مرموقة، أن السعودية قد باتت من الأعداء، أما مصر فقد حطت عليها ضغوط صريحة تتدخل فى شئونها الداخلية، لأول مرة منذ عادت العلاقات المصرية ـ الأمريكية فى السادس من نوفمبر ١٩٧٢.

ورابعاً، فإن أمريكا التى تقوم فلسفتها على «البرجماتية» وتعتقد أن الاقتصاد وحده قادر على حل كل مشكلات الدنيا لو توافرت له أسواق حرة وتنافسية، تجد نفسها وقد أصبحت كائنًا «أمنيًا» ويتراجع اهتمامها باقتصادها، واقتصاد العالم من ورائها، وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الملك المتوج للاقتصاد العالمى، وعملتها هى العملة العالمية التى تفوق الذهب احترامًا ومنعة، جاءت إدارة جونسون وأدخلت الاقتصاد الأمريكى فى هوة اقتصادية وانكماش أدى فى النهاية فى عام ١٩٧١ لفك ارتباط الدولار بالذهب، ودخلت أمريكا ومعها العالم فى أزمة اقتصادية طاحنة استمرت طوال السبعينيات وبعضًا من الثمانينيات.

وحدث ذلك تمامًا فى إدارة الرئيس بوش الحالية، التى جاءت إلى السلطة بعد ثمانى سنوات من النمو الاقتصادى المتصل، ووصل الناتج المحلى الأمريكى إلى ما يساوى أحد عشر تريليون دولار، أو ما يساوى ٣٠٪ من الناتج العالمى، وبات الدولار متوجًا فوق عرش كل العملات، وعرف العالم «العولمة» التى سيقودها الاقتصاد الأمريكى وينقذها من الأزمات، ومع الإدارة الجديدة، والحرب ضد الإرهاب، انعكس ذلك كله، ودخل الاقتصاد الأمريكى ومعه الاقتصاد العالمى إلى دورة انكماش كبيرة ربما تطول؛ لأنه لا أحد يعرف على وجه التحديد متى تنتهى الحرب ضد الإرهاب، وعلى أية صورة.

* فى ظل هذه الظروف ـ فى الماضى والحاضر ـ فإن الولع الأمريكى باستخدام القوة يتزايد، ويتراجع إلى حد كبير الحديث عن المثل الأمريكية، ويظهر بشكل كبير ضجر ونفاد صبر واشنطن بأصدقائها وحلفائها، ويبدو العالم ثقيلاً وعاجزًا عن التقدم؛ لأنه لا يستمع ولا ينفذ الأوامر الأمريكية، ولو عدنا إلى الوراء لوجدنا فى إدارة جونسون، وفى بعدها خلال الفترة الأولى لإدارة نيكسون، تزايدًا هائلاً فى

استخدام القوة الأمريكية فى فيتنام، بعد زيادة هائلة فى الموازنة العسكرية، وتوسيعًا للحرب لتشمل كمبوديا ولاوس، وحتى إرسال إشارات تفيد بأن استخدام الأسلحة النووية وارد، ومع إدارة بوش الحالية فقد بدأت الحرب ضد تنظيم القاعدة فى أفغانستان، ثم اتسعت لكى تشمل طالبان، وبعد ذلك مدت عملياتها إلى الفلبين واليمن، بعد أن وصلت ميزانية الدفاع إلى مستوى لم تصل إليه من قبل، ويبدو أن كل ذلك ليس كافيًا، فباتت الولايات المتحدة تصحو كل يوم على حديث الهجوم على العراق، وأعلن وزير الدفاع - تعليقًا على المعارضة الأوروبية للحرب - أن التاريخ لا يغفر للمترددين، وأصبح العالم فى حالة المنتظر للضربة على بغداد.

وربما كان الجديد الذى تضيفه إدارة بوش الجمهورية الحالية - لما كان عليه الحال منذ أيام جونسون الديموقراطية - هو الطابع الأيديولوجى المنتمى إلى تقاليد اليمين المسيحى المحافظ، وهو أمر ليس جديدًا تمامًا، فقد كان الغطاء الفكرى لإدارة ريجان، وبشكل ما، فإنه يظهر فى الساحة الأمريكية بشكل دورى، ويرى العالم من منظور الخير والشر، والأبيض والأسود، والنهار والليل، وربما لا يختلف كثيرًا من حيث الجوهر، ما أعلنه جورج بوش عن حرب أمريكا ضد «محور الشر»، عما كان قد أعلنه رورنالد ريجان عن «إمبراطورية الشر» فى الثمانينيات من القرن الماضى، وعندما تجتمع العوامل المشار إليها سابقًا مع هذه الحزمة الفكرية، فإن النتائج تكون عادة خطيرة، ويدخل العالم فى فترة قلاقل صعبة تؤثر فينا على الأرجح تأثيرًا سلبيًا ما لم نتنبه ونحتسب لها.

وربما يعين قليلاً أن السياسة الأمريكية تتأرجح مثل البندول، وفى كل مرة تجنح فيها إلى اتجاهات متطرفة وغير حكيمة، فإنها لا تلبث أن تعتدل مرة أخرى، وبعد فترة المكارثية فى الخمسينيات جاء كنيدى فى الستينيات، وبعد جونسون فى الستينيات جاء كارتر فى نهاية السبعينيات، وبعد ريجان فى الثمانينيات جاء كلينتون فى التسعينيات، وربما يعين أيضًا أن العلاقات المصرية - الأمريكية ليس حالها كما كان عليه الحال أيام جونسون، وتحولت من العداء إلى الصداقة إلى العلاقات الخاصة خلال ربع قرن، ولكن معنى ذلك أننا إزاء مرحلة قلقة ومضطربة فى العلاقات مع أمريكا خلال العامين المقبلين على الأقل، وهى تحتاج إلى حسابات دقيقة نستمع فيها إلى نصيحة الأستاذ هيكل المشار إليها، بالإضافة إلى نصائح أخرى، وموعدنا الأسبوع المقبل.

الجزء الثاني

أمريكا والعالم

تكنولوجيا السلاح والعلاقات السوفيتية الأمريكية

خرافة الوفاق الجديد

الحرب والسلام فى الفضاء الخارجى

أمريكا والعالم

لقاء الخريف

موسكو وواشنطن ١٩٨٦ : فى انتظار أزمة جديدة !!

ريجان وجورباتشوف ولقاء فى القصر المسكون

العلاقات السوفيتية الأمريكية ١٩٨٦ - ١٩٨٧

ماذا يفعل ريجان مع جورباتشوف

حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى

النظام العالمى الجديد بين الانهيار الاقتصادى الأمريكى المزعوم والصعود الأوربى المتعثر

الاقتصاد يا غبى ...!!

ضربات متعددة ...!!

الهجوم المضاد ...!!

خطاب الهيمنة

خطاب الهيمنة مرة أخرى

خطاب الهيمنة مرة أخيرة

البداية والنهاية فى كوسوفو

من الذى انتصر فى حرب فيتنام ؟!

الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية

إعادة تنظيم العالم : المحكمة الجنائية الدولية الدائمة

سبعة محركات للعالم حتى سنة ٢٠١٥

ما يفضل الأمريكيون بين دول العالم ؟!

هل يكره العالم أمريكا؟ وهل يكره الغرب العرب؟

ضد أمريكا ...!

الإرهاب والإرهابيون ... من هم ؟

سخرية الأقدار : هل كان وجود الاتحاد السوفيتى أفضل للأمريكان ؟!

تغيرات عالمية كبرى : حالة التسعينيات

تغيرات عالمية كبرى : أول القرن الحادى والعشرين

تكنولوجيا السلاح
والعلاقات السوفيتية الأمريكية!

لم يعد هناك أحد لا فى الشرق ولا فى الغرب يشك فى موت الوفاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وإن اختلف الخبراء فى تحديد الموعد الذى أفلت عنده هذه الفترة التاريخية من علاقات البلدين؛ فالبعض يحددها باتفاقات الفصل بين القوات فى الشرق الأوسط «١٩٧٤-١٩٧٥»، وآخرون يفضلون تاريخ الحرب الأهلية فى أنجولا «١٩٧٥»، أما البعض الثالث فيراها واضحة فى المناخ الذى أفرزته اتفاقيات كامب ديفيد «١٩٧٨»، أما البعض الرابع فيحلو له رصدها بالغزو السوفيتى لأفغانستان «١٩٧٩» وما أعقبه من عجز الولايات المتحدة عن التصديق على اتفاقية «سالت الثانية»، وهناك أخيراً من يعتقدون أن الوفاق لم يوجد قط، وأنه كان مجرد شكل من أشكال الحرب الباردة التى حكمت العلاقات بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

وأياً كان الخلاف حول بداية النهاية لسياسة الوفاق، فإن النظام الدولى مع الثمانينيات أصبح يختلف جوهريًا عن السنوات الأولى من السبعينيات، حينما اجتمع بريجنيف ونيكسون لبناء «هيكل للسلام العالمى»، يقوم على الاعتراف بالأمر الواقع فى أوربا، وتنظيم التنافس بينهما فى بلدان العالم الثالث، بحيث لا يحتد إلى درجة تنشب معها حرب نووية، وربما الأهم من ذلك كله، تنظيم سباق التسلح بين البلدين. ومع الثمانينيات فإن هذه الأعمدة الثلاثة لسياسة الوفاق أصابها الانهيار، حيث عاد فى أوربا مرة أخرى نتيجة زرع الصواريخ النووية متوسطة المدى من طراز «إس إس ٢٠» السوفيتية، وبيرشنج، وكروز الأمريكية، والتنافس فى العالم الثالث أصبح مفتوحاً ويتضمن التدخل المباشر من قبل العملاقين، أو غير المباشر عن طريق دول تابعة لهما، أما سباق التسلح فقد عاد مرة أخرى ليشمل الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل، على الأرض، وفى الفضاء الخارجى..

وسواء كان الوفاق تغطية للانسحاب الأمريكى من فيتنام، كما يدعى السوفيت الآن، أو كستار لإخفاء البناء العسكرى السوفيتى، كما يزعم رونالد ريجان، فقد ارتبط صعود وسقوط الوفاق بتكنولوجيا السلاح والاستراتيجية العسكرية المصاحبة لها. فبعد أن مثلت أزمة الصواريخ الكوبية قمة الحرب الباردة، فقد كان التراجع السوفيتى أثناء الأزمة تعبيراً عن التفوق الأمريكى فى ميدان الصواريخ الاستراتيجية بعيدة المدى، ولذا فإن موسكو عمدت إلى برنامج مكثف لتحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع واشنطن، والذى كان معناه توفير درجة من الردع المتبادل، بحيث يستطيع كل طرف أن يلحق ضرراً بالغاً غير محتمل بالخصم وخاصة فى سكانه ومدنه وصناعاته.

وبالفعل ومع نهاية الستينيات أصبح كل من العملاقين متبنياً لاستراتيجية دفاعية عرفت باسم «التدمير المتبادل الشامل المؤكد»، والتى وضعت شعبى الدولتين رهينة أساسية لضمان السلام فى العالم. وكانت هذه الاستراتيجية نتيجة لنوعية الأسلحة المتوافرة آنذاك، والتى تميزت بطاقة تدميرية هائلة وعدم الدقة فى آن واحد، ومن ثم لم يكن بمقدور أى من الطرفين استخدامها ضد الأهداف العسكرية للخصم، وفى مقدمتها بالطبع صوامع الصواريخ، للحصول على هيمنة سياسية فى النظام العالمى، فقد كان من المؤكد دائماً أنه سوف يبقى لدى الخصم ما يكفى للرد، وهكذا فلم يعد بمقدور أيهما أن يتمتع بأى من درجات اليقين بانتصاره فى حالة ما إذا بادر بتوجيه ضربة نووية مفاجئة لشل إرادة الطرف الآخر، لقد كان الوفاق هنالك وسيلة للسيطرة على الشكوك، وتوفير عدد من الضمانات التى تمنع كل طرف من التفكير فى هذه الضربة، أو أن يتوهم النجاح فيها، ولذا تضمنت اتفاقية «سالت الأولى» ملحقاً يمنع كليهما من نظم الأسلحة المضادة للصواريخ باعتبارها يمكن أن تكون حافزاً لتحقيق هذا الوهم.

ولكن الثورة الصناعية الثالثة التى تفجرت فى عقد السبعينيات، وتركت آثارها فى مجال تكنولوجيا السلاح طرحت مرة أخرى النظريات الاستراتيجية التى تدعى إمكانية الانتصار فى حروب محددة طالما أن ذلك مستحيل فى الحرب الشاملة وقد ظهر هذا التطور فى تكنولوجيا النظم الحاملة للسلاح النووى، ونظم المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر، وفى مجال الأسلحة التقليدية، وبالنسبة للمجال الأول فقد أصبح ممكناً زيادة مناعة هذه النظم باستخدام قواعد متحركة

بحرية وأرضية وجوية، وتطورت وسائل الخداع وتضليل الصواريخ القادمة من الخصم، ومعها الوسائل الهندسية لبناء الصوامع وتحصينها، مع تدعيم الصوامع الحالية بنظام دفاعى نشط ضد الصواريخ، يستخدم أشعة الليزر الموجهة من الفضاء الخارجى، كذلك فقد زادت بشكل كبير قدرة الصواريخ على الاختراق نتيجة استخدام الرءوس النووية المتعددة، وتطوير التكنولوجيا الخاصة بتعمية الرادارات، وربما كانت أهم التطورات فى مجال الدقة فى إصابة الهدف، نتيجة استخدام أجهزة متطورة للتوجيه الذاتى عند الاقتراب منه كما هو مطبق فى صواريخ بيرشنج، التى تقترب دقتها من الكمال.

وفى المجال الثانى الخاص بنظم المراقبة والإنذار المبكر، فقد أدخلت الأقمار الصناعية ثورة كبرى فى مجال اكتشاف الصواريخ الاستراتيجية، باستخدام كاشفات الأشعة تحت الحمراء بالإضافة إلى محطات الرادار الاستراتيجية الأرضية، ونظم الإنذار المبكر المحمولة جوًا ، والقريبة من مواقع الإطلاق أو المسارات المتوقعة لهذه الصواريخ ، وأدى هذا التطور بدوره إلى صنع الأقمار الصناعية المضادة أو القاتلة، وهو الأمر الذى أحرز فيه السوفيت تقدماً ملموساً، وتسعى الولايات المتحدة للحاق بهذا التقدم عن طريق ما هو ذائع الآن بالتحضير لحرب الكواكب. وأخيراً فإن الأسلحة التقليدية شهدت تطوراً هائلاً يسعى إلى الوصول إلى التأثير المساحى والشامل الذى توفره الأسلحة النووية ولكن بدون تأثيراتها الإشعاعية.

إن هذه التطورات الضخمة طرحت إمكانية تحقيق مزايا سياسية وعسكرية عن طريق الاستخدام الجزئى والمحدود للسلاح. فيما هو معروف الآن باستراتيجية الرد المرن، لتدمير صوامع الصواريخ بانفجارات نووية محدودة للتأثير على إرادة الخصم السياسية، كبديل عن ضرب المدن السكانية ورغم أن هذه النظرية تعد الآن المحور الرئيسى للأدب الاستراتيجى الأمريكى، فإن الأدب السوفيتى المعلن يرفضها بشكل كامل، معلناً أن أى حرب محدودة لابد وأن تؤدى إلى حرب شاملة، ولكن الواضح من السلوك الفعلى لبناء الأسلحة، فإن الاتحاد السوفيتى لا يقل حماساً عن الولايات المتحدة فى تطويع ثورة التكنولوجيا لمتطلبات الحرب المحدودة.

ومع الاعتراف بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة

بظروف الدولتين، أدت إلى استئناف الحرب الباردة من جديد بينهما، فلاشك أن التطور فى تكنولوجيا السلاح قد عمقت من الشكوك المتبادلة بين العملاقين. فمع كل تطور فى سلاح جديد لدى طرف، فإن الطرف الآخر يسعى إلى تطوير أسلحة أخرى مضادة وهكذا، ومع خوف السوفيت من بيرشنج المحملة على الأساطيل الأمريكية حول القارة الأوربية، فقد قاموا بوضع صواريخ (إس إس ٢٠) لمواجهتها فى شرق أوربا، وهنا عمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى وضع صواريخها فى الغرب، وهكذا فإن أوربا التى تصور البعض، أنها أصبحت فى مأمن من الصراع العسكرى بعد توقيع اتفاقية «هلسنكى» للأمن الأوربى فقد عادت مرة أخرى ـ كما كانت فى الخمسينيات ـ مكاناً محتملاً للصدام.

القضية الكبرى هنا هى أن الصراع بين الدولتين لا يخصهما وحدهما، فأساطيلهما التى تجوب البحار والمحيطات، وقواتهما المحمولة جوًا والقادرة على الانتشار السريع من قارة إلى أخرى، وأجهزة استطلاعهما وأقمارهما الصناعية التى تجوب الفضاء الخارجى، تجعل كل بقعة من كوكبنا عرضة لحدوث هذا الصدام المميت. فلعله من المؤكد أن العالم الذى نعيش فيه أصبح أقل أمناً عما كان عليه منذ عقد مضى، وسوف تقدر النجاة للقادرين على تفهم ظروف الحرب الباردة الجديدة وتطوراتها وتأثيراتها على مناطق العالم المختلفة. فلا مكان فى عالمنا للذين يتصورون أن هذا الصراع لا يخصهم، أو أنه يجرى بعيداً عن الفضاء السحيق. وسوف يستطيع ـ فقط ـ البقاء الأكثر حنكة وفطنة وحصافة فى التلاعب بمقومات هذا النظام، وتفادى الانجذاب إلى أى من القطبين وجعل ساحته عرضة لانتقام القطب الآخر، وتجنب الوهم الذى يجعله يعتقد أنه يحقق أهدافه السياسية والعسكرية بوضع كل البيض فى سلة واحدة!!



خرافة الوفاق الجديد

بمجرد التقاء الرئيس الأمريكى ريجان مع وزير الخارجية السوفيتى جروميكو فى سبتمبر الماضى، حتى دقت أجهزة الإعلام الدولية طبولها ونفخت أبواقها وراحت تتحدث عن بداية لوفاق جديد، ونهاية لحرب باردة كنا حتى وقت قريب جدًّا نصفها أيضاً بأنها «جديدة». وتلقف الكثيرون فى مصر وغيرها هذه المقولة، وراحوا يرددونها بلهفة وشغف، ويبنون عليها النتائج والاستنتاجات، ويطلقون لتصوراتهم العنان، فهناك المتفائل الذى رأى فى ذلك بداية لتخفيف التوتر العالمى، أما المتشائم - فعلى نقيض - فتخيل أن هناك محاولة أخرى للقوتين العظميين للاتفاق على تقسيم العالم بينهما، وهكذا أخذ الجميع يرصدون كل واردة وشاردة - من موسكو أو واشنطن - تؤكد هذا التصور أو ذاك. ومع اللقاء المرتقب بين جروميكو وشولتز فى السابع والثامن من يناير الحالى، فإن أسطورة «الوفاق الجديد» اكتسبت أبعاداً جديدة، وأصبحت جزءاً بارزاً من كتابات معظم المهتمين باللقاء المرتقب..

ولكن المراقبين لعلاقات القوتين، والذين لاتأسرهم غرائز الخوف أو نوازع الأمل، ولا ينطلقون من مقدمات التفاؤل أو التشاؤم، ولا يعتقدون فى أن مثل هذه العلاقات لا تنتقل من حال إلى حال نتيجة تصريح هنا أو هناك، أو لقاء فى هذه العاصمة أو تلك، فإنهم ينظرون إليها كنتيجة لتغير فى عديد من العوامل الموضوعية المتعلقة بتوازن القوى بينهما، وموقعهما من العالم، ودرجة التقدم التكنولوجى لكل منهما عامة وفى مجال السلاح خاصة، وفى الوقت الراهن فإن أيًّا من هذه العوامل، لا يشير إلى إمكانية حدوث تغيير فى واقع الحرب الباردة المهيمن على التفاعلات بينهما منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن، وليس من المتصور أن يحدث ذلك فى المستقبل القريب، وإذا كان التوصل إلى

اتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية يشكل ـ بقدر من التبسيط ـ الخط الفاصل ما بين اندفاعات الحرب الباردة وسلوكيات الوفاق الدولى، فإن هناك ستة حواجز تمنع ـ حالياً ـ من الوصول إليها:

(١) ترتبط محادثات الحد من التسلح دائماً بالمناخ السياسى العام فى العلاقات الدولية، وخاصة درجة التوتر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فالدخول فى المفاوضات ـ فضلاً عن التوصل إلى نتائج فيها ـ مسألة ترتبط بقرار سياسى فى المقام الأول، ومن ثم فإن سلوكيات الدولتين فى العالم، ورؤيتيهما لمصالحهما الإقليمية كثيراً ما أثرت على مسار المفاوضات. ففى الماضى أجل التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا محادثات «سالت» الأولى، كذلك فإن تدخله فى أفغانستان ساهم فى عدم التصديق على معاهدة «سالت» الثانية من جانب الولايات المتحدة. وفى الوقت الحالى فإن أحداث أمريكا الوسطى وإفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط كلها تشكل موانع متفجرة لاستئناف جدى لمفاوضات الحد من التسلح.
كذلك فإن الأوضاع السياسية فى الدولتين ـ ومدى تأييد الرأى العام لهما والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ـ تساهم فى مدى حماس كل دولة للتوصل إلى نتائج فى المفاوضات. وهنا نجد أن الاتحاد السوفيتى لايزال يواجه مشكلة الخلافة المستعصية فيه، وهو الأمر الذى يعوق قدرة القيادة السوفيتية على رسم استراتيجيتها الكونية فضلاً عن رسمها فيما يتعلق بالحد من التسلح. وفى الولايات المتحدة فإن التحول فى الرأى العام إلى اليمين والذى وضع رونالد ريجان فى البيت الأبيض بمواقفه المتشددة من اتفاقيات الحد من التسلح إلا من مواقع القوة والتفوق، هذا التحول مازال مستمراً وأعيد انتخاب ريجان مرة أخرى هذا العام بكل ما يعنيه ذلك من تدعيم لسياساته السابقة، والتى بالضرورة تتنافى مع إمكانات التوصل إلى اتفاقيات عادلة. وفى النهاية فإن النمو الهائل فى صناعة السلاح خلال السنوات الخمس الماضية قد ساهم فى انتشال الاقتصاد الأمريكى من الكساد، ولا يستطيع رئيس أمريكى خلال هذه المرحلة أن يعرض هذا الاقتصاد للانتكاس مرة أخرى.

(٢) تطرح التكنولوجيا الجديدة، والتى تتسارع معدلات التجديد فيها، مشاكل

فنية معقدة، لايزال من الصعب على فرق المفاوضات بالحد من التسلح أن تستوعبها استيعاباً كاملاً، حتى بين الفنيين المشتركين فى هذه الفرق، وقد كان هذا العامل معوقاً بشكل كبير خلال المفاوضات الخاصة باتفاقيات «سالت» الأولى والثانية، حيث كان للتقدم الكبير - فى تكنولوجيا الصواريخ متعددة الرءوس، وتلك المتعددة الرءوس ذات القدرة على المناورة، بالإضافة إلى أنواع السلاح الجديدة مثل طائرات باكفاير السوفيتية وصواريخ كروز الأمريكية - تأثير كبير على عمليات التأخير المتوالية فى التوصل إلى هذه الاتفاقيات فى الماضى، والآن فإن محادثات «سارت» - والتى توقفت لأسباب سياسية والمزمع استئنافها - كانت تواجه صعوبات جمة فى استيعاب تكنولوجيا السلاح الجديدة فى الفضاء خاصة مع توافر البحوث الخاصة بها، إمكانات وضعها موضع التطبيق مثل نظم الدفاع المضادة للصواريخ الاستراتيجية، فضلاً عن تطوير النظم القاتلة للأقمار الصناعية. إن ذلك كله يخلق قائمة طويلة ومتنوعة من الأسلحة الجديدة - والتى لايزال بعضها فى طور التطوير - تزيد من درجة التعقيد فى التعامل مع الأسلحة ومحاولة تقييمها من أجل الحد منها.

(٣) وفى الوقت الذى يطور فيه كل من المعسكرين الغربى والشرقى من أسلحته، فإن ذلك لا يتم بشكل متوازن ومتواز بالنسبة لكل سلاح، فكل معسكر له فلسفته فى تطوير نظمه الدفاعية، مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك إلى اتفاقيات متوازنة وعادلة للطرفين، فمن الطبيعى أن يسعى كل طرف إلى التركيز على نقاط القوة فى أسلحة الخصم لكى يتم الحد منها فى الاتفاقية المراد التوصل إليها، ويرتبط بهذه المشكلة مشكلة أعمق؛ وهى تحديد طبيعة السلاح وعما إذا كان استراتيجيًا أو تكتيكيًا. ولكن مع التطور التكنولوجى الضخم فإن الخطوط بين المفهومين لم تعد واضحة، فقد اتفق - على سبيل المثال - فى اتفاقيات «سالت» الأولى أن يعد السلاح استراتيجيًا إذا ما كان له القدرة على الوصول إلى الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة انطلاقًا من أراضى الطرف الآخر. ومع ذلك فإن صواريخ بيرشنج وكروز الأمريكية. التى يمكنها الانطلاق من أوربا فإنها تعد سلاحاً استراتيجيًا بالنسبة للسوفيت وتكتيكيًا بالنسبة للولايات المتحدة حيث لا تنطلق - إذا

انطلقت من أرضها. وهكذا فإن التناقض الجيوستراتيجى بين الدولتين يعكس نفسه فى المفاوضات، وحتى الآن فإنها تقف حائلاً دون التوصل إلى اتفاقية.

(٤) ونتيجة الشكوك العميقة والمتبادلة بين الطرفين، فإن قضية الالتزام بأحكام المعاهدة التى يتم التوصل إليها، أثارت قضية التفتيش للتأكد من ذلك، وقد استطاعت اتفاقية «سالت» الأولى أن تجد حلاً لهذه المشكلة بالتزام كلا الطرفين بعدم التدخل فى وسائل استطلاع الطرف الآخر (باستخدام الرادار أو الأقمار الصناعية)، وقد ساعد على ذلك ضخامة أحجام الصواريخ النووية عابرة القارات والتى يصعب إخفاؤها أو إخفاء حواملها، ولكن المشكلة الآن هى أنه رغم قدرة وسائل الاستطلاع الجوية والفضائية على رصد هذه الصواريخ، فإنه من المستحيل التأكد من عدد الرءوس النووية وقدراتها المزودة بها. ويضاف إلى ذلك أن التطور التكنولوجى أصبح يتيح الآن إنتاج صواريخ صغيرة الحجم، ومن ثم بات من المستحيل مراقبتها بهذه الوسائل، كل ذلك طرح مسألة التفتيش مرة أخرى على المفاوضات، ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة تتخذ موقفاً إيجابياً من هذه القضية حيث توافق على التفتيش المباشر بناء على رغبة الطرف الآخر، أما الاتحاد السوفيتى فيرى مثل هذا التفتيش ذريعة للتجسس، وليس هناك ما يشير إلى أنه على استعداد لتغيير هذا الموقف.

(٥) لقد أصبحت نظم التسلح متداخلة بشكل كبير، فلم تعد المشكلة فقط التمييز بين ما هو استراتيجى وتكتيكى فقط، وإنما تمتد لأسلحة التدمير الشامل الأخرى الإشعاعية والكيماوية والبيولوجية، وحتى الأسلحة التقليدية ذاتها فقد أصبحت ذات قدرات تدميرية هائلة. وحتى الآن فقد جرى العرف على فصل هذه الأنواع وإبقائها ضمن مفاوضات مستقلة، وهو الأمر الذى أصبح من الصعب الاستمرار فيه، ولكن إضافتها إلى المباحثات المقبلة سوف يزيد من تعقيد المفاوضات أكثر مما هى معقدة بالفعل.

(٦) إن سباق التسلح لا يقتصر على الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فقط وإنما يشمل دولاً أخرى أهمها بريطانيا وفرنسا والصين والتى طورت قدرات استراتيجية وتكتيكية نووية، ومن ثم فإن معضلة «الأطراف الثلاثة»

أصبحت إحدى المشكلات التى تواجه العملاقين فى مباحثاتهما المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية وتلك المتوسطة المدى. فالاتحاد السوفيتى يضع فى اعتباره القدرات النووية لهذه الدول كمصدر للتهديد، ومن ثم فإنه يرغب دائماً فى حساب نظمها الدفاعية مضافة إلى تلك الأمريكية عند التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح. ولكن الولايات المتحدة، وهذه الدول نفسها ترفض هذا المنطق وترغب فى إبقاء نظمها مستقلة عن محادثات العملاقين. كل ذلك يضيف إلى مشكلات تحقيق التكافؤ الجيوستراتيجى بينهما.

وإذا كانت هذه الحواجز جميعاً تقف فى وجه التوصل إلى اتفاق جديد للحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتى يعرف الطرفان أنه لا توجد الوسائل أو الأفكار اللازمة لعبورها، فلماذا إذن يلتقى شولتز وجروميكو على ضفاف بحيرة ليمان فى جنيف؟... إذا ما استبعدنا رغبة وزيرى الخارجية فى التزحلق على الجليد فى هذا الوقت من العام، فإن لكل منهما دوافعه التكتيكية تجاه هذا اللقاء والتى تصب فى النهاية فى اتجاه استمرار التوتر بينهما. فالاتحاد السوفيتى من جانبه يشعر بالفجوة التكنولوجية، حاليًا، بينه وبين الولايات المتحدة فضلاً عن الثمن الفادح الواقع عليه نتيجة سباق التسلح، ومن ثم فإن اللقاء يمكن أن يكون عامل تعطيل للاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى استمرار السباق فى المرحلة الراهنة، حيث سيطالب البعض فى أوربا وأمريكا بالانتظار حتى تظهر نتائج مثل هذه المفاوضات قبل المضى فى تفاعل مكلف لكلا الطرفين، أما بالنسبة لواشنطن فإن الهدف هو العكس تماماً، فإدارة ريجان ترغب فى استمرار السباق وسياسة المواجهة المنهكة لموسكو فى ظل ظروف التفوق الأمريكى، ولكنها فى نفس الوقت تسعى إلى أن يعطى اللقاء مع جروميكو شهادة إبراء الذمة للقيادة الأمريكية بأنها قد فعلت كل ما تستطيع من أجل الحد من التسلح، وأن اللوم كله يقع على السوفيت، الذين يرفضون - من خلال المفاوضات - الاستجابة للشروط الأمريكية غير القابلة للتغيير فى الأصل. وهكذا فإن المفاوضات المقبلة ليس المقصود منها التوصل إلى اتفاق يوحد الأسس الموضوعية للتوصل إليه، إنما هى مناورة من كلا الطرفين سوف تصل إن عاجلاً أو آجلاً إلى طريق مسدود، وتستمر المواجهة والتوتر، وهذا هو جوهر الحرب الباردة التى لم تصبح قديمة بعد، وليس «الوفاق الجديد» الذى لم تسطع شموسه حتى الآن!!

الحرب والسـلام
فـى الـفضـاء الخارجـى

أصبح تعبير «حرب النجوم» جزءاً لا يتجزأ من اللغة السائدة عن التوازن الاستراتيجي «الكوني» بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات، وقد استند التعبير إلى اسم فيلم أمريكي شهير عرض عام ١٩٧٨. وتوالى بعده فيلمان آخران بحيث تكونت ثلاثية تحكى قصة صراع بين الخير والشر فى الفضاء الخارجى جسد كلا منهما مجموعتان من البشر. ولم يكن مدهشاً لأحد أن المجموعة الأولى الممثلة لقوى العدل والسلام حملت كل الرموز الأمريكية، أما المجموعة الثانية الممثلة لقوى الشيطان والخديعة، فقد كان فيها ما يشير إلى الصورة المعروفة عن السوفيت فى أفلام هوليود. ومع انتهاء القصة كلها، كان النصر معقوداً للأمريكى الذى استبدل حصانه الأبيض ومسدسه الذهبى فى أفلام الغرب بمركبة فضاء تسير بسرعة الضوء ويحمل سيفاً نصاله من أشعة الليزر!!..

ولم تكن المشكلة فى الخيال العلمى الذى صوره الفيلم، أو فى الدعاية التى احتواها، وإنما ما عكسه من بداية للحرب الباردة ونهاية لعصر الوفاق، والتى كانت الأفلام المعروضة خلاله تشيد بإمكانات التعاون فى الفضاء بين القوتين العظميين حيث تقوم مركبة أحدهما بإنقاذ أخرى تنتمى إلى الطرف الآخر تعرضت لخطر من طرف فضائى ثالث!

ولكن القضية الأساسية التى تقف خلف هذا التطور، هى أن ما بدا خيراً للبشرية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود مضت، أصبح الآن مصدراً محتملاً لنقمة كبرى تقف خجلى أمامها كل ما نعرفه - وربما ما لا نعرفه - من أسلحة القتال. ونظرة سريعة على تطور استكشاف الإنسان للفضاء تؤكد هذه النظرة. فمع إطلاق القمر الصناعى السوفيتى سبوتنيك إلى مدار قريب حول الأرض فى ١٤ أكتوبر

١٩٥٧ تحققت أولى الخطوات العملية للإنسان فى الفضاء. وفى سباق محموم بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى تحقق الكثير فى هذا المجال فتم إرسال عدد كبير من الأقمار الصناعية ومركبات مدارية تحمل رواداً للدوران حول الأرض، وتم إرسال مركبات أوتوماتيكية للهبوط على القمر. وفى سنة ١٩٦٩ توج هذا النشاط العلمى الهائل بهبوط أول إنسان على القمر من خلال البرنامج الأمريكى أبوللو الذى تضمن العديد من الرحلات التى تحمل رواداً إلى القمر للسير عليه والرجوع بعينات منه إلى الأرض. وبانتهاء هذا البرنامج انتهت حقبة من العمل العلمى والتكنولوجى فى مجال الفضاء تميزت بالرغبة الاستعراضية فى تحقيق السبق وشد انتباه الرأى العام ولم تعط الأولوية لاعتبارات التطبيق العلمى والعائد الاقتصادى المباشر عند اختيار طبيعة المهام الفضائية.

ومع عقد السبعينيات تغيرت الأولويات لتوضع فى المقدمة الاستخدامات الاقتصادية للخروج خارج المدار الأرضى، ومن ثم اتجه الفكر العلمى إلى توفير الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، ولذا أصبح من الضرورى التخلى عن استخدام الصواريخ التقليدية والتى تستخدم لمرة واحدة والسعى لبناء مركبة يمكن استخدامها لأكثر من مرة وأطلق عليها اسم المكوك للخروج إلى الفضاء والعودة منه بطريقة اقتصادية مما سوف يؤدى إلى المرونة، والتنوع فى تحقيق عديد من المهام. وبالفعل فى ١٢ إبريل ١٩٨١ تم إطلاق المكوك كولمبيا الذى ما لبث أن تبعه المكوك تشالنجر وأخيراً ديسكفرى. وكان الهدف من ذلك كله إنشاء محطة فضائية دائمة أكبر وأشمل من مجرد معمل للإقامة وإجراء التجارب، بل تكون مركزاً للعمليات مثل بناء واختبار ورفع النظم الفضائية الضخمة إلى المدارات المختلفة، واستقبال وخدمة المركبات، بالإضافة إلى تطوير القدرة الإنسانية على العمل فى الفضاء مع تقليل اعتماده على الأرض فى ناحيتى التحكم والتموين. وكان الاتحاد السوفيتى قد حقق نجاحات مهمة فى هذا المجال حيث نجح بالفعل فى إنشاء محطة فضائية دائمة تحت اسم ساليوت التى تستقبل حالياً رحلات دورية للرواد بصفة منتظمة وتزورها باستمرار المركبات سيوز وبروجرس، ويحمل كل منها ٥ آلاف رطل من الإمدادات، وهناك مركبة من طراز سيوز مثبتة بالمحطة بصفة دائمة لاستخدامها فى حالة العودة الاضطرارية إلى الأرض.

وقد كان متصوراً أن هذه التطورات يمكن أن تفيد البشرية جمعاء من خلال التطبيقات العلمية والاستخدامات التى تؤثر فى طبيعة الحياة على الأرض وتسد من احتياجات الإنسان المتزايدة وهو الأمر الذى يختلف تماماً عن الجانب المجرد والعلمى الخاص باستكشاف المجموعة الشمسية والكون، فلا جدال أن الباب أصبح مفتوحاً على مصراعيه لتدعيم قطاع الاتصالات على مستوى كوكبنا بأسره بطريقة تتميز بالكفاءة والرخص، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الزيادة الدرامية المتوقعة فى الطلب على هذا القطاع حتى نهاية هذا القرن نتيجة الزيادة فى عدد السكان بصفة عامة والحضر منهم بصفة خاصة، والرغبة المتزايدة لدى الحكومات والشركات التجارية والصناعية لاستخدام أساليب الاتصال الحديثة خاصة وأن التقدم الهائل فى العقول الإلكترونية سوف يسمح بنقل المعلومات بمعدل يسمح بتحزيم العالم بشبكة ذات كفاءة عالية منها. هذا فضلاً عن الاستخدامات المتزايدة للاتصالات التليفزيونية التى سوف تستفيد من الانخفاض المستمر فى أسعار الاتصالات بالقمر الصناعى مقارنة بالوسائل الأرضية.

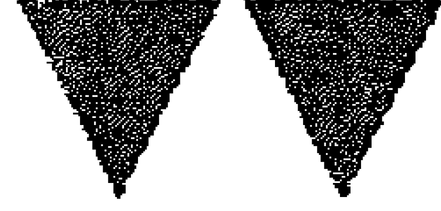
بالإضافة إلى ذلك فقد فتح غزو الفضاء الباب لتصنيع وتخليق مواد جديدة. فانعدام الجاذبية سوف يسمح باستخدام طرق جديدة لتصنيع مواد ذات درجات عالية من الذكاء والحصول على درجات مختلفة من التبلور فى بعضها، وأهم المواد المرشحة للإنتاج هى الأدوية والمواصلات والمغناطيسيات وتلك المستخدمة فى الصناعات الإلكترونية، وبات متوقعاً حدوث ثورة فى مجال الطاقة مع بدايات القرن الواحد والعشرين عن طريق بناء الأقمار الشمسية المولدة للطاقة والتى تتركب من كيلومترات من الخلايا الشمسية التى تولدها وترسلها إلى الأرض. وأصبح ممكناً فى بعض المجالات الكشف عن المواد الطبيعية فى الأرض ومراقبة المحيطات والتنبؤ بالطقس وتحسين الملاحة. وفى هذا الاستخدام الأخير، أصبح متوقعاً حدوث ثورة فى حركة الإنسان على الأرض. ففى نهاية العقد الحالى والعقد القادم سوف يبدأ عصر جديد من الملاحة بعد تطوير نظام كونى لتحديد المكان الذى سوف يتيح وجود مستقبلات مع الطائرات والسفن وعلى ظهر اليابسة لتحديد المكان بدقة عالية وفى كل الأجواء.

وللوهلة الأولى فقد بدت كل هذه التطورات فتحاً جديداً للإنسان، بل أداة لحل

مشكلات الصراع والحرب على الأرض. فقد بدا أن الأقمار الصناعية يمكن أن تحل واحدة من أهم المعضلات التى كانت تواجه محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والخاصة بعمليات التفتيش والتأكد من التزام الأطراف بأحكام المعاهدات. ولذا فإن اتفاقية «سالت» الأولى سمحت لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة باستخدام وسائلهما الخاصة ـ ومنها الأقمار. بالقيام بأعمال التفتيش هذه. ولكن مع نهاية السبعينيات، ومع إدارة الرئيس ريجان، فقد بدا للولايات المتحدة أن التقدم فى تكنولوجيا الفضاء يمكن أن يكون أداة للتفوق الأمريكى على الأعداء والأصدقاء معاً، فمن ناحية فقد نجح العلماء الأمريكيون فى أن يسبقوا زملاءهم السوفيت بما يتراوح ما بين ٧ و١٥ عاماً ـ حسب مجالات البحث ـ فى أبحاثهم الفضائية. ومن ثم بدا لهم ممكناً إحراز سبق مماثل فى التوازن الاستراتيجى على الأرض عن طريق تصميم أسلحة هجومية تنطلق من الفضاء تضاف إلى تلك التى يمكن إطلاقها من على الأرض ومن أعماق المحيطات وكذلك أصبح ممكناً بناء أسلحة دفاعية ومدمرة للصواريخ المهاجمة تستخدم أشعة الليزر وغيرها من الوسائل انطلاقاً من محطات الفضاء الكونية وساعد على ذلك التقدم الحادث فى تكنولوجيا نظم المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر والتى أصبح من الممكن عن طريقها الكشف عن إطلاق الصواريخ بواسطة الكاشفات الخاصة بالأشعة تحت الحمراء الموجودة بالأقمار الصناعية وقد نجحت الولايات المتحدة مؤخراً فى إطلاق قمر صناعى للتجسس على المواصلات التليفونية والاتصالات اللاسلكية السوفيتية عن طريق المكوك ديسكفرى. ومن ناحية أخرى فإن السبق الأمريكى المطلق فى مجال الفضاء على كل من حلفائها فى أوربا واليابان جعل ممكناً أن يتوهم الأمريكيون إمكانية حسم التنافس بينهم فى المجالات الاقتصادية والصناعية.

وهكذا فإن المشكلة الكبيرة التى نواجهها الآن، والناجمة عن الاستخدام الإنسانى للفضاء، تنبع من إمكانية حدوث اختلال استراتيجى على المستوى الكونى ناجم عن السبق الأمريكى فى هذا المجال.. فرغم أن الاتحاد السوفيتى قد نجح فى إحراز بعض التقدم المثير فى هذا المجال، إلا أن المحصلة النهائية الآن هى أن واشنطن أصبحت تنفرد بالمقدمة. ولعل ذلك يبرر الذعر السوفيتى من البرنامج الأمريكى لحرب النجوم، وسعى موسكو لإيقافه عن طريق محادثات

الحد من الأسلحة الاستراتيجية المزمع استئنافها فى مارس القادم. ولما كان السلام العالمى قد استند منذ عقود مضت على التوازن بين القوتين، فإن اختلال هذا التوازن يصبح خطراً على السلام، خاصة إذا ارتبط بأيديولوجية يمينية ومحافظة، ترى أن ما هو فى مصلحة أمريكا يصبح بالضرورة مصلحة عالمية، ومن ثم فإن المباحثات المقبلة لن تكون أداة لخفض التسلح، والتوصل إلى حلول وسط مرضية وعادلة للطرفين، بقدر ما تكون وسيلة لفرض الشروط الأمريكية وليس للتفاوض حولها، وهكذا فإن الفضاء الذى كان متصوراً أن يكون ساحة للسلام بين الشعوب، وأداة للتنمية وتخليص الأرض من مشكلاتها الملحة، أصبح مصدراً للخطر والخوف، وربما أداة للقهر والهيمنة والعدوان.



أمـــريـــكا والعــــالـــم

يحكى أنه عندما كان إمبراطور الرومان أو أحد جنرالاته يعود منتصراً فى إحدى معاركه، أن تقام له أقواس النصر فى احتفال مهيب، فقد كان يمر وسط الجماهير وعلى رأسه أكاليل الغار متبوعاً بجنوده وغنمائه وأسراه.

وكانت التقاليد تقضى بأن يركب إلى جواره فى عربته الحربية رجل من أصل متواضع يظل يهمس فى أذنيه طوال الطريق «إنك لست خالدًا.. إنك لست خالدًا» وكان المقصود بذلك أن يعرف القائد المظفر قيمة التواضع، وحتى لا تذهب بعقله نشوة المجد، وحتى يعرف أن كل الانتصارات مصيرها إلى زوال ونهاية، ويبدو أن مثل هذا الرجل لا يوجد الآن فى واشنطن، ليهمس بهذه الكلمات فى أذن الرئيس الأمريكى. ولعل ذلك بالضبط هو ما يشكل المشكلة الأمريكية الآن، والتى قد يكون لها آثار بالغة الأهمية للولايات المتحدة والعالم.

فكما يبدو للمتطلعين والمتابعين أن الإنجازات التى تحققت فى فترة رئاسته الأولى. قد جعلته يتوهم أن بمقدوره إعادة صنع عالم جديد، مفصل ومرتب تبعاً للمذاق والمزاج الأمريكى الخاص.

فلاشك أن أكبر إنجازات رونالد ريجان على الإطلاق هى قدرته على إعادة ترتيب البيت الأمريكى من الداخل، حيث استطاع أن يجمع حول شخصه وسياسته تأييداً شعبيًا يحسده عليه الكثيرون من الأمريكيين. ففى الوقت الذى تم فيه اغتيال كنيدى قبل إعادة انتخابه، فإن جونسون لم يتقدم أصلاً للانتخابات مرة ثانية بسبب حرب فيتنام، ولم يمض وقت طويل حتى ضاعت رئاسة نيكسون الثانية فى غمار فضيحة ووترجيت، ولم يتمكن فورد إلا من استكمال فترة رئيسه السابق، وتمكنت الأزمة الاقتصادية ومشكلة الرهائن فى

إيران من جيمى كارتر فلم يتسن له أن يكون رئيساً للمرة الثانية، فإن ريجان يبدو وكأنه المخلص الذى استطاع خلال فترته الأولى أن يخلص الشعب الأمريكى من حدة تردده الداخلى وضعفه وانحساره الخارجى.. ولم يكن ذلك نتيجة قدرة فذة على العلاقات العامة فقط، بل لما حققه من إنعاش اقتصادى بعد فترات الانكماش فى السبعينيات. وتحويل الاستثمارات إلى مجالات تكنولوجيا الثورة الصناعية الثالثة، والتى أعادت للصناعة الأمريكية احترامها، ورفعت من مقام الدولار حتى أحنت له جميع العملات الدولية هاماتها بما فيها المارك الألمانى والين اليابانى والفرنك الفرنسى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ريجان دفع باستثمارات هائلة فى اتجاه تنمية السلاح الأمريكى بهدف تحقيق هامش للتفوق على السوفيت خاصة فيما هو معروف الآن باستراتيجية حرب النجوم. وهكذا فإن أمريكا التى خرجت مهزومة من فيتنام ووقفت مكتوفة الأيدى ودبلوماسيوها محتجزون فى طهران، أصبح بمقدورها أن تشن حرباً مضادة للثورات فى أمريكا اللاتينية فضلاً عن غزوها المباشر لجرينادا، ونشرت صواريخ بيرشنج وكروز فى أوربا رغم احتجاجات موسكو ومظاهرات حركات السلام فى ألمانيا وغيرها. وبعد صخب دام أكثر - قليلاً - من العام عاد الاتحاد السوفيتى إلى مائدة المفاوضات للحد من التسلح فى جنيف على أمل أن يقلل من قوة الاندفاع الأمريكية نحو تطويقه وإقامة «إجماع استراتيجى» كونى على حصاره والنيل منه ومن حلفائه.

ولعلها ليست المرة الأولى التى تمكن فيها الأمريكيون من تحقيق هذا الوضع فقد بزغت الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية عرفها التاريخ، وأقامت نظامًا اقتصاديًا عالميًا على هواها ويكفل مصالحها، وشنت حرباً باردة على الاتحاد السوفيتى عبرت عنه سياسة الاحتواء الشهيرة فى الخمسينيات، وحاولت أن ترث القوى الاستعمارية التقليدية فى العالم الثالث من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات وجيوشها كما حدث فى كوريا وفيتنام ولبنان والدومنيكان، وتدبيرها للانقلابات العسكرية فى أكثر من مكان وموقع. ولكن العالم لا يسير دائماً وفق هوى المنتصرين، بل إنه فى أحيان كثيرة يسير فى عكس ذلك تماماً، فمع نهاية الخمسينيات أصبح لدى السوفيت رادع نووى معقول، ومع نهاية الستينيات أصبح بمقدورهم تحقيق التكافؤ، وهو

الأمر الذى دفع الأمريكيين إلى قبول الوفاق والجلوس على مائدة مفاوضات الحد من التسلح للتقليل من اندفاع البرنامج الذرى السوفيتى.

ومع انتعاش أوربا الغربية واليابان أخذ الاقتصاد الأمريكى فى التراجع النسبى، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تقدم ما يزيد على نصف الناتج الإجمالى العالمى فى أعقاب الحرب الثانية، فإنها مع أوائل السبعينيات أصبحت تقدم أقل من الربع وأجبرت أمريكا على فصم العرى بين الدولار والذهب عام ١٩٧١ ودخلت فى مفاوضات مكثفة مع حلفائها من أجل الخفض التطوعى لصادراتهم إليها، بل بعد مقاومة طويلة قبلت الدخول فيما هو معروف الآن بحوار الشمال والجنوب مع دول العالم الثالث، وخلال ذلك كله كانت واشنطن قد لاقت أبلغ هزائمها فى فيتنام، وأصبحت شركاتها المتعددة الجنسيات موضع المراقبة والمتابعة والتأميم أحياناً من قبل الدول التى انتزعت استقلالها الوطنى فى الخمسينيات والستينيات، وأصبحت تتطلع بدأب للسيطرة على مواردها الوطنية.

ورغم ان التاريخ لا يعيد نفسه دائماً، فإنه يفعل ذلك أحياناً فاليوم يتطلع ريجان إلى الاستفادة من مشكلة الخلافة فى الدولة السوفيتية، والركود الاقتصادى والاجتماعى الذى أصابها وأفقدها قوة اندفاعها، ومن تأخر أوربا فى ميدان الثورة الصناعية الثالثة، وعدم قدرتها على تكوين سياسة دفاعية مستقلة خاصة بها، ومن لحظات انقطاع الأنفاس والعجز والتردد الذى أصاب العالم الثالث، ولذا فإن الرئيس الأمريكى يود أن يكون بمقدوره إعادة تصميم العالم، فمن منطلق القوة العسكرية الأمريكية، فهو يسعى إلى الحصول على تنازلات من السوفيت فيما يتعلق بمجال تفوقهم الوحيد والخاص بالصواريخ البرية عابرة القارات، دون أن يمس نقاط التفوق الأمريكى والصواريخ البحرية، مع الاستبعاد الكامل لبرنامجه الدفاعى الخاص بالفضاء من مائدة المفاوضات بمعنى آخر أن تتنازل موسكو عن قاعدة التكافؤ فى علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن وفى نفس الوقت فإنه يريد لأوربا - وإذا كان ممكناً اليابان - أن تقبل بالتفوق فى سعر الدولار - وقبول الاندماج فى نظام اقتصادى تهيمن عليه أمريكا، أما بالنسبة لدول العالم الثالث فعليها أن تقبل التبعية الدولية، وأن تقلل من ضجيجها وصخبها فى اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

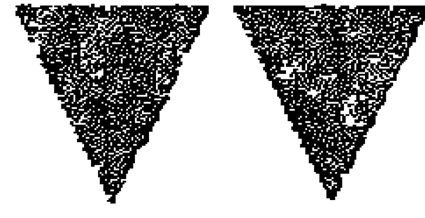
وتقبل أعتاب البنك الدولى وصندوق النقد، حيث توجد للولايات المتحدة مكانة أكثر من خاصة، والأهم من ذلك أن تتراجع كافة حركات التحرر الوطنى وتصمت من السلفادور حتى لبنان وفلسطين. ويكون ذلك بالضغط المباشر والحصار والتهديد والتخريب للذين يساعدونها، سواء كانوا فى نيكاراجوا أو غيرها من بقاع العالم. فالقضية فى ذهن ريجان ليست إيقاف «التوسع الشيوعى»، وإنما رده على أعقابه وإسقاطه، سواء كان تحت راية الماركسية أو أعلام التحرر الوطنى فكلاهما عنده سيان.

بالطبع فإن هذه الهندسة الأمريكية للعالم تستند إلى عناصر القوة التى أسلفنا الإشارة إليها، وفى داخل عناصر القوة هذه تكمن عوامل التوقف التى سوف تمنعها من بلوغ غاياتها فالسعى إلى التفوق الاستراتيجى على السوفيت ليس المرة الأولى فى التاريخ، وقد أثبتت موسكو قدرتها على قبول التحدى خاصة فى أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية. وتمكنت من إحراز السبق فى عدد من المجالات الفضائية والعسكرية المهمة، ومن ثم فإن محاولات استغلال المأزق الأمنى السوفيتى، ربما لن يؤدى سوى إلى اندفاع قيادات الكرملين فى اتجاه تحديث حقيقى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وربما كان اختيار جورباتشوف بداية لقيادة مستقرة وتحديثية فى المجتمع، وبالتالى فإن موسكو لن يكون أمامها عند النظر إلى المطالب الأمريكية سوى المضى فى سباق تسلح جديد فى الفضاء هذه المرة، وهو الأمر الذى يمكن أن يكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الدولى والعلاقات الأوروبية الأمريكية.

فأوروبا التى قبلت بدور الشريك الأصغر فى التحالف الغربى كان لها ما تقدمه من خلال القوتين الدفاعيتين الفرنسية والإنجليزية، ولكن إذا مضى سباق الفضاء، وأقام كل من السوفيت والأمريكيين نظامهم المضاد للصواريخ، فإن الصواريخ النووية الأوروبية تصبح بلا حول ولا قوة، ولا يبقى أمام أوربا سوى القبول بدور المحمية الأمريكية، أو أن تقيم نظامها الدفاعى الخاص وبالتالى تصبح أكثر استقلالية عن واشنطن، وكلتا الحالتين سوف تخلقان تناقضات جمة فى المعسكر الغربى خاصة إذا استمر التناقض الاقتصادى الحالى والناجم عن ارتفاع سعر الدولار عن قيمته الحقيقية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، ولذا فإن العلاقات الأوربية الأمريكية لن تستمر على هذه الدرجة الحالية من التقارب،

وأخيراً بالنسبة للعالم الثالث وحركات التحرر الوطنى فكلاهما يعيشان فترة إعادة ترتيب للمواقع، وإعادة تعريف للمواقف، ولكن مع استمرار الضغط الأمريكى، فإن كليهما لابد وأن يبتكر وسائل جديدة لمقاومة التبعية والهيمنة. ولعل المقاومة اللبنانية تعبر عن بعض هذه الاتجاهات الجديدة، حيث تعطى نوعاً جديداً لمقاتل عربى يختلف كثيراً عن مقاتلى الستينيات والسبعينيات، كما أن نيكاراجوا تمثل قدرة هائلة على استخدام وسائل بسيطة لمواجهة قوى عاتية.

نخلص من كل ذلك إلى أنه وسط كل مظاهر القوة الأمريكية الحالية، والتى تدفع أمريكا إلى هندسة جديدة للعالم، توجد نقاط ضعف سوف تنمو مع الزمن، ومشكلة واشنطن، وربما مأساتها فى الوقت ذاته، أنها لا يوجد لديها القدرة على رؤية التاريخ فى مساره المعقد والجدلى، وفى العلوم الاجتماعية فإن هناك تمييزاً دائماً بين رجال السياسة الذين يسعون إلى تحقيق انتصارات وإنجازات جزئية وآنية، ورجال الدولة الذين يسعون إلى إقامة بناء فيه من العدل والمساواة ما يكفل بقاءه، ويبدو أن الولايات المتحدة لديها وفرة فى النوع الأول، وندرة هائلة فى النوع الثانى!!



لقـــاء الخـريــف..

بدأ العد التنازلى للقاء المنتظر بين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان والمتوقع انعقاده فى ١٤ من نوفمبر القادم فى جنيف. ومع اقتراب هذا الحدث الهام للقاء القائدين السوفيتى والأمريكى، فإن شبكة العلاقات الدولية أصبحت مزدحمة بالإشارات والمناورات التى يرسلها كل طرف للآخر، تحمل قليلاً من الود وكثيراً من التشدد الذى يبلغ حد الصلف أحياناً، والتى يؤكد بها كل من ساكنى البيت الأبيض والكرملين على أن مواقفهما المبدئية ثابتة ولا تحتمل التغيير، وأنه دائماً على الجانب الآخر أن يكون أكثر مرونة وتفهماً، فيقدم التنازلات اللازمة من أجل «السلام العالمى»، وبينما يحدث ذلك، تتطاير التوقعات والتنبؤات، وتختلط كلها بكثير من الأمانى الشخصية والذاتية، وفى أحيان أخرى بالتوجسات والهواجس، ومنذ تم الإعلان عن اجتماع الخريف الهام، والسياسيون فى منطقتنا لا يتوقفون عن إصدار التصريحات والتحذيرات، وفى ثناياها يتم ترديد الكثير من مقولات الأدب الشعبى السائد عن العلاقات الدولية عامة والتفاعلات بين القوتين العظميين خاصة.

وفى البداية، قد يكون من الضرورى أن نستبعد عدداً من المفاهيم التى تجزم كل الشواهد أنها لن ترد فى المفاوضات. فاللقاء ليس مقدمة كما يزعم البعض ويتوهم، لتقسيم مناطق النفوذ فى العالم بما فيه الشرق الأوسط، والذى يتخيل البعض أنه حدث فى اتفاقات «يالتا» التى قررت مصير العالم فى نهاية الحرب العالمية الثانية. ففضلاً عن أن مصالح القوتين فى الدنيا بأسرها، وبالأحرى فى منطقتنا، من التداخل والتناقض بحيث لا تسمح بأى تقسيم بينهما لمناطق النفوذ، فإن طبيعة النظام العالمى الراهن والقائم على الانقسام بين المعسكرين الغربى والشرقى فى ظل تفاعلات الحرب الباردة الجديدة تمنع مثل هذا المنطق

من الحدوث، هذا إذا استبعدنا كلية أن نظام تقسيم مناطق النفوذ يعود إلى التقاليد الاستعمارية الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وليس إلى تقاليد النظام الاستعمارى الجديد فى ظل توازن القوى الدولى فى النصف الثانى من القرن العشرين، فحتى اتفاقات يالتا - على عكس ما هو شائع لدى الكثيرين - لم تؤد إلى «تقسيم العالم» بقدر ما أعطت مميزات أمنية للاتحاد السوفيتى فى أوربا الشرقية ولايزال هناك خلاف حول تفسيرها حتى الآن. فكل ما تفاهم عليه ستالين وروزفلت وتشرشل آنذاك لم يزد على التسليم بضرورة وجود نظم سياسية صديقة وغير معادية للاتحاد السوفيتى على حدوده الغربية، وهو الأمر الذى فسره السوفيت على أنه خلق نظم موالية له أيديولوجيًا وسياسيًا وعسكريًا. وعلى أى الأحوال فإن المجتمعين فى «يالتا» آنذاك لم يسلموا بشىء لم تكن قد وصلت إليه بالفعل القوات السوفيتية. وعلى أى الأحوال فإن العالم بقاراته وبحاره ومحيطاته وحتى فضائه بقى مفتوحاً للتنافس ولمن يقدر ويستطيع.

واللقاء أيضاً ليس مقدمة لاستئناف جديد للوفاق بين العملاقين. فكل الشروط التى توافرت لحدوث مثل هذا الوفاق فى الماضى ليست متوافرة الآن. فكما هو معروف فإن وفاق السبعينيات كان نتيجة حدوث التكافؤ فى موازين القوى الاستراتيجية بينهما. وواكب ذلك تدهور عناصر القوة الأمريكية بفعل تورطها فى حرب فيتنام، ومحصلة لتواضع مركزها الاقتصادى نتيجة نمو أوربا الغربية واليابان وتحلل أمريكا الداخلى بسبب عوامل شتى منها الحرب فى جنوب شرق آسيا وحركة الحقوق المدنية وأخيراً فضيحة ووترجيت. وكان الوفاق آنذاك فرصة أمريكية لالتقاط الأنفاس، ومناسبة سوفيتية لتثبيت الأمر الواقع فى أوروبا، وإعطاء موسكو المكانة الدولية الملائمة كقوة منافسة لواشنطن. كل هذه الشروط ليست متوافرة الآن، فالولايات المتحدة مستمتعة بنمو قوتها العسكرية وتفوقها فى الفضاء وبموقعها الاقتصادى المتميز عالميًا، وبدرجة التماسك الداخلى فيها حول سياسات ريجان فى الوقت الذى يعيش فيه الاتحاد السوفيتى فترة تحول هامة، لم يتمكن فيها بعد من رسم استراتيجية داخلية وخارجية متكاملة تبث الرهبة فى الأعباء والثقة فى الأصدقاء. ولكن حتى لو صدقنا مقولة استئناف الوفاق هذه، فلعلنا نعرف أن التجربة التاريخية للوفاق القديم تشير إلى أن قضية الشرق الأوسط، كانت فى قاع اهتمامات القوتين، وإن اتفقتا ضمنيًا

على إبقاء التنافس تجاهه مفتوحاً. فليس صحيحاً ما شاع آنذاك عن التقائهما فى ضرورة تحقيق «الاسترخاء العسكرى فى المنطقة» فقد وردت هذه العبارة ضمن سطور أربعة فى البيان المشترك لقمة موسكو فى مايو ١٩٧٢، وكانت مشروطة لتحقيق التسوية الشاملة للصراع العربى - الإسرائيلى، وهو الأمر الذى تناقضت تجاهه مصالح الطرفين تناقضاً حاسماً لايزال معنا حتى اليوم.

ومن المؤكد أن اللقاء لن يكون مقدمة لحل صراع الشرق الأوسط، كما قد يتمنى البعض، ويعتقد، لأن مثل هذا المنطق يفترض أن هذا الصراع من الحيوية والأولوية فى قائمة أعمال الدولتين بحيث يحتاج تصديهما المباشر. فكل من يقرأ ويسمع عن علاقات القوتين يعلم أن قضيتنا تقع فى نهاية أولوياتهما، ويفترض هذا المنطق أيضاً أن هناك قاعدة لتفاهم الدولتين تكون بداية للحل، ولكن الواقع هو أن خلافاتهما حول مفهوم التسوية تمثل المسافة بين الأرض والسماء السابعة. وربما لن يزيد الاتفاق بينهما على الرغبة فى التكرار الممل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بتفسيرات متناقضة ومتباينة، وأخيراً فإن مثل هذا المنطق يطرح قدرة الجانبين على فرض حل على الأطراف المباشرة للصراع فى المنطقة، وهو الأمر الذى تشوبه شكوك عديدة. فلا الولايات المتحدة راغبة - بفعل استفادتها من الوضع الراهن - أو قادرة - بحكم النفوذ الصهيونى فيها - على فرض حل على إسرائيل، أو اتخاذ خطوات فعالة لحوار مع منظمة التحرير. ولا الاتحاد السوفيتى أصبح له من النفوذ فى المنطقة ما يسمح له بتوجيه الأحداث فضلاً عن حل المشكلات والأزمات والصراعات.

القضية إذن تكمن فى ضرورة أن ننظر للقاء القادم فى إطار ظروفه الذاتية والتاريخية فقد تعددت لقاءات القمة السوفيتية - الأمريكية - خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها فى ظل فترات الحرب الباردة فى الخمسينيات والتعايش السلمى فى الستينيات والوفاق فى السبعينيات، وفى كل مرة كانت هناك مدخلات موضوعية تسمح بمخرجات بعينها تحدد فى النهاية طبيعة العلاقات بين موسكو وواشنطن سواء باحتدام التوتر أو بتخفيفه، أو باحتدام سباق التسليح بينهما، أو بالسعى للحد منه، وكما أن الإنسان لا ينزل فى نفس النهر مرتين، حسب المقولة الذائعة، فإن التاريخ لا يعيد نفسه، كما فى المقولة الأكثر شيوعاً. واليوم وبعد مرور ما يزيد على ست سنوات من توقف مسلسل

التقاء زعماء الجانبين، فإن مياها كثيرة قد مرت فوق السدود، وأكثر منها تحت الجسور، تؤثر على توجه كل طرف وأهدافه إزاء الاجتماع المنتظر، فالولايات المتحدة يسيطر عليها اتجاه أيديولوجي ينظر إلى الاتحاد السوفيتي كعدو وليس كخصم، ينبغي ليس فقط مواجهته وإنما العمل على تقليص نفوذه بين حلفائه بل السعي إلى انهياره الداخلي، وأنصار هذا الاتجاه يعتقدون أيضاً أنه لم يكن هناك وفاق قط وأن الحرب الباردة لم تتوقف قط، وأن ما ساد خلال عقد السبعينيات لم يزد على مناورة شيوعية للاستيلاء على العالم بالطرق السلمية، مستغلة فى ذلك الليبراليين فى الغرب، وضعف أعصابهم تجاه المواجهة. ويرى هؤلاء المحافظون فى الإدارة الأمريكية أن موسكو ليس بمقدورها مجاراة الغرب فى سباق جديد للتسلح يستند إلى النتائج العلمية للثورة الصناعية الثالثة، ففى مثل هذا السباق فإن القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للغرب يمكنها أن تتفوق بحسم، والأهم من ذلك أن تضعف من الهيمنة السوفيتية على شرق أوروبا، وتنهك الاقتصاد السوفيتي إلى الدرجة التى تدفعه إلى تقليص التزاماته الخارجية.

ولكن مشكلة أنصار هذا الاتجاه، وربما لحسن الحظ، أنهم لا يعملون وحدهم فى ساحة الرأى العام الغربى عامة والأمريكى خاصة، فهناك جماعات السلام على جميع أشكالها والتى تشكل قوة مهمة فى أوربا الغربية، وهناك أيضاً الليبراليون فى الوسط السياسى وعلى يسارهم الذين يرون أنه لا يمكن الحفاظ على السلام عن طريق مزيد من آلات الحرب، ويعتقدون أن الاتحاد السوفيتى هو إحدى حقائق الحياة الدولية المعاصرة التى لا يمكن الالتفاف حولها ومحاصرتها، وإنما ينبغى التعامل والوفاق معها، إذا كان ممكناً تجنب كارثة الحرب العالمية الثالثة، التى لن يكون فيها غالب ومغلوب، أو منتصر ومهزوم، ولكن الحجة الأهم التى يقدمها أنصار الوفاق هى أن سباق التسلح، وإن كان منهكاً للاقتصاد السوفيتي، فإنه سوف يكون مضرًا للاقتصاد الأمريكى فى المستقبل، فبعد إنفاق ما يزيد على تريليون من الدولارات على الدفاع، والتى ساهمت بالفعل فى إنعاش الاقتصاد خلال السنوات الخمس الماضية، فإن أية زيادة فى ميزانية القوات المسلحة والتى وصلت هذا العام إلى ما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار، فإنه ولابد أن تكون لها آثار تضخمية حادة ذات آثار سلبية

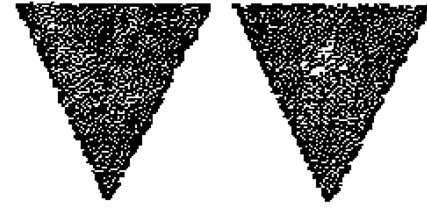
على النمو الاقتصادى، إزاء هذه الحجج فإن ريجان وأنصاره لا يمكنهم المضى فى وضع معتقداتهم موضع التطبيق، ما لم يقدموا للرأى العام الأمريكى والغربى، شهادة البراءة عن مسئوليتهم فى سباق التسلح وزيادة التوتر الدولى. فلقاء الخريف بالنسبة لهم فرصة لإلقاء تبعة الحرب الباردة الجديدة على عاتق السوفيت، الذين سوف يرفضون بالطبع ما يطلبه منهم الأمريكيون من تنازلات فى مجالات تفوقهم، دون تقديم مقابل حقيقى لها فى مجالات التفوق الأمريكى.

على الجانب الآخر فإن الاتحاد السوفيتى يواجه معضلاته الخاصة، فبعد خمس سنوات من الجمود الداخلى والخارجى نتيجة أزمة الخلافة تولى ميخائيل جورباتشوف زمام القيادة، بعقلية تسعى إلى التجديد والتغيير وتقوية عناصر القوة السوفيتية، وهو وأنصاره يعلمون أن استمرار دولتهم كقوة عالمية سوف يرتبط بإجراء تغييرات عميقة فى المجال السياسى ونظراً لأن عنصر الوقت عملة نادرة فى العلاقات الدولية بين القوى العظمى، فإن الورقة الرئيسية فى يد موسكو هى إحباط محاولة واشنطن لإلقاء تبعة التوتر الدولى وسباق التسلح على الاتحاد السوفيتى، لأن ذلك من شأنه أن يبقى قيوداً على طموحات المحافظين فى أمريكا.

والأهم من ذلك ربما يؤدى إلى شق الصفوف فى حلف الأطلنطى، فالأوروبيون الذين يعرفون أنهم سوف يكونون أول الضحايا فى المواجهة بين العملاقين، أكثر حرصاً على التفاهم والوفاق، كما أن تحفظاتهم على التوجه الأيديولوجى للقيادة الأمريكية جدية وذات قابلية للتنامى.

لقاء الخريف إذن هو محاولة أمريكية لاستغلال الوقت وكسب المواجهة مع السوفيت عن طريق استغلال عناصر التفوق الأمريكى والغربى، وهو محاولة سوفيتية لكسب الوقت حتى يمكن إقامة تكافؤ جديد بين الطرفين ولتدعيم المواقف داخليًا وخارجيًا، وبالنسبة للطرفين هو معركة لكسب العقول والقلوب فى الغرب، وهى معركة بدأت بالفعل بإطلاق الشائعات وبالونات الاختبار، وسوف تصل إلى ذروتها فى نوفمبر حين يعرض كل طرف أوراقه ومواقفه حول تقديره لميزان القوى العسكرى الحالى، ونظراته لبرامج التسلح التى ينوى كل طرف تنفيذها فى المستقبل. القضايا الإقليمية فى هذا اللقاء ـ بما فيها قضية

الشرق الأوسط - سوف تكون فى ذيل قائمة الأعمال، وموضوع مناقشة المساعدين لا القادة، والهدف منها أن يقول كل عملاق لأصدقائه وحلفائه فى هذا الإقليم أو ذاك، لقد بذلت لكم كل ما أستطيع من جهد، وحملت وجهة نظركم مؤيداً لها ونصيراً، ولكن الطرف الآخر - للأسف - يرفض الاعتراف بحقوقكم المشروعة، فلماذا لا تنتظرون الاجتماع القادم، كما انتظرتم كافة الاجتماعات السابقة!!



موسكو وواشنطن ١٩٨٦:
فى انتظار أزمة جديدة!!

كان عام ١٩٨٣ ذروة الحرب الباردة الجديدة بين موسكو وواشنطن. فمع نهايتها وصلت مباحثات نزع السلاح الرئيسية إلى طريق مسدود وانسحب الاتحاد السوفيتى من مباحثات ستارت الخاصة بالحد من التسلح فى الأسلحة الاستراتيجية والمباحثات الخاصة بالأسلحة النووية المتوسطة المدى والخاصة بالمسرح الأوربى. وتميز ذلك العام باشتداد حدة التوتر وتصعيد الاتهامات المتبادلة بينهما خاصة مع إعلان رونالد ريجان فى فبراير ١٩٨٣ مبادرة الدفاع الخاص المدللة دولياً باسم حرب النجوم، ومع تصريحاته الحادة أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية خلال عام ١٩٨٤، وصل التوتر بين الدولتين إلى مداه. والآن وقد أهل علينا عام جديد، فإن مستقبل العلاقات السوفيتية - الأمريكية سوف يتوقف على إرث العام الذى انقضى وكان حافلاً بمؤشرات وتوجهات مهمة.

فلا جدال فى أن عام ١٩٨٥ قد تضمن العديد من المؤشرات الإيجابية فى شكل العلاقة بينهما. فبالمقارنة بعام ذروة التوتر فإن الدماء عادت حقاً لكى تجرى فى عروق صلاتهما. فللوهلة الأولى فإن الدارس لما يجرى ويدور بين واشنطن وموسكو سوف يلحظ كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين. والتى كانت قد بدأت بوادرها فى الربع الأخير من عام ١٩٨٤ باللقاءات التى تمت بين جروميكو على الجانب السوفيتى وكل من شولتز وريجان على الجانب الأمريكى فى سبتمبر من ذلك العام. ولم تلبث آثار هذه الاجتماعات ان امتدت خلال عام ١٩٨٥ حيث التقى وزراء خارجية البلدين فى جنيف فى يناير ثم مرة أخرى فى موسكو فى مارس ومرة ثالثة فى فيينا فى مايو ورابعة فى هلسنكى فى يوليو وخامسة فى سبتمبر. وبالطبع فقد كان لقاء ريجان وجورباتشيف فى نوفمبر

بعد ست سنوات من آخر لقاء بين زعماء البلدين شهادة بوجود جديد فى التفاعلات بينهما، رغم أن اللقاء لم يسفر عن نتائج محددة يمكن الوثوق بها سوى اتفاقهما على اللقاء مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٦ على أن يمثل ذلك تقليداً سنوياً يحرصان عليه.

ولم يقتصر الأمر على مجرد اللقاءات فقد بدأ معاً سوياً فى بث الروح فى العديد من الاتفاقيات التى سبق لهما توقيعها أثناء فترة الوفاق فى المجالات العلمية والاقتصادية، وبدا أن هناك بعض النقاط التى يمكنهما التعاون فيها حيث عملا معاً بنشاط شديد لوقف المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن القارة القطبية الجنوبية التى تحكمها اتفاقية موقعة منهما عام ١٩٥٩ وآن أوان تجديدها ويبدو أن الدولتين تسعيان إلى إبقاء المنظمة الدولية بعيدة عن الموضوع. وفى نفس الوقت فإن «التحالف الأمريكى السوفيتى» ـ على حد تعبير جين كيرك كباتريك رئيسة الوفد الأمريكى السابقة فى الأمم المتحدة ـ عمل بنشاط من أجل خفض الإنفاق فى الأمم المتحدة. الذى تستفيد منه الدول النامية بشكل أساسى. وخلال عام ١٩٨٥ اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية، وعقد أربعة اجتماعات فى هذا الصدد خص كل منها منطقة من مناطق العالم الساخنة.

وربما كانت أعظم إنجازات عام ١٩٨٥ على استئناف مباحثات الحد من التسلح حيث وافقا على أن يكون موضوع المباحثات هو مجموع القضايا المتعلقة بالأسلحة الفضائية والنووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى، على أن تبحث وتعالج هذه المسائل بصورة مترابطة، وأن تكون الغاية من المباحثات إعداد الاتفاقيات الفعالة إلى درء سباق التسلح فى الفضاء وإيقافه على الأرض. وإلى تقييد وتقليص الأسلحة النووية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجى. وبالفعل واعتباراً من ١٢ مارس الماضى بدأت فى جنيف هذه المباحثات بعد أن كانت قد توقفت تماماً فى ديسمبر ١٩٨٣.

ورغم كل هذه التطورات الإيجابية فى العلاقات بين القطبين الدوليين فإنها تظل فى إطار الشكل دون الجوهر، وعلى الهوامش وليس فى مركز تفاعلاتهما. فقد استمر كلاهما فى تدعيم مواقعه الدفاعية بنشر الأسلحة وتطوير الجديد منها استعدادًا لإدخال أجيال جديدة إلى ساحة السباق بينهما. فبالنسبة للاتحاد

السوفيتى فقد قام بنشر صواريخ متوسطة المدى جديدة فى أوروبا بعضها يحمل ثلاثة رؤوس نووية أو طبقاً لمصادر غربية فإن موسكو قامت بنشر ثلاثة أنواع جديدة من الصواريخ عابرة للقارات. ولم تكن واشنطن أقل حماساً فاستمرت فى نشر الصواريخ المتوسطة المدى فى أوربا. ووافق الكونجرس على بناء ٢١ صاروخاً إضافياً من طراز إم. إكس العابر للقارات وبدأت الولايات المتحدة فى تخصيص بعض رحلات مكوكها الفضائى ديسكفرى للأغراض العسكرية حيث أطلقت أقمارًا صناعية للتجسس على الاتصالات اللاسلكية والتجارب الصاروخية السوفيتية. وبشكل عام - ودون الدخول فى كثير من التفاصيل - فإن سباق التسلح الكيفى بين القوتين العظميين قد استمر بلا هوادة على مستوى الأبحاث واختبار الأسلحة ونشرها سواء فى مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية أو فى نظم المراقبة والاستطلاع المبكر أو فى مجال الأسلحة التقليدية.

وفى الوقت الذى استمر فيه سباق التسلح على أشده فإن جهود الدولتين من أجل الحد من التسلح لم تحدث أى تقدم.. وبذلك فإن الحلقة الجهنمية للعلاقات بينهما تستحكم فى الواقع رغم التحسن النسبى الذى أشرنا إليه. فقد وضع السوفيت ثلاثة شروط لإحراز أى تقدم فى المباحثات - أولها: أن تتخلى الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الخاصة وثانيها: أن تضع حداً لنشر الصواريخ متوسطة المدى فى أوربا وآخرها: أن تؤخذ أسلحة فرنسا وبريطانيا النووية فى الاعتبار كجزء من القوة الغربية عند التوصل إلى أى اتفاق. وبالطبع فبقدر الإصرار السوفيتى على هذه الشروط كان الرفض الأمريكى لها. وتبادلت موسكو وواشنطن رفضهما المبادرات التى تقدم بها الطرف الآخر وظل التباعد بين مواقفهما بصدد التوصل إلى إجراءات بناء الثقة والأمن فى أوربا والتى نصت عليها اتفاقيات هلسنكى لعام ١٩٧٥ كمثيله بين الأرض والسماء السابعة.

وعلى الرغم من أن قادة البلدين قد ألمحوا من وقت لآخر بضرورة إقامة «مناخ جديد» تدور فيه العلاقات بينهما فإن الهجوم والاتهامات المتبادلة لاتزال تمثل جزءاً مهماً من قاموس الحوار الدائر. فلم يتوان ريجان أبداً عن اتهام الاتحاد السوفيتى بانتهاك اتفاقيات يالتا ومعاهدة جنيف لحظر الأسلحة الكيماوية واتفاقيات سالت للحد من الأسلحة الاستراتيجية، واتفاقيات حقوق الإنسان بهلسنكى وحظر الأديان وقمع الديموقراطيات. وبالمقابل فإن الاتحاد

السوفيتى وعلى لسان وكالة تاس وجروميكو وجورباتشوف لم يتوانوا عن اتهام واشنطن بعدم الالتزام باتفاقيات سالت واستغلال محادثات جنيف كستار للاستعدادات العسكرية.

وهكذا فإنه رغم وجود قدر من التحسن النسبى فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال العام المنصرم فإنها من حيث الجوهر لا تزال تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة التى لاتزال تتحكم فى نمط هذه العلاقة خلال الثمانينيات. ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى أغراض وقتية وآنية بحيث يمكن أن تتبخر عند حدوث أزمة جديدة تلقى بظلها على هذه العلاقات. فجورباتشوف من جانبه لايزال يحتاج إلى بعض الوقت لإعادة ترتيب البيت السوفيتى ووضعه على أسس جديدة يمكن بمقتضاها مواجهة التحدى العسكرى الأمريكى. هذا الترتيب لن يكون فقط على مستوى الأشخاص والقيادات وإنما يشمل إعادة صياغة العلاقات بين المؤسسات المختلفة بحيث تكون أكثر كفاءة وإنجازا، وهى عملية ليست هينة فمحاولات التجديد وبث الحيوية فى البناء الاشتراكى السوفيتى، وإن كانت ضرورية جدًا، فإن قوى المقاومة لها لا تقل عنفواناً، فآخر محاولات البحث التى قام بها خروتشوف فى أوائل الستينيات ما لبثت أن حفزت قوى البيروقراطية التى أفضت إلى الجمود فى نهاية عهد بريجنيف. ولا تقتصر حاجة جورباتشوف إلى الوقت داخلياً فقط فإنه أكثر احتياجاً له لإعادة بناء التحالف الشرقى ومنع الأزمات على الطراز البولندى من التكرار. والأهم من ذلك كسب معركة الدعاية والعلاقات العامة فى الغرب حيث يوجد أساس قوى لحركات السلام فى عرقلة ولجم شطحات سباق التسلح الأمريكية فضلاً عن احتمال شق صفوف التحالف الغربى. لكل ذلك فإن الزعيم السوفيتى يحتاج فترة من الهدوء والحوار ربما يكون على استعداد فى سبيله لأن يقدم بعض التنازلات خاصة فى المواقع الموجعة للسوفيت مثل أفغانستان.

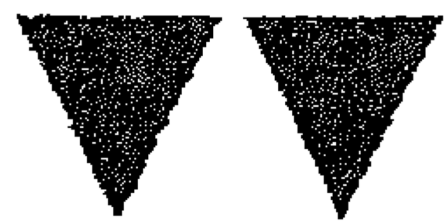
وعلى الجانب الأمريكى فإن ريجان يرغب أيضاً فى تحييد جماعات السلام خاصة فى أوربا الغربية عن طريق إظهار الرغبة فى التفاوض والحوار والرد على منتقديه فى الداخل الذين يرون أن أساليبه فى التعامل مع السوفيت يمكن أن تفضى إلى كارثة عالمية، خاصة أن الزيادة فى ميزانيات الدفاع الأمريكية قد وصلت إلى النقطة التى يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأمريكى

بعد أن ساهمت فى انتعاشه. ولذلك فإن ساكنى البيت الأبيض يهمهم كثيرًا أن يلقى بأعباء الفشل فى تحسين العلاقات الأمريكية السوفيتية على أعتاب موسكو بعد الإدعاء بأنه قد بذل كل جهده من أجل استئناف ما انقطع من مباحثات ومفاوضات، وهكذا فإنه لا ضرر هناك فى تحسن نسبى فى العلاقات مادام لا يمس رغبة المحافظين فى أمريكا فى إحراز السبق وتحقيق التفوق على السوفيت.

وربما يكون ريجان على استعداد فى هذا السبيل لأن يدفع من عجلة أزمة الشرق الأوسط حيث يسمح لموسكو بالمشاركة الهامشية فى مؤتمر للسلام مقابل إعادة العلاقات مع إسرائيل والسماح بهجرة اليهود إليها.

ورغم حيوية هذه الدوافع لدى الطرفين ووجود إمكان لاستمرارها لعام أو عامين بالإضافة إلى قوة الدفع الذاتية الخاصة بجوانب التحسن فى العلاقات بينهما. فإن التناقض الرئيسى بينهما لايزال من القوة بحيث أن ما تم بناؤه طوال عام يمكن أن ينهار عشية محاولة من الطرفين الحصول على امتيازات جوهرية من إحدى المناطق الحيوية فى العالم، أو نتيجة حالة استقطاب حاد بين حلفائهما فى العالم الثالث. ومن يذكر كيف أطاحت أحداث تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان بتقارب مماثل بين الطرفين فى التاريخ القريب. سوف يتعلم أن المحاولة الجديدة تنتظر أزمة أخرى من نفس النوع. وإذا كان التقارب النسبى بين موسكو وواشنطن يمكن تعزيزه بالدفع من عجلة الشرق الأوسط كما أسلفنا فإن أدوات نسفه لاتزال موجودة فى نفس المنطقة فى العلاقات بين سوريا وإسرائيل وفى ليبيا وفى أحداث الشهور القليلة الماضية هناك أيضاً مناطق أخرى متفجرة فى العالم فضلاً عن سباق التسلح المستحكم بينهما.

فالعالم ليس كما كان يقال قديماً يرتكز على قرون ثور وإنما على عدد من براميل البارود!!



ريجــــان وجوربــاتشــوف
ولــقــاء فــى الــقصــر المســكــون

فـى قصر هـوفـدى الأبـيض بريكيـافيك (ايسلـندا) والذى يشـاع أنـه مسكون بـالأرواح الشـريـرة حـدث الاجـتمـاع الـمنـتظر بين رونـالدريـجان وميـخائيل جورباتشوف وانفض دونما نتائج جوهرية. ولابد أن مثل هذه النهاية جاءت مخيبة للآمال فى العالم المتقدم والمتخلف على السواء. ففى أوربا فإن عدم التوصل إلى اتفاق بخصوص الحد من التسلح أو حتى وضع مبادئ عامة يمكن أن تقود إليه، يجعل سباق السلاح فى القارة مستمرًا، بكل ما يعنيه ذلك من أرق وقلق وهموم، وفى العالم الثالث فإن الإحباط مزدوج: فالذين يعتقدون أن كل لقاء بين العملاقين يحمل فى طياته إمكانية تقسيم العالم - كالذى حدث فى يالتا كما يتصورون - فإن ذلك لم يتيسر فى هذه القمة مثلما حدث فى كل القمم السابقة وعليهم الانتظار للقاءات أخرى قادمة حتى يعيدوا ترديد مقولاتهم بلا كلل ولا ملل، أما هؤلاء الذين اعتقدوا أنهم يمكن أن يحشروا مشاكلهم ضمن مشاكل الكبار لعلها تجد حلاً فقد وجدوا العالم باقياً كما هو عليه فى الثالث عشر من أكتوبر كما كان فى العاشر منه ومعضلات الجميع باقية وراسخة.

وربما كانت القضية الغائبة لدى محللى الشمال والجنوب هى ملاحقة الشروط الموضوعية التى تحسن العلاقات بين الشرق والغرب، وتلك التى يمكن أن تقود إلى تدهورها، بدلاً من التمسك بالأدب الشعبى السائد عن العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الثانية، وخلطها بأمانيهم ورغباتهم الشخصية فى عالم أكثر سلاماً ودعة عن ذلك الذى نعيش فيه. فالأمر الجوهرى هو مقدار التوازن أو التكافؤ كما يفضل البعض فى عناصر القوة الشاملة بين الطرفين. فحينما كان هناك تفوق أمريكى واضح بعد الحرب لم يكن هناك بد من الحرب

الباردة المعروفة فى الخمسينيات، وحينما بدا خلال الستينيات أن السوفيت قد نجحوا فى تحقيق معدلات نمو متسارعة اقتصادياً وعبروا الفجوة بينهم وبين أمريكا فى مجال الأسلحة الاستراتيجية بات وفاق السبعينيات ممكناً. وأخيراً فإن نهاية العقد الماضى شهدت اختلالاً فى الميزان بين الطرفين لصالح الغرب عامة وأمريكا خاصة نتيجة عوامل متعددة يقع فى المقدمة منها علاقة الجانبين بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة، المتعلقة بتكنولوجيا الإلكترونيات والعقول الحاسبة وأجهزة الاتصالات والتى قطع الغرب - وبالذات الولايات المتحدة واليابان - شوطاً كبيرًا فيها، بينما لايزال السوفيت يلهثون وراءهم، هذا الاختلال قاد فى النهاية إلى الحرب الباردة الثانية والتى مازلنا نعيش فيها حتى اليوم - وسوف يصبح علينا أن نتعايش معها خلال السنوات القليلة المقبلة، فلم تكن هناك مصادفة إذن من انفضاض القمة بسبب مبادرة الدفاع الخاصة للرئيس الأمريكى والمدللة دولياً باسم حرب النجوم، والتى يتجسد تجاهها الصلافة الأمريكية والتخلف السوفيتى.

بعد ذلك تتعدد الأسباب لتصل إلى نفس النتيجة، فالبعض يتناسى الأصول السياسية والفكرية لكلا الزعيمين. فجورباتشوف قادم من جهاز المخابرات السوفيتى، حيث يوجد أكثر الصقور تشددًا فى مواجهة «الرأسمالية الإمبريالية» وهو أيضاً تلميذ أندروبوف والابن الروحى لسوسلوف الفيلسوف الراحل للحزب الشيوعى وكلاهما لم يعرف عنه الاعتدال فى مواجهة واشنطن. وريجان على الجانب الآخر هو أكثر رؤساء أمريكا محافظة منذ الحرب الثانية والنجل البار لليمين الأمريكى المفرط فى عدائه «لإمبراطورية الشر» أى الاتحاد السوفيتى أما البعض الآخر فيغض البصر عن سجل علاقات الطرفين فيما بين لقاء نوفمبر الماضى واجتماع أكتوبر الحالى. فبعد مؤتمر جنيف مرت مياه كثيرة تحت الجسور كان أغلبها عكراً، فبعد الاتفاق على لقاء آخر فى يونيو يكون موقعه واشنطن تدحرج زمن اللقاء حتى أكتوبر وجاء موقعه فى منتصف المسافة الجغرافية بين البلدين وسط جليد ايسلندا وصقيعها والذى لم يكن أكثر برودة من العلاقات بينهما. وبعد عشرات الجلسات من المفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى وتلك الخاصة بحرب النجوم، ورغم بعض التقدم فإنهم لم يفلحوا فى التوصل إلى اتفاقية من أى نوع، أو حتى وضع مبادئ عامة

يقرها الرؤساء وتصلح مرشدًا للفنيين بعد ذلك يتفاوضون حولها والبعض الثالث يتجاهل تماماً الخطل الحادث فى لقاءات القمة بين العملاقين حيث أصبحت تقتصر على الحد من التسلح وهو أمر يضع العربة أمام الحصان، فالعالم لا يعيش حالة توتر وصراع بسبب سباق التسلح ولكنه يحمل السلاح - من القوس والسهم وحتى أسلحة الليزر - لأن هناك قضايا للعداء والخصام، ومن ثم فإن القضايا الرئيسية تكف عن كونها سياسية وتقع فى يد البيروقراطيين والتكنوقراط الذى يتبارون فى عد الأسلحة والرءوس النووية غير عابئين أنه حتى فى ظل أكثر المقترحات مثالية مثل اقتراح جورباتشوف بخفض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ حتى نهاية القرن لا تجعل العالم أكثر أماناً قيد أنملة فالنصف الباقى يكفى لتدمير العالم عدة مرات.

وإذا كان ذلك كذلك فلماذا إذن تحمل الرئيسان مشقة الاجتماع؟ والأهم هل وصل الطرفان إلى نقطة اللاعودة فلا سبيل إلى وفاق جديد بينهما؟ الإجابة على السؤالين يكمل بعضها البعض. فلاشك أن هناك بعض البوادر التى تدفع كليهما إلى البحث عن صيغة للتعايش بينهما تنبع أساساً من ظروفهما الداخلية وتقف فى تناقض حاد مع الأبعاد النفسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحكم التناقضات بين كليهما. وهذه الظروف ظاهرة للعيان فى حالة الاتحاد السوفيتى فمع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى الذى انعقد فى فبراير الماضى بات واضحاً أن موسكو تعيش - بفضل جورباتشوف ومعاونيه - حالة مراجعة قاسية للذات تطالب بإعادة البناء من القاعدة حتى القمة حتى يمكن المنافسة مع الغرب الرأسمالى خاصة فى مجال التكنولوجيا وهى الحقيقة التى يعرفها - أكثر من غيرهم ممن يعتمدون على النشرات الرسمية - كل من عمل فى أجهزة المخابرات السوفيتية، وجاءت كارثة شيرنوبيل - وبعدها حادث الغواصة النووية - لكى تعمق من ضرورة هذا العمل الذى لا يفلح فيه النقاء والصفاء الأيديولوجى وحدهما وإنما تحتاج إلى الكثير من العمل والأهم من الزمن، ومن ثم فإن هناك حاجة سوفيتية واضحة لا تخطئها عين لكسب الوقت وتجميد التقدم الأمريكى فى أسلحة الفضاء، ولعل ذلك يبرر التنازلات الكبيرة التى بدأ السوفييت يتطوعون بها الواحدة تلو الأخرى بدءاً من وقف التجارب النووية من جانب واحد سنة بعد الأخرى حتى القبول بمبدأ التفتيش، وفى إجراءات بناء الثقة والقبول بالمظلة

النووية الفرنسية والبريطانية بالإضافة إلى عروض أخرى مغرية لخفض الأسلحة الاستراتيجية.

ولا يقل الأمر وضوحاً فى حالة الولايات المتحدة نتيجة العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة فإن الكونجرس أصدر قراراً عرف بقرار جرام - رادمان يفرض على الإدارة الأمريكية تحقيق التوازن فى الميزانية بحلول عام ١٩٩١. ولما كان جانب النفقات فيها يذهب فى ثلاثة اتجاهات رئيسية فى الإنفاق الحكومى والاجتماعى والدفاع وأن ريجان وقف دائماً بجوار خفض الضرائب وأحدث تراجعاً كبيراً فى الاتجاهين الأول والثانى خلال السنوات الست التى مضت من حكمه، فإنه لم يبق أمامه سوى الاتجاه الثالث. وقد بدأ الكونجرس بالفعل فى قضم بعض النفقات الدفاعية فى ميزانية العام القادم، وخفض من عدد صواريخ إم إكس وبدأ الاستنزاف فى الاعتمادات المقررة لبرنامج حرب النجوم.

ويضاف إلى الأوضاع الداخلية لكلا الجانبين - أن أوربا الغربية والرأى العام فيها على وجه الخصوص هى مجال مستمر للمنافسة بينهما فريجان يعلم أنه لا يستطيع إبقاء التماسك فى حلف الأطلنطى مستمراً دون التأكيد على أن موقفه المتشدد مع السوفيت يسير جنباً إلى جنب مع محاولة التعايش والاتفاق معهم. وجورباتشوف يعلم كذلك أن حركات السلام الأوربية يمكن أن تكون رصيداً يعتد به للاتحاد السوفيتى خاصة مع اقتراب الانتخابات فى ألمانيا الغربية وبريطانيا لتدفع إلى مقاعد السلطة بقوى أكثر اعتدالاً وأقل عداء، والأهم أن لهم تحفظاتهم على السعى الأمريكى نحو التفوق.

ولذلك كله كان الاجتماع ضرورياً ولكن التوصل إلى نتائج شىء آخر فهنا تبرز إلى السطح طبيعة توازن القوى بين الطرفين والتناقضات الأيديولوجية المستحكمة بينهما فالاجتماع فرصة لكليهما لإحراز نقاط لدى الرأى العام الأوربى وداخل بلديهما فريجان يستطيع أن يعود إلى بلاده ويقول لقد حاولت ولكن الطرف الآخر يريد حرمانكم من مجال تفوقكم وعليكم أن تبحثوا عن: وسائل أخرى لعلاج الموازنة وجورباتشوف يمكنه أن يرجع إلى شعبه قائلاً ها هو التحدى ماثل أمامكم وجاءت لحظة المواجهة. وفى النهاية فإن الأشباح والأرواح والعفاريت التى تسكن علاقات الطرفين تبقى هى الحكم ورغم أنه لا توجد بينها وبين تلك المتصور وجودها فى قصر هوفدى أية صلة!!

العلاقات السوفيتية الأمريكية ١٩٨٦ .. و١٩٨٧

لم تكن نهاية عام ١٩٨٦ بالنسبة للعلاقات السوفيتية الأمريكية متوافقة مع التوقعات المتفائلة عنها والتى ثارت فى بداية العام، والتى تأثرت بنتائج مؤتمر جنيف الذى التقى فيه رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف فى ١٩ و٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ فقد تصور البعض أن مجرد حدوث هذا اللقاء بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين، يمكن أن يؤدى إلى تغيرات كيفية فى اتجاه التحسن فى العلاقات، خاصة وأن الزعيمين اتفقا على ضرورة تواتر الاجتماعات بينهما على أن يكون اللقاء التالى بينهما مبدئياً فى واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦، ولكن ذلك لم يحدث، فقد تغلبت خلال العام التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة الجديدة بين الطرفين على تلك التعاونية بينهما.

ولم تفلح قمة ريكيافيك - عاصمة ايسلندا - والتى عقدت خلال يومى ١١ و١٢ أكتوبر فى إنقاذ الموقف، بل على العكس، فإن عدم نجاح الزعيمين فى إحراز نتائج جوهرية، أدى إلى زيادة التوتر بينهما، حيث تبادلا الاتهامات حول مسئولية إخفاق المؤتمر، وهكذا، فإنهما أضافا نقطة جديدة للتناقضات الجوهرية بينهما. ومن ثم فإن فترة الاجتماع، والشهر السابق عليها لم تكن سوى هدنة مؤقتة خلال عام تفاقم المشكلات، والتوترات بين الطرفين:

* فقد ثارت أزمة بين البلدين بسبب الهجوم الأمريكى على ليبيا فى شهر إبريل الماضى، وهى الأزمة التى أدت إلى تبادل الاتهامات بين البلدين، حيث اعتبر جورباتشوف أن الغارة تسعى لأن «تلقن العالم العربى درساً لإجباره على التخلى عن كفاحه من أجل تسوية عادلة للنزاع فى الشرق الأوسط إلا أنها (أى الولايات المتحدة) برهنت على إفلاس سياستها. وقبل ذلك فإن الولايات

المتحدة حاولت وضع مسئولية غاراتها على عاتق موسكو، حيث نوهت بأن الإمداد السوفيتى لليبيا ـ رغم التحذير الأمريكى ـ بصواريخ سام ٥٠، قد شجع القذافى على مخاطر (منها تشجيع العمليات الإرهابية) أجبرت الولايات المتحدة على الرد. المهم أن هذه الأزمة أدت إلى إلغاء اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين كان مقرراً عقده فى مايو لبحث إمكانية عقد لقاء للقمة بين البلدين تبعاً بمقررات مؤتمر جنيف.

* تزامن مع التطورات السابقة حادثة المفاعل النووى السوفيتى فى تشيرنوبيل والذى أدى إلى توتر بين البلدين حيث تبادل الجانبان الاتهامات بخصوص الكارثة. وحاول الجانب الأمريكى الحصول على مكاسب سياسية من الحادث مستغلاً عدم كشف موسكو لكافة الحقائق فى بداية الأمر، بالتأكيد مرة أخرى على سابق تحليلاته بشأن الطبيعة الشمولية للنظام الاشتراكى.

* ومن القضايا المهمة التى تثور من وقت لآخر، وتلوث العلاقات بين الطرفين وقضايا التجسس، ما يتبع كل حالة من هذه الحالات من ردود فعل انتقامية.. ولقد كان عام ١٩٨٦ محملاً بالعديد منها. ففى شهر يونيه طرد الاتحاد السوفيتى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى موسكو وأعقبه قيام واشنطن بطرد الملحق الجوى السوفيتى، وفى كلتا الحالتين كان السبب هو التجسس. أما أكثر القضايا أهمية، والتى أثارت العديد من المشاكل، وبلغت الأزمة فيها القمة، فهى قيام موسكو باحتجاز الصحفى الأمريكى نيكولاس دانيلوف بتهمة التجسس فى أعقاب قيام الولايات المتحدة باعتقال جينادى زاخاروف الفيزيائى السوفيتى الذى يعمل بالأمم المتحدة. لقد أدت هذه الأحداث إلى اتهامات متبادلة والتأجيل المستمر للنظر فى اجتماع القمة بين الطرفين، والأهم اتخاذ ريجان لقرار بخفض أعضاء البعثة السوفيتية فى الأمم المتحدة من ٢٧٥ فرداً إلى ١٧٠ فرداً حتى إبريل ١٩٨٨.

* إصرار الولايات المتحدة على الاستمرار فى تجاربها النووية بالرغم من إعلان الاتحاد السوفيتى عن حظر هذه التجارب من جانب واحد حتى نهاية ١٩٨٦، وهو ما أدى إلى تعاظم الشكوك السوفيتية حول جدية أمريكا فى مباحثات الحد من التسلح.

* ولعل أهم الأزمات بين الطرفين قد تمحور حول قيام واشنطن فى نهاية شهر

مـايو بإعلان عدم التزامها باتفاقية سولت الثانية (والتى لم يصدق عليها الكونجرس ولكن جرى الالتزام بها) وهذا الإعلان وضع شكوكاً قوية حول مدى قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاقية أخرى للحد من التسلح، والالتزام بها فيما بعد. ولذا فإن موسكو أعلنت بدورها أنها تتمسك بهذه الاتفاقيات حتى تتجنب الإخلال بالتكافؤ العسكرى بين الطرفين.

* يضاف إلى ذلك كله - فى النهاية - أن كافة قضايا الحرب الباردة الجديدة بين الطرفين لم يطرأ عليها تحسن يذكر، بل إنها تفاقمت خاصة فيما يتعلق بسباق التسلح، وأفغانستان وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

لقد عكس ذلك كله التدهور فى علاقات الطرفين خلال عام ١٩٨٦ مقارناً بالعام السابق عليه، وجاءت قمة ريكيافيك كمحاولة لعكس هذا الاتجاه - لأسباب داخلية وخارجية خاصة بالطرفين - ولكنها بدلاً من ذلك أدت إلى تفاقم الأوضاع بينهما، على الرغم من أوجه التقدم الذى أحرزاه فى عديد من قضايا الحد من التسلح.

** وبالنسبة للأسلحة النووية الاستراتيجية طويلة المدى، وافق الطرفان على خفض أسلحتهم بمقدار النصف تدريجياً خلال خمس سنوات، بحيث يبقى لديهما كحد أقصى ٦٠٠٠ رأس نووى و١٦٠٠ قاعدة اطلاق فى البر والبحر والجو مع العمل بعد ذلك على إزالة هذه الصواريخ كلية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز نهاية القرن الحالى.

** وبالنسبة للصواريخ متوسطة المدى اتفق الطرفان على سحب صواريخهم الحالية فى أوربا وفى الشرق الأقصى، يقوم الاتحاد السوفيتى بخفض صواريخه إلى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل - على أراضيها - موجه إلى نفس المنطقة.

** وفيما يتعلق بالصواريخ قصيرة المدى، رغم عدم التوصل إلى اتفاق حولها بين الطرفين، فإنهما تبادلا عدداً من المقترحات المهمة، فقد اقترح الاتحاد السوفيتى تجميد الأوضاع الحالية على ما هى عليه دون زيادتها من جانب الطرفين، وقدم الجانب الأمريكى اقتراحاً مضاداً يقوم على أن يكون عدد الصواريخ السوفيتية هو السقف العددى لها، وهو ما يعنى إعطاء الولايات المتحدة الحق فى أن ترفع من عدد صواريخها قصيرة المدى إلى المستوى السوفيتى فى أوربا.

** وبالنسبة للتجارب النووية فقد وافق الطرفان على استمرارها ولكن مع وضع حدود على عدد مرات التجارب حسب القوة التفجيرية للأسلحة.

** وأخيراً، فإن الجانبين نجحا فى مواجهة واحدة من أهم المعضلات التى كانت تقف فى وجه التوصل إلى أى من اتفاقيات الحد من التسلح وهى قضية التفتيش أو طريقة التأكد من التزام كل طرف دون غش بما تم الاتفاق عليه، وهنا فإن الطرفين أعربا عن رضاهما عن الوسائل الحالية للتفتيش على الأسلحة طويلة ومتوسطة المدى والتى تقوم على وسائل الاستطلاع الإلكترونية، ومن خلال الأقمار الصناعية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قبل الاتحاد السوفيتى بمبدأ دخول فرق تفتيش أمريكية إلى الأراضى السوفيتية لمراقب مواقع التجارب النووية سواء تلك التى يتم التبليغ عنها بواسطة السوفييت أو التى يشك فيها الجانب الأمريكى.

ولم يكن ممكناً إحراز كل هذا التقدم دون التنازلات المهمة التى قدمها الاتحاد السوفيتى. والتى شملت قبول الخفض فى الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى «إس. إس١٨» المتحركة والبالغة الدقة ويحمل كل منها عشرة رءوس نووية والتى تمثل جوهر القوة الضاربة السوفيتية وأحد نقاط التفوق القليلة لدى موسكو فى ميزان القوى العسكرية بين الطرفين. والقبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية فى ميزان الصواريخ متوسطة المدى فى أوربا، وإعطاء الولايات المتحدة الحق فى وضع صواريخ متوسطة المدى موجهة إلى مسرح الشرق الأقصى فى وقت لا يوجد لها فيه صواريخ على الإطلاق مع القبول بتخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل إلى الربع. كما قبلت موسكو باستمرار التجارب النووية بعد فترة إصرار طويلة على ضرورة وقفها، بل والقيام بالفعل بهذه الخطوة من جانب واحد على مدى العام كله، وكان هذا التنازل استجابة لوجهة النظر الأمريكية التى كانت ترى ضرورة الاستمرار فيها ـ ضمن حدود يتفق عليها ـ حتى يتم إزالة كافة الأسلحة النووية، وأخيراً فقد قبل الاتحاد السوفيتى التفتيش المباشر، وهو الأمر الذى كان يعتبره دائماً ذريعة للتجسس، والأكثر أهمية من ذلك أن موسكو قبلت من حيث المبدأ تبادل المعلومات الخاصة بالصواريخ النووية قصيرة المدى من حيث الأعداد والمواقع مع المراقبة المباشرة لمواقع تدمير

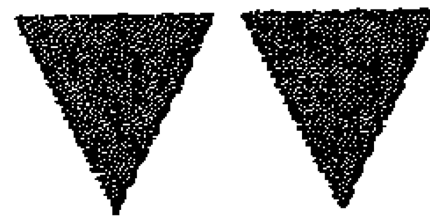
هذه الصواريخ بعد الاتفاق على ذلك - مع الحق الأمريكى فى مراقبة المصانع التى يمكن أن تنتج أنواعاً جديدة منها.

وقد قدم الاتحاد السوفيتى كل هذه التنازلات مقابل أن تقتصر الولايات المتحدة فى أسلحة مبادرة الدفاع الخاصة (المعروفة بحرب النجوم) على مرحلة البحوث دون أن تتعداها إلى مرحلة الاختيار أو إنتاج النماذج أو الإنتاج الفعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وهو الأمر الذى رفضه رنالد ريجان مصراً على الاستمرار فى المبادرة عبر جميع مراحلها دون مرحلة التشغيل الفعلى. وهكذا عاد الطرفان إلى نقطة البداية الأولى ودون اتفاق نهائى حول أى من المجالات السابق ذكرها أو تحديد ميعاد ومكان لقاء قادم بينهما. فقد اعتبر جورباتشوف أن عدم الاستجابة الأمريكية للتنازلات السوفيتية تعنى عدم جدية واشنطن فى مواصلة الحوار البناء مع موسكو، وبالمقابل فإن ريجان اعتبر المطالب السوفيتية نوعاً من الإصرار على حرمانه من أسلحة دفاعية ضد الأسلحة التى يمكن أن تهاجم «العالم الحر» وأعلن «أن هذا ما لا يستطيع فعله ولن يفعله»..

ومع بداية عام ١٩٨٧ فإن الزمان يكون قد دار دورة كاملة دون تقدم جوهرى بين الدولتين المهيمنتين على النظام الدولى، بل والأرجح أن الأوضاع بينهما أصبحت أكثر سلباً مما كان عليه الحال قبل عام مضى. وهو ما يعنى أن قوى الحرب الباردة فى علاقاتهما لاتزال أكثر قوة وفاعلية من القوى التى تسعى إلى وفاق - ولو مؤقت بينهما - والتى تعود فى الأغلب إلى الظروف الداخلية لكلا الطرفين. ولكن العام الجديد يضيف عنصراً جديداً لا يقل أهمية وهو عنصر الزمن. وتتمثل أهميته فى أن استمرار عجزهما عن التوصل إلى اتفاقيات تحسن جوهرى من العلاقات بينهما، فإن تلك الظروف الداخلية يمكن أن تصبح بدورها قيداً على التوصل إلى هذه النتيجة. فرغم الخطوات المتقدمة التى أحرزها جورباتشوف فى الإصلاح الداخلى خلال العام المنصرم، فإن القوى الحزبية والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) المعارضة لخطوات الإصلاح هذه يمكن أن تتخذ من تنازلاته سلاحاً ضده وتعمل على تقييده إن لم يكن إسقاطه. هذه القوى من المتصور أن يبدأ تحركها هذا العام بعد أن تستوعب المدى الذى يمكن أن تصل إليه إصلاحات القيادة السوفيتية الجديدة، وعلى الجانب الأمريكى، فإن الأزمة الداخلية التى فجرتها صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران والتى تصاعدت خلال

شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين، ومن المقرر لها أن تستمر خلال الشهور القليلة القادمة، لاشك وأنها سوف تغل من يد الرئيس الأمريكى وقدرته على اتخاذ خطوات من اتجاه تخفيف التوتر مع السوفيت. وإذا أخذ فى الاعتبار أن عام ١٩٨٨ سوف يشهد انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهو عام يصعب فيه على الرئيس الأمريكى - أياً كانت مكانته - أن يتخذ قرارات حاسمة، فإن القيود سوف تتفاقم على البيت الأبيض لمنعه من السعى فى هذا الاتجاه. وتتأكد هذه الحقيقة إذا ما قرر رونالد ريجان دخول التاريخ ليس من بوابة الوفاق والحد من التسلح كما فعل نيكسون وفورد وكارتر من قبل. ولكن من بوابة تحقيق التفوق الأمريكى، وهنا فإن ريجان لن يمنع حدوث التقارب خلال فترة رئاسته فقط، ولكنه سوف يصعب على خليفته - جمهورياً كان أو ديموقراطياً - إمكانية تحقيق وفاق مع السوفيت، لأنه فى هذه الحالة سوف يبدو كما لو كان يتنازل عن إنجازات ونقاط تفوق أحرزها سلفه.

وفى النهاية، إذا ما أخذ فى الاعتبار أن التناقض بين الطرفين فى العالم الثالث يمكن أن يفجر أزمة (أو أزمات) غير متوقعة بينهما، فإن الفرص الحالية للتوصل إلى اتفاق، خاصة فى مجال الحد من التسلح أصبحت جد محدودة. ويصبح عام ١٩٨٧ عاماً حاسماً، فإما أن يستغلا نقاط التقدم المشار إليها من قبل من أجل التوصل إلى اتفاق - وهو الأمر غير المرجح على ضوء ما سبق - أو ينطوى العام دون تحقيق هذا الإنجاز، وهنا سوف يفتح الباب لكليهما لمواصلة سباق التسلح وتكريس نمط الحرب الباردة الجديدة فى التفاعلات بينهما لفترة طويلة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالى.



ماذا يفعل ريجان مع جورباتشوف؟

«أنا لا أحب هذا الرجل الجديد فى الكرملين»، هكذا كتب الكاتب الأمريكى الساخر دافيد هولاهان فى صحيفة النيويورك تايمز، فمن وجهة نظره أن القادة السوفييت من طراز بريجنيف وشيرننكو، كانوا يمثلون باقتدار كبير ما يعتقد الأمريكيون أنه التعبير الحقيقى عن الحكم فى بلد اشتراكى، فهم دائماً متجهمون متشددون داخلياً وخارجياً، ولا بأس أن واحداً منهم مثل خروشوف يمكن أن يطرق بحذائه طاولة الأمم المتحدة، ثم يعلن أنه سوف يدفن العالم الرأسمالى فى مواجهة كاميرات التليفزيون وشبكات الأنباء. ولذا فلم تكن هناك مشكلة فى العداء للشيوعيين وللاتحاد السوفيتى. فهذه الرموز، خاصة وهى مغطاة بكافة أنواع الأوسمة، تقف أمام عروض عسكرية تشبه فى زخرفتها ما درج عليه الرومان منذ حقب وقرون، كانت تؤكد على معانى القهر الإنسانى والتزلف الاقتصادى. أما جورباتشوف فهو يمثل معضلة، فهو صغير السن، وبالغ الحيوية، ويدعو إلى الانفتاح والديموقراطية، ويفرج عن المنشقين، ويدعو إلى انتخابات يدخل فيها أكثر من مرشح، وحتى إلى قدرما من حقوق الملكية الخاصة، والأهم أن زوجته تتميز بالأناقة، ومعرفة اللغات الأجنبية، وتجيد الاقتناء من لندن وباريس، فماذا يبقى إذن للأمريكى العادى كى يتأكد من تفوقه، ويكثف من عدائه لهذا النظام؟

وإذا كان ذلك كله يمثل صورة ساخرة لكاتب أمريكى، فلابد وأن جورباتشوف خلال الشهور الماضية قد سبب معضلة كبرى لرونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتهى العام الماضى بانهيار محادثات الحد من التسلح بعد أن فشل الطرفان فى التوصل إلى مشروع اتفاق فى قمة ريكيافيك، ورغم أن القائد السوفييتى قدم تنازلات عديدة الواحدة بعد الأخرى، فإنه عاد فى النهاية

وربط كل شيء بموضوع برنامج حرب النجوم حيث اشترط اقتصارها على مرحلة البحوث فقط وألا تتعداها إلى مراحل الاختبار المعملى أو العملى أو التشغيل الفعلى. كل ذلك أعطى لريجان ما يحتاجه من مسببات لتأكيد وجهة نظره من أن الطرف السوفييتى لا يرغب فى اتفاق، وأنه ذو نوايا «عدوانية» طالما أنه يصر على إجهاض برنامج «دفاعى» من وجهة النظر الأمريكية، ومن ثم فإن الطريق إلى مزيد من سباق التسلح، وزيادة الإنفاق العسكرى، يصبح أمراً ضرورياً، وهكذا فإن وجهة النظر المحافظة لريجان وجدت طريقها إلى الساحة الأمريكية فى سهولة ويسر، ولم يعد هناك من يعتقد بأنه من الممكن فى عهد الرئيس الحالى - وربما من يتلوه من الرؤساء - التوصل إلى اتفاق جديد للحد من التسلح، يشكل بداية لتخفيف التوتر الدولى الذى ساد منذ نهاية السبعينيات.

وزاد من التشاؤم أنه فى أعقاب ريكيافيك مباشرة، جاءت فضيحة إيران جيت، وأخذت تظهر فى حلقات متتابعة، ومع كل حلقة جديدة، كان مركز ريجان يزداد ضعفاً، حيث ظهر بمظهر القائد غير المسيطر على الأمور، والعاجز عن توجيهها.

ولكن المفاجأة حدثت فى اللحظات الأخيرة قبل منتصف الليل، فبينما كان ريجان يلملم نفسه ويحاول شن هجوم مضاد على معارضيه، مستخدماً وسائل متعددة منها ما يقرب من الاعتذار، وتغيير طاقم البيت الأبيض والتحدث إلى الشعب الأمريكى، جاءته مساعدة بالغة الأهمية من مصدر لم يتوقعه أحد: ميخائيل جورباتشوف، فمع مطلع شهر مارس أعلن القائد السوفييتى فك الارتباط بين التقدم فى الأسلحة النووية متوسطة المدى وبرنامج حرب النجوم، وإنه على الطرفين تنفيذ ما اتفق عليه فى ريكيافيك من إزالة صواريخ إس إس ٢٠ السوفيتية، وصواريخ بيرشينج ٢ وكروز الأمريكية من على المسرح الأوربى، على أن يحتفظ كلاهما بمائة صاروخ فقط منها داخل أراضيه المفترض أنها سوف تكون موجهة فى اتجاه آسيا، ولكن ريجان لم يتقبل الهدية بسهولة، فمنذ الإعلان السوفييتى، أخذ تدريجياً فى السعى للحصول على تنازلات جديدة من خلال عدد من الضغوط:

* أولها جاء من خلال إثارة موضوع البرهنة والتفتيش أو التأكد من تنفيذ الاتفاقية، وكان الموقف السوفييتى التقليدى فى السابق هو رفض كل ذلك واعتباره ذريعة للتجسس، وجاء التقدم فى الأقمار الصناعية وأساليب

الاستطلاع الإلكترونية ملائماً لحل هذه المشكلة فى إطار اتفاقيتى سالت الأولى والثانية. ولكن مع التقدم فى إنتاج صواريخ أصغر حجماً وأقل مدى فإن الجانب الأمريكى أصبح أكثر إصراراً على ضرورة التفتيش بمجرد الطلب وبوسائل مباشرة. وكان جورباتشوف قد وافق على ذلك من حيث المبدأ، ولكن الجانب الأمريكى قدم مشروعاً بالغ الطموح يتضمن التفتيش على المعامل والمصانع والأماكن المشتبه الإنتاج فيها، والمراقبة المباشرة لتدمير الصواريخ التى سيصير الاستفتاء عنها، وكان التصور فى واشنطن أن ذلك سوف يكفى لكى تتراجع موسكو، ولكن ذلك لم يحدث، وعلى العكس فقد قدمت برنامجاً أكثر طموحاً، وهو الأمر الذى وضع واشنطن فى حرج بالغ، فالتفتيش الدقيق، وبالذات على المعامل والمختبرات سوف يضع أسرار التكنولوجيا الأمريكية فى متناول السوفييت، أو هكذا احتجت الشركات الأمريكية العملاقة المنتجة للسلاح.

** وبينما كان جورباتشوف يفك الارتباط بين الأسلحة المتوسطة المدى وبرنامج حرب النجوم، فإن ريجان بدأ فى الربط بينها وبين الأسلحة قصيرة المدى على المسرح الأوربى.

وهى أسلحة كان متصوراً أن يتم التقدم فيها بطريقة منفصلة، وفى ظل قبول الاتحاد السوفيتى بإبقاء الأسلحة النووية لفرنسا وبريطانيا، وهو تنازل كبير قدمه السوفييت من قبل. ومرة أخرى فإن جورباتشوف لم يعط فرصة لريجان، فأثناء زيارة شولتز الأخيرة لموسكو قبل إنهاء وجود هذه الصواريخ وخلال فترة عام من توقيع اتفاقية جديدة.

** وقبل وخلال زيارة شولتز فإن أكثر من قنبلة وضعت فى طريق الاتفاق، وقد بدأت بقصة كانت فيها كل عناصر الإثارة، فقد تم القبض على اثنين من حراس السفارة الأمريكية فى موسكو بتهمة السماح لعناصر من المخابرات السوفيتية بدخول السفارة. بعد أن تم «إغراؤهم» من خلال نساء سوفيتيات. وقامت الدنيا ولم تقعد فى واشنطن، فالسفارة كما يدعون أصبحت مليئة بوسائل الاستطلاع والتلصص، وزاد على ذلك الادعاء بأن المبنى الجديد للتمثيل الأمريكى والذى لم يفتتح بعد قد تم تطعيمه بنفس الوسائل، ورغم أن الاتحاد السوفييتى نفى الواقعة، بل وقدم أن المخابرات المركزية الأمريكية حاولت زرع معداتها فى

المبنى الجديد للسفارة السوفيتية، فى الوقت الذى لم يقدم فيه الجانب الأمريكى دليلاً واحداً على صدق ادعائه، فإن أعضاء الكونجرس طالبوا بإلغاء سفر وزير الخارجية وتسوية المبنى الأمريكى فى موسكو بالأرض. وفى وسط هذه الضوضاء أثير الموضوع الأمريكى والصهيونى الأثير كلما ظهرت بوادر التوصل إلى اتفاق موضوع اليهود السوفييت. ويبدو أن الاتحاد السوفييتى أصبح متمرساً على الوسائل الأمريكية، فمن جانب فإنه سمح بالفعل لعدد كبير منهم بالرحيل والهجرة إلى إسرائيل، ويبدو أن جورباتشوف على استعداد لكى يدفع فى سبيل الوفاق مع أمريكا من عملة السكان العرب فى الأراضى المحتلة. ولكن على أى الأحوال - فإن خطوته هذه - سمحت بنجاح زيارة شولتز.

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً إلى عقد اتفاق جديد، ولكن واشنطن ما زالت تعلقه على عقدة أخرى وهو ما يسمى بمسرح الأسلحة التقليدية فى أوربا.

فالحقيقة الجيوبولوتيكية لوجود الاتحاد السوفييتى فى أوربا، وقربه من مسرح العمليات فيها جعل له ميزة استراتيجية، دفعت باستمرار فى اتجاه مزيد من التسلح النووى فى حلف الأطلنطى. ولكن هذا المنطق الغربى فى الواقع لا يماثل الحقيقة فى شىء. فمن جانب فإن الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية لاتزال موجودة، كما أن الأساطيل الأمريكية فى البحر الأبيض المتوسط والسواحل القريبة من أوربا يوجد بها طائرات يمكن أن تحمل قنابل نووية، ومن جانب آخر، فإنه حتى التوازن التقليدى ليس مختلاً كما يتم تصويره فى واشنطن، حيث لا يمكن استبعاد القوات الفرنسية منه حتى ولو كانت فرنسا منسحبة من القيادة العسكرية لحلف الأطلنطى. ومن جانب ثالث فإن التفوق الكمى السوفييتى فى بعض المجالات يماثله تفوق كيفى غربى فى مجالات عديدة. ورغم ذلك كله فيبدو أن موسكو - مرة أخرى - على استعداد للنظر فى الموضوع وتخفيض قواتها التقليدية فى أوربا.

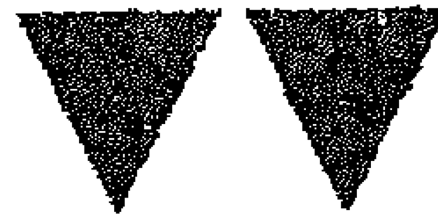
ولذا فإن ريجان لم يعد أمامه الآن سوى أن يعلن قرب التوصل إلى اتفاق، واجتماع قمة جديدة، وقد أصبحت لديه كافة المسببات التى يمكن أن يضعها أمام اليمين الأمريكى، وأهمها أن تصعيده لسباق التسلح، وضغطه المستمر قد أسفر عن تنازلات مهمة من الجانب السوفييتى، بينما لاتزال مبادرة حرب النجوم باقية، بل إنه قد يمكن - وهناك مؤشرات قوية على ذلك - الحصول على تنازلات

جديدة من جورباتشوف تسمح بإبقاء البرنامج، مع تخفيض الأسلحة الاستراتيجية طويلة المدى السوفيتية فى نفس الوقت، وهو انتصار يستطيع ريجان استخدامه للتغطية على ما قد يتكشف ويباح فى فضيحة إيران المتصور انفجارها خلال الصيف، وهكذا فإن جورباتشوف يكون قد قدم للرئيس الأمريكى ما لم يقدمه أحد له فى الساحة الأمريكية خلال الشهور الماضية. ويبقى السؤال لماذا يفعل رجل الكرملين ذلك؟

ولا يمكن القبول ببساطة بالرد الأيديولوجى الذى يقول بأن ذلك يعود إلى أن السلام جزء من التفكير الاشتراكى، فقد اندمج الاتحاد السوفييتى فى سباق التسلح، وجعل من قضية التكافؤ والتوازن والتبادل فى التنازلات قضايا مهمة طوال العقدين الماضيين. ولا يمكن الركون فقط إلى الحاجة السوفيتية للزمن لكى يلحق بالثورة الصناعية الثالثة ويعيد الحيوية إلى البنيان السياسى والاقتصادى السوفييتى، فذلك يمكن أن يشكل دافعاً، ولكنه لا يبرر التوقيت، أو يفسر ذلك الحجم من التراجع المستمر، الأرجح أن هناك أكثر من سبب يقع فى مقدمتها أن جورباتشوف قد قرر الاستفادة من الضعف الذى طرأ على قيادة ريجان لكى يدفعه إلى قبول الاتفاق، عن طريق مواكبة ذلك بكمية من العروض التى يصعب رفضها، حيث إنها لو قدمت فى السابق، فربما وجد الرئيس الأمريكى أسباباً متنوعة لعرقلة التوصل إلى اتفاق. ويلى ذلك إعطاء قوة دفع جديدة لحركة السلام الأوربية التى تراجعت فى السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت هناك مراهنة سوفيتية أن هذه الحركة يمكن أن تساهم فى اقتلاع الصواريخ الأمريكية، فإنها ما لبثت أن ذهبت، وصعدت نظم محافظة إلى الحكم فى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وفى حالة هذه الأخيرة فإن حركات نزع السلاح فى إنجلترا تعانى من تراجع كبير فى استطلاعات الرأى العام، ولكن ربما تكون أهم الأسباب هو حدوث تغيير جوهرى فى الاستراتيجية العسكرية السوفيتية جاء به جورباتشوف إلى الحكم. فحتى حدوث ذلك، كانت هذه الاستراتيجية تقوم على ما يسمى بالردع المتكافئ، وهو ما يعنى مواكبة كل تطور فى الترسانة العسكرية الغربية كماً ونوعاً، بتطور مماثل فى الترسانة السوفيتية، ويبدو أن جورباتشوف يسعى إلى ما يسمى بالردع الأدنى وهو ما يعنى وجود كمية محدودة من السلاح النووى تكفى لتحقيق ضرر بالغ بالقدرات الصناعية والبشرية الغربية، دونما

ضرورة فى أن تكون مماثلة للقوة الغربية، فالنتيجة فى الحالتين واحدة من الزاوية الدفاعية، ولكنها من جانب سوق تعطى الاتحاد السوفييتى موارد هائلة يخصصها للتنمية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبالتالى يضع الأساس الموضوعى لانفتاح حقيقى فى المجتمع، باختصار شديد يبدو أن جورباتشوف سوف يكون أول قائد اشتراكى يتخلص من العقدة الغربية، ويجعل استراتيجيته الدفاعية تصنع فى موسكو وليس فى واشنطن، وربما ينجح فى التخلص فى إطار الحرب الباردة فى علاقات الشرق والغرب، والتى كانت تساهم دائماً فى تقوية الاتجاهات اليمينية فى هذا الأخير، وإهدار الموارد الاقتصادية فى الأول.

إذا صح هذا التحليل فلابد وأن جورباتشوف سوف يشكل معضلة كبرى ليس فقط لرونالد ريجان وإنما لليمين الأمريكى كله، فمبرر وجودها هو الحرب الباردة، والصراع الأيديولوجى، والتنافس والصراع على امتداد الكون كله، فإذا ما اختفى ذلك، فكيف يمكن تبرير ميزانيات السلاح، وبرامج حرب الكواكب؟.. ولكن المعضلة الأكبر سوف تكون بالنسبة للعالم الثالث، فما نشهد بدايته ليس وفاقاً جديداً بين العملاقين، وإنما هو انسحاب لأحدهما حتى ولو لفترة من الزمن، وربما يؤدى ذلك إلى تخفيف حدة التوتر الدولى، ولكنه فى نفس الوقت سوف يفقد الشعوب الصغيرة القدرة على الموازنة والتلاعب بقوة ضد الأخرى. ربما نكون أمام مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية، ولكنها مثل كل المراحل لا تحدث فجأة أو منفصلة عن الماضى، فلاتزال هناك قوى لدى الطرفين تحاول أن تبقى سباق التسلح كما هو، وقد يفلح ريجان فى أن يجد طريقة يتعامل بها مع نظيره السوفييتى ويبقيه على نفس الطريق، ولكن أمريكا نفسها أيضاً تتغير وربما يظهر فيها جورباتشوف أمريكى، وساعتها سوف يمكن بحق الحديث عن عالم جديد.



حسابات أول أزمة كبرى
فى زمن التسويات العظمى

يعتقد بعض المراقبين أن القيادة العراقية استندت فى غزوها للأراضى الكويتية على تقديرات غير دقيقة بالنسبة للنظامين الدولى والإقليمى. فأغلب الظن برأيهم أنها لم تكن تقدم على هذه الخطوة ما لم تقدر أن الدول المجاورة خاصة إيران وتركيا. ومن ورائهما بقية العالم سوف تكتفى بالاستنكار والإدانة وبعدها تغرق الأزمة برمتها فى غياهب مجلس الأمن والأمم المتحدة ومحاولات الوساطة والمساعى الحميدة، وربما أيضاً ساد الظن بأن المناخ الدولى الحالى يجعل القوى الكبرى مشغولة بما هو أهم من الكويت فى ألمانيا وأوربا وتصفية الحرب الباردة وإنها ليست على استعداد للاهتمام الكبير بمصير دولة صغيرة على قمة الخليج..

والأرجح لدى قطاع من هؤلاء المراقبين، أن إيران ـ الخصم الحقيقى للعراق ـ سيحاول بكل الطرق الاستفادة من الأزمة الراهنة لحساب صراعه المقبل مع بغداد على ضوء أن التدخل العراقى سيؤدى إلى إنهاك العراق، وقد يدفع دول الخليج إلى إعادة تقييم مساعداتها إلى العراق يوماً ما، وسيرفع أسعار النفط بما يكفى لتنشيط الاقتصاد الإيرانى وشراء السلاح، الذى سوف تكون الدول الغربية أكثر استعداداً لإرساله، أما تركيا التى كانت تعانى من تراجع أهميتها الاستراتيجية بعد انهيار حلف وارسو فسوف تجد فرصتها التاريخية لكى تستعيد هذه المكانة فى الشرق الأوسط بدلاً من حدود المواجهة مع الاتحاد السوفييتى، وتركيا تملك ورقة أنابيب النفط العراقية لكى تستعيد مكانها المفقود داخل حلف الأطلنطى، وهكذا يعتقد بعض المراقبين أن الغزو العراقى عزز مواقع جيران العراق فى الشمال والشرق، فضلاً عن الود المفقود مع سوريا فى الغرب،

بالإضافة إلى العداء الذى أثاره مع جيرانه فى الجنوب، وبالطبع فإن إسرائيل تقف غير بعيدة عن ذلك كله تراقب المكاسب.

إلا أن المشكلة الأكبر للعراق سوف تكون مع النظام الدولى الذى مس الغزو أعصابه الحساسة فعلى عكس ما قد تظنه القيادة العراقية فإن نهاية الحرب الباردة لا تعنى إطلاق يد القوى الإقليمية لتسوية حساباتها بالطرق العسكرية فمع تراجع رياح التوتر فى العلاقات الدولية وتنامى التعاون، وتخفيض التسلح فإن العالم ليس على استعداد لقبول ما يعتبره تعكيراً لمحاولات صفائه السياسى والاقتصادى.

ولعل ذلك يفسر رد الفعل السريع والعنيف لكل الدول الكبرى فى مجلس الأمن وغيره من المحافل. وأمريكا التى تعتبر نفسها قائدة النظام الجديد ليست على استعداد للتهاون، والاتحاد السوفييتى فى تراجعه يرغب فى اللحاق والوقوف صفاً واحداً مع خصومه السابقين، والأهم فإنه فى أزمته الاقتصادية الراهنة قد يجد مصالحه مع هؤلاء الذين يملكون النفط والمال ويشتركون فى الاعتماد العالمى المتبادل.

ومع القوتين العظميين تقف باقى القوى الدولية الأخرى على تنوع مصالحها. فعلى الرغم من انشغالها بحروب التجارة والخلافات حول أسعار العملات وتنسيق الجهود حول جولة «الجات» المقبلة فى أورجواى، وإعداد آخر الفصول فى قضية الوحدة الألمانية، فإنها وجدت نفسها فى مواجهة أزمة تمس كل هذه الجهود مجتمعة، فالنظام العالمى الجديد فى بعده الاقتصادى يحتاج بشدة إلى الاستقرار ويرفض التقلبات العنيفة التى تؤثر على الأسعار والاستثمار وتدفق التجارة وحركة أسواق المال. وفى كل هذا فإن النفط يلعب دوراً جوهرياً. واحتلال الكويت لا يعنى فقط بنظر هذه القوى تحكم العراق فى نصيب كبير من الإنتاج العالمى، وإنما يعنى درجة عالية من التوتر لا تقتصر فقط على زيادة الأسعار ومن ثم زيادة العجز لدى أمريكا وفرنسا وغيرهما من الدول، وإنما قد تشمل أيضاً ركوداً اقتصادياً، وتضخماً ظنت الدول الغربية أنه أصبح من أخبار ماضى السبعينيات.

وهكذا ترى هذه الدوائر العالمية أن الغزو العراقى قد مسَّ عصباً حساساً من أعصاب النظام الدولى الذى لم يعد على استعداد للتسلح مع مثل هذه التطورات.

وخاصة إذا حدثت بدون أى مبرر مفهوم. فالحديث العراقى عن المشاركة فى أموال الكويت باعتبارها ميراثاً عربياً مشتركاً هو فى حقيقة الأمر حجة لا يفهمها النظام الدولى.

وهكذا فإنه لا يبقى فى نظر النظام الدولى أن غزو الكويت ليس إلا مخالفة لحقوق الإنسان والشعوب. وهذه الخطوة العراقية هى المبرر الأخلاقى المعلن لهذا النظام، ولذلك فهى تمثل من وجهة نظره تحد بالغ للعلاقات الدولية ولعلها أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى، ولذلك فإنها على الأرجح لن تمر دون رد من القوى العظمى التى قد تجد فى إدانة الشرق والغرب والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز للغزو العراقى غطاءً كافياً للقيام بهذا الدور.



النظام العالمى الجديد بين
الانهيار الاقتصادى الأمريكى المزعوم والصمود الأوربى المتعثر

لا يوجد شيء ينتظره ويتمناه «اليتامى» العرب قدر أن يستيقظوا ذات صباح صفت سماؤه، فإذا بالعالم وقد انقسم إلى أقطاب متصارعة ومتنافسة يلعبون على حبالها ويناورون ويداورون بينها، وهكذا تعود الدنيا سيرتها السعيدة الأولى ويناطح الأقوياء بعضهم بعضاً، وفى تناحرهم وتصادمهم واختلافهم يجد الضعفاء رحمة، ولما كان الموقف الدولى لا يشير إلى إمكانية عودة العصر الذهبى للقطبية الثنائية، فلماذا لا يكون التمنى أكثر طموحاً وجموحاً، فيصير العالم خماسى الأقطاب تتحارب فيه اليابان وأمريكا وروسيا وأوربا والصين، ويا ليت الحظ يكون «ضاريا» فيسعى هؤلاء وأولئك إلينا بحثاً عن الثروة أو الموقع الاستراتيجى، فنجد هامشاً واسعاً للحركة، ونحصل على حقوقنا المشروعة!

* فهل تكون إحدى النتائج الإيجابية لاختفاء الاتحاد السوفييتى ظهور أقطاب دولية موازنة للقطب الأمريكى؟!

كان التحدى السوفييتى أحد العوامل المستمرة خلف تماسك التكتل الأطلسى وقبول اليابان الزعامة السياسية للعسكرية الغربية، ومع زوال هذا التحدى، وبروز أوربا كقوة اقتصادية موحدة فى منتصف التسعينيات، واستمرار القوة الصينية وتفاقم الأزمات الاقتصادية فى الولايات المتحدة من المحتمل أن تظهر أقطاب دولية توازن القطب الأمريكى، على الأقل فى الميدان الاقتصادى.

أظهرت تجربة الحقبة الزمنية الماضية أن عالم القطبية الثنائية أو الأحادية يزيد من حال عدم الاستقرار بدلاً من أن يعالجها ويؤدى بطبيعة الحال إلى الحروب (الأولى، الثانية، الخليج) أو صراعات محلية (كما فى بلدان العالم الثالث).

فالقطبية المتعددة (الخماسية فى أحسن الأحوال) حالة مرغوبة وفى طريقها

إلى التحقق، فليطمئن العرب، إذن، فالمستقبل يحمل لهم بشرى أقطاب كثيرة يلعبون على حبالها ما شاء لهم اللعب، ويبدو أن وجهة النظر هذه لا تسود فقط بين الكتّاب والمفكرين، وإنما أيضاً بين الساسة وصناع القرار، فقد كتب أسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصرى للشئون السياسية، وهو المعروف بقلة الحديث، مقالاً فى صحيفة «الأهالى» (١٩٩١/٩/٤) تحت عنوان «النظام العالمى» قطب واحد أم أقطاب متعددة، طرح فيه أن العالم لا يتحول إلى نظام القطب الواحد ممثلاً فى الولايات المتحدة وإنما ينتقل إلى نظام القطبية المتعددة واستند الباز كما فعل آخرون إلى مجموعة من الحجج.

- ما نشهده حالياً ليس النظام الجديد وإنما انهيار النظام القديم، ولذا فإن النظام الجديد لايزال فى طور التشكيل.
- ما حدث فى الاتحاد السوفييتى لا يخرجه من دائرة القطبية العالمية، حتى بعد أن اقتصر فقط على روسيا الاتحادية نظراً لما تملكه من قدرات نووية جبارة فضلاً عن موارد اقتصادية هائلة وسوق واسعة تعطى إمكانات هائلة للسياسة الخارجية.
- يقابل انهيار الاتحاد السوفييتى تدهور مماثل فى الولايات المتحدة يظهر فى ارتفاع مديونيتها الخارجية والعجز الكبير فى موازنتها وميزان مدفوعاتها وميزانها التجارى.
- تتفوق اليابان حالياً على الولايات المتحدة فى المجال التكنولوجى فضلاً عن تقدمها الاقتصادى المضطرد الذى جعل ناتجها القومى الإجمالى يقترب من ذلك الأمريكى.
- سيصبح لدى أوربا، وهى فى سبيلها إلى إقامة وحدتها السياسية والاقتصادية، قدرات تفوق ما لدى الولايات المتحدة.

وهكذا فإن ما يبدو انفراداً أمريكياً فى العالم ما هو إلا ظاهرة مؤقتة، سيتلوها عصر جديدة حقاً تتنافس فيه أقطاب وتتصارع، وساعتها - لعل وعسى - يتمكن العرب من التلاعب والقفز من حبل إلى آخر، وليس مفهوماً تماماً لماذا سيكون العرب أحسن حالاً فى ظل قطبية تعددية عما هو الحال فى زمن قطبية أحادية أو ثنائية، ففى ظل الأقطاب المتعددة للقرن التاسع عشر تم تقسيم العالم العربى بين بريطانيا وفرنسا، ثم دخلت إيطاليا قبل الحرب العالمية الأولى لتأخذ نصيبًا وحظًا، وكان لروسيا وألمانيا قدر ونفوذ، ولولا أن اليابان، حينها، كانت لاتزال

بعيدة لأخذت نصيبها من الثمرة العربية الناضجة التى سقطت من الإمبراطورية العثمانية! وفى ظل القطبية التعددية ذاتها حدثت حربان عالميتان إضافة إلى عشرات الحروب الأخرى الاستعمارية والإقليمية والأهلية، إذ أدى السباق على مناطق النفوذ ونشوء التحالف والتحالفات المضادة إلى اختلالات مستمرة فى توازن القوى العالمى قادت بدورها إلى حالة عالمية من عدم الاستقرار السياسى دفع ثمنه دوماً الأصغر والأضعف، وكان الثمن الذى دفعه العرب فادحاً بكل المقاييس فى ذلك العهد التعيس.

ولكن القياس التاريخى ليس وحده المفقود فى التحليل العربى للتحولات العالمية الراهنة فالقول بأن ما يحدث الآن فى العلاقات الدولية ما هو إلا انهيار للنظام القديم وليس نظاماً جديداً يغفل النتائج المادية والموضوعية التى ترتبت على انهيار الاتحاد السوفييتى وحلف وارسو، وهو موقف يصعب تجاهله على ضوء النسق المتواتر للعلاقات الدولية الذى بدا ظاهراً من قبل الوحدة الألمانية وفى حرب الخليج وفى الصراع العربى ـ الإسرائيلى وفى أمريكا الوسطى وإفريقيا والبلقان وجنوب شرق آسيا، ولا يظهر النسق فقط فى «السياسة الدولية» وإنما أيضاً فى الاقتصاد الدولى.. ويصبح تجاهل مثل هذه الانساق نوعاً من وضع الرءوس فى الرمال التى لا يوجد لدى العرب أكثر منها. هذه الانساق مجتمعة تجعل الحديث عن نظام عالمى لايزال فى طور التشكيل نوعاً من التمنى العربى لنظام يتماشى مع أمانيهم التى لا يبدو أنها تحقق أبداً.

والقول بأن روسيا الاتحادية الباقية من الاتحاد السوفييتى تظل قطباً دولياً لا يكشف إلا عن التباس فى معنى القطب الدولى، فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت الدولة القطب تلك التى تتوافر فيها أربعة شروط:

الأول: قوة عسكرية جبارة قادرة على الوصول إلى كل أنحاء الدنيا، وتستحوذ على قدرة نووية هائلة توفر لها ما يسمى بإمكانية توجيه الضربة النووية الثانية، بمعنى أنه لو دمرت قدرتها العسكرية فى ضربة نووية مفاجئة فإنه يبقى لديها من القوة ما يكفى لفناء الخصم أو الخصوم.

الثانى: قدرات اقتصادية متنامية تعطيها القدرة على المنح والمنع على المستوى الكونى.

الثالث: أيديولوجية يعتقد أنها وحدها صالحة للجنس البشرى، ومن ثم يصبح

العالم وأمنه منظومة واحدة إذا حدث فيها خلل فإنه يهدد أمن الدولة القطب وبالتالى الأمن الدولى.

الرابع: الاستعداد لاستخدام القدرات العسكرية على مستوى دولى بأساليب متنوعة.

استناداً إلى كل ذلك فإن توصيف روسيا الاتحادية كقطب دولى نظراً إلى قدراتها النووية يصعب قبوله لأنه يستبعد كل الشروط الأخرى. فلفترة طويلة قادمة لن تكون روسيا بأى معنى قوة اقتصادية، وعلى رغم أن الاتحاد السوفييتى لم يكن قوة اقتصادية عظمى إلا أنه كان بقدرته الاقتطاع من موارده لكى يبقى نفوذه فى أوربا الشرقية ولكى يخلق ركائز لسياسته فى كل أقاليم العالم، مثل فيتنام وكوريا الشمالية فى شرق آسيا وأندونيسيا (قبل عام ١٩٦٥) فى جنوب شرق آسيا، ومصر فى الشرق الأوسط (قبل عام ١٩٧٢) وأثيوبيا فى القرن الإفريقى، وكبا فى أمريكا الوسطى والجنوبية، فروسيا لا تستطيع تحقيق أى من ذلك الآن، وعلى العكس فإنها دولة تطلب العون والمعونة، وخلال مؤتمر قمة الأرض الذى انعقد فى البرازيل فى حزيران (يونيو ١٩٩٢) فاجأت موسكو الجميع بطلب إدراجها ضمن قائمة دول العالم الرابع المستحقة المساعدة! ولم تعد روسيا تملك أيديولوجية عالمية خاصة بها ذات جاذبية بعد الإعلان النهائى عن فشل الشيوعية، كما أنها منذ غزو أفغانستان وخروجها منه لم تعد على استعداد لاستخدام قواتها العسكرية إلا فى حفظ الأمن الداخلى.

ولكن أغرب ما يقوله كتاب العرب فى انتظار العالم المتعدد الأقطاب أن ما حدث من انهيار للاتحاد السوفييتى يوجد ما يقابله فى تدهور الولايات المتحدة ومكانتها الاقتصادية، ويمضى بعضهم إلى أبعد من ذلك، إلى القول بأنه إذا كانت الشيوعية قد انهزمت فإن الرأسمالية لم تنتصر! وهكذا فإن الفكر العربى لا يرى سوى قوتين فى حالة تراجع وثلاثة قوى فى حالة صعود (أوربا واليابان والصين) فيصبح العالم خماسى القوى، وربما يضرب الحظ ضربته فتصعد الهند والبرازيل أيضاً ويلعب العرب على حبال سبعة بدلاً من خمسة.

والواقع أن المتحدثين عن التدهور الأمريكى يستجيبون لنوعية معينة من الأدب السياسى فى الولايات المتحدة يعرض جانباً واحداً من صورة الوضع الاقتصادى تميل إلى التشاؤم الذى لقى آذاناً صاغية لدى المفكرين العرب من دون فحص أو تمحيص، ومن ثم يلتقط هؤلاء مقولة «المديونية» الأمريكية للعالم

الخارجى من دون تساؤل عن ذلك الطرف الدولى الذى استدانت منه واشنطن التى أصبحت لمن يقرأ ومن يسمع، كما لو كانت دولة من دول العالم الثالث! ولكن الحقيقة ليست كذلك تماماً، فأمريكا ليست مدينة لأحد كما هو الحال بالنسبة إلى دول العالم الأخرى، فما يسمى بالمديونية الأمريكية هو حاصل الفرق بين قيمة الأصول التى تملكها أمريكا (شركات وأفراد) فى العالم الخارجى والتى بلغت ١.٦٧٦٤ تريليون دولار عام ١٩٩٠، مقابل ما يملكه الأجانب فى الولايات المتحدة والذى بلغ ٢.١٧٦ تريليون دولار فالفارق ٤١٢ بليون دولار هم المديونية الأمريكية المزعومة للعالم! هذه المديونية تعكس فى الحقيقة الثقة التى يضعها العالم فى الاقتصاد الأمريكى وعلى أية حال فإنها لاتزيد على ٧.٥ فى المئة من الناتج القومى الإجمالى والأهم من ذلك أن قيمة الأصول فى أمريكا وخارجها محسوبة على أساس قيمتها الدفترية عند شرائها، وليس قيمتها السوقية الحالية، ولما كان كثير من الأصول الأمريكية فى الخارج تم شراؤها فى الخمسينيات والستينيات بينما أصول الأجانب فى أمريكا تم شراؤها فى الثمانينيات فإن القيمة المعتمدة للأصول الأمريكية هى فى الحقيقة أقل بكثير من حقيقتها.

والأهم من ذلك، فإنه من حيث عناصر القوة الشاملة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، تتفوق الولايات المتحدة تفوقاً ساحقاً على منافسيها، فأوربا لاتزال، وستظل فى المستقبل المنظور، قوة تفتقد المركز الواحد للقرار السياسى، كما أن الترابط السياسى بين قومياتها المتعددة سيظل أقل بكثير مما هو متوافر فى الولايات المتحدة. وبالمقارنة مع اليابان فإن حجم وموارد أمريكا تفوقها بمراحل عديدة، فلديها أراض زراعية تبلغ ثلاثين ضعف ما لدى اليابان و١٣٠٠ مرة من احتياطيات النفط و٣٠٠ مرة من احتياطيات الفحم، كما يكفى أن الناتج القومى الإجمالى الأمريكى مع مطلع التسعينيات (٥.٤ تريليون دولار) يبلغ ضعف القوة الاقتصادية للدولة التالية لها، اليابان، والواقع أن نصيب أمريكا من الناتج الإجمالى العالمى ظل يتراوح ما بين ٢٠ و٢٥ فى المئة دونما نقصان منذ مطلع الستينيات على رغم الزيادة المستمرة للقوة الاقتصادية لأوربا واليابان.

وعلى رغم التقدم التكنولوجى لكل من أوربا واليابان وقوة القاعدة العلمية فيهما فإنهما يشتريان من أمريكا حقوقاً للاختراع وتراخيص للإنتاج وتصميمات

عملية بأكثر مما تقوم أمريكا بالشراء منهما. وعلى عكس ما هو شائع فإن إنتاجية العامل الأمريكى فى العام الواحد لا تزال أعلى من إنتاجية العامل اليابانى، وعلى رغم أن الأول يعمل عدد ساعات أقل من الثانى (١٩٠٤ ساعات عمل فى العام للأمريكى مقابل ٢٢٠١ لليابانى). فطبقاً لإحصائيات المعهد الاقتصادى الألمانى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإن إنتاجية العامل اليابانى عام ١٩٩٠ كانت ٨٠.٧ فى المئة من إنتاجية العامل الأمريكى وعند مستوى من المعيشة أعلى للأخير نظرًا إلى ارتفاع الأجر مع ساعات عمل أقل إضافة إلى مزايا أخرى وهذا لايمكن أن يتحقق إلا نتيجة التقدم التكنولوجى.. كما أنه لا يعنى أن اليابان لا تتقدم بدورها. فالواقع أن إنتاجية العامل اليابانى ارتفعت بدورها من ١٦.٧ فى المئة من إنتاجية العامل الأمريكى عام ١٩٥٠ إلى النسبة المشار إليها عام ١٩٩٠. ولكن تضييق العامل اليابانى الفجوة بينه وبين العامل الأمريكى لا يعنى أبدًا انهيارًا فى الإنتاجية الأمريكية أو تخلفاً تكنولوجياً أمريكيًا.

والواقع أن الشوق العربى العارم لكى تكون اليابان قطباً دولياً يحتاج إلى مراجعة فاحصة. فلا جدال فى أن اليابان حققت تقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً كبيرًا خلال العقود الماضية، ولكنها تفتقد بشدة السوق الداخلية التى تجعلها تستوعب منتجاتها، ومن ثم فإن اعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية، خصوصاً الأمريكية أكثر من حاجة الولايات المتحدة إلى السوق اليابانية والواقع أن قفل السوق الأمريكية أمام المنتجات اليابانية هو الذى يمكن أن يسبب انهيارًا فى الاقتصاد اليابانى، بينما العكس غير محتمل. كما تفتقر اليابان إلى القوة العسكرية والأيديولوجية الكونية المتميزة والثقافة السياسية العالمية التى تتمتع بها الولايات المتحدة. وكما سبق أن أشرنا فإن ما يسمى بالتفوق التكنولوجى اليابانى على الولايات المتحدة ليس له أساس من الصحة، فهو حادث أساساً فى مجال البحوث والتطوير، أما فى مجالات البحث الأساسى والبحث التطبيقى فتتفوق أمريكا تفوقاً كاسحاً وهو ما يظهره ميزان المدفوعات التكنولوجى للبلدين حيث تحقق اليابان عجزًا مستمرًا بينما تحقق الولايات المتحدة فائضًا كبيرًا.

كذلك فإن الشوق العربى العارم فى أن يحقق الأوربيون ما عجز العرب عن تحقيقه من تكامل ووحدة، لا يبدو أنه سيتحقق فى المستقبل المنظور، ومن ثم فإن التعويل على بزوغ قطب أوربى يناطح ويصارع فى العلاقات الدولية لا يعبر

عن نظرة حكيمة. فصحيح أن أوربا، ممثلة فى الجماعة الأوربية حالياً، لديها القدرة العسكرية والطاقة الاقتصادية والأيديولوجية والتاريخ الذى يكفل لها صفة القطبية العالمية، ولكن الشرط الأساسي لذلك كله أن تحدث الوحدة الأوربية فعلاً ويكون لها نوع من السلطة المركزية التى تستطيع السيطرة على هذه الطاقات والقدرات لخدمة سياسة خارجية فعالة على المستوى العالمى.

هذا الشرط المهم لا يظهر فى متناول اليد هذه الأيام على رغم ما أنجزته «أوربا ١٩٩٢» واتفاقية ماستريخت: فحتى الآن لم يتم تطبيق المشروع بشكل كامل ومازال أكثر من ثلث التوجيهات الخاصة باستكمال مرحلة السوق المشتركة يتعثر فى أروقة الهيئة الأوربية. وأكثر من ذلك فإن ما تم الاتفاق عليه لايزال يلقى مقاومة فى برلمانات الدول الأعضاء وجاءت مرحلة التصديق على اتفاقية ماستريخت لتشير إلى أن الرأى العام الأوربى، وإن كان يرحب بمزيد من التكامل الأوربى، إلا أن أحدًا ليس على استعداد للتخلى عن دولته القومية ليندمج فى كيان يدعى «الولايات المتحدة الأوربية»، والواقع أن أوربا نفسها تعلم ذلك، وليس مصادفة، إذن تمسك الدول الأوربية بحلف الأطلسى والدور الأوربى التابع فى أزمة الخليج، والمتهاون فى أزمة البلقان إذ فى كل الأحوال كانت أمريكا مدعوة لكى تحمل الراية وتقود الطريق وليس مصادفة أيضاً أن الولايات المتحدة ذاتها كانت ولاتزال من دعاة تشجيع الوحدة الأوربية منذ مشروع مارشال الذى شكل النواة الأولى للتكامل الأوربى، ولم يحدث فى التاريخ من قبل أن سعى قطب دولى لخلق قطب آخر ينافسه ويصارعه.

والحقيقة أن أكثر ما يغفله دعاة القطبية الخماسية الروابط الوثيقة بين هذه الأقطاب حتى يصعب اللعب على حبالها، فهم يبالغون كثيرًا فى تقدير التنافس الاقتصادى والتجارى بينها معتمدين على تهويلات الصحافة الغربية وحديثها عن «الحرب التجارية» وغيرها من التعبيرات المثيرة. هذا التنافس لا يتعدى كثيرًا التنافس الحادث داخل الدولة الرأسمالية الواحدة بين الاحتكارات العملاقة، وذلك أمر طبيعى فى المجتمعات الرأسمالية ولا يصل أبدًا إلى مستوى الصدام والعراك ومواجهة «الحياة أو الموت» التى تولدت بين الليبرالية والفاشية، وبين الليبرالية والشيوعية. فحقيقة الأمر أن الروابط والتعاون بين هذه «الأقطاب» المزعومة أكبر بكثير مما يفرق بينها، وهى تنظم تنافسها بأدوات متنوعة من خلال اللقاءات الثنائية والمشاورات المكثفة، والأهم من خلال المؤسسات مثل الاجتماعات

السنوية لقمة الدول الصناعية السبع، ومنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والـ «غات» والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والأهم من ذلك أن الاعتماد المتبادل بينها فى مجالات التجارة والاستثمار وأسواق المال والشركات المتعددة الجنسيات يجعل من الصعب الحديث عن شركات يابانية أو أخرى أمريكية أو أوربية خالصة. وأخيرًا فإن هذه «الأقطاب» تربطها جميعاً رابطة الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية برباط أيديولوجى واحد، يجعل لها رسالة عالمية موحدة فى ضرورة سيادة النموذج الغربى على العالم.

خلاصة ذلك كله أن العالم يعرف الآن، أردنا أو لم نرد، قطباً واحدًا هو النظام الليبرالى العالمى الذى تشغل قيادته الولايات المتحدة بحكم ما تساهم به فى الناتج العالمى الإجمالى، وبحكم سوقها الكبيرة وتفوقها التكنولوجى وقدراتها العسكرية. ولكن لهذه القياة شركاء قد يتنافسون معها فى بعض المجالات، ولكن فى الإطار المنظم للنظام كله. ولذلك لا ينبغى لأحد أن يدهش حينما يجد الولايات المتحدة أو اليابان تدعو إحداهما الأخرى لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادى، ويدعو كلاهما أوربا لتحقيق مزيد من التكامل. فلو أن مقولات أنصار التعددية القطبية صحيحة، فستكون المرة الأولى فى التاريخ الذى يعمل فيها قطب دولى أو قوة عظمى على إنعاش ووحدة وتكامل الأقطاب الأخرى.

أما بالنسبة إلى روسيا الاتحادية فإن غاية طموحها خلال السنوات المقبلة هى قبولها شريكاً فى هذا النظام وهو ما سيستدعى تحولات هائلة فى المجتمع الروسى ستستغرق وقتاً طويلاً، ولكن الهدف يبقى دائماً هو المشاركة فى النظام وليس التناقض معه.

أما الصين فلايزال أمامها الكثير لكى تخرج من إطار دول العالم الثالث، وتوفق ما بين نظامها الاقتصادى ونظامها السياسى. ولكن مهما كان مسار التجربة الصينية فسيظل هدفها اللحاق بالنظام الغربى وليس الصراع معه، وهذا ربما يفتح الباب لمحاولة الموازنة والمفاضلة بين الشركاء من قبل دول العالم الثالث، ولكنه لا يعنى استخدام أحدهم ضد الآخر، كما يطمح البعض منا فى بحثه الدائم عن قوى متناقضة ومتصارعة يستطيعون اللعب والمناورة بينها، ولكن ذلك ليس خطيئتهم الوحيدة فلديهم مشكلات جوهرية فى فهم النظام العالمى تستحق مناقشة أخرى.

الاقتصاد يـــا غبى...!!

خلال حملته الانتخابية لبيل كلينتون عام ١٩٩٢ طلب من مساعديه أن يضعوا على مكاتبهم لوحة كتب عليها «الاقتصاد يا غبى» وكان معناها آنذاك أن الشئون الاقتصادية هى القضية المحورية التى على أساسها سوف يصوت الناخبون. وبعد ذلك بأربع سنوات فإن حملته رفعت شعارات تقول للناخب الأمريكى إذا كان حالك الآن أفضل اقتصادياً فنحن جسرك إلى القرن الواحد والعشرين. ورغم أن هذه النوعية من الشعارات والأقوال ذات نكهة أمريكية خالصة، إلا أنها تكاد تكون الجامع الوحيد الذى جمع ثمانى عشرة دولة فى قاعدة سوبيك البحرية (الأمريكية سابقاً) بالفلبين خلال الأسبوع الماضى فى إطار ما يسمى بالمنتدى الاقتصادى الآسيوى الباسفيكى الذى يخطط لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم مع حلول عام ٢٠١٠ بالنسبة للدول الغنية وعام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة على جانبى المحيط الهادى. ففى الحقيقة أنه لا يوجد لهذا التجمع أى من الروابط الجغرافية أو الاستراتيجية أو الثقافية بالطبع والتى اعتدنا على البحث عنها فيما يخص أى تجمع إقليمى فكيف الحال والتجمع يتم بين ثلاث قارات، وعبر أكبر كتلة مائية على كوكب الأرض، ولكنها - وهذه هى القاعدة الأساسية لها - تتولى فيما بينها ٤٠٪ من التجارة العالمية وأكثر من نصف الإنتاج العالمى.

هنا يبدو أن الشعارات الأمريكية الخالصة كانت مقنعة للجمع بين طائفة من الدول لا تجمعها أيديولوجية أمة ذات رسالة خالدة، وإنما يشكلون ثقافات وهويات متنوعة تبتعد عن بعضها البعض بالقدر الذى يحدث فيه الفصل بين الشاى الصينى، والبهارات الأندونيسية، والهمبرجر الأمريكى، والسمك النىء اليابانى، والفلفل الحار من شيلى. ومن المؤكد أنها لا يجمعها دين واحد، فما بين الأذرع الرحيمة للمنتدى «الاقتصادى» يوجد الإسلام والمسيحية والبوذية والكونفوشوسية

والشيوعية أيضاً كل منها بكافة طوائفه وفرقه المعتدلة والمتطرفة بعد أن تراضت الدول الأعضاء على أن الدين لله والتجارة والمكسب الاقتصادى للجميع. هذا التراضى خلق واحدة من المعجزات التاريخية التى جعلت أمما وشعوباً تتجاوز خلال فترة قصيرة لا تتعدى سبع سنوات منذ قيام المنتدى ذكريات مريرة لاتزال مثيلاتها تلهب قلوب وعقول أمم وشعوب أخرى وتحرقها بنار الرغبة فى الانتقام والانتقام المضاد. ونحن هنا لا نشير إلى العلاقات اليابانية ـ الأمريكية التى تجاوزت الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية وإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى لأن ذلك حدث منذ وقت طويل، وإنما نشير إلى تلك المعجزة التى تجمع بين اليابان والصين وبينهما ما بينهما من ذكريات الصراع والخصومة والعداء والنزاع كانت نتيجة واحدة من وقائعها البسيطة فى ننكيانج أثناء الحرب الثانية سقوط ٣٠٠ ألف قتيل صينى. وتلك المعجزة التى تجمع الصين الشيوعية مع أمريكا قلب العالم الحر، أو هكذا يقال، وما بين اليابان ودول جنوب شرق وشرق آسيا التى اجتاحتها جيوش اليابان وعلماؤها الذين قاموا باعتبار الشعوب التى استعمروها معامل للتجارب الدوائية والصحية لصالح الشعب السامى فى بلاد الشمس المشرقة.

وإذا كانت التجارة والعمارة قد نجحت فى تجاوز مرارات تاريخية مرة كالعلقم، فإنها وضعت جانباً أوضاعاً استراتيجية بالغة الدقة والحساسية. فمن المؤكد أن تايوان لم تغرق بعد فى المحيط، وفى الصيف الماضى فقط قامت الصين بمناورات عسكرية كبرى قرب سواحلها، قابلتها أمريكا بدفع حاملات الطائرات إلى المنطقة. وبعد فترة قصيرة من تحديق العيون فى العيون انسحبت الأساطيل والطائرات، وفى اجتماع القمة تبادل بيل كلينتون وجيانج زيمن الأنخاب على ساحل خليج سوبيك الساحر، ومع نشوة الشراب لم يرد ذكر لقضية حقوق الإنسان بعد أن ضاع من الذاكرة ولو مؤقتاً ما دار فى ميدان السلام السماوى، ومن المؤكد أيضاً أن أنخاباً أخرى كثيرة تم احتساؤها بين قادة دول بحجم أمريكا وأخرى بحجم بروناى، وبين الصين ودول كثيرة تقع فى ظلها الثقافى والديموغرافى والنووى وتتنازع معها ـ ومع غيرها ـ على الجزر والحدود البرية والبحرية. ومن المؤكد ثالثاً أنه بين الأنخاب المشرعة، والابتسامات الموزعة، والموائد العامرة، فإنه لم يرد ذكر لا للاستعمار ولا للإمبريالية، ولا للغزو الثقافى، ولا لكلمات الهيمنة والسيطرة وصراع الحضارات، فمادام وضع الجميع أمام أعينهم لافتة «الاقتصاد أولاً وأخيرًا»، فإن الذكاء يحكم بإحالة كثير من المفاهيم غير الاقتصادية إلى ذاكرة التاريخ!

ضـــربـــات متـــعـــددة...!

الضربة المزدوجة التى وجهتها الولايات المتحدة لقواعد اعتبرتها إرهابية فى أفغانستان والسودان ردًا على الضربة المزدوجة الأخرى التى وجهتها جماعة تدعى حماية المقدسات الإسلامية فى نيروبى ودار السلام خلقت موقفاً بالغ التعقيد والتشابك من المرجح أن تكون له آثار بالغة السلبية علينا رغم أنها جميعاً جرت بعيدًا عنا. وعلى الأرجح أن القصة لم تنته بعد فواشنطن صرحت بأن ضرباتها مقدمة لضربات أخرى، كما أن الجماعات الإرهابية بتنويعاتها المختلفة أعلنت هى الأخرى أنها قد عقدت العزم على توجيه الضربات للمصالح الأمريكية أينما كانت حتى تترك قواتها المسلحة كل الأراضى والمياه الإسلامية وتتحرر فلسطين من النهر إلى البحر. وليس الأمر مجرد تصريحات تطير من هنا ومن هناك فى لحظات غضب عنترية وإنما هناك لدى الطرفين من المتغيرات ما يعطى الإشارة إلى أن كلا الطرفين بات مصمماً على خوض المواجهة إلى آخرها.

فالمؤكد أن المؤسسة الأمنية الأمريكية بأضلعها الأربعة فى وزارة الدفاع والمخابرات المركزية والتحقيقات الفيدرالية ومجلس الأمن القومى قد عقدت العزم على قصم ظهر الإرهاب خاصة ذلك الموجه إلى المصالح الأمريكية مباشرة مدفوعة فى ذلك ليس بحماية الهيبة الأمريكية وموقع واشنطن فى النظام العالمى فقط، وإنما أيضاً لأنه لا توجد إدارة أمريكية يمكنها القبول بالاعتداء على سيادتها وعلى مواطنيها خاصة لو كانوا من المدنيين. وهنا فإن التفسير الذائع جدًا لدى الكثير بأن المسألة برمتها هى قرار يخص الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بالنظر إلى أزمته الخاصة يبدو مبالغا للغاية فى أهمية العنصر الشخصى فى صنع القرار الأمريكى خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بالقضايا الكبرى المتعلقة بالأمن القومى الأمريكى، ومن ثم فإذا كان أحد يراهن على

انتهاء القرار الأمريكى فور ارتفاع نصيب كلينتون فى استطلاعات الرأى العام فإنه سوف يقع فى وهم كبير.

والمؤكد أيضاً أن الجماعات الإرهابية التى تتشح برداء الإسلام لديها أيضاً ما يدفعها لكى لا تكون أقل تصميماً من الإدارة الأمريكية، فالانتصارات التى حققتها جماعة طاليبان وجعلت من أفغانستان كلها قاعدة لها بعد هزيمة الجماعات «الإسلامية» الأخرى سوف تعطيها القاعدة التى حلمت بها طويلاً لتنفيذ مخططاتها مستفيدة فى ذلك من الأموال الهائلة التى توفرها زراعة وتجارة المخدرات التى تقدرها بعض المصادر بأن قيمتها تصل إلى ١٠٠ مليار دولار. وإذا كانت هذه الأموال متاحة أو حتى جزءًا منها بالإضافة إلى الاستثمارات الدولية لأسامة بن لادن مع حالة التفكك فى روسيا والجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، فإن الحصول على السلاح والممرات لمسارح العمليات الإرهابية المختلفة سوف يكون متاحاً أكثر من أى وقت مضى. وإذا عرفنا أن التعاون الدولى لمقاومة الإرهاب قد تزايد مؤخرًا وأدى إلى مطاردة عدد من الإرهابيين فى عواصم مختلفة، وأن التعاون بين الجماعات الإرهابية وصل إلى مراتب متقدمة فى نفس الوقت، فإن قرار «المنازلة الكبرى» مع الولايات المتحدة يبدو منطقياً.

هنا فإننا نصبح إزاء قوتين واحدة منها وراءها كل عناصر القوة المرتبطة بالقوة العظمى الباقية فى العالم، ولديها قرار بالمواجهة نيابة عن كل دول العالم ودون تشاور أو تنسيق معها، والثانية لديها الكثير من العنفوان الناجم عن الانتصار الطاليبانى الذى يوفر لها القاعدة والتمويل مع قدر هائل من الاستخفاف بأرواح البشر مع قرار من طرف واحد بالتصرف واتخاذ القرار بشأن العالم الإسلامى كله بكل شعوبه وأحزابه ومواقعه ومصالحه المختلفة. ورغم وقوف الطرفين على شقى الرحى فإنهما يتفقان على أن يكون أسلوب المواجهة هو القتال عن بعد، الولايات المتحدة باستخدام الضربات الجوية والصاروخية الكثيفة النيران على مواقع الإرهابيين حتى لمجرد الشك الذى لن يفسر أبدًا لصالح المتهم والذى سيضع عنصرًا من عناصر العشوائية فى كثير من القرارات العسكرية، أما الجماعات الإرهابية فإن طريقتها تقوم على الضربات التى تقوم بها مجموعات صغيرة للغاية تستفيد من الانكشاف الهائل للدولة الحديثة فى

تحقيق أكبر خسائر ممكنة فى أى نوعية من البشر بغض النظر عن الموقع أو اللون أو العقيدة. هذه النوعية من القتال عن بعد لا تضمن لنا سوى مواجهة طويلة المدى سوف يكون ضحيتها على الأرجح عدد هائل من المسلمين دون تحقيق هدف سياسى يذكر.

ولكن الخسارة لن تكون فى البشر وحدهم فمن المؤكد أن هناك خسارة صافية للإسلام كدين وحضارة لدى الرأى العام العالمى، وللمسلمين الذين يشكلون أقلية فى العالم ككل وفى بلدان كثيرة حيث ستصبح تهمة الإرهاب والتعصب لصيقة بهم مهما شرحنا وأفضنا فى الشرح حول طبيعة الإسلام السمحة ورفضها للإرهاب وقتل المدنيين. ولعلنا نتذكر جميعاً كيف تعرضت الأقلية الإسلامية فى الولايات المتحدة للخطر عندما وقع حادث «أوكلاهوما»، ورغم أن الحادث كان دافعاً لكثير من المراجعة فى دوائر غربية كثيرة إعلامية وسياسية مما نشر قدرًا معقولاً من الحصافة عندما وقع حادث الطائرة تى. دبليو. ايه فى رحلتها رقم ٨٠٠ من نيويورك إلى أوربا، وإلى إجراء المقابلات فى البيت الأبيض مع قادة الأقلية الإسلامية مع وضع هلال مضىء أمامه خلال شهر رمضان المعظم، كل ذلك من المرجح أنه سيضيع مرة أخرى فى غمرة المواجهة المقبلة.

ومما سيعقد المسألة أكثر أن المواجهة ربما ستضم أطرافاً عديدة لنا معها روابط ومصالح، فالانتصار الطالیبانی والحماية الأفغانية للإرهاب خلقت موجات من التوتر والقلق الشديدين فى الهند التى حسبت الانتصار لصالح باكستان التى طالبت دول العالم بالتعامل مع الأمر الواقع فى أفغانستان وقبوله، ومع التوترات المعروفة بين البلدين اللذين باتا مسلحين بالأسلحة النووية فإن الوضع برمته بات أكثر من شائك. ولا يقل عن ذلك حرجا التوتر والقلق السائد الآن فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ومن ورائها روسيا التى لديها الكثير من المتاعب بما يكفيها ولا تريد توترات إضافية لأمنها القومى على حدودها الجنوبية وحتى فى داخلها حيث توجد أقلية إسلامية معتبرة. أما مصدر التوتر الأعظم فقد أتى من إيران التى حتى وقت قريب كانت زعيمة الثورة «الإسلامية» فى العالم فإنها الآن كانت أول من اكتوى بنيرانها حيث كانت خسارتها صافية فى أفغانستان، وفوق ذلك فإن حركة طاليبان تصرفت بغطرسة شديدة مع الدبلوماسيين الإيرانيين فى مدينة مزار شريف، ومع اعتقالهم

المخالف لكل الشرائع الدولية والسماوية، فإن آية الله على خامئنى مرشد الثورة الإيرانية لم يتمالك نفسه من وصف «الثوار الإسلاميين» الأفغان بأنهم «حقراء» وزاد على ذلك أن القوات المسلحة الإيرانية لن تسكت على ذلك!.

ومع سيولة الموقف وتوتره الزائد فربما كان الخاسر الأعظم هو القضايا العربية والإسلامية المشروعة فعلاً، فمن وسط الانفجارات ومحاولات حماية السفارات ووسائل المواصلات والميادين العامة يمكنه التفكير فى عدالة قضية، أو يمكنه التمييز بين جماعات الجهاد والكفاح والنضال والذود عن المقدسات المختلفة، أو يقبل بأن يكون طريق تحرير فلسطين بادئاً من نيروبى أو دار السلام ويقتل المئات ويجرح الآلاف من الكينيين والتنزانيين الذين أيدوا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى دائماً؟!. ولذا فإنه عندما أعلنت منظمة حماس عن استنكارها ورفضها لحادث ضرب السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا فإن صوتها ضاع وسط الزحام ووسط أنات المجروحين وصرخات الثكالى الذين لا ناقة لهم ولا جمل، فبالنسبة للعالم فإن أسلوب الهجمات الانتحارية وقتل المدنيين والسيارات المفخخة تبدو الرابط بين الجميع مهما جاءت الشروح وتعددت التبريرات.

ورغم أن مصر لها مواقفها المعروفة من الإرهاب والإرهابيين، فإن بيئة المواجهة والتوتر هذه سوف يكون لها تكاليفها الخارجية حيث سيصبح علينا التعامل مع مصالح وروابط متناقضة فى طبيعتها وأطرافها خاصة لو مضت دائرة العنف الجهنمية لكى تجرف كل من تحدثنا عنهم، وفوق ذلك فإنها ستؤثر سلباً على مسيرتنا التنموية ففى مثل هذه البيئة فإن رأس المال المحلى والأجنبى عادة ما يكون أكثر ترددًا فى الاستثمار. وإذا كانت جماعات الإرهاب فى أفغانستان يندرج فيها مصريون ممن قاموا بعملية الأقصر الدامية فى العام الماضى فإن الضجيج الإعلامى الذى سيتصاعد بالتأكيد سوف يلقى علينا بظلاله فالعالم ليس لديه لا المعرفة ولا الحكمة للتمييز والتدقيق.

نحن إذن أمام تحديات جمة، وإذا كنا قد نجحنا فى العام الماضى فى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية ـ حدث لنا ـ تمثل فيما يزيد على مليارين من الدولارات، ونجحنا رغم حادث الأقصر فى تحقيق معدل للتنمية بلغ ٥٪، فإن الأمر هذه المرة ربما يكون أكثر قسوة ويحتاج الكثير من التقدير والتدبير، والحديث على أى الأحوال متصل!!.

الهجـــوم المضـــاد..!!

كما يقال فى الدقيقة الخامسة قبل منتصف الليل تغيرت الأمور فى أزمة كوسوفا الدامية عندما بدأت بلجراد فى سحب قواتها العسكرية والبوليسية من الإقليم قبل يوم واحد من موعد انتهاء إنذار حلف الأطلنطى للرئيس ميلوسفيتش بتطبيق الاتفاق الذى توصل إليه تحت ذات التهديد أيضاً مع ريتشارد هلبروك، ومع الانسحاب بدأت طلائع أهل الإقليم من أصول ألبانية فى العودة إلى ديارهم المحطمة من الغابات والجبال التى لجأوا إليها خوفاً من عمليات التصفية الجماعية المتوقعة سواء بالنيران الصربية أو بالبرد القارص، وهكذا وللمرة الثالثة - بعد الكويت والبوسنة - خلال أقل من عقد، قام حلف الأطلنطى بإنقاذ مسلمين من العنف الجماعى. قبل ذلك بأيام، وربما أيضاً فى الدقيقة الأخيرة قبل منتصف الليل تم التوصل إلى اتفاق واشنطن لإعادة الانتشار الثانى على مسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المتجمدة منذ سبعة عشر شهرًا، ومع التوصل إلى اتفاق، نكون إزاء نقطة جديدة للعمل والحركة على طريق التسوية النهائية للقضية الفلسطينية لايزال أمامها كثير من عقبات الشكوك والهواجس المتعلقة بالتطبيق، وقبل هذا الحدث بأيام أيضاً جرت مجموعة من التطورات المتزامنة والمتلاحقة على الجبهات السياسية والاقتصادية العالمية نرصد منها تلافى نشوب حرب بين أفغانستان الطالبان وإيران، وكذلك جرى تلافى حرب أخرى بين سوريا وتركيا نتيجة للجهود المصرية الدءوب والمخلصة لتجاوز الأزمة بين البلدين، ومنذ فترة ليست بعيدة تجاوزت التسوية فى أيرلندا واحدة من أخطر أزماتها - عندما تفجرت قنابل وعربات مفخخة - لمنع البروتستانت والكاثوليك من التخلص من صراع دام عقودًا وراح ضحيته عشرات الألوف.

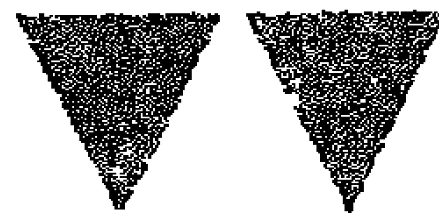
ولكن ربما لا يقل عن ذلك كله أهمية أن سلسلة من الاجتماعات الاقتصادية على مستوى قيادات المؤسسات الدولية الكبرى، جعلت اليابان تتخذ خطوات اقتصادية شجاعة لإصلاح نظامها البنكي والمالي وإنعاش اقتصادها، وتم وضع حزمة من السياسات والقروض السريعة لمنع الاقتصاد البرازيلي من الانهيار ومن قبله جرى نفس الشيء مع روسيا، ونتج عن ذلك كله أن بدأت البورصات العالمية في الانتعاش مرة أخرى حتى إن بورصة «داو جونز» القائدة في نيويورك استعادت ٧٠٪ من عافيتها التي كانت قد فقدتها خلال أشهر الصيف ومعها بقية البورصات الأخرى في أسيا التي أخذت في الانتعاش أو على الأقل توقف تدهورها.

هذه التطورات مجتمعة تبدو متفرقة ولا رابط بينها ولا جامع، وكل منها لها ظروفها الخاصة وتاريخها المتميز، لكننا لا نملك الاستبعاد التام لتوافقها الزمني، خاصة أنه منذ ستة أشهر فقط كان التراجع والانتكاس السمة المميزة لها جميعاً وفي توافق زمني أيضاً حتى بدت الكرة الأرضية كلها معرضة لاشتعال الحروب والأزمات والانكماش الاقتصادي، حتى ظهر أن العولمة ليست طريقاً واحدًا للنمو والسلام وإنما أيضاً يمكنها السير في الطريق العكسي نحو الانهيار الاقتصادي والحروب والعنف، وكما كان الأمر في لحظة الانطلاق خلال النصف الأول من التسعينيات، حتى لحظة الانتكاس في العام الأخير، ثم حالة الهجوم المضاد التي نشهدها حالياً، فإن الأمور ارتهنت بدرجة كبيرة بحالة القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها الدولة التي لديها من الموارد العسكرية والاقتصادية والمؤسسية ما يكفي للتعامل مع عدد من الأزمات العالمية في ذات الوقت على اختلاف جوهرها من كوسوفا إلى الشرق الأوسط، وعندما اعترى المرض القيادة الأمريكية ممثلاً في الظروف الشخصية للرئيس بيل كلينتون ومعها انشغل المجتمع الأمريكي كله بما جرى له من تحقيقات مثيرة، فإن النظام العالمي كله بدا خالياً من القيادة وانفكت الروابط وتحللت الاتفاقيات وثارت الأزمات حتى وصلت دولة مثل روسيا إلى حافة الانهيار التام، ومن المدهش أن اللحظة التي وصل فيها الرئيس الأمريكي إلى أقصى لحظات ضعفه يوم ١٧ أغسطس الماضي عندما جلس أمام لجنة التحقيق الخاصة وأمام شاشات التليفزيون يعترف بالذنب والمعصية، كانت نفس اللحظة التي تحرر فيها من

الضغوط بعد أن وضع مصيره فى يد الله والكونجرس - على حد قوله - ومن ثم زادت قدرته على القيام بواجباته إزاء النظام العالمى كله.

ليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة بيدها كل مفاتيح النظام، ولكن المؤكد أن لديها الكثير منها، والأهم القدرة على وضع قائمة الأعمال ومتابعتها بوسائل القوة المتنوعة، وفوق ذلك خلق المزاج العالمى للتعامل مع القضايا والأزمات على بعد الشقة والمسافة بين الواحدة والأخرى، حتى إن أهل أوربا نادوها رغم اتجاههم نحو الوحدة لحسم موضوع كوسوفا، وأهل الشرق الأوسط دعوها لكى تأخذ أمر المنطقة بيدها رغم معرفتهم بأنها ليست محايدة تماماً، والبعض منهم لاموها لأنها وقفت مكتوفة اليدين أمام الأحذية الثقيلة للجيش اليوغوسلافى فى شيرنتشا، أما أهل أسيا فقد تندروا بانشغالها بمشكلة مونيكا لوينسكى عن الانهيارات الكبرى فى الاقتصاديات الأسيوية، والمجازر العظمى التى تقوم بها الفصائل المتنوعة للجهاد الإسلامى فى أفغانستان حتى إن ابتعادها عن أى من هذه المشكلات لم يفسر إلا على أنه ضلوع فى التآمر والفتنة.

هل يستمر هذا الهجوم المضاد للنظام العالمى والولايات المتحدة فى القلب منه أم يفشل فى استعادة مواقع سياسية واقتصادية فقدها خلال العام الأخير؟ لايزال سؤالاً مطروحاً، فالرئيس الأمريكى لايزال عرضة للمحاكمة وانكشاف الفضائح، كما أن قدرة واشنطن مرهونة - فى التحليل الأخير - بقدر الأطراف المعنية فى كل قضية على تقبل الحلول الناقصة للمشكلات، ولكن ما نراه هنا مجرد رصد لتوجه عام فى هذه المرحلة قد يصمد أو ينهار، فرغم أن التاريخ على الأغلب له مسارات كبرى فى كل حقبة، فإن هذه المسارات ليست دوماً مستقيمة ويعتريها فى كثير من الأحيان الشد والجذب والتقدم والتراجع!.



خطـــاب الهـيـمـنــة

لا أعتقد أن هناك كلمة ذات ذيوع هذه الأيام بقدر «الهيمنة»، والمناسبة هذه المرة راجعة للعمليات العسكرية التى يجريها حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة فى يوغوسلافيا، ومن ثم شاع القول بأن القضية برمتها هى محاولة واشنطن لفرض هيمنتها على العالم. وبرغم هذا الذيوع الذى جعل الموضوع من قبيل المسلمات، فإن أسئلة كثيرة جوهرية لم يجر طرحها من قبيل هل كانت أمريكا تحتاج هذه الحرب لكى تفرض سيطرتها على الدنيا بأسرها، وإذا كان هناك ثمانية عشر عضوًا آخرون فى الحلف، ووافقت كل من رومانيا وبلغاريا على تقديم تسهيلات عسكرية فى حالة شن الحرب البرية، فهل تم جر كل هذه الدول من قرونها للمشاركة فى حرب لا ترغب فيها أم أن هناك أسباباً ودواعى ومصالح خاصة بالقارة الأوربية تستدعى مثل هذا التدخل بالقوة المسلحة، ولماذا عندما طرحت روسيا الاتحادية قرارًا على مجلس الأمن بوقف العمليات العسكرية لم يستجب لها سوى دولتين فقط هما الصين وناميبيا، وصوتت اثنتا عشرة دولة ضد القرار، وحتى بعد التصويت فإن رئيس وزراء الصين لم يجد الموضوع برمته من الحدة ما يستدعى إلغاء زيارته إلى أكثر من ولاية أمريكية لأن المصالح القومية الصينية كانت تستدعى هذه الزيارة؟. وإذا كانت كل هذه الأسئلة مشروعة فلماذا يجرى التركيز على الولايات المتحدة وحدها وكأن كل هذه الدول الأخرى لا يوجد فيها حكومات تحسب مصالحها، ولديها برلمانات تحاسب هذه الحكومات على ما تتخذه من قرارات خاصة الاستراتيجية منها التى تمس الحرب والسلام، والأهم من كل ذلك رأى عام ليس من عاداته السكوت على ما لا يرتضيه ويقبل به؟.

إن طرح هذه الأسئلة كلها لا يستهدف التشكيك فى الدور المهيمن لواشنطن فى السياسة العالمية، وإنما تعبر عن الشك فى أن هذا الدور كان يحتاج حرباً أو حروباً للتأكيد عليه أو لإشعار الآخرين بوجوده، لأنه دور يستند إلى حقائق موضوعية فى تركيبة القوة العالمية التى لا تعد القوة العسكرية أهم ما فيها، فالثابت أن هذه الهيمنة تعود إلى عناصر أولها القدرة الأمريكية ذاتها التى تتجسد فى ناتج قومى إجمالى يقترب من ثمانية تريليونات من الدولارات تشكل ما يقرب من خمس الناتج الإجمالى العالمى وهو ما لم يتوافر لقوة عظمى فى التاريخ من قبل، وهذا الحجم من الاقتصاد يشكل قوة سوق مغرية لكل القوى الكبرى الأخرى فى العالم بما فيها الصين التى تحقق فائضاً تجارياً مستمرًا معه يدفعها إلى طلب الود الأمريكى مهما كانت الاعتبارات الاستراتيجية الأخرى. وثانياً الطاقة التكنولوجية الهائلة القادرة على إنتاج مستويات أعلى وأرقى من المنتجات على مستوى العالم كله وفى مجالات قائدة مثل الاتصالات والهندسة الوراثية والفضاء تزيد بكثير عن كل ما ينتجه منها العالم أجمع، مع قدرة غير مسبوقة على نشر هذه المخترعات لكى تكون مكوناً رئيسياً لسوق الإنتاج والاستهلاك العالمى. وحتى نقرب الصورة إلى الأذهان، فإن اختراعاً أمريكياً وحيدًا مثل الكمبيوتر أصبح الآن جزءًا من العمليات الإنتاجية والاستهلاكية الدولية حتى فى البلدان التى تقوم بإنتاج الكمبيوتر التى أصبح عليها أن تجعله متوافقاً مع المنتج الأمريكى لشركة IBM وشركة مايكروسوفت حتى يمكن تسويقه على مستوى العالم. بمعنى آخر أن المقاييس الأمريكية باتت هى المقاييس العالمية، ويصدق هذا على الكثير من المنتجات الأخرى، ويتدعم هذا يوماً بعد يوم، ولعلنا نتذكر أن إقامة أول محطة فضائية مأهولة فى الفضاء تشترك فيها ست عشرة دولة منها الكبير بحجم روسيا ومنها الصغير بحجم فنلندا، ولكن الولايات المتحدة لا تتحمل فقط أربعة أخماس التكلفة،ولكنها أيضاً تتحمل العبء الأكبر من منجزاته التكنولوجية التى سيكون لها عوائد إنتاجية مذهلة فى القرن المقبل.

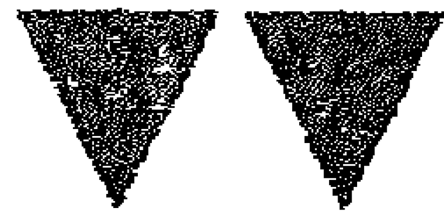
وثالثاً فإن الولايات المتحدة نجحت خلال خمسة عقود من انتهاء الحرب العالمية الثانية فى تكوين كتلة صلبة من الدول الرأسمالية فى غرب أوربا واليابان واستراليا ونيوزيلندا تنتمى إلى نفس النسق من قيمها فى الإيمان

باقتصاديات السوق والليبرالية السياسية، وربطتها بوشائج المؤسسات الأمنية والاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات وشبكات الاتصال والبنوك والتأمين وأسواق المال، وهذه القوى مجتمعة تشكل أكثر من أربعة أخماس الناتج الإجمالى العالمى والأغلبية الساحقة من التجارة العالمية. ولم يكن تحقيق ذلك سهلاً، فقد تكونت هذه الكتلة نتيجة قيام الولايات المتحدة بما لم تقم به أى قوة مهيمنة فى التاريخ، وهو أن نقطة البداية فيها كانت إعادة بناء المجتمعات التى دمرتها هى ذاتها فى الحرب الثانية فى أوربا واليابان، حتى تكون مؤهلة بعد ذلك لتوسيع السوق الرأسمالية العالمية بحيث تتحمل القدرات الاقتصادية الهائلة لأمريكا. هذا المنهج هو ذاته الذى اتبعته الولايات المتحدة بعد ذلك مع ما سمى بالأسواق الصاعدة فى إقليم آسيا والباسفيك وأمريكا الجنوبية، والتى رغم تعدد أزماتها خلال العقدين الأخيرين فإن الولايات المتحدة كانت هى التى تتدخل فى النهاية بنفسها، أو من خلال المؤسسات المالية الدولية، أو حلفائها، لكى تخرجها منها، ولعلنا نتذكر كيف تم إنقاذ المكسيك فى منتصف الثمانينيات بمنحها خمسين مليار دولار، ومؤخرًا فى آسيا فإن الولايات المتحدة هى التى تمكنت من وقف الانهيار الكامل للاقتصاديات الأسيوية ثم إعادتها إلى طريق الصواب والانتعاش مرة أخرى من خلال خطوط إمداد مالية وصلت إلى مائة وخمسين مليار دولار توزعت بين أندونيسيا وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية ودول أخرى (ملاحظة: لم تصل أخبار هذا الانتعاش بعد إلى الكتابات العربية التى لاتزال تصر على أن الاقتصاديات الأسيوية لاتزال منهارة وأن الولايات المتحدة هى التى ضربتها خوفاً من ظهور قطب اقتصادى أسيوى جديد!!)..

هذه العناصر للقوة الأمريكية هى التى تعطى الولايات المتحدة مكانها المتميز والمهيمن فى عالمنا، وهى عناصر جاذبة حتى لأعظم مناوئيها من الدول وحتى من الأفراد، فروسيا التى لاتزال تملك عناصر معتبرة للقوة العسكرية فإنها لا تستطيع أن تنسى أن مشروعها العالمى لمناوءة الوضع العالمى للكتلة الرأسمالية قد فشل فشلاً ذريعاً ودون إطلاق رصاصة واحدة، كما أنها لا تستطيع أن تنسى أن الولايات المتحدة وحلفاءها قدموا لها ما يصل إلى مائة مليار دولار من المعونات خلال السنوات العشر الأخيرة، كان آخرها تقديم ٢٢ مليار دولار لإخراج روسيا من الانهيار الاقتصادى الأخير، وأظن أن واشنطن وباقى العواصم

الحليفة سوف تستمر فى الدفع حتى يتم الادماج النهائى لروسيا ودول شرق أوربا فى النظام الرأسمالى المعاصر. ولا أظن أن أكثر عتاة معاداة الهيمنة الأمريكية من الأفراد يستنكفون عن استخدام الحاسبات الأمريكية، أو ركوب الطائرات الأمريكية، بل إنهم فى مصر مثلاً كانوا أول من استخدم التليفون المحمول المصنَّع أمريكياً أو تدخل فيه رقائق أمريكية، وكثير منهم - كما هو الحادث مثلاً مع قيادات حركة حماس - يعلمون أولادهم فى مدارس وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية.

الهيمنة الأمريكية إذن هى حقيقة موضوعية سبقت حرب يوغوسلافيا كما أنها ستلحقها، وإذا كان الخليفة العباسى هارون الرشيد قد قال ذات يوم وهو ينظر إلى سحابة: امطرى حيث شئت فسوف يأتينى خراجك، فإن الرئيس بيل كلينتون يستطيع قول ذلك تماماً مع كل ما تنتجه المزارع والمصانع ليس فقط فى أمريكا ولكن فى العالم أجمع. ولكن الجديد فى الهيمنة الأمريكية هى أنها لا تعطى الخراج لأمريكا وحدها وإنما لمجموعة كبيرة من الدول التى قبلت بقواعدها ومنهجها، ولا أظن أن دولة أو فردًا يمكنه زعزعة هذه المكانة ما لم يقدم منهجاً وقواعد أكثر تقدماً ونجاحاً، وبالتأكيد فإن ذلك ليس موجودًا حتى الآن فى بلجراد أو بغداد التى تستحق المواجهة معهم حديثاً آخر!!.



خطاب الهيمنة مرة أخرى

فى الأسبوع الماضى طرحنا فى هذا المكان أن الهيمنة الأمريكية على العالم سابقة على قيامها بمصاحبة حلف الأطلنطى بالعمليات العسكرية ضد يوغوسلافيا، وأنها تعود فى الأصل إلى حقائق موضوعية تتعلق بالقدرات الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية، وبناء قاعدة صلبة من التحالفات القائمة على شبكات هائلة ومعقدة من الاعتماد المتبادل، وإلى نموذج جذاب للدول والأفراد حتى بين هؤلاء الذين يرفضون هذه الهيمنة بصوت عال، ولعل هذه الميزة الأخيرة هى أقوى الأسباب التى تجعل طابورًا طويلاً من الدول يسعى للانضمام إلى حلف الأطلنطى، وطابورًا لا يقل طولاً يقدم طلبات العضوية إلى الاتحاد الأوربى حتى من دول تنتمى إلى حضارات مغايرة مثل تركيا أو المغرب، ويفضى بالصين على انتقاداتها السياسية للسلوك الأمريكى لإقامة شراكة استراتيجية مع واشنطن، ويؤدى بالقوميين المتحمسين منا إلى الاستماع للإذاعة البريطانية وصوت أمريكا ومونت كارلو فى الصباح الباكر وليس لإذاعات بغداد أو الجماهيرية العظمى، أما الإسلاميون الذين يؤكدون على الهوية فإن صباحهم لا يبدأ بالاستماع والمشاهدة للمحطات الفضائية السودانية أو الإيرانية وإنما بمشاهدة محطة السى. إن. إن الأمريكية أو البى. بى. سى البريطانية. إذا كانت الهيمنة الأمريكية الفريدة فى تاريخ الإمبراطوريات العظمى واقعة إذن فعلياً لكل هذه الأسباب، فما الذى يدفعها لضرب بغداد أو بلجراد؟. وإذا استبعدنا موضوع العراق مؤقتاً لضيق المساحة ولانشغالها هذه الأيام حكومة وشعباً، رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، حضراً وريفاً بالاحتفال بعيد ميلاد القائد المعظم المنصور بالله صدام حسين (ملاحظة: هذه الصفات للرئيس العراقى ليست من عندنا ولكنها الصفات المعتمدة فى وسائل الإعلام العراقية)، فإن

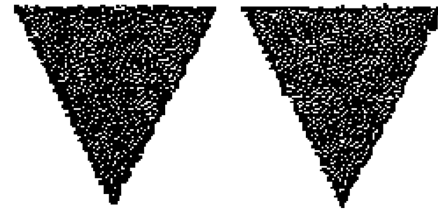
موضوع يوغوسلافيا هو الأكثر إلحاحاً هذه الأيام. وبداية فإن جمهوريتى الصرب والجبل الأسود اللتين بقيتا فى الاتحاد اليوغوسلافى لا يوجد فيهما الكثير الذى يستحق الهيمنة، فلا توجد فيهما موارد طبيعية نادرة تتوقف عليها الحياة الصناعية الغربية، كما أنهما ليستا من الدول الصناعية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة أو الغرب، وحتى لو كان الحال كذلك فإن الأرجح أن أمريكا لم تكن لتضربها لهذه الأسباب لأنها لو وضعت قاعدة ضرب الدول المنافسة أو ذات الفائض التجارى المزمن معها لكانت اليابان والصين هدفا للهجوم العسكرى، وأكثر من ذلك فإن أمريكا مدينة تاريخية ليوغوسلافيا لأنها كانت أولى الدول الشيوعية التى انشقت على موسكو فى اللحظات الكالحة للحرب الباردة ، وقبل ذلك فإن أنصار يوغوسلافيا من الصرب خاصة كانوا شوكة هائلة فى جانب الجيش النازى إبان الحرب العالمية الثانية. وفى الحقيقة فإن الصفات العامة للنخبة السياسية الصربية فى التسعينيات لا تختلف كثيرًا عن سلوكيات باقى النخب التى تولت السلطة فى بلدان أوربا الشرقية بعد سقوط الشيوعية فقد أخذت فى التخلص تدريجياً من الاقتصاد المركزى، ودخلت فى عمليات الخصخصة، واستعانت بنصائح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ودخلت فى شكل من أشكال التحول الديموقراطى، ومن الناحية العرقية والحضارية فإن أهلها بيض لهم عيون زرق أو خضر ومسيحيون ومنتمون للحضارة الأوربية، ولو كانت نظرية صراع الحضارات صحيحة لكان اليوغوسلاف فى صف الحلفاء.

ولكن المشكلة مع جمهورية الصرب أنها واجهت تحولات التسعينيات بقدر كبير من القومية المتطرفة والمنذرة التى رأت عملية التفكك اليوغوسلافى نوعاً من التقليص لإمبراطوريتها الخاصة على شعوب لم تكن تجربة الاتحاد مغرية لها بالبقاء قريبة من بلجراد، وبينما جاء استقلال سلوفينيا وبعدها كرواتيا فى الفترة الأولى لتحلل الاتحاد، فإن استقلال البوسنة لم يكن فقط تقليصاً لامتداد الإمبراطورية الصربية، وإنما عنى بقاء أقليات صربية فى دول جديدة بعد أن كانت جزءًا من أغلبية متميزة فى دولة كبيرة، ومن هنا تغذت مرة أخرى نيران القومية الصربية بحطب إضافى جعلها تتجاوز الحدود إلى التطهير والمجازر العرقية.. وحينما تدخلت ضربات حلف الأطلنطى لكى تقود صربيا إلى مائدة المفاوضات فى دايتون والاتفاق الذى جاء فيها بانفصال البوسنة، فإن

الشيوعيين السابقين، والقوميين الحاليين، راحوا يستدعون من التاريخ كل ما تحتاجه جمهورية الصرب من شعور الضحية الذى تضيع عليها حقوقٌ تتصورها لها منذ الميلاد، وبدت كوسوفو آخر المعارك التى تموت فيها القومية الصربية أو تحيا، ومن ثم جاءت المذابح والحرائق والتطهير لخلق جمهورية صربية نقية من المواجع والمسئوليات التى تفرضها التعددية الثقافية والسياسية. وبغض النظر عن المشاعر الصربية، فإن تطرف بلجراد القومى، وأساليب صربيا فى التعامل مع التفكك اليوغوسلافى بالنار والحديد بات مهددًا لكل عمليات التحول فى وسط وشرق أوربا التى عانت تاريخياً من مشكلات الأقليات التى كانت وراء حربين عالميتين، وفى الحقيقة وراء العديد من الحروب الأوربية خلال القرون الأخيرة. فلم تكن مشكلة الناتو فقط مع ألبان كوسوفو وإنما كانت مع الأقلية المجرية فى يوغوسلافيا ورومانيا، والأقليات الألمانية الموجودة فى أكثر من بلد، والأقليات التركية والإسلامية فى بلغاريا وبلدان أخرى، بل وحتى الأقليات الروسية فى أكثر من دولة من الذين تركوا الاتحاد السوفييتى بموافقة روسيا أو رغماً عنها. وهكذا فإنه لو ترك الأمر لجمهورية الصرب لكى تحل مشكلة الأقليات بطريقتها الدموية لانفجرت المشكلة برمتها فى شرق القارة بأكملها، فى وقت كانت فيه النخب السياسية فى بولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا ودول البلطيق واليونان ومقدونيا تحاول التعامل السلمى مع هذه المشكلات فى أطر ديموقراطية مختلفة وصلت إلى قمتها فى عملية الانفصال المخملى بين التشيك والسلوفاك الموحدين من قبل فى إطار تشيكوسلوفاكيا، لكى تتأهل سياسياً للانضمام إلى الاتحاد الأوربى أو حلف الأطلنطى أو كليهما معاً. ومن هنا جاءت الضربات العسكرية لحلف الأطلنطى لجمهورية الصرب بقيادة الولايات المتحدة وبتأييد من النخب السياسية فى وسط وشرق أوربا والبلقان حتى ولو لم تكن جماهير هذه الدول مرتاحة كل الارتياح لأن مشاعرها كانت فى النهاية تتحدد بمواقعها بين الأغلبية والأقلية، فعملية إعادة البناء والترتيب لهذه المنطقة بعد انهيار حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة جعلت عملية إعادة البناء السياسى لأوربا من الأطلنطى حتى الأورال ممكنة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية العميقة خلال السنوات الماضية. ولم يكن ممكناً أن يتم ذلك ويستكمل إذا ما تمت إعادة أوربا إلى ماضيها بدلاً من صياغة مستقبلها كله من جديد، وإذا ما امتدت

رياح التعصب القومي من بلد إلى آخر، وخذلت النخب الديموقراطية وحل محلها قيادات ديماجوجية ماهرة فى تقليب المشاعر والمرارات والثارات التاريخية التى تعيد خلقها فى أذهان الجماهير وكأنها حدثت بالأمس القريب. ولو حدث هذا لضاع تماماً الدرس التاريخى الذى تعلمته أوروبا من حروبها الدامية، وبدلاً من دخولها ساحة الاعتماد المتبادل والتنافس والخلق التكنولوجى العالمية، فإنها كانت سوف تدخل فى عمليات التصفية الجماعية والتطهير العرقى والحروب الإقليمية على نطاق واسع قد تصل شراراته حتى إلى أوروبا الغربية.

قضية كوسوفو إذن ما هى إلا حالة منذرة بما يأتى لو لم يتدخل حلف الأطلنطى، وربما وللتذكرة أن الولايات المتحدة تدخلت عسكرياً مرتين فى أوروبا على نطاق واسع لإنقاذ أوروبا من نفسها، وجاء إنشاء الحلف لتحقيق ذات الهدف بالإضافة إلى هدف مواجهة الاتحاد السوفييتى، وبعد انهيار الأخير فإن إنقاذ أوروبا من نفسها لايزال باقيا، ولم تكن هناك مصادفة أبدًا فإن النخب الأوربية كلها فى الغرب والشرق دعت إلى استمرار بقاء القوات الأمريكية فى أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، وطالبت بتوسيع نطاق عمل الحلف أفقياً ورأسياً. وإذا كان البعض يتساءل كيف يمكن للدول الأوربية أن تقبل بذلك، فضلاً عن أنها تسعى إليه، وهى التى يقول لنا كثير من الكتاب العرب أنها تسعى للوحدة لكى تتخلص من الهيمنة الأمريكية وتخلق قطباً مناوئاً للولايات المتحدة فى النظام العالمى؟. وأظن هذا سؤالاً مشروعاً ومطروحاً على الذين يتبنون هذه النظرية لدينا فى العالم العربى، ولكن مشكلة أوروبا ربما أنها لا تستمع كثيرًا لنصيحة بعض كتابنا!!.



خطاب الهيمنة مرة أخيرة

القارئ الحصيف لخطاب الهيمنة المصرى حول دور الولايات المتحدة فى العالم سوف يلحظ أنه لا يخلو من درجة عالية من التشويش، فما إن تبدأ المناقشة الجدية حول تحرير أصول الموضوع حتى نجد موضوعات النظام العالمى الجديد ونهاية التاريخ وصراع الحضارات كلها تتزاحم حتى يصعب تحديد الخطوط الفاصلة بينها، فمن الطبيعى إذا كنا نتحدث عن الهيمنة ألا يكون هناك نظام جديد كل الجدة لأن هيمنة إمبراطوريات وقوى عظمى قديمة قدم التاريخ الإنسانى، وكل ما نستطيع الحديث عنه هو الأنماط الجديدة منها والتى تقف وراءها تطورات تكنولوجية وفكرية ناجمة عن الخبرة البشرية لا سبيل لإنكارها واستبعادها من التحليل. ولاشك فى أن هناك تناقضًا هائلاً قائماً بين مقولة فوكاياما بنهاية الجدل التاريخى بين النظم الفكرية الكبرى فى العالم، ومقولة هنتجتون الذائعة حول وجود هذا الجدل على قاعدة من الحضارات المتصارعة. ورغم ذلك فإن خطاب الهيمنة العربى يحزم كل ذلك فى حزمة واحدة ويعطيها ذات القدسية التى يعطيها للكتب المقدسة كمحدد للاستراتيجيات الغربية والأمريكية خاصة غير عابئ ليس فقط بالتلال من الكتابات الغربية التى انتقدتها ورفضتها، بل والنظريات والأفكار الأخرى التى تفرزها الجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات الأهلية، والتقارير والتحليلات التى يقدمها أهل الحكم وأهل المعارضة.

وإذا استبعدنا هذا التشويش مؤقتاً، واستبعدنا معه الشتائم من نوعية الوقاحة والبجاحة والصفاقة والكذب والعمى والصف فى صفوف الأعداء والتى توجه لمن يحاول الاجتهاد فى الموضوع باعتبارها دلالة على فقدان الأعصاب الفكرية، وكشفا عن فاشية طالما اتشحت برداء التقوى والورع، واستبعدنا معهما أقدم

حيل المهاترات بتأليف المقالات للخصوم الفكريين والزج فيها بما لم يرد، والتفتيش عن النوايا وما تخفى الصدور، وجعل ذلك هدفاً للهجاء والمخاصمة، فإن خطاب الهيمنة الذائع يقع فى تناقض جوهرى. فهو من ناحية يعظم للغاية من قوة الولايات المتحدة ويجعلها مسئولة عن كل شرور العالم، فهى التى تسببت فى انهيار وفساد قوة عظمى بحجم الاتحاد السوفييتى، بقدر قدرتها على تحقيق المجاعة والحرب الأهلية فى الصومال، وعلى عاتقها تقع مآسى رواندا وبورندى لأنها لم تتدخل لإنقاذ شعوبهما من الذبح، وكذلك مآسى الكويت والأكراد والبوسنة وكوسوفو لأنها تدخلت، ولديها القدرة على تطويع نخب سياسية ديموقراطية منتخبة فى أوربا الغربية واليابان والأرجنتين والبرازيل بذات المهارة التى تخضع بها دولاً غير ديموقراطية وأمثلتها معروفة. هنا فإن خطاب الهيمنة لا يعظم فقط من القدرة الأمريكية فوق ما تطيقه، وفى كثير من الأحيان أكثر مما تدعيه، وإنما أيضاً ويخفة يد فكرية ينشل من كل هذه الدول قدراتها الحضارية والاستراتيجية التى تجعلها تقترب بعلاقات مؤسسية وقائمة على الاعتماد المتبادل الكثيف من الولايات المتحدة رغم كل المرارات التاريخية القريبة أو البعيدة.

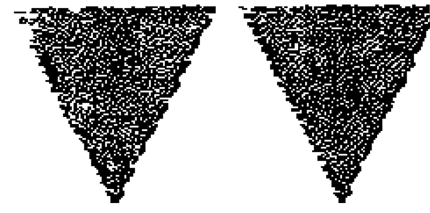
ومن ناحية أخرى فإن خطاب الهيمنة ينقلب فجأة لكى يصور هشاشة الوضع الأمريكى كله، بل واتجاهه نحو الانهيار كما حدث فى الاتحاد السوفييتى السابق، ولا يعدم الأمر هنا من محاولة للنشل الفكرى الإضافى باستدعاء إحصائيات الفقر فى أمريكا، وحتى إحصائيات السعادة والتعاسة للدلالة على السقوط القادم كالقدر والقضاء النافذ، مع الصمت الكامل على ذات الإحصائيات فى الدول الأخرى التى يتصور أنها ستقوم بالتنافس الاستراتيجى مع واشنطن. وإذا أخذنا الصين على سبيل المثال، وبغض النظر عن نتائج زيارة كلينتون لها والتى أفضت عن اتفاق للشراكة الاستراتيجية، أو زيارة الرئيس زيمن إلى نيويورك فى العام الماضى وقيامه بإطلاق إشارة البدء فى سوق المال، أو حتى زيارة رئيس الوزراء رونججى إلى واشنطن من أجل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أو الاعتماد المتبادل الكثيف للغاية فى مجالات التجارة والاستثمار بما فيها أعتى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، فإن النظر لميزان الفقر بين الدولتين الآن وفى المستقبل المنظور يضع تساؤلات جوهرية على مستقبل التنافس الاستراتيجى

بين الدولتين. وعلى الأرجح فإننا لن نجد أية إحصائيات عن السعادة أو التعاسة فى الصين لأن مسألة استطلاعات الرأى العام لم تذع بعد فى بكين مما يعنى أن الميزان يظل مختلاً وعاجزًا عن التحليل الصحيح لحقائق الوضع الدولى، والأهم فإنه يعطينا إشارة إلى واحد من عناصر القوة الأمريكية وهو المعلومات بحلوها ومرها والتى يستطيع أى باحث فى العالم أن يغرف منها ما يشاء حول التمييز العنصرى والفقر والسعادة وحتى الشذوذ الجنسى وخطايا الرئيس الأمريكى ذاته التى جرى إذاعتها كاملة غير منقوصة فى كبرى محطات التليفزيون وشبكات الإنترنت. ووفق أى تحليل للعلاقات الدولية فإن قدرة أى مجتمع على التعرف على مشكلاته الداخلية والخارجية هى أحد عناصر القوة والقدرة على اتخاذ القرار، ولا أظن أن دولة فى التاريخ سبق أن أعطت دولة أخرى فى حالة حرب معها الحق فى التعبير على أعلى مستوى أمام جموع مواطنيها، وقد شاهدنا الرئيس صدام حسين مرة واحدة خلال حرب الخليج على شبكة السى. إن. إن يقول لنا إن احتمالات هزيمته تقل عن الواحد فى المليون، والآن فإننا كل يوم نشاهد على نفس الشبكة وغيرها كل وزراء الحكومة اليوغوسلافية يدلون بالتصريحات والتعليقات بنفس الدرجة التى تعطى لمتحدثى البنتاجون والبيت الأبيض.

ما بين التطرف الشديد فى تصوير الهيمنة الأمريكية وإعفاء كل شعوب العالم من مسئولياتها وقدراتها، والتطرف الأكثر فى تصوير هشاشة الوضع الأمريكى، يقع مأزق خطاب الهيمنة الأمريكية وتحديد الموقف منها وكيفية التعامل معها. وربما لو حاولنا جميعاً الإطلاع على تجربة قريبة منا للغاية وهى تجربة العلاقات المصرية الأمريكية خلال ربع قرن لوجدنا صورة معقدة ومركبة من العلاقات التى تدرك الحدود العالمية من جانب، وتوسع نطاق المناورة والحركة وخدمة المصالح القومية والوطنية من جانب آخر، ومع العلاقات الوثيقة والمصالح المشتركة المتعلقة بعملية السلام والتى تعنى بالنسبة لنا الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة، والمتعلقة بأمن الخليج، وحماية المسلمين فى البوسنة وكوسوفو، والتنمية المصرية، فإن مصر أبقت على رؤيتها الخاصة لكل هذه القضايا مجتمعة، وكانت لها رؤيتها الخاصة والمتناقضة مع الموقف الأمريكى فى ليبيا والسودان. هذه التجربة الفريدة من التعامل مع النظام العالمى الذى تشغل الولايات المتحدة فيه موقعاً مهيمناً تعطينا قدرة أكبر على

فهم هذه الهيمنة وطريقة إدارة العلاقات معها دون تشنج من جانب أو استسلام من جانب آخر.

بقيت كلمة أخيرة أظن أنها لم تكن تغيب عن فطنة القارئ ولكن ذكرها ربما يكون هادياً لمن فى قلوبهم مرض، فتشريح حالة الوضع الأمريكى فى العالم لا يعنى تبشيراً به أو دعوة لكى نرفضه أو نقبل به، وإنما القصد هو أن نضع أمام الأمة من الحقائق والمعلومات والمعرفة ما نظنه أنه لازم لها فى اتخاذ خطواتها خاصة فى زمن تزعق فيه أصوات كثيرة تريد لأمتنا أن تمضى بإرادتها إلى التهلكة، وإعادة إنتاج تجارب مريرة سابقة، تحت رايات براقة ونستطيع ببساطة تلمس نتائجها فى دول قريبة منا للغاية. وإذا كانت هناك دعوة فى هذه المقالات فهى بالتأكيد لا علاقة لها بقضية نهاية التاريخ التى لا يوافق عليها كاتب السطور، ولا بمقولة صراع الحضارات التى يختلف معها اختلافاً كلياً، وإنما بضرورة الحصول على المعلومات وموازين التحليل من مصادرها، ليس فقط الأمريكية أو الأوربية، وإنما أيضاً الصينية والروسية والرومانية، وكل ما يعطينا صورة صحيحة عن عالمنا، وساعتها سوف ندرك أن مفتاح تقدم الأمم يتحدد بقدرتها على بناء عناصر قدراتها الذاتية، ثم بعد ذلك تعظيم المكاسب من العالم الذى تعيش فيه كما هو وليس كما يخلقه البعض فى أذهانهم.



البداية والنهاية فى كوسوفو

فى يوم ٢٦ مارس الماضى بدأت عمليات حلف الأطلنطى العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفى يوم ١٠ يونيو - أى بعد ٧٩ يوماً من القصف الجوى المتواصل - أعلن خافيير سولانا قائد الحلف عن وقف هذه العمليات بعد أن حقق الحلف أهدافه الرئيسية، وبعده بساعات قليلة وجه الرئيس الأمريكى كلينتون خطاباً أعلن فيه نجاح الولايات المتحدة فى حرب البلقان، وفى ذات الليلة وقف الرئيس اليوغوسلافى سلوبودان ميلوسوفيتش أمام كاميرات التليفزيون لأول مرة منذ بدأت الحرب لكى يعلن للشعب انتصار يوغوسلافيا فى المعركة لأنه حافظ على وحدة الدولة. وهكذا فإن الأطراف كلها خرجت من الأزمة التى شغلت العالم ونحن فيه طوال الشهور والأسابيع الماضية وهى تعلن انتصارها ونجاحها فى تحقيق أهدافها، وربما لا يكون هذا الوضع جديدًا تمامًا علينا، فهو يعود بنا إلى الوراء ثمانى سنوات عندما أعلن التآلف الدولى فى حرب الخليج الثانية عن انتصاره وتحقيق أهدافه بتحرير الكويت، فى ذات الوقت الذى أعلن فيه الرئيس المنصور بالله صدام حسين انتصاره فى «أم المعارك» لأن التآلف لم ينجح فى الإطاحة بالنظام العراقى أو تفتيت وحدة العراق.

وأياً كانت الأسباب التى يقدمها كل طرف لإعلان انتصاره، فإن ما يهمنا هنا أن الفترة بين بداية الحرب ونهايتها شهدت نقاشاً واسعاً فى مصر حول قضايا عدة، وآن الأوان لإعادة النظر فيها كلها لعلنا فى أزمات قادمة نكون أكثر قدرة على تفهم ما يجرى فى العالم بعد أن جعلتنا التجربة العملية أكثر خبرة وحكمة. القضية الأولى تعلقت بتأثير الحرب على النظام العالمى، وسمعنا كثيرًا عن

الهيمنة الأمريكية وحدودها بل ووصل الحديث إلى انتهائها نتيجة المواقف الروسية والصينية والهندية، التى بشرت بصلابة عود أقطاب جديدة لم تعد تقبل بما قبلت به فى النصف الأول من التسعينيات وأصبحت على استعداد للوقوف فى وجه واشنطن خالقة توازناً قوياً عالمياً جديداً يقوم على تعدد الأقطاب.. وكان المشهد فى الأسبوع الأول لحرب كوسوفو يدعم وجهة النظر هذه، فالغضب كان هائلاً فى موسكو لدى القيادة التى أصدرت البيانات الرافضة لهجوم حلف الأطلنطى، وقطعت الصلة مع الحلف والموجودة من خلال تآلف المشاركة من أجل السلام، وحتى دفعت بقطع من الأسطول الروسى قرب دائرة المعارك حتى حبس الكثير منا أنفاسهم انتظارًا للحظة تتناطح فيها الأساطيل وتنشب الحرب العالمية الثالثة التى طال انتظارها منذ أعلن الرئيس يلتسين عن إمكانية حدوثها إبان عملية ثعلب الصحراء فى العراق، كما كان الغضب موجودًا للجماهير التى خرجت فى الشوارع استنكارًا للهجمات الجوية على الأشقاء السلافيين، وعبر عنهم بقوة كثرة من أعضاء البرلمان الروسى الذين نفد صبرهم مما بدا لهم استهانة بالقوة الروسية. ويعيداً فى بكين كانت بيانات الشجب والرفض لا تقل سخونة، وفى نيودلهى، كما فى غيرها من عواصم عدم الانحياز، كان ضرب واحدة من الدول المؤسسة للحركة مؤلماً ولم يخل الأمر من نقد هنا أو هناك لأن الشرعية الدولية جرى تجاهلها.

ولكن المشهد الأول كما هى العادة تلته مشاهد أخرى، ويعد الثورة الروسية الأولى انتقلت روسيا من طرف فى المواجهة إلى وسيط فيها، وبرز فيكتور شيرنومندين رئيس الوزراء السابق حاملاً للمقترحات التى ينقلها بين موسكو وبلجراد وبون وواشنطن ونيويورك حيث مقر الأمم المتحدة، ومن يقارن مقترحاته الأولى بتلك التى انتهى إليها الأمر سوف يجدها تنتقل تدريجياً فى الجوهر تجاه مطالب حلف الأطلنطى، وبدا أن جماعة الثمانية للدول الصناعية الكبرى، التى تضم ستة أعضاء فى حلف الأطلنطى بالإضافة إلى اليابان التى لديها معاهدة دفاعية لا تقل صلابة عن الحلف مع الولايات المتحدة ومعها روسيا، هى الإطار الذى يصنع قرار الحرب والسلام فى البلقان. وهكذا انتهت الحرب وروسيا أكثر ضلوعاً فى النظام العالمى المعاصر عما كانت فى بدايتها، ولم تبق مسألة لم تتم تسويتها حتى كتابة هذه السطور إلا طبيعة المشاركة

الروسية فى عمليات حفظ السلام التى يقودها حلف الأطلنطى تحت راية قرار من مجلس الأمن، وعما إذا كانت هذه المشاركة تماثل ما حدث الاتفاق عليه من قبل فى البوسنة أم أن موسكو سوف تجعل قواتها أكثر استقلالاً، وهى قضية على الأرجح سوف يتم حلها بصيغة تكفل المشاركة والاستقلال فى ذات الوقت حتى لا يحدث تقسيم فعلى لإقليم كوسوفو، خاصة إذا ما نجحت موسكو فى إقناع الآخرين أن بوسعها توفير الأموال اللازمة للإنفاق على قواتها. أما فى الصين فبعد البيانات الأولى لم تصدر بيانات أخرى، وقام رئيس وزراء الصين بزيارة تاريخية لأمريكا من أجل الحصول على موافقتها لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ولولا أن هجمة جوية أصابت بالخطأ السفارة الصينية فى بلجراد، لما احتد الغضب فى بكين مرة أخرى حتى أنها امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن، ولكن الواقعة سببت سخطاً شعبياً ورسمياً فى الصين ربما يحله - بعد أن ينجلى الغبار - القبول بالصين فى المنظمة التى وقفت على أعتابها طويلاً. وفى الهند جاءت مشاغل أخرى، فقد كان لدى نيودلهى مشاغلها الخاصة فى كشمير، أما فى باقى دول عدم الانحياز، فإن عودة الأمور إلى مجلس الأمن حتى ولو كان من خلال قرار صاغه حلف الأطلنطى من خلال مجموعة الدول الثمانية، فإن السعادة كانت بادية لعودة الأمور إلى مظلة الشرعية الدولية التى شكى كثيرٌ من غيابها.

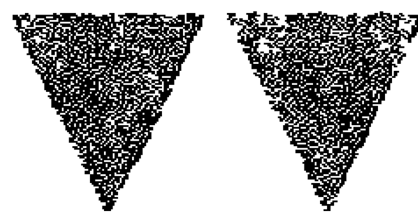
النهاية إذن بعكس البداية لم تفض إلى نظام متعدد الأقطاب، وعادت روسيا إلى ما كانت عليه على أطراف النظام تطرق الباب إليه ويستمع لها السامعون فى الداخل ويتهيئون لاستقبالها بعد استكمالها لمواصفات يرونها ضرورية، كما أن حلف الأطلنطى الذى راهن كثير على تفتته كما حدث تماماً إبان حرب الخليج الثانية خرج أكثر صلابة وقوة عما كان عليه الوضع قبل الحرب، والدول التى دخلته حديثاً، وتلك التى تقف فى طابور الدخول لم تتردد لحظة فى تقديم ما تستطيعه من تأييد، فى ذات الوقت الذى كانت تستعد فيه الدول الأوربية لانتخابات البرلمان الأوربى الذى سينقل أوربا كلها ومعها التحالف الغربى كله إلى آفاق جديدة للوحدة والاندماج مع القرن المقبل. ورغم أن هناك أسباباً كثيرة وراء ذلك، إلا أن البداية والنهاية فى كوسوفو أضافت سبباً آخر كان ثانى القضايا التى شغلتنا حول الحرب فى يوغوسلافيا وهو الطريقة الجديدة التى تم

بها خوض الحرب ربما لأول مرة فى التاريخ الإنسانى، فلماذا يتفتت الحلف نتيجة حرب لا تسيل فيها نقطة دم واحدة؟.

وإذا عدنا إلى الأيام الأخيرة من شهر مارس وما تلتها من أيام وأسابيع سوف نجد نقاشاً واسعاً حول فاعلية الحرب الجوية فى حسم نتيجة المعركة، وللحق فلم يكن النقاش والحوار فى مصر وحدها بل كان أيضاً فى أوربا وأمريكا وروسيا وبالتأكيد فى يوغوسلافيا، إلا أننا تميزنا بما لم يتميز به أحد وهو أن استخدام السلاح الجوى وحده فى المعركة كان تواطؤا أمريكياً مع الصرب لقتل ألبان كوسوفو وتهجيرهم. وكان جوهر النقاش هو أن السلاح الجوى وحده لا يحسم معركة، وإن لم يتم التدخل بالقوات البرية التى كانت تنتظرها يوغوسلافيا، كما كانت تنتظرها العراق فى حرب الخليج، لكى تتكبد قوات حلف الأطلنطى خسائر فادحة لا تتحملها فتنهزم كما حدث فى فيتنام، فإن الحرب لن تنتهى أبدًا ففى وسع القيادة الصربية الانتظار إلى الأبد. ولكن الانتظار لم يكن إلى الأبد فبعد ٧٩ يوماً من القصف عن بعد لم يخسر فيها حلف الأطلنطى جندياً واحدًا، وحتى لم تصل خسائر يوغوسلافيا ذاتها إلى ستمائة قتيل، عادت بلجراد للقبول بالانسحاب من إقليم كوسوفو، وتواجد قوات من حلف الأطلنطى ومن الدول التى قامت «بالعدوان»، وحكم ذاتى موسع للألبان، وحسب قرار مجلس الأمن «ودرجة معقولة حق تقرير المصير» وطبقاً لما ورد فى اتفاق رامبوييه الذى سبق للقيادة اليوغوسلافية رفضه. وهكذا نجحت الحرب الجوية فى حسم نتيجة الحرب التى لم تكن حرباً على الإطلاق كما تعارفنا عليها فى التاريخ، فهى حرب جرت كلها عن بعد، وبلا التحام أو التفاف أو اختراق أو تخطى خنادق دفاعية، وهى حرب يقول فلاسفتها إنها أقل تكلفة وأقل دموية وأكثر سرعة، وكان ذلك هو الحال بالطبع للقائمين بها، أما بالنسبة ليوغوسلافيا فقد كانت الأكثر تدميرًا، أما بالنسبة للعالم فقد كانت ميلادًا جديدًا للحروب. القضية الثالثة التى شغلتنا كثيرًا تعلقت بموضوع النزاع وهو أهل كوسوفو ذاتهم، فرغم أنهم جميعاً أيدوا تدخل حلف الأطلنطى، إلا أن البعض منا لم يصدقهم كثيرًا وكانت الحجة أن العمليات العسكرية أخرجتهم من ديارهم وهؤلاء أيضاً لم يصدقوا من قال إن حملات التطهير العرقى كانت قد بدأت قبل وقت طويل من بدء الحرب، وبالطبع، وللأسف، فإن التاريخ لا يعرف القيام بالتجارب فنجربها مرة بدون الحرب لكى نعرف عما

إذا كان التطهير سوف يمضى إلى منتهاه، ومرة بالحرب لكى نصل إلى النتيجة التى عرفناها، ولكن العقلاء منا قالوا إن معيار النجاح والفشل هو عودة اللاجئين إلى ديارهم، وأضافوا إلى ذلك مصادرة للنتيجة بأن التاريخ لم يعرف أبدًا عودة للاجئين كما حدث فى فلسطين والهند وباكستان متجاهلين أن اللاجئين الكويتيين عادوا إلى الكويت، والأكراد إلى العراق، وثلثى لاجئى البوسنة إلى البوسنة وجار ترتيب الأوضاع لعودة الباقى، بل وعاد خمسون ألفاً من لاجئى ١٩٤٨ مع ياسر عرفات إلى فلسطين. وأياً كانت التحفظات فإن المعيار صحيح، ولذا فإن قرار مجلس الأمن كرر ضرورة تحقيق ذلك فى أكثر من موضع، وأعلن بالفعل عن عودة ٤٠٠ ألف لاجىء قبل شهر سبتمبر المقبل، وبعد تطهير المناطق فى كوسوفو من الألغام، والقنابل المفخخة سوف يعود الجميع، أو كل من هو راغب فى العودة، وفى هذا الإطار فإن مشكلة القوات الدولية بقيادة حلف الأطلنطى سوف تكون كيف يمكن منع لاجئى كوسوفو من الاندفاع إلى أراضيهم قبل توفير درجة كافية من الأمان.

كانت هذه قضايا ثلاث دار حولها نقاش ساخن، والآن جاء وقت التأمل بين البداية والنهاية فى تجربة تاريخية عملية يمكن لنا جميعاً تحليلها واستخلاص الدروس منها، وليس مطلوباً من أحد الاعتذار عن تضليل الرأى العام، وإنما المطلوب أن تكون النقاشات القادمة أقل سخونة وأكثر خبرة وحكمة، فقط ولا غير!!.



من الذى انتصر في حرب فيتنام؟

الذين تفتَّح وعيهم السياسى فى النصف الثانى من الستينيات حتى منتصف السبعينيات يعرفون أن حرب فيتنام كانت أهم الأحداث العالمية التى لها خبر ونبأ فى جرائد كل صباح، وبشكل ما دار حولها كثير من الأحداث الأخرى حينما تمرد الشباب الأمريكى على الحرب البشعة، ورفض بطل الملاكمة محمد على كلاى التجنيد فى الجيش الأمريكى، وكسرت الممثلة الشهيرة جدًا فى تلك الأيام جين فوندا كل أنواع الحصار على فيتنام وذهبت إلى هانوى تستنكر سياسات بلادها العدوانية، وتفجرت شرارة أشعلت حرائق كثيرة بين طلاب العالم ومعها ظهرت موجات فى الفن والأدب والموسيقى كلها تطالب بوقف الحرب وممارسة الحب!.

فى العالم العربى كان الموقف مختلفاً، فى البداية كان التعاطف مع فيتنام باعتبارها واحدة من حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث التى امتدت من الحرب ضد فرنسا إلى الحرب ضد أمريكا، ولكن عندما وقعت كارثة حرب يونيو ١٩٦٧ العسكرية بدا وكأن هناك حلفاً ضمنيًا بين العرب الذين يقاومون العدوان الإسرائيلى والفيتناميين الذين يقاتلون عدوان الولايات المتحدة الحليف الأول لإسرائيل. ولفترة طويلة كان النموذج الفيتنامى فى المقاومة هو المثال الذى ينبغى أن يحتذى فيما عرف بحرب التحرير الشعبية الذى تبنته منظمات عربية قومية وماركسية، ولكن أداءها فى الواقع كان محدودًا بعد أن قررت النظم العربية الاعتماد على الجيوش التقليدية فى حرب التحرير، فكان هناك قدر من الحسد للحالة الفيتنامية وأدائها البطولى حتى أن الشيخ إمام غنى قصيدة عربية تقول «آه يا فيتنام/ آه لو مليون مقاتل من أبطالك/ تدفعهم ريح شرقية نحو الصحراء العربية/ لوهبتهموا مليون وليد قحطانية». كان الشاعر والمغنى

العربى على استعداد لأن يعطى ويهب نساء العرب للفيتناميين حتى يلدوا ذرية عربية جديدة أكثر صلابة وقدرة على القتال والنضال.

ومضى ربع قرن على انتصار فيتنام على أقوى قوة عظمى فى العالم وشهدت الدنيا كلها أمريكا وهى تنسحب من فيتنام، وشاهدت حالة العملاء فى فيتنام الجنوبية وهم يتعلقون بذيل طائرات الهليوكبتر الأمريكية فى طريقها إلى المنفى، وبعدها توحدت فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية كما كان يريد الفيتناميون، وأصبحت سايجون عاصمة الثانية مدينة هوشى منه على اسم الزعيم والقائد الذى كان يعيش فى هانوى عاصمة الأولى. وبعد مجموعة من الأفلام الأمريكية عن الحرب، اختفت فيتنام كلها من على شاشة الأنباء والأحداث والبطولات، وبعد خمسة وعشرين عاماً إذا بها تعود مرة أخرى لكى تشغل المقدمة الإعلامية فى العالم فقد قام الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بزيارة هانوى، وكانت المفاجأة هى حالة الاستقبال الشعبى الحافل والحميم للغاية من الشعب الفيتنامى لرئيس الدولة التى قتلت ثلاثة ملايين من الفيتناميين وعددًا لا يقل هولا من الجرحى والمشوهين.

جاء هذا المشهد على خلفية من التاريخ الدامى، وعلى خلفية من التصريحات الفيتنامية أن زيارة الرئيس الأمريكى سوف تأخذ شكلاً رسمياً بحتاً مراعاة لمشاعر الرأى العام الذى لايزال يعانى من آلام الحرب، ولكن الواقع كان شيئاً آخر، وربما لم يكن هناك ما يماثله فى السوابق إلا استقبال الشعب المصرى الحافل للرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون للقاهرة بعد شهور قليلة من قيام الولايات المتحدة بإقامة أكبر جسر جوى عسكرى لمساعدة إسرائيل خلال حرب أكتوبر، وكان التفسير آنذاك أن الأمر راجع لسلطان الرئيس السادات وتلاعبه بمشاعر الرأى العام، ولكن الحالة هذه المرة فى هانوى كانت مختلفة، فالنظام السياسى الشيوعى لايزال موجودًا، ولاتزال صور هوشى منه معلقة على كل الجدران، بما فيها الجدار الذى سوف يقف أمامه بيل كلينتون لأخذ الصور التذكارية.

ورغم ذلك كانت فيتنام قد تغيرت كثيرًا، وكذلك أمريكا، والعالم كله، فبعد النصر المبين فى الحرب أصبحت هانوى عاصمة لقوة إقليمية عظمى مسلحة حتى الأسنان بمدد لا نهائى من الأسلحة السوفيتية والصينية وحتى الأمريكية كذلك التى انتزعتها أو أسرتها من الفلول الأمريكية أو الفيتنامية الهاربة. وعندما وجدت فيتنام أن حليفها الكامبودى بول بوت الذى انتصر هو الآخر فى الحرب

الأهلية الكمبودية قد جاوز الحدود وقتل وذبح مليونين من المواطنين بعضهم من ذوى الأصول الفيتنامية، لم تجد بدا من غزو كمبوديا كلها وإقامة حكومة عميلة كان عليها أن تخوض حرباً طويلة وضروساً مع الخمير الحمر الذين لجأوا إلى الأدغال لكى يعيدوا تجربة فيتنام ذاتها. ومع هذا الغزو تفكك التحالف الفيتنامى الصينى ضد أمريكا، وقامت الصين ذاتها بغزو فيتنام عام ١٩٧٩، ورغم أن هانوى انتصرت مرة أخرى ونجحت فى رد العدوان الصينى، إلا أنها أدركت أن العالم الذى تعرفه تغير بشدة عما اعتادت عليه.

كانت الصين تتغير بوتائر سريعة، فمع انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٧٨ دخلت بكين فى مرحلة جديدة من التطور الاقتصادى والاجتماعى حتى ولو أبقت هياكلها السياسية الشيوعية كما هى، وتحرك العملاق السكانى والجغرافى والعسكرى الصينى لكى يصبح قوة اقتصادية وتكنولوجية متنامية بالانفتاح الاقتصادى والإصلاح المالى والسوق الحرة والاندماج فى السوق الرأسمالية المعاصرة. ووجدت فيتنام أنها تملك أسلحة كثيرة ولكنها ليست كافية لإطعام شعبها، كما كانت تملك شعارات ثورية هائلة ولكنها لا تنقذ جائعاً، وباتت الهوة الاقتصادية بين فيتنام والصين تتفاقم كما تفاقمت ذات الهوة مع كل دول جنوب شرق آسيا التى دخلت فى مرحلة عظمى من النمو الاقتصادى، ووجد النظام السياسى نفسه أمام اختيارات صعبة فبدأ فى عام ١٩٨٦ أولى الخطوات نحو الإصلاح الاقتصادى والتحول نحو اقتصاد السوق وجذب الاستثمارات العالمية إلى مجتمع يعرف قيمة العمل بقدر ما عرف فى السابق القدرة على القتال، وخلال التسعينيات وصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى ٢٠ مليار دولار وتنتج ١٤٦٠ من السلع والخدمات.

وبالتوازى مع الإصلاح الداخلى بدأت فيتنام فى تغيير سياستها الخارجية لكى تلحق بنادى الدول الرأسمالية الناهضة فى آسيا، وبعد انسحابها من كامبوديا انضمت إلى عضوية رابطة دول جنوب شرق أسيا (آسيان)، وبعدها دخلت إلى المنتدى الاقتصادى لدول أسيا والمحيط الهادى (آبيك)، وبدأت بكل قوة تطرق باب الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. واستجابت الولايات المتحدة لهذه التغيرات فرفعت الحظر التجارى عن فيتنام فى عام ١٩٩٤ وفى العام التالى أعادت العلاقات الدبلوماسية مع هانوى، وفى العام الحالى وقعت معها

اتفاقاً تجارياً يخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الفيتنامية بمقدار ٩٠٪، وهو ما أدى إلى توقع زيادة الصادرات الفيتنامية إلى الولايات المتحده من ٣٣٨ مليون دولار إلى ضعف هذا الرقم.

كل ذلك مهد الطريق لوضع العلاقات الفيتنامية الأمريكية على مستوى جديد يسمح بزيارة الرئيس الأمريكى إلى هانوى لكى يلقى استقبالاً حافلاً، ليس فقط لأنه واحد من الأمريكيين الذين رفضوا الحرب فى فيتنام، ولكن لأن الظروف الموضوعية كلها قد تغيرت وأصبحت هناك فيتنام أخرى جديدة غير التى قامت معها الحرب فى السابق. وكان هناك سبب إضافى حينما حدثت الأزمة الاقتصادية الأسيوية حيث وجدت فيتنام أن غالبية الاستثمارات التى أتت إليها جاءت من النمور والفهود الأسيوية الصاعدة، وأخذت هذه الاستثمارات فى الانسحاب إبان الأزمة مما عرض الاقتصاد الفيتنامى لتقلصات صعبة، ووجدت على أثرها أنها لابد لها من تنويع مصادر الاستثمارات والأسواق باستقطاب الولايات المتحدة ناحيتها.

كل ذلك فتح الباب للتساؤل حول من الذى كسب الحرب الفيتنامية فى النهاية، وللوهلة الأولى تبدو الإجابة أنها فيتنام هى التى كسبت الحرب، فقد كسبتها عسكرياً وأجبرت الولايات المتحدة على الانسحاب، كما أن رئيس الولايات المتحدة هو الذى جاء فى النهاية إلى هانوى يطلب السماح والمغفرة. ولكن الوهلة الثانية تشير إلى أن فيتنام التى جاءت لها أمريكا فى النهاية كانت الدولة الرأسمالية التى تريدها أمريكا، والفارق هو أنها لا تشمل فيتنام الجنوبية فقط ولكن مضافاً لها فيتنام الشمالية أيضاً، ومعها كل الروابط الدولية والعالمية التى يشتبك فيها الطرفان إقليمياً وعالمياً عن طريق المؤسسات والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية.

ولكن ربما كان السؤال ليس صحيحاً منذ البداية، وأن فكرة المنتصر والمهزوم مع انتهاء الحرب الباردة ومطلع القرن الواحد والعشرين لم يعد لها نفس المعنى الذى تم التعارف عليه خلال القرنين الماضيين حيث كان على المنتصر أن يحقق انتصاره بالقضاء على الخصم وطرده من ساحة النفوذ الدولى. القضية الآن باتت مختلفة فقد استفادت الولايات المتحدة للغاية من الطريقة التى انتهت إليها الحرب الفيتنامية فجرى تحديث قواتها العسكرية، كما خلقت قاعدة تكنولوجية

وعلمية جبارة، وفى النهاية انطلق اقتصادها كما لم ينطلق من قبل، ولم يعد هناك بد، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، من التطلع إلى الاقتصاد العالمى كله بما فيه من أصدقاء وحلفاء، وأعداء وخصوم، لكى يستوعب طاقاته الهائلة.

وبالمثل كان الحال فى فيتنام فبعد أن حصلت على حريتها واستقلالها الوطنى وقدرتها على اتخاذ القرار المستقل، لم يكن كل ذلك مطلوباً فى حد ذاته، ولكن المطلوب كان استخدامه لكى تتحسن أوضاع الشعب الفيتنامى، ويلحق بالتقدم الاقتصادى الذى جرى فى كل البلدان الأسيوية المجاورة. ولم تكن القيادة الفيتنامية على استعداد لكى تضع قصة نضالها فى متاحف التاريخ، فالنضال الحقيقى فى القرن الجديد أن يكون لها مكانة تنافسية فى أسواق العالم كله وهو ما لا يتحقق دون علاقات متشابكة وكثيفة مع قيادة المعسكر الرأسمالى فى العالم. وهكذا انتصر الطرفان فى العالم الجديد مهما كانت نتيجة الصدام فى السابق منذ ربع قرن أو يزيد!.



الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية

العالم العربى متحير جدًا فى فهم أوربا هذه الأيام، فالشائع بين المفكرين والكتاب والصحفيين أن أوربا فى طريقها إلى أن تكون قطباً دولياً كامل الأهلية نتيجة خطوات التكامل الأوربى من جانب التى وصلت إلى درجة إنشاء بنك مركزى موحد تصدر عنه عملة واحدة هى «اليورو»، وإنشاء جهاز كامل للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وأخيرًا السير خطوات فى إنشاء قوة عسكرية للانتشار السريع، ولكن رغم كل ذلك فإنه لا يوجد ما يشير إلى أن الاتحاد الأوربى فى طريقه إلى اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة فى أمور تخص السياسة العالمية فى العموم، وتخص الشرق الأوسط فى الخصوص. والشائع أيضاً أن العالم لا يسير إلا على أساس قطبية متعاندة ومتعارضة ومتنافسة ومتصارعة بشكل ما، ومادام الاتحاد السوفيتى قد انهار، فإن طبيعة الأشياء تقول بظهور أقطاب جديدة تعدل الموازين، ولكن الواقع يقول بغير ذلك، فالتلاحم الأوربى الأمريكى يتعمق كل يوم رغم زوال القطب الآخر الذى كان الظن أنه السبب فى تحالفهما. وعندما أصرت الأطراف العربية على حضور أوربا فى مؤتمر شرم الشيخ لكى تمثل الأقطاب فى عالم اليوم، ولإعادة تشكيل إطار التفاوض العربى الإسرائيلى من جديد، كانت المفاجأة أن تمثيل الاتحاد الأوربى والرئاسة الأوربية لم يشكل فارقاً جوهرياً، بل خرجت أوربا من المؤتمر بذات الموقف الذى اتخذته أمريكا، وكانت النتيجة أن سوريا ولبنان قررتا مقاطعة اجتماع مرسيليا لوزراء خارجية إعلان برشلونة غضباً من الموقف الأوربى، أما الدول التى حضرت بعد ذلك فقد كان للتعبير عن هذا الغضب، على حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى.

الحيرة العربية، والغضب العربى يرجع فى جوهره إلى أننا لم نستوعب كثيرًا

أبعاد العلاقة الأوربية الأمريكية فى حالتها المعاصرة ومع بداية القرن الواحد والعشرين الذى غير كثيرًا من جوهر العلاقات الدولية وجعلها تبتعد كثيرًا عن تقاليدها فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين اللذين عرفا أنواعاً مختلفة من القطبية. فمع بداية القرن الجديد ورغم كل التطورات التى حدثت على ساحة الوحدة الأوربية فإن البعد التاريخى لها خلال القرن الماضى كله يشهد بتراكم خبرة إنقاذ الولايات المتحدة لأوربا من نفسها وهو ما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم بعد ذلك إنقاذها من الغول السوفيتى الذى وصلت جنوده إلى قلب القارة خلال الحرب العالمية الثانية، وصواريخه النووية إلى ما وراء القلب بكثير خلال الحرب الباردة، وحتى بعد انتهائها كان على أمريكا مرة أخرى أن تتدخل فى البوسنة وكوسوفو لكى تنقذ أوربا من أخطار البلقان التى عادت بالقارة إلى بدايات القرن. وبشكل ما فإن التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط، والخليج خاصة يعود فى جزء منه إلى حماية النفط وإمداداته من قوى إقليمية ودولية طموحة وهو الذى يشكل ٢٣٪ من الحاجات النفطية الأوربية بينما الأقل من ذلك بكثير بالنسبة للولايات المتحدة.

الدين التاريخى يضاعفه بُعد آخر يتجسد فى النظام الدولى الذى قام بعد انتهاء القطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة بموقع القوة العظمى الوحيدة فى العالم والتى لديها سلطة مركزية لاتخاذ القرارات الأمنية والعسكرية وهو ما تفتقر إليه أوربا حتى الآن ولا ينتظر أن تصل إليه فى المستقبل القريب. ولم تصل أمريكا لهذه المكانة فقط نتيجة اختفاء الاتحاد السوفيتى، بل نتيجة قدراتها الاستراتيجية الهائلة التى عكست قدرات اقتصادية وتكنولوجية جبارة. هذه القدرات غيرت كثيرًا من تقاليد السياسة الدولية القائمة على مناطق النفوذ للقوى الدولية القريبة جغرافياً منها، التى كانت تجعل منطقة الشرق الأوسط مكاناً طبيعياً للنفوذ والتواجد الأوربى، ولكن الجغرافيا تغيرت كثيرًا فى العالم المعاصر، فرغم البعد الجغرافى الأمريكى بحسابات المسافات وخطوط الطول والعرض، فإنها قريبة جدًا بفعل أن شركاتها النفطية هى التى تهيمن على إنتاج أهم سلعة اقتصادية فى المنطقة كلها، وبحكم تواجد حاملات الطائرات الأمريكية فى البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج، ونتيجة وجود طائرات المراقبة والمتابعة فى أجواء المنطقة وسماواتها. وبهذا المعنى فإن منطقة

الشرق الأوسط لا تختلف كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة عن أمريكا الوسطى أو أمريكا الجنوبية من حيث القدرة الاقتصادية والعسكرية، وهى المسألة التى تدركها أوربا جيدًا ومن خلالها تكتشف أنها الأكثر بعدًا فتساير أمريكا لعلها يكون لها من المسايرة مغنم.

البعد الثالث هو ظاهرة «العولمة» التى تخلق علاقات التحام عبر المحيط الأطلنطى ربما لا يعرف لها مثيل فى التاريخ أو على اتساع المعمورة كلها، فعلاقات الاعتماد المتبادل فى مجالات التجارة والاستثمار من الكثافة والنمو بما لا يماثلها فى نطاقات جغرافية أخرى فى العالم. وربما كان الأكثر أهمية من ذلك أن الفارق بين ما هو «أمريكى» وما هو «أوربى» بات معدوماً للغاية خلال العقود الأخيرة نتيجة عمليات الاندماج المتسارعة بين الشركات الأوربية والأمريكية التى كانت الأعلى كعباً فى الاندماجات العالمية بين الشركات الكبرى التى بلغت قيمتها خلال العام الماضى وحده ١.٣ تريليون دولار. ومن هنا فإن ما يبدو وكأنه منافسات أوربية أمريكية فى مجالات التجارة والاستثمار هو فى حقيقته منافسة بين شركات يمكن أن تتم المنافسة بينها حتى داخل أوربا أو أمريكا ذاتهما، وحتى عندما تكون الشركات غير مندمجة شكلاً فإنها ليست كذلك موضوعاً، فأسهمها مملوكة عبر المحيط ومطروحة للبيع والشراء فى سوق المال فى نيويورك كما هى مطروحة فى سوق المال فى فرانكفورت، كما أن مكونات إنتاجها تأتى من القارتين ومن بقية العالم. هنا فإن ما يعتبره العرب «حرباً تجارية» بين أوربا وأمريكا يمكن أن يتحول إلى تنافس بين الأقطاب فإنه لا يعكس حقيقة فى الواقع.

وحتى لو عدنا إلى البعد الرابع الذى يقوم على المصالح القومية على اعتبار أنه لايزال لدينا دول بالمعنى الكلاسيكى للكلمة لوجدنا أن الطرفين الأمريكى والأوربى فى جميع إعلاناتهما يكادان يتطابقان فى تكييف هذه المصالح فى الشرق الأوسط التى تقوم على حماية أمن إسرائيل والحفاظ على النفط وتدفقه إلى الأسواق الأوربية والأمريكية ومنع أى طرف إقليمى من السيطرة على إنتاج القدر الذى يسمح له بالتحكم فى هذه الأسواق، وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار فى المنطقة الذى يمكن أن تهدده نظم سياسية ثورية وراديكالية، وأخيرًا أضيف لها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى أى دولة غير إسرائيل. ولذلك لم تكن هناك

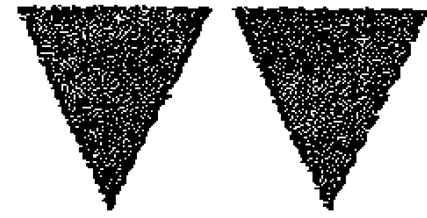
مصادفة الالتقاء الأوربى الأمريكى على معاداة مصر الناصرية، والعراق الصدامية، وإيران الخومينية.

ولعل البعد الخامس الخاص بإدارة التحالف الأمريكى الأوربى هو ما يفسر أحياناً هذا الإدراك العربى بالتعامل معهما كقطبين متمايزين، فرغم توافق المقاصد فإن الطرق قد تختلف ما بين استخدام القوة والردع من جانب واستخدام الجزرة والإغراء من جانب آخر. وعندما عمدت ألمانيا وعدد من الدول الأوربية فى منتصف السبعينيات إلى استخدام سياسة «التوجه نحو الشرق» باستخدام المعونات والتجارة والاتصال وحقوق الإنسان وحتى الدورات الرياضية فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى وبقية دول شرق أوربا فلم يكن الهدف مختلفاً عن الولايات المتحدة التى استخدمت وسائل سباق التسلح والمقاطعة الاقتصادية لتحقيق ذات الهدف وهو تفكيك «إمبراطورية الشر». وكذلك الحال بالنسبة للشرق الأوسط، وعندما تستخدم أوربا ما يسمى «بالحوار الانتقادى CRITICAL DIALOGUE » تجاه إيران، فإنها كانت ترمى إلى تحقيق نفس النتيجة التى تسعى إليها الولايات المتحدة من خلال سياسة «الاحتواء المزدوج» الذى يشمل إيران والعراق معاً، ولم تكن عملية برشلونة المتوسطية التى قامت بها أوربا بعيدة تماماً عن «الشرق أوسطية» التى قامت بها أمريكا من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

ولكن اختلاف الطرق قد يؤدى أحياناً، كما يحدث كثيرًا فى حالة الدول العربية إلى خلافات استراتيجية، وهنا يأتى البعد السادس لكى يحافظ على نقاء الأهداف والمقاصد من غبار الطرق والوسائل، فالطرفان الأمريكى والأوربى تجمعهما شبكة هائلة من المؤسسات التى لا يمر يوم دون لقاء يتم فيه التشاور والطرح والتحليل وقياس النتائج. فبالإضافة للعلاقات الثنائية النشطة التى تجمع واشنطن مع كل عاصمة أوربية، فإن هناك الرابطة المؤسسية الاستراتيجية الناجمة عن حلف الأطلنطى الذى بات أكثر قوة ومنعة ومهاماً بعد انهيار حلف وارسو، وهناك الرابطة الصناعية التكنولوجية من خلال منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهناك الرابطة الخاصة بالبترول من خلال الوكالة الدولية للطاقة، وهناك الرابطة الاقتصادية من خلال مجموعة الدول الثمانية التى تنظر فى حال الاقتصاد العالمى كله. وكأن ذلك ليس كافياً للتنسيق وإدارة

التحالف، فقد اضاف له الطرفان «حوار عبر الأطلنطى» الذى يجعل وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربى يجتمعون مع وزير الخارجية الأمريكى مرتين فى العام، تضاف له أربعة اجتماعات أخرى فى العام على المستويات العليا لوزارات الخارجية لا يتركون شاردة أو واردة فى علاقات الطرفين بالأطراف الأخرى فى العالم دون فحص وتمحيص.

ولكن ربما كان البعد السابع والخاص بتوافق النظم السياسية والثقافية والحضارية هو ما يشكل الأساس لكل الأبعاد السابقة، فعلى جانبى المحيط توجد نظم سياسية ديموقراطية يقوم فكرها السياسى على أسس ليبرالية، وكلها تطورت من خلال الحضارات اليونانية والرومانية وعصور التنوير والثورة الصناعية وما بعدها. وبشكل من الأشكال فإن الولايات المتحدة ظنت فى نفسها، كما ظن الأوربيون فيها، أنها الامتداد الأوربى فى العالم الجديد، ولكن بطريقة أكثر عنفواناً ومقدرة بحكم استيلائها على قارة بأكملها، وبحكم أنها جددت فى الفكر الأوربى الذى تنازعته الحروب الداخلية، وتوازنات القوى، والانقسام الإقليمى، والأفكار الفاشية فى بعض الأوقات، والعدمية فى أوقات أخرى. صحيح أن الأوربيين يشكون أحياناً، خاصة فرنسا، من الهيمنة الثقافية الأمريكية، ولن يخلو الأمر من وقت لآخر من ظهور كتاب أوربى عن السطحية الأمريكية أو عن الأمريكى القبيح، إلا أن الواقع يشهد أن التفاعل الثقافى بينهما على كافة الأصعدة ينتقل بهما سوياً إلى ثقافة جديدة تتماشى مع ثورة العلم والتكنولوجيا التى يقول البعض على جانبى الماء إنهما تنقلهما إلى ما بعد الحداثة. وعلى أى الاحوال، وأياً كانت الفوارق باقية على الطرفين فإن ما يجمعهما ثقافياً وحضارياً وسياسياً أكبر مما يوجد بين أى مجموعة أخرى من دول العالم بما فيها الدول العربية ودول الشرق الأوسط. هل بعد ذلك تجوز الحيرة ويمكن الغضب؟!.



إعــادة تنظيـم العــالم:

المحـكمــة الجنــائيــة الــدولــيــة الــدائــمــة

عندما أعلنت الولايات المتحدة فى أول أيام العام الجديد أنها سوف توقع على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة انتهى كل شك فى حدوث هذه الخطوة المهمة والمتقدمة للغاية فى تطور القانون الدولى الإنسانى، بل وتطور النظام العالمى ككل فى اتجاه بناء المؤسسات التى تجيب عن تساؤل كيف ستتمكن الدول والأمم والشعوب من تنظيم العالم فيما يتعلق بالسياسة (على أمل تحقيق الديموقراطية فى وبين الدول) والاقتصاد (على أمل تحقيق الرخاء لسكان كوكب الأرض) والأمن (على أمل تحرير الإنسان من الخوف والقهر الفردى أو الجماعى)، وباختصار كيف ستتمكن الإنسانية من خلق عالم أفضل. فرغم أن ١٣٦ دولة كانت قد وقعت بالفعل على الاتفاقية، وقامت ٢٧ دولة بالتصديق عليها، فإن دور ووزن الولايات المتحدة فى العالم المعاصر جعل مشاركتها فى مثل هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف حاسمة لجعلها جزءًا من النظام الدولى العام. فلم ينس العالم بعد أن تراجع أمريكا عن المشاركة فى عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى كان سببًا فى عدم فاعليتها ثم انهيارها بعد ذلك عندما قامت الحرب العالمية الثانية التى قامت بعدها الأمم المتحدة بمشاركة واشنطن فعاشت حتى الآن الركن الأساسى للتنظيم الدولى رغم ما يوجه لها من انتقادات وما يتسم به أداؤها من نواقص وضعف فى أحيان كثيرة.

وعندما ينظر المؤرخون فى المستقبل إلى هذه الخطوة فى التطور العالمى فسوف ينظرون باهتمام كبير لوضعها ضمن إطار عملية تشكيل وتكوين نظام جديد، اجتهد الساسة والمفكرون والفقهاء فى تشكيل أركانه ومؤسساته بعد تلك اللحظة المثيرة من سقوط حائط برلين التى كانت أشبه بلحظة بدء الخليقة أو ما بعد الانفجار الأعظم أو الـ Big Bang كما يقول علماء الطبيعة التى عندها تشكلت

أولى خطوات الحياة وتحدد كل شىء يتعلق بقوانين التطور. وبهذا المعنى فإن العقد الماضى كان مشابهاً لتلك اللحظة التكوينية بعد الانفجار الأعظم الذى جاء مع انهيار الاتحاد السوفيتى ورفع يد الحرب الباردة عن التطورات العالمية فى التكنولوجيا والاقتصاد والاتصالات فى العالم. وإذا كان هناك من قال إن قرنا ونصف القرن من وجود الإمبراطورية البريطانية لا يزيد فى التاريخ الإنسانى على الزمن الفاصل بين إغلاق العين وفتحها، فإن زمناً أقل من ذلك بكثير، ولا يزيد على عشر سنوات كان هو الذى تكون فيه النظام العالمى الذى سيحكم الدنيا خلال القرن الواحد والعشرين.

لقد جاء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة كتتويج لتطور بطىء ولكنه مستمر فى القانون الدولى الإنسانى منذ عام ١٨٣٦ عندما ولد القانون نتيجة إعلان لوزارة الدفاع فى الولايات المتحدة تضمن ضرورة التعامل مع الجرائم التى ارتكبت خلال حرب الاستقلال الأمريكية عن بريطانيا العظمى. وتبع هذا الإعلان اتفاقية باريس فى عام ١٨٥٦ التى تضمنت قواعد معاملة المحاربين فى الحروب البحرية، ثم بعد ذلك اتفاقيات لاهاى فى عام ١٨٩٩ و١٩٠٧، وبروتوكول جنيف فى عام ١٩٢٥ واتفاقية جنيف ١٩٤٩.. هذه الاتفاقيات مجتمعة كان الهدف منها التخفيف من ويلات الحرب، ووضع سقف للوحشية التى كانت تتم بها المعارك الحربية سواء فيما يتعلق بالمحاربين أو المدنيين، وفى نفس الوقت فإنها كانت تضع قواعد دولية عامة تلتزم بها فى واحدة من أدق لحظات «السيادة» وأخطرها وهى المتعلقة بالحرب.

ولقد كانت حرب كوسوفو فى العام الماضى نقطة تحول جوهرية فى هذه المسيرة الإنسانية، فقد وقفت غالبية الشعوب والدول مع هذه الحرب، ولكنها فعلت ذلك بقدر ليس قليلاً من الانزعاج والقلق. وجاء التأييد لاستخدام حلف الأطلنطى القوة العسكرية فى إقليم كوسوفو لأسباب معروفة وهى أنه بدا أن الإنسانية قد شبت أخيرًا عن الطوق وقررت عدم التسامح مع عمليات الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وكان ذلك انتصارًا للإنسان ربما لا يضاهيه انتصار آخر فى التاريخ منذ تقرر إلغاء العبودية فى القرن التاسع عشر التى كانت جزءًا معتادًا من ممارسات الشعوب والأمم. وعندما تقرر إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بجرائم الحرب فى يوغوسلافيا، وتبعتها محكمة أخرى تخصصت فى ذات

الجرائم فى رواندا وبورندى، بدا أن إعادة تنظيم العالم فيما يتعلق بشئون الحرب والسلام والأمن تجرى ضمن عملية أكثر شمولاً لم يحدث لها مثيل منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ التى وضعت أساس النظام الدولى على أساس من فكرة «السيادة» التى أعطت للدولة السلطة المطلقة على مواطنيها وعلى قراراتها التى تتخذها. فقد جاءت فكرة هذه المحاكم وإنشائها فى الوقت الذى كان تجرى فيه إعادة تنظيم التجارة العالمية بهدف تحريرها من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تضعها الدول من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولأول مرة قام البنك الدولى بالدعوة والعمل من أجل تخفيض وإزالة الفقر من العالم، وسواء كان الأمر يتعلق بالتجارة أو بالفقر أو بحقوق الإنسان أو بجرائم الحرب فإن العالم كان يعاد تنظيمه على أساس التدخل فى أمور كان يعتقد أنها تقع بالكامل فى صميم سيادة الدول.

ولكن، ومن جانب آخر، فقد كانت هناك أسباب كثيرة للانزعاج والقلق وراء هذا التأييد، فقد جاء تدخل حلف الأطلنطى فى كوسوفو دون تأييد صريح وواضح بقرار من مجلس الأمن الدولى، كما أن لافتة «التدخل الإنسانى» التى رفعت على راية استخدام القوة العسكرية بدت غامضة وعصية على التعريف الدقيق الذى كان يمكن استخدامه فى كل الحالات المشابهة، خاصة أن روسيا شنت جرائم حربها الخاصة فى الشيشان، وكذلك فعلت إسرائيل مع الفلسطينيين، بينما وقف «التدخل الإنسانى» عاجزًا عن فعل شىء جدى، مما جعل المسألة كلها وكأنها فصلت تفصيلاً لمعالجة حالة خاصة للغاية تخلق لها المعايير والمقاييس. وعندما ذكر الرئيس الفرنسى شيراك أن التدخل فى كوسوفو كان مشروعًا Legitimate وليس شرعيًا Legal كان ذلك نوعاً من البهلوانيات السياسية من الطراز الأول.

وكان أكثر ما أثار القلق والانزعاج هو دور الولايات المتحدة فى الحرب الذى كان سائدًا على كل الأدوار الأخرى، حتى بدا أنها كانت تتخذ القرارات نيابة عن المجتمع الدولى بأسره. ولم يكن كافيًا أبدًا للتقليل من الخوف من دور أمريكا فى النظام الدولى القول بأنها بلد ديموقراطى، فقد كانت اليد الأمريكية ملطخة بدماء كثيرة، وكانت أول دولة تستخدم السلاح النووى فى الحرب العالمية الثانية فى أبشع أنواع الإبادة الجماعية، كما أنها لم تتوان عن قتل ثلاثة ملايين فيتنامى

خلال الحرب الفيتنامية التى استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة المحرمة وارتكبت فيها أبشع الجرائم. وفى نفس الوقت فإن واشنطن بدت دائمًا عصية على المشاركة فى اتباع قواعد التنظيم الدولى، ورغم أنها كانت من الدول المؤسسة للأمم المتحدة فإن حماسها لها كان دومًا فاترًا، وفضلت فى كثير من الأحيان تسوية القضايا المهمة لمصالحها خارج إطارها، وخلال العقود الأخيرة تراكمت عليها الديون للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كما وقف الكونجرس الأمريكى ضد توقيع الولايات المتحدة على معاهدة منع التجارب النووية التى شاركت فيها معظم دول العالم. وأخيرًا فقد عارضت فى البداية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لأنها تخوفت من متابعتها لمجرمى الحرب الأمريكيين، ومناهضتها لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، ووقفت بذلك مع حفنة قليلة من الدول تشمل الصين وقطر والبحرين وإسرائيل والهند وفيتنام ضد الإرادة الجماعية للمجتمع الدولى.

ولم يكن سلوك الولايات المتحدة وحده هو الداعى للانزعاج والقلق، وإنما موقعها من النظام العالمى كله، فقد كانت تستحوذ على قدر من القوة لم تسبقها إليه دولة من دول العالم فى التاريخ، وحتى لو استبعدنا القوة العسكرية فإن أمريكا تستحوذ على أكثر من خمس الإنتاج العالمى، ونصيبها من الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة أكبر فى بعض الأحيان من نصيب بقية العالم، وسواء كان الأمر يتعلق بالهندسة الوراثية أو المعلومات أو مشروع الجينوم أو إنشاء محطة مأهولة فى الفضاء، فإن النصيب الأمريكى غلاب. كل ذلك يشكل قدرًا هائلاً من عناصر القوة تمتلكه أمة واحدة، ودولة واحدة، ويمتلك القرار بشأنها رئيس واحد، هذا إذا تم انتخابه فى الوقت المناسب، ولم يكن مشغولاً لوقت طويل بفضيحة جنسية أو غير جنسية تشل قدرته على الحركة واتخاذ القرار. وكما يقال فإن القوة تفسد، والقوة المطلقة تفسد بشكل مطلق، وينطبق ذلك على الولايات المتحدة مثلما انطبق على كل القوى الأخرى التى سادت فى التاريخ، والأهم أن ذلك يتحدى بشكل كامل تطبيق النظرية الديموقراطية على النظام الدولى والتى تجعل كل الدول كبيرها وصغيرها متساويين أمام القانون، وهو الهدف من عملية إعادة تنظيم العالم.

من هنا تأتى أهمية موافقة الولايات المتحدة على التوقيع على معاهدة إنشاء

المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، لأن ذلك لا يجعل المحكمة حقيقة عالمية واقعة فقط، وإنما لأنه يخضع أقوى دول العالم لقواعد القانون الدولى الإنسانى. وإذا كان العالم يعاد تنظيمه فى مجالات التجارة والمال والاستثمار والصحة وحركة الطائرات فى الجو والسفن فى الماء فإن تنظيمه بات ضروريًا فيما يتعلق بقضايا الحياة والموت، والحرب والسلام، وبقدر ما يعد إنشاء المحكمة خطوة مهمة سوف يخاف منها مرتكبو جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطوة أولية ينبغى أن تليها خطوات منظمة لعمليات التدخل الإنسانى تعطى دورًا لمجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة فى حالة عجز المجلس عن اتخاذ القرار. ولكن كما قال الحكيم فإن طريق الألف ميل يبدأ دومًا بخطوة واحدة!.



سبعة محركات للعالم حتى سنة ٢٠١٥

اختلف الناس فى تسمية العالم الذى نعيش فيه، البعض سماه عصر أو حضارة العولمة، والبعض الآخر سماه النظام العالمى الجديد، والبعض الثالث سماه بزمن المعلوماتية، ولكن أيًا كانت التسمية والتعريف فإن ما يغير الواقع ويدفعه من نقطة إلى أخرى هو سبعة محركات تتفاعل فيما بينها، تتقاطع وتتدافع وتتوازى. وكان ذلك على الأقل هو ما قاله لنا تقرير المخابرات المركزية الأمريكية عن اتجاهات العالم حتى عام ٢٠١٥ الذى أشرنا له فى الأسبوع الماضى، وكلها تمثل مجموعة المدخلات التى تغير الواقع وتؤثر فيه. ولا يمنع هذا ان هناك دراسات أخرى ترى الأمر بطريقة مختلفة، وترصد محركات أخرى قد يكون لها أهمية أكبر، ومع ذلك فإنه يبقى لهذا التقرير أهميته فقد صدر عن مؤسسة أمريكية مهمة قبل أسابيع من تولى إدارة جديدة للسلطة فى الولايات المتحدة، مما يعنى أنه سوف يكون واحدًا من مصادر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لأحوال الدنيا أيًا كانت نقاط الاتفاق أو الاختلاف مع ما جاء فى التقرير.

المحرك الأول هو السكان، وهنا فإن العالم سوف يزيد عدد البشر فيه بما مقداره مليار ومائة ألف نسمة فوق ما كان عليه فى عام ٢٠٠٠ الذى كان ستة مليارات ومائة ألف نسمة. والغالبية العظمى من هذه الزيادة، أو خمسة وتسعون فى المائة سوف تحدث فى البلدان النامية، حيث تلقى بثقلها على نظم سياسية واقتصادية واجتماعية تعانى بالفعل من الهشاشة والمصاعب الجمة. ومع ذلك فإن مثل هذه الزيادة سوف توسع من قاعدة القوى العاملة فى سن العمل مما يعطى فرصة للنمو الاقتصادى إذا ما أحسن استخدامها.

وفى العالم المتقدم حيث تكاد تنعدم الزيادة فإن هناك نوعًا آخر من الاحتلال

يتمثل فى زيادة كبيرة فى عدد المسنين، وهو ما يلقى بأعباء كبيرة على صناديق المعاشات والبرامج الصحية التى سوف يصبح عليها إعالة عدد أكبر بينما تنكمش القاعدة التى تمدها بالمال.

المحرك الثانى الخاص بالموارد الطبيعية والبيئية يبدو فيه التقرير أكثر تفاؤلاً، فهو يقرر أن إنتاج الغذاء فى العالم يكفى الزيادة السكانية، ورغم وجود زيادة فى الطلب على الطاقة بما مقداره خمسون فى المائة، فإن هناك مصادر للطاقة تكفى الاستهلاك العالمى لفترة طويلة قادمة، فحسب التقديرات التى اعتمد عليها التقرير فإن ٨٠٪ من النفط و٩٥٪ من الغاز فى العالم لاتزال باقية فى باطن الأرض. ولكن ليس معنى ذلك أن كل الأحوال على ما يرام فمشكلة الغذاء فى العالم ليست مدى توافره ولكن وصوله إلى مستهلكيه خاصة فى الدول النامية الإفريقية جنوب الصحراء، حيث نظم التوزيع بدائية وتتعرض لأخطار كبيرة نتيجة الحروب الأهلية وعدم الكفاءة الحكومية، وهو ما يعنى احتمالات غير قليلة لحدوث المجاعة. ولكن المشكلة، على عكس الغذاء والطاقة، فإنها تكمن أكثر فى المياه التى تتزايد ندرتها وتواجه حكومات الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا وشمال الصين بتحديات كبيرة. ولذلك يتنبأ التقرير بأنه مع حلول عام ٢٠١٥ سوف تتزايد التوترات الإقليمية المتعلقة بالمياه وتوزيعها.

المحرك الثالث هو العلم والتكنولوجيا، هنا فإن التقرير يعترف بوجود قصور فى السابق للتنبؤ بآثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى ظهرت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية كانت أكثر بكثير مما كان مقدرًا. ولكن الآن فإنه بات من الممكن أن نصل إلى تقديرات أفضل بخصوص هذه الثورة، حيث تشير الدراسات إلى أنها سوف تتعمق وتنتشر فى العالم خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة خاصة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم المواد والتصغير إلى الدرجة التى تتزايد فيها الاستثمارات فى هذه المجالات، ومن ثم تدفع إلى مزيد من الاختراعات فى الدول المتقدمة. ولكن ليس معنى هذا انتهاء التكنولوجيا القديمة فعلى الأرجح أنها سوف تنتقل إلى أسواق وتطبيقات جديدة فى الدول النامية التى سيصبح بمقدورها أن تحصل على تكنولوجيا خاصة بأسلحة الدمار الشامل. وإذا كان ذلك يمثل أخطارًا، فإن تكنولوجيا المعلومات سوف تمثل أهم القفزات التكنولوجية منذ الثورة الصناعية، حيث ستكون أساس

التجارة الدولية والتمكين للفاعلين الدوليين من غير الدول. أما التكنولوجيا الحيوية فإنها سوف تحقق اختراقات كبرى فى المجال الطبى وهو ما يعطى عمرًا أكبر لأغنياء العالم، أما الفقراء وسكان العالم الجدد فسوف توفر لهم هذه الثورة محاصيل تكفى للغذاء. وفى مجال تكنولوجيا المواد فإنها سوف تنتج مواد متعددة الأغراض وتعيش لفترة أطول وقادرة على التكيف مع حاجات المستهلك المتنوعة، وأكثر أمانًا من الناحية البيئية. ولكن هذا التقدم ليس خيرًا كله، فهو يتيح ـ كما يقول التقرير ـ للدول غير الراضية عن النظام العالمى والإرهابيين وتجار المخدرات والجريمة المنظمة إمكانيات هائلة لتنظيم عملها بحيث تهدد الاستقرار والأمن فى العالم.

المحرك الرابع يتعلق بالاقتصاد العالمى والعولمة، وهنا يبدو التقرير متفائلاً من حيث التأثير الإيجابى للعولمة الاقتصادية على نمو الاقتصاد العالمى ككل بحيث يستعيد مستويات نموه العالية خلال الستينيات وهو تطور لا غرو يمكنه المساهمة فى تحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسى فى العالم سنة ٢٠١٥.

ولكن مثل هذا التقرير المتفائل عليه تحفظان: أولهما أن تأثير العولمة الاقتصادية سريع للغاية ويحدث خلال فترة قصيرة على عكس ما حدث خلال الثورة الصناعية مما يهدد بحدوث تقلصات تأخذ شكل أزمات مالية أو تعرض إمدادات النفط للانقطاع. وثانيهما أن أقاليم وأقطارًا ودولاً وجماعات لن تلحق بهذه التغيرات فى الاقتصاد العالمى ومن ثم تتعزز فيها الاتجاهات المتطرفة سياسيًا وعرقيًا وأيديولوجيًا ودينيًا.

المحرك الخامس هو نظم الحكم على مستوى الدولة وعلى مستوى العالم، وهنا يقرر التقرير، على عكس ما هو شائع، أن الدولة سوف تظل اللاعب الأساسى فى الساحة الدولية، ولكن قدرة الحكومات على التحكم فى التدفقات المالية أو المعلومات أو الهجرة أو السلاح سوف تكون أقل عما كان عليه الحال من قبل. أما الفاعلون الآخرون مثل الشركات والجمعيات الأهلية فسوف يتزايد دورها على المستويات القومية والدولية. هنا فإن الدول المتقدمة الديموقراطية سوف تكون لها قدرة أكبر على التكيف مع المتغيرات الجديدة واستغلال الفرص التى تتيحها التكنولوجيا الحديثة، ولكن ذلك لن يكون بلا ثمن فسوف يصبح عليها إعادة تشكيل نظم الإدارة القديمة كما سوف يكون عليها التعامل مع مشكلات

الهجرة. أما الدول غير الديموقراطية والأقل تقدمًا فسوف تكون أقل قدرة على التكيف، وربما نتيجة لذلك سوف تسعى إلى الصراع فى الداخل وفى الخارج. وفى كل الأحوال سوف تكون هناك حاجة أكبر للتعاون الدولى ولكن استجابة المنظمات الدولية لذلك سوف تكون أقل من الاحتياجات.

المحرك السادس يتعلق بصراعات المستقبل، وهنا فإن الصراع بين الدول المتقدمة مستبعد، ولكن ما هو محتمل حدوث الصراعات فى أسيا بين الهند وباكستان والصين وتايوان والشرق الأوسط، بالإضافة إلى كثير من الصراعات الداخلية فى الدول. ويعطى التقرير أهمية كبيرة لإمكانيات الصراع المعتمد على أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، مع إمكانية توافر هذه النوعيات من الأسلحة فى يد جماعات غير الدول. المشكلة الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة التى حافظت على بقاء أراضيها بعيدة عن أهوال الحرب والصراعات الدولية الخاصة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ربما تكون الآن أكثر عرضة للتهديد من أى وقت مضى. ولا يأتى ذلك فقط من إمكانيات استخدام جماعات إرهابية لأسلحة بيولوجية على الأرض الأمريكية وإنما أيضًا من استغلال خصوم الولايات المتحدة للتزايد الرهيب فى اعتمادها على شبكة الكمبيوتر التى سوف تشكل أهدافًا جذابة لمن يريد تعريض الحياة الأمريكية للخطر لمهاجمة شبكات الطاقة والمياه وغيرها عبر الدخول على شبكاتها الإلكترونية وتدميرها.

المحرك السابع والأخير هو الولايات المتحدة ودورها فى العالم، وهنا فإن التقرير متفائل بشأن استمرار الولايات المتحدة كقوة قائدة فى النظام العالمى بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى سوف تتصاعد خلال فترة الخمسة عشر عامًا، وسوف تشكل عاملاً مهمًا فى حساب حلفاء وأعداء الولايات المتحدة معًا. ولكن ذلك لا يعنى أن الدنيا قد دانت لأمريكا، فهذه القوة الهائلة ربما لن يكون لها نتائج كبيرة فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية، فالقطاع الخاص الأمريكى الذى له الدور المركزى فى تحقيق القيادة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية سوف يكون مشغولاً بتحقيق الأرباح وليس تحقيق أهداف السياسة الخارجية. كما أن عددًا من دول وأقاليم العالم من الحلفاء والأعداء للولايات المتحدة - مثل الصين وروسيا والهند والمكسيك والبرازيل

والاتحاد الأوربى ـ لن يكونوا «مستريحين» كثيرًا لما يعتبرونه «هيمنة» أمريكية على مقدرات العالم، ومن ثم سوف يسعون لاختبار ذلك وتحديه.

هذه المحركات السبعة من وجهة نظر التقرير لا تعنى يقينًا كاملاً بالمستقبل، فهناك أمور كثيرة لا يمكن الحسم بشأنها، وفى المقدمة منها مدى التقدم العالمى فى العلم والتكنولوجيا وانتشارها على مستوى العالم، كما أنه ليس معروفاً على نحو كامل كيف سيحسب الفاعلون الدوليون من الدول أو غير الدول التوازن الدولى الراهن، أما الاقتصاد العالمى رغم التفاؤل بشأن مستقبله إلا أن هناك أمورًا قد تؤدى إلى عكس هذا التقدير مثل حدوث ركود مستمر فى الاقتصاد الأمريكى، أو فشل اليابان وأوربا فى التعامل مع مشكلاتهما السكانية الناجمة عن نقص النمو أو فشل الصين والهند فى المحافظة على معدلات عالية من النمو، أو فشل الدول الصناعية الجديدة فى إصلاح مؤسساتها المالية، أو تعرض إمدادات الطاقة لانقطاع حاد. كل ذلك يلقى بتحفظات وشكوك على استنتاجات التقرير، والأهم من ذلك كله أن هناك أسئلة كثيرة معلقة تخص الشرق الأوسط والصين وروسيا واليابان والهند، والإجابة عنها تتطلب مقالاً مستقلاً عما قاله التقرير بشأنها. وموعدنا الأسبوع المقبل.



ما يفضل الأمريكيون بين دول العالم؟!

جزى الله شبكة الإنترنت كل خير فقد بات ممكنًا من خلالها الإطلاع على أحوال الشعوب والأمم الأخرى لعل فيها ما يفيد الوطن. وفى هذا المكان منذ أسابيع تم عرض وتحليل التقرير المهم الذى أعدته مجموعة أجهزة المخابرات الأمريكية عن اتجاهات العالم حتى عام ٢٠١٥ باعتبار أن ما جاء فيه عن الشرق الأوسط، فضلاً عن الدنيا كلها، يمثل واحدًا من مدخلات «الإدراك» واتخاذ القرار فى الولايات المتحدة. ولكن المخابرات ليست هى وحدها التى تقدم لعملية صنع السياسة فى هذا البلد المعقد والمركب والهائل المقدرة والطاقة، فهناك المؤسسات المختلفة التنفيذية والتشريعية، وهناك الإعلام المتعدد الروافد والنزعات، وهناك مراكز البحوث ومعاهد التفكير التى تطرح الآراء والرؤى، كما أن هناك الرأى العام الذى يعد فى بلد ديموقراطى الوعاء الذى لا يمكن تجاهله من أى قائد سياسى. وفى أمريكا فإن الشعب يتم استطلاع رأيه فى كل القضايا تقريبًا الداخلية والخارجية من خلال مؤسسات استطلاع الرأى التى تبحث من خلال وسائل علمية كيف تجعل مسألة قياس «نبض الجماهير» مسألة ممكنة بقدر من اليقين وليست مسألة تقديرية ينسب إليها كل شخص آراءه الخاصة كما يفعل الكثير فى بلادنا.

وتعد مؤسسة جالوب لاستطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة من أهم هذه المؤسسات وأقدمها وأكثرها شهرة على الإطلاق، وهى تنشر على موقعها فى شبكة الإنترنت نتائج استطلاعاتها لمن يرغب ويريد المعرفة. وفى يوم ١٦ فبراير الماضى وضعت على موقعها نتائج استطلاع مهم يخصنا كثيرًا لأنه يتعلق بتفضيلات الأمريكيين للدول الأخرى، وجرى الاستطلاع على ٢٦ دولة، بعضها دخلت حديثًا أو لأول مرة إلى هذه النوعية من الاستطلاعات، وبعضها الآخر كان

موجودًا على قائمة استطلاعات مشابهة بدأت منذ عام ١٩٧٩ مما يعطى القدرة على المقارنة والتحليل. والسؤال الذى طرح على عينة الاستطلاع العشوائية البالغ عددها ١٠٠٣ أشخاص عمر الواحد منهم أكثر من ١٨ سنة جرى استطلاعهم بالتليفون كان إلى أى حد تفضل الدولة كذا، هل تفضلها تماماً، أو إلى حد كبير، أو لا تفضلها تمامًا، أو لا تفضلها إلى حد كبير، أو ليس لك رأى؟. ويبلغ قدر الخطأ المقدر لهذا الاستطلاع ٣٪ بالسالب أو بالموجب أى بالنقصان أو الزيادة.

المفاجأة التى سيجدها القارئ المصرى لهذا الاستطلاع هى موقع مصر من تفضيلات الأمريكيين، فالصورة العامة والشائعة لدينا أن الأمريكيين لا يفضلوننا كثيرًا، لأننا عرب ومسلمون وهم الأعداء الجدد للغرب عامة وأمريكا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى، ولأننا فى حالة خصام مع إسرائيل التى لها الحظوة لدى أمريكا وإعلامها بسبب اللوبى الصهيونى. ولكن الحقيقة غير ذلك فمصر تأتى فى مكانة متقدمة من تفضيلات الأمريكيين وبعد كندا واستراليا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واليابان والبرازيل والمكسيك فقط، وقبل إسرائيل والفلبين وتايوان والهند وجنوب إفريقيا وروسيا والسعودية قبل أن ينقلب ميزان التفضيل وعدم التفضيل من الموجب إلى السالب. فوفقًا للجدول المرفق فإن نسبة من يفضلون مصر بشكل تام أو إلى حد كبير بلغت ٦٥٪ من العينة بينما كانت هذه النسبة ٦٣٪ بالنسبة لإسرائيل، ولكن الأهم أن نسبة الذين لا يفضلون مصر تمامًا أو إلى حد كبير أقل من هذه الأخيرة بشكل ملحوظ حيث هى ٢٣٪ بالنسبة لمصر و٣٢٪ بالنسبة لإسرائيل، أى بفارق يزيد على نسبة الخطأ المقرر فى الاستطلاع.

المفاجأة التى لا تقل أهمية أن موقع مصر من التفضيلات الأمريكية يتميز بالثبات النسبى، فعندما وضع اسم مصر لأول مرة فى استطلاعات جالوب عام ١٩٩١ بلغ الذين يفضلونها بشكل تام أو كبير ٦٦٪ من العينة، وكانت أقل نسبة حصلت عليها فى استفتاء عام ١٩٩٦ هى ٥٨٪ لكى تعود إلى ٦٥٪ فى الاستطلاع الأخير، أما الذين لا يفضلونها بشكل تام أو لا يفضلونها بشكل كبير فكانت نسبتهم ١٥٪ فى الاستطلاع الأول، وارتفعت إلى ٢٤٪ فى الثانى، ثم هبطت إلى ٢٣٪ فى الثالث. وفى حالة إسرائيل التى بدأت الاستطلاعات بشأنها منذ عام ١٩٨٩ فنجد تذبذبًا كبيرًا بشأنها وتتراوح ما بين أدنى نقطة من

التفضيلات التى وصلت إلى ٤٥٪ من العينة فى ذلك العام وإلى ٧٩٪ من العينة عام ١٩٩١، وبعدها لم تصل إلى هذه النقطة مرة أخرى وأخذت فى الهبوط والصعود ما بين ٤٧٪ و٦٨٪ فى استطلاعات مختلفة. وينطبق نفس التذبذب على النسب الخاصة بعدم التفضيل التى وصلت أحيانًا إلى ٤٥٪ ولم تهبط أبدًا عن ٢٣٪ إلا فى استطلاع واحد عام ١٩٩١.

هنا فإن المفاجأتين الأولى والثانية تعنى أن هناك رصيدًا سياسيًا كبيرًا لمصر بين الرأى العام الأمريكى أكثر مما نقدر عادة ويمكن استثماره للصالح الوطنى، ويعكس إلى حد كبير ثبات العلاقات المصرية الأمريكية وخدمتها ليس فقط للمصالح المصرية بل المصالح الأمريكية كذلك. ومن ناحية أخرى فإن فحص استطلاعات جالوب يضع موضع الشك الكبير كثيرًا من المقولات الذائعة لدينا عن هيمنة إسرائيل على الرأى العام الأمريكى، أو حتى ثبات الصورة الإسرائيلية لدى الجمهور الأمريكى العام فهى صورة متحركة تتعرض للصعود والهبوط حسب المواقف والأحداث. صحيح أن الرأى العام الذى يتم استطلاعه شىء، والرأى العام الفاعل المتحرك للتأثير فى القرار شىء آخر، إلا أن وجود تفضيلات معينة للجمهور الأمريكى يمكنها أن تتحول بالفعل السياسى إلى قدرة مؤثرة. ولعل هذا هو الفارق الأساسى على القدرة الإسرائيلية فى التأثير على السياسة الأمريكية حيث نجحت من خلال العمل الدءوب والمتراكم على تحويل الرأى العام المؤيد لها لأسباب شتى إلى قوة سياسية فاعلة ومنظمة بينما بقى الرصيد الخاص بنا دون استغلال ربما لأننا لا نعرف أن لدينا رصيدًا، وربما لأننا لسنا مهرة فى استخدام الأرصدة.

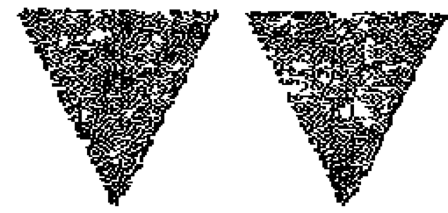
ولكن استطلاع جالوب يشير إلى ما هو أكثر من مجرد حالة المزاج الأمريكى العام تجاه مصر وإسرائيل، فهو يرصد أولاً أن الأمريكيين باتوا أكثر معرفة بالعالم الخارجى ولهم موقف منه بأكثر مما كان عليه الحال فى السابق، رغم أن كثيرًا من الأمريكيين لم يسبق له السفر إلى الخارج، ومن سافر منهم فإنه سافر إلى عدد محدود من البلدان. وهو يرصد ثانياً أن أكثر الدول تفضيلاً لدى الأمريكيين وهى كندا واستراليا وبريطانيا هى الدول التى تتقاسم مع الأمريكيين لغة وثقافة واحدة أنجلو سكسونية تتميز رغم التنويعات عليها بسمات مشتركة. ولعل الجوار مع كندا أعطاها المكانة الأولى دومًا دون منازع، وقد ظلت دائمًا فى

المكانة الأولى من التفضيلات الأمريكية وبما يزيد على ٩٠٪ كل مرة، وفى العادة كانت بريطانيا تشغل المكانة الثانية، ولكن عندما تم إدراج أستراليا لأول مرة فى هذا الاستطلاع إذ بها تنتزع المكانة الثانية وتدفع ببريطانيا إلى المكانة الثالثة للمرة الأولى. وثالثًا فإن الدول الثلاث تجمعها مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا واليابان رابطة تحالف وعلاقات وثيقة دامت لأكثر من نصف قرن، أما البرازيل والمكسيك فإنها الدول الأهم جنوب الولايات المتحدة وموطن السياحة لأغلب الأمريكيين. ورابعًا فإن تفضيلات الأمريكيين لا ترتبط كثيرًا بفكرة العداوات التاريخية، فمن الواضح أن تاريخ بريطانيا الاستعمارى فى أمريكا لم يعد له أثر، كما أن الحرب مع ألمانيا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية لم يبق منها الكثير، ولا حتى الحرب الباردة مع روسيا والساخنة مع فيتنام منعت من وجود درجة معقولة من التفضيل، وحتى جنوب إفريقيا التى ظلت لفترة طويلة ذات مكانة سلبية بسبب سياسات التمييز العنصرى فيها فإنها دخلت دائرة التفضيلات بمجرد تغير سياستها.

خامسًا وأخيرًا فمن الواضح أن قاع التفضيلات الأمريكية يشمل ما يسمى «بالدول المارقة»، فالموقف الرسمى والموقف الشعبى متطابقان فيما يخص كوريا الشمالية وكوبا وإيران وليبيا والعراق، ولكن المدهش هنا هو أن هذه القائمة تشمل أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية وبنسبة تفضيل معكوسة مع إسرائيل حيث كان مجموع تفضيلاتها ٢٢٪ فقط مقابل عدم تفضيل نسبته ٦٣٪. ويبدو أن السمعة «الإرهابية» الذائعة عن الفلسطينيين فى الولايات المتحدة منذ زمن بعيد لم تتغير كثيرًا، بل إن الانتفاضة ذاتها التى جرى عليها الاستطلاع وهى لاتزال مشتعلة فإن التقدير الأمريكى لها ليس متناسبًا مع كونها حركة للمقاومة ضد الاحتلال الأجنبى، وهى مسألة على أى الأحوال تحتاج نظرة قريبة من الدول العربية لتحليلها والعمل من أجل إزالتها فى الولايات المتحدة.

والمدهش أيضًا فى هذا الاستطلاع أنه فى بعض الأحيان يبدو أنه لا توجد علاقة ارتباط كبيرة بين المصالح الاقتصادية وحتى الاستراتيجية ومدى التفضيل الأمريكى، ويظهر ذلك بوضوح فى حالة المملكة العربية السعودية التى يفضلها ٤٧٪ من الأمريكيين بينما لا يفضلها ٤٦٪ وهى تسبق فيتنام مباشرة التى كانت فى حالة حرب طاحنة مع أمريكا والتى يفضلها ٤٦٪ من الأمريكيين

ولا يفضلها ٤٤٪. وإذا كان النفط والموقع الاستراتيجى والعلاقة التاريخية هى ما يميز العلاقات الأمريكية السعودية فإن العلاقات الأمريكية الصينية تطورت أيضًا خلال السنوات الأخيرة وبلغت العلاقات التجارية والاستثمارية آفاقًا هائلة، ورغم ذلك فإن ٤٥٪ فقط من الأمريكيين يفضلونها بينما لا يفضلها ٤٨٪. ولعل ذلك يشير إلى أن العلاقات والمصالح المادية وحدها لا تكفى فلابد من وجود عوامل أخرى ثقافية وسياسية تتدخل على الأغلب فى تشكيل عملية التفضيل. فلعل الصورة المأخوذة عن الدولة السعودية باعتبارها دولة محافظة اجتماعيًا وسياسيًا تؤثر فى الرأى الأمريكى، كما أن استمرار النظام الشيوعى والمخالفات لحقوق الإنسان فى الصين جعل نسبة من فضلوا الصين أقل ممن لم يفضلوها. على أى الأحوال فإن ما جاء على شبكة الإنترنت مفيد، وربما فى وقت ليس ببعيد يطلع الأمريكيون على رأى بقية شعوب الأرض فيهم.



هل يكره العالم أمريكا؟
وهل يكره الغرب العرب؟

بعد أسبوع واحد من أهم حدث إرهابى فى التاريخ فى مركز التجارة العالمى بمدينة نيويورك والبنتاجون قرب واشنطن اتصلت بى شبكة CBS للتليفزيون الشهيرة لإجراء لقاء مع إيد برادلى أحد مقدمى برنامج ستون دقيقة. وقد تصورت أن اللقاء سوف يكون لطرح أسئلة حول الموقف العربى عامة والمصرى خاصة من الأحداث الدامية فى الولايات المتحدة التى راح ضحيتها ما يقرب من سبعة آلاف قتيل وقت كتابة هذا المقال. ولكن المفاجأة التى علمتها وقت التسجيل فى واحد من فنادق القاهرة أن موضوع حلقة البرنامج سوف يكون حول لماذا يكره العالم أمريكا؟. لم يكن السؤال مفاجئًا تمامًا، ولكن ما كان مفاجئًا هو أن يبدأ الأمريكيون فى البحث عن إجابة له بهذه السرعة وبعد أيام قليلة من الحدث المروع خاصة أنه من الصعب للغاية طرحه فى بلد يعتقد مواطنوه من جميع الأجناس تقريبًا أنهم مرسلون من قبل العناية الإلهية لإنقاذ العالم وإضافة كل ما هو جيد وخير إليه. وبشكل ما فقد كنت أعتقد أن الأمريكيين مثل العرب يعتقدون فى أنهم خير أمة أُخرجت للناس بغض النظر عما إذا كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أم لا، ومع ذلك فقد جاء الوقت والحادثة التى تدفع كليهما للتفكير فى تلك الأسئلة الحيوية عن الأسباب التى تجعل العالم يكره أمريكا والغرب يكره العرب.

وربما لم يكن كثير من الأمريكيين فى حاجة إلى حادث مركز التجارة العالمى فى نيويورك والبنتاجون فى واشنطن لكى يطرحوا ذلك السؤال الحيوى، فمنذ فترة طويلة والاعتقاد السائد هو أن قدرًا من الكراهية موجود نظرًا للتفوق والغنى الأمريكى الذى يثير الحسد والضغينة. وأذكر أننى تساءلت ذات مرة فى الولايات المتحدة فى نهاية السبعينيات عن السبب فى كثرة الانتقاد الفرنسى لأمريكا،

وجاءت الإجابة سريعة أن الفرنسيين لن يغفروا أبدًا لها أنها حررت فرنسا مرتين خلال قرن واحد من الاحتلال الألماني. وكان ذلك عاكسًا لقدر من الغرور من جانب وتعبيرًا عن أن المشاعر السلبية للآخرين تجاه الأمريكيين نوع من التحصيل الحاصل. ورغم ذلك فإن السؤال كثيرًا ما ضاع في زحام أسئلة كثيرة، وربما ظن الأمريكيون أنه انتهى إلى الأبد بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد انهار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدير أكبر آلة دعائية عدائية ضد الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة الرأسمالية العالمية التي لم تكن حسنة الذكر بأي معنى. وعلى أية حال فقد انتصرت الرأسمالية وامتدت من خلال العولمة إلى كل انحاء المعمورة، وحتى عندما استنكرها بعض مثقفي العالم الثالث وسموها «بالأمركة» كان الأمريكيون على استعداد لعدم إنكار التهمة والقبول بشرف تغيير العالم كله في آن واحد.

ولعل ما خفف الوطأة على الأمريكيين هو أن الكراهية لهم بدت رخوة للغاية، فالذين كانوا يتحدثون صباح مساء عن كراهية الولايات المتحدة وهيمنتها وسيطرتها وغطرستها كانوا في ذات الوقت يتسابقون على زيارتها، ومن كان منهم في العالم العربي بحث لأولاده عن مكان في الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة، وإن لم تكن الإمكانيات متوافرة فإن أقسام اللغات الإنجليزية في الكليات المختلفة للجامعات العربية هي مكانهم المفضل. وبالتأكيد فإنه من بين محطات التليفزيون العديدة كانت الـ CNN الأمريكية هي الأقرب إلى ريموت المحتجين، وإذا ما تمردوا عليها كان ذلك لصالح محطة الـ BBC الإنجليزية التي باتت امتدادًا أمريكيًا رصينًا على القارة الأوربية. والقائمة بعد ذلك طويلة فالأمريكيون مهما كانت المشاعر ضدهم هم المدعوون لحل كل الصراعات الدولية من البلقان حتى كشمير، ومن إفريقيا حتى الشرق الأوسط بل إنه لم يكن صعباً على الأمريكيين الاعتقاد بأن الغضب عليهم غير ناجم دائماً عما يفعلونه كما هو الحال في العون الذي تقدمه واشنطن لإسرائيل، وإنما لأنهم لا يبذلون جهدًا كافيًا في مناطق الصراع المختلفة من العالم سواء كانت في منطقة الصراع العربي - الإسرائيلي أو الهندي - الباكستاني أو كل أنواع الصراع الأخرى في إفريقيا وأسيا.

كل ذلك كان مضللاً إلى حد كبير للولايات المتحدة، وفي أحوال كثيرة كانت

الولايات المتحدة تضلل نفسها، فلم تكن تتصور نمو مشاعر عدائية شديدة تجاهها، وهى أكبر مانح للمعونة فى العالم وهى أكبر المساهمين فى عمليات الإغاثة الدولية حتى بما فيها تلك الإغاثة الموجهة نحو أفغانستان، وحتى العراق فإن العديد من منظمات الإغاثة الأهلية الأمريكية تمدها بالمعونات بالإضافة لتلك الرسمية التى تتم من خلال المنظمات الدولية. ورغم أن أمريكا لديها بعض الإدراك أن المعونات التى تقدمها لإسرائيل قد تسبب غضب وكراهية العرب لها، فإنها تصورت أن تقديم العون للسلطة الوطنية الفلسطينية وعدد من الدول العربية يمكنه أن يعدل الميزان. ولكن ربما كان ما ضلل أمريكا أكثر أنها تصورت أنه أيًا كانت مشاعر البعض إزاء تواجدها الساحق فى العلاقات الدولية فإنها أيضًا قدمت الكثير للعالم من خلال الثورة الزراعية الكبرى التى أتاحت الغذاء لكثير من الفقراء، والأمراض التى اكتشفتها، واكتشفت علاجًا لها، واختراع العربة، والطائرات، ووسائل الاتصال، واكتشاف الكون كله.

ومع ذلك استيقظ الأمريكيون ذات صباح لكى يسألوا ذلك السؤال لماذا يكره العالم أمريكا؟، وربما كان السؤال الأهم وراء ذلك هو لماذا كان هناك فى العالم من هو على استعداد للتضحية بحياته من أجل نسف مبنى مركز التجارة العالمى وهدمه على من فيه. وربما لن يصل الأمريكيون للإجابة عن هذا السؤال أبدًا، فحتى الآن لا يوجد استطلاع للرأى العام العالمى يقول لنا ذلك، ولكن بعضًا من الإجابة قد يكون بأن مثل هذا القول على إطلاقه يحتاج إلى مراجعة. فهناك بلدان تكاد لا توجد فيها مثل هذه المشاعر وارتبطت معها مثلاً من خلال روابط تاريخية مثل بريطانيا، وأخرى استراتيجية مثل دول حلف الأطلنطى، وثالثة قيمية مثل اليابان واستراليا، وفى بقية دول العالم فإن هناك المزيج من الكراهية والإعجاب حتى فى قلب الرجل الواحد، ولكن المؤكد أن هناك حالات من الكراهية النقية تتواجد لدى جماعات لم يمسها الإنتاج والتقدم الأمريكى، أو ترى العولمة الأمريكية نوعًا من الشر المطلق للبشرية.

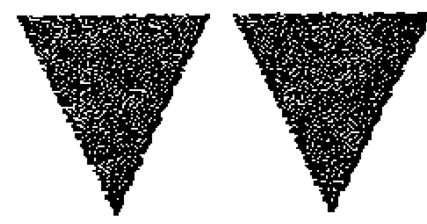
السؤال على إطلاقه بمثل هذه الصورة إذن لا يصح، وربما عاد طرحه على هذه الصورة إلى حالة نفسية اختلط فيها الإحساس بأن ضرب أمريكا كان راجعًا لأنها جيدة وفاضلة وخيِّرة بأكثر مما يستحقه العالم، والإحساس بأن هناك شرًا كامنًا فى الدنيا لا يجعلها تدرك الفضل الأمريكى. فربما كان الأمر فى

النهاية لا هذا ولا ذاك وأن المشاعر تجاه الولايات المتحدة هى ذات المشاعر التى انتابت البشر إزاء كل الإمبراطوريات فى التاريخ حين اختلطت الكراهية بالإعجاب، والغضب بالرغبة فى التواصل. ولعل ذات القاعدة تنطبق بحذافيرها على المشاعر الغربية إزاء العرب الذين باتت لديهم قناعة بتربص الغرب بهم خاصة الولايات المتحدة حتى أن كثيرًا من العرب ظنوا أن الولايات المتحدة اتخذت قرارًا استراتيجيًا مهمًا بأن تتغاضى عن المجرم الحقيقى عن حادث التفجير الآثم لمركز التجارة العالمى ومبنى البنتاجون والبحث عن عرب ومسلمين تقوم بتلبيسهم القضية. وظلت الفكرة شائعة للغاية حتى بدا نظام المحققين والعدل الأمريكيين متهافتًا جدًا وغير قادر على القيام بمهامه نتيجة الرغبة العارمة فى اتهام العرب.

ورغم كل هذا الاعتقاد العربى بالكراهية الغربية للعرب خاصة فى الولايات المتحدة فإن استطلاعات الرأى العام لا تبدو مؤيدة لهذه الحقيقة رغم كل ما جرى من أحداث ظلت تزأر فى محطات التليفزيون، وتجرى دماء على صفحات الصحف فبعد الأحداث البشعة مباشرة أجرت مؤسستا رويتر وزغبى استطلاعا للرأى نشر يوم ١٧ سبتمبر الجارى جاء فيه أن المستجيبين للاستطلاع يميزون جيدًا بين الإرهابيين وأية جماعات عرقية أو دينية فقد قال ٨٤٪ من الأمريكيين إنهم يعتبرون الولايات المتحدة فى حالة حرب مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين ربما يكونون مسلمين مقابل ٨٪ اعتقدوا أن أمريكا فى حالة حرب مع الإسلام وعندما سئلوا عما إذا كان الإسلام دينًا يشجع على التعصب فإن ٤٢٪ اختلفوا مع هذه المقولة ووافق عليها ٣٨٪.. وردًا على السؤال عما إذا كانوا يفضلون أو لا يفضلون العرب الأمريكيين جاءت الإجابة بالتفضيل وقدرها ٦٢٪ وعكسه ١٢٪ فقط، وحتى عندما امتد السؤال للعرب ككل جاءت الإجابة بالتفضيل قدرها ٤٥٪ وعكسه ٣٣٪ وبالنسبة للمسلمين الأمريكيين كانت نسبة التفضيل ٥٦٪ وعدم التفضيل ١٩٪ أما بالنسبة للمسلمين على عمومهم فقد كان التفضيل ٤٥٪ وعدم التفضيل ٣٠٪.

النتيجة الخاصة بالعرب لن تختلف كثيرًا عن النتيجة الخاصة بالأمريكيين فبالنسبة لكليهما هناك درجات من التفضيل، وعدم التفضيل والمحبة والكراهية فى كل الأحوال فإن كل طرف يعتقد أنه جدير بالمحبة الدائمة وما عدا ذلك فإنه

نوع من الكراهية غير المفهومة وربما يستعيد العرب الحروب الصليبية كجذور للكراهية الأمريكية والغربية لهم، وكان ذلك ما حدث تمامًا عندما استخدم الرئيس جورج بوش كلمة شن حرب صليبية ضد الإرهاب ورغم أن الكلمة لم تعد تستعمل للدلالة على التاريخ، وإنما للإشارة إلى نوع من التصميم المتحمس على فعل شيء حتى قيل شن حملة صليبية ضد الفقر مثلاً، فإن الرئيس الأمريكي ما لبث أن اعتذر عن الكلمة بعد النقد العربي لها وذهب بعدها إلى مركز إسلامي أمريكي ليعلن من هناك أنه لن يسمح أبدًا بالاعتداء على حريات العرب والمسلمين الأمريكيين. ومع ذلك فقد ظل هناك من بين العرب من يعتقد أن الحروب الصليبية لم تنته بعد، وأن ما تفعله واشنطن تجاه أفغانستان يشكل حربًا صليبية ضد الإسلام. وبالمقابل فإن أجهزة الإعلام الأمريكية راحت تركز بشراهة على ما اعتقدته مظاهرات فرح قام بها الفلسطينيون بعد أحداث الإرهاب في نيويورك وواشنطن بينما كانت تتجاهل قيام الرئيس عرفات بالتبرع بالدم هو ورفاقه وقيام التلاميذ الفلسطينيين - رغم كل شيء - بالوقوف حدادًا على أرواح الضحايا الأمريكيين. وعندما سألني أيد برادلي في البرنامج المشار إليه في أول المقال عن السبب في مظاهرات الفلسطينيين سألته لماذا لم يسأل عما قام به عرفات والتلاميذ، فكان أن هز رأسه قائلاً: صحيح! وربما آن الأوان أن يسأل الجميع أسئلة صحيحة؟!



ضـــــد أمـــريـــكـــا

فى الساعة السابعة والنصف من صباح الأول من فبراير الحالى كان على كاتب السطور المشاركة فى أول الحوارات الأربعة التى كان عليه المساهمة فيها فى المنتدى الاقتصادى الدولى الذى انعقد هذا العام فى مدينة نيويورك لأول مرة، بعيدًا عن معقله التاريخى فى مدينة دافوس السويسرية. كان السؤال المطروح على المتحاورين هو كيف شكلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر المشاعر المضادة لأمريكا فى العالم؟ ومن ولماذا وأين توجد المصادر الجديدة لكراهية الولايات المتحدة؟ وعلى موائد الإفطار السبع (على كل مائدة عشرة من المشاركين) كان يوجد ممثلون لشركات وحكومات وشخصيات عامة ومفكرون ووقعت إدارة الحوار على عاتق البروفسير جون كويلش العميد المشارك فى كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد الأمريكية، أما تقديم الحوار فقد وقع على عاتق موسيس ناييم رئيس تحرير مجلة الشئون الخارجية الأمريكية، وكاتب هذا المقال.

كان موسيس ناييم قد نشر لتوه مقالاً فى عدد فبراير من مجلة الشئون الخارجية تحت عنوان «ضد الأمريكانيات دليل لكراهية العم سام»، ويعد أول تأصيل لظاهرة كراهية أمريكا والأمريكيين والأمريكانية، أى الدولة والبشر والظاهرة معًا. وكان رأى الكاتب أن ظاهرة كراهية أمريكا منتشرة فى العالم، ولو أنها قد لا تعنى بالضرورة استخدام العنف ضد المصالح الأمريكية والأمريكيين، إلا أنها تشكل المسوغ والحاضنة لهؤلاء الذين يقررون تحويل مشاعرهم إلى نضال كونى. ووجد الرجل للحالة خمسة أنماط نقية، ويعود أولها إلى أسباب سياسية واقتصادية، وكرد فعل لسياسات الولايات المتحدة مثل تأييد إسرائيل والحكومات غير الديموقراطية فى الشرق الأوسط، وسياساتها فى البلقان، ومقاطعتها للعراق وكوبا، وموقفها من بروتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية

الدولية الدائمة، وسياساتها فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وثانى الأنماط تاريخى يعود إلى سوابق السياسات الخارجية الأمريكية مثل إطاحتها بحكومة سلفادور الليندى المنتخبة فى شيللى. وثالثها له صبغة دينية، فلم تكن مصادفة أن آية الله الخمينى كان هو الذى وصف أمريكا بأنها «الشيطان الأعظم» وهو اعتقاد لا يوجد بين رجال الدين المسلمين فقط، وإنما أيضًا بين رجال لاهوت التحرير الكاثوليك والأرثوذكس اليونانيين، وحتى اليهود الأصوليين، وكلهم يدينون الفساد الأخلاقى، والتحلل الاجتماعى، الأمريكى. ورابعها ثقافى حيث تتجسد مقولة الغزو الثقافى لنمط الحياة التجارية والاستهلاكية الأمريكية، مما يهدد أنماط الحياة التقليدية فى بلدان كثيرة. وخامسها، وآخرها، نفسى، فالمشاعر المضادة لأمريكا تتم تغذيتها عن طريق مشاعر الحسد والتوقعات المحبطة والحنق على ما تفعله الولايات المتحدة، وما لا تفعله، أو تفشل فى فعله. ويقدر ما تغرى أنماط الحياة الأمريكية الليبرالية كثيرًا من البشر فى العالم، فإن العجز عن الوصول لها فى داخل دولهم يؤدى إلى النقمة والغضب، ويحول الإعجاب إلى نقد، والحب إلى كراهية.

كان ذلك هو ما كتبه الرجل، وكان ذلك هو ما قاله تحديدًا، فى لقاء الصباح المبكر فى جناح لكسينجتون بفندق ولدروف استوريا حيث كانت تجرى وقائع البحث عن أسباب كراهية أمريكا. وكان المكان (نيويورك) مثيرًا للاستغراب حول مناقشة الموضوع بهذه الحدة، فالمنتدى الاقتصادى الدولى انتقل لأول مرة فى تاريخه من موقعه العتيد على جبال الألب، وبثلاثة آلاف مشارك، منهم أربعون يمثلون قادة دول وحكومات، وألف يمثلون الشركات الألف الأكبر فى العالم، وقادة المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية الكبرى، وعدد هائل من الشخصيات العالمية ذات الوزن الفكرى الدينى. وكل هؤلاء جاءوا إلى الولايات المتحدة للتعبير للولايات المتحدة عن تضامنهم معها ومع الضحايا الذين سقطوا فى مركز التجارة العالمى، وبهذا المعنى كان مثيرًا للدهشة أن يكون أول ما يبحثه هؤلاء هو كراهية العالم لأمريكا، بينما كان واقع الحال يعبر عن حبه لها.

وكانت المسألة، ربما، أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير، ولعل القادم من المنطقة العربية هو أول من يحس بقضية كراهية العالم لشعب أو أمة بعينها، فالشائع بين العرب أن الشرق والغرب يكرههم لأسباب متنوعة، وكذلك الحال بين المسلمين.

ومن الممكن بسهولة تطبيق الأنماط الخمسة سابقة الذكر الواردة على أمريكا على العالمين العربى والإسلامى بسهولة، فهم مكروهون ليس فقط لأنهم خير أمة أخرجت للناس، وإنما أيضًا لأنهم قادوا العالم يومًا ما علمًا وفنًا وحضارة، ووصلت جيوشهم إلى جبال البرانس وأسوار فيينا، ولأنهم حكموا الهند، ولأن اتحادهم يمكن أن يقلب التوازن الدولى، وهكذا.

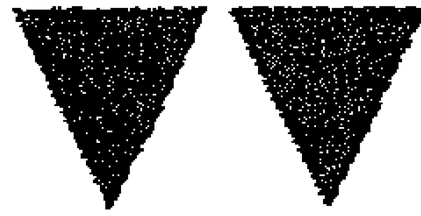
والحقيقة أن القول بأن العالم «يكرهنا» لا يقتصر على الأمريكيين والعرب والمسلمين، بل إنه يمتد للألمان الذين ضخم فيهم هتلر والنازية هذا القول بإصرار شديد خلال فترة ما بين الحربين على أساس أن تفوق الجنس الآرى، والصناعة والآداب، والفلسفات، وحتى الموسيقى الألمانية تثير حقد وكراهية الدنيا كلها. وبأشكال أخرى، وصياغات متنوعة، توجد نفس الأقوال، والأنماط، فى روسيا وتركيا والصين واليابان، وبلدان أخرى يجمعها جميعًا الشعور بأن العالم يكرهها. ويحدث ذلك عادة عندما يتوافر عاملان: أولهما عندما تحدث لحظات للشك وانعدام اليقين فى قدرة الفعل والتأثير والحركة لدى شعب أو أمة فى لحظة تاريخية صعبة، وثانيهما عندما يصعد اليمين المحافظ فى الحياة السياسية.

وفى العالم العربى والإسلامى كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧، وصعود الأصولية الإسلامية هى أسباب الاعتقاد بالكراهية، وهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية وصعود النازية هما اللذان وقفا وراء الحالة فى ألمانيا، وهكذا. أما فى حالة أمريكا فقد صاحب تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر المأساوية التى أفقدت ثقة الولايات المتحدة فى حماية أراضيها لأول مرة منذ عام ١٨١٢ صعود اليمين الأمريكى المحافظ التقليدى إلى قمة الإدارة الأمريكية، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تنتاب فيها الولايات المتحدة هذه المشاعر، بل حدثت من قبل، وبشكل أكثر قسوة، عند ظهور بوادر هزيمتها فى فيتنام، وصعود نيكسون إلى السلطة، وانتشار المظاهرات، والمشاعر المضادة للولايات المتحدة فى العالم.

مثل هذه الحالة من المشاعر الكثيفة للإحساس بالعزلة والاضطهاد والعجز عادة ما تستخدم لتبرير الشلل أو اللجوء إلى سياسات عدوانية غير مبررة عقلانيًا، ولا تجرى فقط إلا لإثبات الوجود، ودون أسباب استراتيجية مقنعة، وفى كثير من الأحيان، فإنها تمثل غطاء لاستبعاد الأخلاق من السياسة الخارجية، والتأكيد على المعايير المزدوجة، فمادام «العالم يكرهنا» كما يقول شعب ما، فإنه فى حل

أن يفعل ما يريد. وفى الحالة الأمريكية على وجه التحديد يبدو الأمر مخيفًا نظرًا للطاقات ومصادر القوة الرهيبة التى تمتلكها، بل ولا توجد دولة أخرى، أو مجموعة من الدول تمتلك مثلها، والأخطر من ذلك، أن تضخيم هذه المشاعر بالإحساس بالكراهية الخارجية يستهدف طمس السياسات الخاطئة، أو السياسات المختلف عليها بين الولايات المتحدة وشعوب وأمم العالم المختلفة. فلو تأملنا مؤشرات التجارة والتعليم والاستثمارات والسياحة والمعلومات والفن والموسيقى سوف نجد أمريكا هى الشريك الأول للعالمين العربى والإسلامى فيها كلها، مما يصعب القول معه بتلك الكراهية الأزلية التى يتخيلها الأمريكيون أو بعضهم على الأقل. ولكن من المعروف أن كلا العالمين لديه مشكلة عميقة مع الدول الأمريكية تتعلق بسياساتها المؤيدة لإسرائيل، ومعاييرها المزدوجة بين سلوكها تجاه الدولة العبرية وتجاه الدول العربية مثل ليبيا أو العراق. هنا لدينا خلافات محددة فى السياسة، وإزالتها يؤدى إلى انتهاء المشاعر المضادة للأمريكيين بسببها. ولكن عندما توجد وجهة نظر جماعة أمريكية ترى بتجاهل فحص هذه السياسات، فإنها تثير بإصرار أن القضية تعود فى جوهرها إلى وجود كراهية أصيلة للأمريكيين، وأن هذه الكراهية سوف تبقى سواء تغيرت السياسات أم لم تتغير.

كان ذلك هو ما قلته فى لقاء صباح الأول من فبراير، وبعدها دار النقاش مع الإفطار ما بين مؤيد ومعارض، كما هى العادة فى هذه الأحوال، وبعد انتهائه غالبنى الشعور بأن هناك جماعة أمريكية بعينها تقول لأمريكا وبإصرار وإلحاح إن العالم كله خاصة العرب والمسلمين يكرهونكم بشدة مهما فعلتم لهم، أما نحن وحدنا فنحبكم، وكان هناك عرب ومسلمون وقعوا فى الفخ..!



الإرهاب والإرهابيون..
من هم؟

منذ تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر الماضى فى نيويورك وواشنطن، والحديث فى العالم الغربى عامة والولايات المتحدة خاصة لا يكف عن الإرهاب والإرهابيين، فمن ناحية بات الإرهاب هو العدو الأول للإنسانية والحضارة البشرية، ومن ناحية أخرى بات العرب والمسلمون خاصة هؤلاء القاطنين فى الشرق الأوسط هم الطراز الأول من الإرهابيين، وفجأة واستنادًا إلى ذلك برز إلى مقدمة النظريات العالمية النظرية المعروفة بصراع الحضارات، وبعد أن كانت هذه النظرية تقول صراع وتوتر كامن بين سبع حضارات، أو ثقافة على وجه الدقة، فإنها بعد الأحداث تم اختصارها إلى حضارتين هما الغربية من جانب والإسلامية من جانب آخر، ولا يمكن تفسير الحالة العصبية للرئيس جورج بوش وإصراره على أن تقوم الدول العربية، حتى تلك الصديقة لأمريكا بإدانة العمليات الاستشهادية الفلسطينية باعتبارها إرهابًا وقتلاً، إلا لأنه بات غارقًا فى هذه النظرية، وعاجزًا تمامًا عن رؤية هذه العمليات ضمن ظروفها الخاصة بالاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ومن العجيب أنه وسط كل ذلك لا نجد الكثير من الدراسات التى تنظر إلى الإرهاب فى العالم نظرة علمية، وتبحث لنا من هم الإرهابيون فى العالم، وأين تقع عملياتهم الإرهابية وضد من حتى نتبين الغث من السمين، والطيب من الخبيث.

ولحسن الحظ أن وزارة الخارجية الأمريكية قد اهتمت بالموضوع وقدمت لنا فى تقارير سنوية تسمى «أنماط الإرهاب العالمى» رؤية من قريب لهذه العمليات الإرهابية، ومن المدهش أن تقرير عام ١٩٩٩ يشير إلى أن الولايات المتحدة كانت قريبة جدًا من الحقيقة قبل أحداث سبتمبر بعامين، وكان لديها التصميم على مواجهتها، ومع ذلك فقد حدث ما حدث فيقول التقرير فى المقدمة:

إن سياسة الولايات المتحدة لمقاومة الإرهاب قد تم وضعها بحيث تحارب الاتجاهات الجديدة فيه، وأحد هذه الاتجاهات هو التحول من الجماعات المنظمة والمحلية الطابع والمدعمة من قبل دول إلى شبكات دولية أقل تنظيمًا من الإرهابيين، وهذه الشبكات أيدت المحاولة الفاشلة لتهريب مواد انفجارية ووسائل تفجيرها إلى مدينة سياتل فى شهر ديسمبر (حيث حدث مؤتمر التجارة العالمى) ومع انخفاض تمويل الدول فإن هذه الشبكات من الأفراد والجماعات تحولت إلى مصادر جديدة للتمويل منها التمويل من أفراد ومن التجارة فى المخدرات والتجارة غير المشروعة والجريمة، هذا التحول يوازى تغيرًا من الإرهاب الذى وراءه دافع سياسى إلى إرهاب له دوافع دينية وأيديولوجية.

والاتجاه الآخر هو التحرك شرقًا من موضع الإرهاب فى الشرق الأوسط إلى جنوب أسيا خاصة أفغانستان.

وواضح من هذا أن أجهزة المخابرات الأمريكية والأجهزة الدبلوماسية عامة كانت قريبة تمامًا من الحقيقة، من حيث تخيل حال تنظيم القاعدة، ووجوده فى أفغانستان وشبكاته الدولية التى تحرك على أساسها، ولكن مشكلة هذه الأجهزة المخابراتية والدبلوماسية أنها ظلت على حالها من حيث التركيز على جبهة واسعة من التنظيمات والجماعات فى الشرق الأوسط كله، وبالتالى فشلت فى التركيز على الخطر المحتمل. ومن المدهش أن هذا التركيز الذى يرجع أنه راجع إلى الاهتمام الزائد بكل ما يخص إسرائيل، جعل هذه الأجهزة تغفل عن النتائج الواضحة التى توصلت إليها التقارير التى أعدتها، ولعله من المفيد هنا، وقبل الإشارة إلى هذه النتائج المثيرة أن نحدد التعريفات التى تتحرك على أساسها التقارير الأمريكية. فمصطلح «الإرهاب» يعنى العنف العمدى لدوافع سياسية والموجه ضد غير المقاتلين بجماعات قومية أو عملاء سريين، وعادة بنية التأثير فى جمهور، ومصطلح «الإرهاب الدولى» يعنى الإرهاب الذى يشترك فيه مواطنون من أكثر من دولة أو يتم القيام به فى أكثر من بلد، ومصطلح «الجماعة الإرهابية» يعنى أية جماعة تقوم بممارسة الإرهاب الدولى.

الحقيقة الأولى التى تشير لها التقارير الأمريكية عن «أنماط الإرهاب» هى أن عقد الثمانينيات كان هو العقد الأكثر إرهابًا منذ بدأ أخذ إحصائيات منظمة تخص هذه الظاهرة أو على الأقل مقارنة بعد التسعينيات. ففى سنوات ١٩٨٦

و١٩٨٧ و١٩٨٨ زاد عدد العمليات الإهاربية على ٦٠٠ عملية سنويًا بينما كانت أقل من ٥٠٠ عملية فى كل أعوام عقد التسعينيات ما عدا عام ١٩٩١ الذى جرت فيه ٥٦٥ عملية. وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، والسابقة مباشرة على عام الحدث الكبير فى مركز التجارة العالمى فقد كان عدد العمليات الإرهابية ٢٧٤ و٣٨٢ و٤٢٣ عملية على التوالى. ورغم أن عدد العمليات قد زاد فى عام ١٩٩٩ عنه فى عام ١٩٩٨ إلا أن عدد الضحايا انخفض فقد بلغ عدد القتلى ٢٣٣ والجرحى ٧٠٦، مقارنة بعدد ٧٤١ قتيلاً و٥٥٢ جريحاً فى عام ١٩٩٨. وفى عام ٢٠٠٠ لم يرتفع عدد العمليات فقط بل ارتفع أيضاً عدد الضحايا إلى ٤٠٥ من القتلى و٧٠٦ من الجرحى، ولعل مطالعة هذه الأرقام رغم زيادتها بالتأكيد فى عام ٢٠٠١ إلا أنها من حيث عدد الضحايا لاتزيد أبدًا على بضعة آلاف من الجرحى ومئات من القتلى فيما العدد الاستثنائى لتفجيرات نيويورك الذى نقل العمليات الإرهابية إلى مرتبة الحروب الصغيرة وخلقت الخوف من تحولها إلى حروب كبيرة إذا ما استخدمت فيها أسلحة الدمار الشامل.

الحقيقة الثانية والمدهشة للغاية هى أن الشرق الأوسط ليس هو أكثر المناطق الجغرافية «الإرهابية» فى العالم، فالتقارير الأمريكية المختلفة تشير بوضوح إلى أن الشرق الأوسط يأتى فى مكانة متدنية فيما يتعلق بالعمليات الإرهابية وفى معظم الأحوال يأتى بعد أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وحتى أحيانًا أوربا الغربية، ولو نظرنا إلى تقارير عام ١٩٩٩ سوف نجد أنه من بين ٣٩٢ عملية إرهابية فقد حدث منها ٢٥ فى الشرق الأوسط بينما حدث ١٢١ فى أمريكا اللاتينية و٨٥ فى أوربا الغربية و٧٢ فى أسيا، و٥٢ فى إفريقيا، و٣٥ فى يوراسيا، ومن حيث العمليات فإن الشرق الأوسط كان أقل أقاليم العالم من حيث العمليات الإرهابية فيما عدا شمال أمريكا. وحتى لو نظرنا للأمر من حيث عدد القتلى البالغين ٢٣٣ لوجدنا أنه أقل من أسيا التى كان فيها عدد القتلى ١٤١ وإفريقيا وعددهم فيها ٧٦ بينما كان ٨ فى الشرق الأوسط.

وفى عام ٢٠٠٠ جاء الشرق الأوسط فى مكانة متدنية من حيث عدد العمليات الإرهابية وعدد القتلى ومن بين ٤٢٣ عملية حدث منها فى المنطقة ١٦ عملية فقط مقارنة بـ ١٩٣ فى أمريكا اللاتينية و٩٩ فى أسيا، و٥٥ فى

إفريقيا، و٣١ فى يوراسيا، و٣٠ فى أوربا الغربية، وجاءت أمريكا الشمالية حيث لم تحدث فيها عمليات إرهابية إطلاقًا، وحدها بعد الشرق الأوسط، ومن حيث عدد القتلى البالغين على مدى العام ٤٠٥ فإن نصيب الشرق الأوسط كان ١٩ قتيلاً بالتساوى مع أمريكا اللاتينية، وأقل من أسيا البالغ عدد القتلى فيها ٢٨١ وإفريقيا ٧٣، والحقيقة أنه لو نظرنا إلى كل الإحصائيات الواردة فى التقارير الأمريكية لوجدنا أن حالة الشرق الأوسط لا تخص أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فقط، وإنما هى النمط السائد فى أعوام ١٩٩٥–٢٠٠٠ حيث يأتى من حيث عدد العمليات الإرهابية بعد أمريكا اللاتينية، وأسيا، وإفريقيا، وحتى أوربا الغربية وبالنسبة لعدد الضحايا من القتلى والجرحى فإنه عادة ما يأتى بعد كل من أسيا وإفريقيا.

معنى ذلك أن الشرق الأوسط ليس حالة خاصة دون كل أقاليم العالم، ففيما عدا أمريكا الشمالية فإن كل أقاليم العالم تعرف الإرهاب بشكل أو بآخر بغض النظر عن اللون والعرق والدين، فسواء كان الأمر فى أمريكا اللاتينية ذات الأغلبية الكاثوليكية، أو إفريقيا وأسيا المتعددة الأديان أو أوربا الغربية الكاثوليكية البروتستانتينية فإن الإرهاب حادث ومنتشر. وهنا فإن الشرق الأوسط بأغلبيته الإسلامية لايبدو من ناحية استثناء من القاعدة وكذلك فإنه ليس أكثر خطرًا بل ومن المؤكد أن الموضوع لا يوجد فيه أمرٌ من قبيل «صراع الحضارات» من قريب أو بعيد وإلا ما حدث الإرهاب داخل الحضارات المسيحية بهذه الكثرة والكثافة.

وحتى لو أخذنا معيارًا آخر، وهو ما جاءت به التقارير عن الضحايا الأمريكيين من العمليات الإرهابية، وسوف نجدهم أولاً من حيث العدد الكلى للضحايا محدودين للغاية أما من حيث مسئولية الشرق الأوسط عنهم فسوف نجدها لا تختلف كثيرًا عن بقية مناطق العالم، فيما عدا عمليات محدودة هى تلك التى ارتبطت بتنظيم القاعدة التى لم توله الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا حتى جرت عمليات التفجير فى نيويورك. فقد كان عدد القتلى الأمريكيين ١٠ و٢٥ و٦ و١٢ و٥ و١٩ فى السنوات ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، أما الجرحى فقد كانوا ٦٠ و٥١٠ و٢١ و١١ و٦ و٤٣ على التوالى. والحقيقة فإنه فيما عدا العمليتين اللتين قام بهما تنظيم القاعدة تجاه السفارتين الأمريكيتين فى دار السلام ونيروبى،

والعمليات التى جرت فى عدن تجاه المدمرة الأمريكية كول، فإنه لا يكاد يوجد أى عمل إرهابى منظم فى الشرق الأوسط ضد الأمريكيين. وفى بعض الأعوام لم يكن هناك أى عمل على الإطلاق، وفى عام١٩٩٩ قتل خمسة من الأمريكيين كان منهم ثلاثة فى كولومبيا، واثنان فى رواندا، وفى الحالتين من جماعات مسيحية، وفى عام٢٠٠٠، ومن ٢٠٠ عملية ضد الولايات المتحدة فقد كان نصيب الشرق الأوسط منها عمليتان، بينما كان نصيب أمريكا الجنوبية١٧٢، ويوروآسيا٤، وإفريقيا ٦، وغرب أوربا ٩، وأخيرًا أسيا ٩.

إن الأرقام الأمريكية تتكلم بجلاء كامل عن حالة الإرهاب فى العالم وربما لو تمت قراءتها بدقة ونزاهة لاختلفت الاستنتاجات الأمريكية كثيرًا عما بات متعارفًا عليه، ويمثل الحكمة الذائعة لدى الأجهزة الأمريكية.



سخرية الأقدار

هـــل كـــان وجـــود الاتحاد السوفيتى أفضل للأمريكان؟

للبشر ما يفعلونه، وللأقدار منطقها الخاص، ومهما غلبت الحكمة والقدرة على اتخاذ القرار السليم من أجل «هندسة» التطورات التاريخية الكبرى، فإن حركة «الجدل» أو «الديالكتيك» تسير فى اتجاهات يصعب، إن لم يكن يستحيل، التنبؤ بها، ولو أن شخصاً قال لأمريكى منذ عشر سنوات إنه سوف يتمنى عودة الاتحاد السوفيتى مرة أخرى لضحك ملء شدقيه واتهم الرجل بالجنون.

ولو أن عالماً بالتاريخ تصور أمراً غير أن انتهاء نظام دولى بعينه لن يعنى بالضرورة قيام نظام عالمى آخر مكانه، لأخرجه زملاؤه من زمرة المؤرخين.

ولكن بعضا من ذلك يجرى الآن بالفعل ويدأ عدد من الكتابات الأمريكية ينظر بحنين إلى أيام الاتحاد السوفيتى حيث كان العالم «محكوماً» ومعروفاً حدوده ونواهيه. ومهما كانت مثالب عالم القطبية الثنائية وتوتراته وأزماته «النووية» أحيانا ـ كما فى كوبا والشرق الأوسط ـ إلا أن قواعد اللعب فيه، ومصادر التهديد، كانت جلية وواضحة. أما أن تحل روسيا محل الاتحاد السوفيتى وينتهى عالم الأقطاب ولا يحل محلها إلا «الفوضى» فتلك هى الكارثة بعينها.

وفى هذا المكان وفى مقال الأسبوع الماضى تناولنا كيف باتت أمريكا تعيش حالة من انتظار للكارثة العظمى ممثلة فى حادث إرهابى تستخدم فيه المواد الذرية، أو مواد كيماوية أو بيولوجية قادرة على التدمير الشامل. فلن ينسى الأمريكيون أبداً أنه فى يوم ١٩ إبريل عام ١٩٩٥ تقدم شاب صغير اسمه تيموثى ماكفاى يبدو عاقلاً تماماً راكباً شاحنة محملة بالمتفجرات واصطدم بمبنى المكتب الفيدرالى فى مدينة أوكلاهوما. وعندما انتهى الانفجار لم يخلف وراءه فقط مبنى هائلاً مدمراً تدميراً كاملاً، وإنما ترك أيضاً وراءه ١٦٢ من القتلى

الرجال والنساء والأطفال. وقبل ذلك بعامين ونصف العام هاجم إرهابيون دوليون مبنى مركز التجارة العالمى فى نيويورك للمرة الأولى بنفس الطريقة، ولو أن التفجير حدث وتأثرت أساسات المبنى فى ذلك الوقت لتجاوز عدد القتلى ٣٠ ألف قتيل. وعلى أى الأحوال فقد ذاقت أمريكا طعماً من ذلك فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ عندما تمت مهاجمة ذات المبنى عن طريق الطائرات وكان عدد الضحايا ثلاثة آلاف قتيل وكم من الخسائر المادية للاقتصاد الأمريكى والاقتصاد العالمى يستحيل حصرها.

إن القضية التى تشغل بال أمريكا الآن هى ماذا لو أن ذلك الذى حدث فى أوكلاهوما أو نيويورك جرى باستخدام الأسلحة النووية أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل. ولسنوات طويلة فإن هذه النوعية من الأسئلة كانت مطروحة على مؤلفى القصص والروايات المثيرة التى لا يكف الأمريكيون عن التهامهما وقراءة المئات منها كل عام، وكانت بعد ذلك مطروحة على حى «هوليود» الشهير لصناعة السينما البارعة فى حبك تلك اللحظة الدرامية البالغة الإثارة عندما ينجح البطل وهو يتصبب عرقاً بشدة فى نزع الفتيل عن قنبلة أو صاروخ كاد يودى بالعالم أو بأمريكا على الأقل. ولكن حبس الأنفاس لم يعد من نصيب القراء أو المشاهدين فى قاعات السينما، وإنما بات تقليداً داخل الأجهزة الأمنية التى باتت لاتشك ليس فى إمكانية حدوث هذه الكارثة المروعة ولم يعد أمامها إلا الانتظار المميت حتى تحدث القارعة الكبرى.

الآن بات الأمريكيون يستدعون كل الأحداث التاريخية المتفرقة ويعيدون ترتيبها لكى يكتشفوا أن قدرة البشر على التدمير الشامل ليس لها حدود، ورغم أن الشائع تاريخياً هو أن اليابان كانت أولى الدول التى عانت من استخدام الأسلحة النووية عندما ألقت الطائرات الأمريكية قنابلها على هيروشيما وناجازاكى فإنها كانت أول دولة تستخدم الأسلحة البيولوجية عندما استخدمت عناصر بكترولوجية وميكروبات لمرض الطاعون من أجل القضاء على الصين خلال الحرب العالمية الثانية. وفى ٢٠ مارس ١٩٩٥ قامت جماعة يابانية هى أووم شنريكو الدينية بالقيام بهجوم إرهابى على مترو أنفاق طوكيو مستخدمة غاز الأعصاب المعروف بالسارين وقتلت دستة من البشر وجرحت أكثر من ألف وأصابت الملايين بالذعر. وفى دراسة أعدها هارفى ماكجورج عام ١٩٩٤

وعرفت الإرهاب تعريفاً واسعاً لكى يشمل حالات التلوث العمدى للغذاء والماء والأدوية وجدت أنه قد جرت ٢٤٤ حادثة من حوادث الإرهاب الكيماوى والبيولوجى فى ٢٦ دولة من دول العالم منذ الحرب العالمية الأولى. ستون فى المائة من هذه الحوادث تضمنت استخدام عناصر كيماوية أو بيولوجية و٣٠٪ تضمنت التهديد باستخدام هذه العناصر و١٠٪ فقط كانت مجرد الاستحواذ عليها وفى ٢٥٪ من هذه الحوادث التى تم مسحها وجد أنها تعود لدوافع سياسية، أما الباقى فقد كان يعود لمجرمين ومرضى نفسيين وموظفين غير راضين عن أوضاعهم.

وبعد أربع سنوات من هذه الدراسات حصرت دراسة أخرى ١١٠ حالات من حالات الإرهاب والإجرام البيولوجى حاول فيها إرهابيون ومجرمون وعملاء سريون استخدام أسلحة بيولوجية، أو التهديد بها، أو محاولة الحصول عليها.

وقد ذكر جوناثان تاكر فى كتابه «الإرهاب السام: تقييم الاستخدام الإرهابى للأسلحة الكيماوية والبيولوجية» أنه منذ حادث أنفاق المترو فى مدينة طوكيو والحوادث المتضمنة للأسلحة البيولوجية والكيماوية آخذة فى الارتفاع. وقبل منتصف التسعينيات كان الوضع التقليدى لوكالة التحقيقات الفيدرالية هو التحقيق فى دستة من الحالات التى تتضمن محاولات الحصول أو استخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيماوية أو المشعة أو النووية. وفى عام ١٩٩٧ فتحت الوكالة ٧١ تحقيقاً وفى العام التالى ١٩٩٨ فتحت ١٤٦ تحقيقاً آخر. ورغم أن ٨٠٪ من هذه الحالات أسفرت عن بلاغات كاذبة عن بعض الحالات تضمنت بالفعل محاولات نشر عناصر سامة أو معدية. وفى شهادة أمام الكونجرس عام ١٩٩٨ ذكر روبرت بليتزر الذى كان يعمل سابقاً فى مكتب الإرهاب المحلى بوكالة التحقيقات الفيدرالية أن القائمين على الإرهاب البيولوجى أو الكيماوى ينقسمون إلى نوعين: المرضى النفسيين الذين يعانون من الوحدة، والجماعات اليمينية الأصولية المتشددة التى ترغب فى الإطاحة بالحكومة الفيدرالية وخارج الولايات المتحدة توجد ثلاثة أنواع أولها الإرهاب المؤيد من قبل دول وإرهاب جماعات منظمة وأفراد متشددين.

إن هذه النوعية من الأفراد الأصوليين المتشددين أو المرضى النفسيين هو ما يسبب أكثر أنواع التهديد، فالدولة يمكن تهديدها وشن الحرب عليها بل وتدميرها

تدميراً كلياً والمنظمات يمكن متابعة هياكلها واتصالاتها والهجوم على مقارها وأماكن اجتماعاتها وتدريبها، ومناطق تخزين الأسلحة لديها، أما الأفراد فإنهم يمثلون أكبر مصادر التهديد لأنه يجعل ستة مليارات من البشر مصادر محتملة للتهديد. ولما كانت مراقبة كل ذلك مستحيلة عملياً فإن المسألة لم تعد فقط مراقبة الجهات والدول والمنظمات التى قد تكون دوافع للقيام بإرهاب أسلحة الدمار الشامل. وإنما مراقبة مصادر هذه الأسلحة. وهنا تكمن المعضلة الكبرى التى ولدها تفكك الاتحاد السوفيتى بعد انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ وبعدها انهيار الدولة السوفيتية كلها فى ديسمبر ١٩٩١.

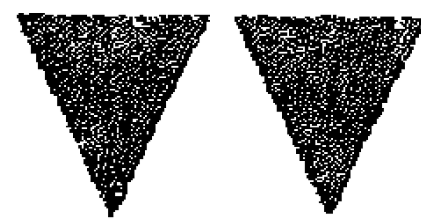
لقد كان ذلك ولاشك أهم الانتصارات التى حققها الغرب خاصة الولايات المتحدة فى القرن العشرين بل ولعله كان واحداً من أهم الانتصارات التى سجلها التاريخ عندما انهارت إمبراطورية كاملة دون إطلاق رصاصة واحدة. لقد انتهت المنافسة الأيديولوجية والسياسية على امتداد الكون كله بالنص الكامل للولايات المتحدة، وبدا أن «التهديد» النووى السوفيتى للولايات المتحدة قد قل إلى حد كبير وربما ذهب إلى غير رجعة. ولكن المدهش أنه فى اللحظة التى بدا فيها أن التهديد قد اختفى، فإنه ظهر مرة أخرى وبقسوة ممثلاً فى إمكانيات «التسرب النووى» بل والتسرب فى أسلحة الدمار الشامل كلها، من خلال البيع أو السرقة أو إساءة استخدام وتخزين هذه الأسلحة التى كانت فى الحفظ والصون تماماً طوال فترة وجود الدولة السوفيتية الشمولية. هذه الدولة التى كانت تتحكم فى كل شىء له علاقة بحياة مواطنيها وبعلاقاتها الخارجية وكانت أيضاً قادرة على فرض هذا التحكم على قواتها المسلحة، وأسلحتها خاصة تلك القادرة على دمار البشرية، وعلى مدى سبعة عقود كانت الحكومات الشيوعية السوفيتية تتحكم فى كل أبعاد الحياة المتعلقة بالإنتاج وأفعال المواطنين وحتى التفكير، وكان لذلك وجه واحد - على الأقل - إيجابى وهو التحكم أيضاً فى أسلحة الدمار الشامل بل والقدرة على التفاوض بشأنها وتخفيضها بل وسحبها إذا ما بدا ذلك مهدداً للسلام العالمى كما حدث فى أزمة الصواريخ الكوبية.

الآن فإن القضية لم تعد كما كانت، والاتحاد السوفيتى لم يعد روسيا فقط، وإنما معه دول أخرى مثل روسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان حيث توجد الخبرة وبقايا الأسلحة، وربما أكثر من ذلك كله أهمية أن روسيا تعيش الآن حالة

من الثورة الكاملة ربما تكون أهميتها فى التاريخ الروسى لا تقل عن الثورة البلشفية التى قادت إلى الحكم الشيوعى. وحسب تعبير جراهام اليسون أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة هارفارد فإن الثورة الروسية اليوم لا تقل من حيث عنفوانها عما حدث فى فرنسا عام ١٧٨٩ عندما تحدى نابليون الأمن الأوربى.

الفارق الأساسى بين الثورة الروسية اليوم وكافة الثورات التى سبقتها هو أنه لم يتيسر للثورة فى التاريخ من قبل أن تحدث بينما يتناثر حولها فى كل مكان أكداس هائلة من أسلحة الدمار الشامل بكافة الأنواع والمقاسات والأحجام.

لقد نجحت الولايات المتحدة فى التعامل مع الخطر بدرجة ما عندما نجحت فى نقل الأسلحة النووية من الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى روسيا، وعندما استمرت فى سياسة عقد اتفاقيات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بل وعندما نجحت من خلال المعونات فى الحفاظ على حد أدنى من الأمان النووى للصواريخ والصوامع النووية السوفيتية. ومع ذلك فإن كل ذلك لم يقلل من احتمالات الكارثة كثيراً بسبب كثرة هذه الأسلحة وأعدادها الهائلة، كما أن بعضاً منها ـ خاصة الأسلحة البيولوجية ـ لم يكن معروفاً على وجه الدقة لأن السوفيت كانوا يغشون فى المعلومات الخاصة بشأنها للجهات الدولية ـ معنى ذلك أن ما تبقى للإرهابيين والمرضى النفسيين والمنظمات الإرهابية، ومن كل من له ضغينة ما يكفى للقيام بعمليات إرهابية تجعل أمريكا تذوق الحرب التى تجنبت حدوثها على أراضيها طوال تاريخها. لقد كان وجود الاتحاد السوفيتى نعمة كبيرة بالمقارنة بالوضع الراهن، وبعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة كان الانتصار الأمريكى مراً للغاية.



تغيرات عالمية كبرى:

حالة التسعينيات

شهدت الثمانينيات إرهاصات التغير فى النظام العالمى والتحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، وكان ذلك ما رصدته فى كتاب «العرب ومستقبل النظام العالمى» الذى صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٧، وفى الوقت الذى كانت فيه «ظاهرة جورباتشوف» تشهد على تغيرات كبرى فى الاتحاد السوفيتى؛ إلا أن الفكر العربى فى أغلبيته كان مقاوماً لإمكانيات التغيير فى النظام العالمى، بل ورأى البعض - كما أشرت فى الأسبوع الماضى - أن ملاحظة ذلك هو نوع من الأكاذيب التى تروجها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وبشكل عام كانت النخبة العربية التى تسيطر عليها بالكامل فكرة «الثوابت» عاجزة تماماً عن رؤية التغيرات التى تجرى تحت أنفها فى كل لحظة.

وعندما جاءت التسعينيات لم يكن العالم العربى كله مستعداً لما جرى، وفى اللحظة التى انهار فيها سور برلين، لم يكن أمام العرب إلا ملاحقة ما يجرى بأنفاس مقطوعة. أما عندما تم حل حلف وارسو فقد بدا أن نظام الكون يختل بشكل ما، وفى الساعة التى جرت فيها محاولة الانقلاب العسكرى السوفيتى فى شهر أغسطس ١٩٩١ كتم البعض أنفاسه على أساس أن ما بدا وكأنه كابوس من التغيرات المقلقة سوف يتم طيه مرة أخرى، وبوسيلة تعرفها المجتمعات العربية جيداً. ولكن الانقلاب انهار بعد فترة قصيرة وعاد جورباتشوف إلى السلطة مرة أخرى، لكى يغادرها مرة أخرى قبل نهاية العام، ومعه ينهار الاتحاد السوفيتى كلية ويخلف وراءه خمس عشرة جمهورية جديدة.

كان ذلك هو التغير الأعظم على قمة النظام، وبشكل ما كان معبراً عن

الاختلال الأعظم فى توازنات القوى بين الشرق والغرب، ولكنه أيضاً كان معبراً عن تغيرات أعمق ظهرت بوضوح كامل عندما اجتمعت ٣٣ دولة من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقى. والحقيقة كانت التغيرات فى العالم من الكثرة بحيث وجد الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه من الملائم الحديث عن «النظام العالمى الجديد» ومرة أخرى كان مدهشاً ما فعله المفكرون والكتاب والمثقفون العرب، فقد اجتمع جمع هائل منهم على أن جديداً فى العالم لم يحدث، وكانت المطولات العربية كثيرة على إنكار حدوث التغير فى العالم، وفساده إذا حدث بالضرورة. وربما كان الأستاذ محمد حسنين هيكل هو من لخص وجهة النظر العربية السائدة فى كتابه «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر» عندما قال إن «ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاماً عالمياً جديداً، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمى قديم يعيد بها تأكيد دوره فى ظروف متغيرة» هذه العبارة دالة وموحية للغاية، وفيها يبدو الفكر العربى فى أبرز حالاته نقاء وصفاء إزاء قضية التغيير والتجديد فى العالم.

فرغم التسليم الواضح بوجود «ظروف متغيرة»، ومعها «ترتيبات جديدة»، فإن ذلك لم يكن أبداً كافياً لكى ينزع عن النظام القديم قدمه، وكان معنى ذلك أنه لا جديد تحت الشمس، وأن ما تواضع العالم العربى على التعامل معه لايزال باقياً بقاء الجبال الرواسخ، ولكن العالم لم يكن على هذا الحال، ومن المؤكد أن ما سمى «بالثورة الصناعية الثالثة» كان يعنى شيئاً أساسياً للدنيا كلها. هذه الثورة التى وجدت قاعدتها الأساسية فى الولايات المتحدة، وقامت على التطور الكبير فى مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية، كانت قد أصبحت حاضرة فى مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأصبحت تغير بشكل جذرى حياة الأفراد وأساليب السوق، وأخيراً بناء القوة والسلطة فى العالم. وكان ذلك تحديداً ما كنا قد توصلنا إليه خلال الثمانينيات، ولكن التسعينيات كانت هى التى شهدت نتائجه، ومرة أخرى كان الفكر العربى مقاوماً تماماً لإدراك ما يحدث ويجرى فى العالم كله.

فمع منتصف التسعينيات بات واضحاً وبقوة أن المسألة لم تعد على الإطلاق مجرد زوال الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالعالم، وإنما ظهور شبكة جديدة من العلاقات العالمية لم تعرف البشرية مثيلاً لها من قبل. وفى عام

١٩٩٥ نشر مركز الدراسات والبحوث السياسية فى جامعة القاهرة دراسة لى تحت عنوان «من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغير فى دور مصر الإقليمى والدولى»، وجاء فيها:

الآن فإن القطبية يمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الشئون العالمية. هذه الشبكة تمثل أساساً النظام الغربى الرأسمالى الليبرالى، كما هو سائد فى العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين. إنها المنظومة التى تشمل قوى شمال أمريكا وغرب أوربا واليابان ودول الباسفيك، والتى يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووكالة الطاقة الدولية والجات والجماعة الأوربية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وفوق هؤلاء جميعاً توجد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى (الآن أصبحت قمة الدول الثمانى بعد انضمام روسيا إليها) تمثل أركان «حرب» كله. ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط، ولكن هناك أعصاباً ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة فى الشركات متعددة الجنسيات وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار.

فى هذا النظام فإن القوة والسلطة ليست موزعة حسب القدرات العسكرية وحدها، ولكن أيضاً وفقاً للقدرات التكنولوجية والاقتصادية. الولايات المتحدة قد يكون لها موقع قيادى بفعل ناتجها القومى الإجمالى الذى تعدى خمسة تريليونات دولار (تعدى الآن ١٠ تريليونات دولار!)، ولكنه ليس موضعاً مهيمناً ومسيطراً بأى معنى، كما أن التنافس والتصارع داخل المنظومة كما يزعم البعض، لايزيد فى الحقيقة عن مشاحنات عائلية قد يعلو صوتها أحياناً ولكنها لا تصل أبداً إلى الطلاق، وبالتأكيد ليس امتشاق السلاح، لأنه - كما فى الزيجات غير التعيسة - يتم التعامل معها من خلال المؤسسات، والتعاون والحلول الوسط، والمساومة، وقوى السوق!!

كان ذلك ما كتبناه منذ أكثر من سبع سنوات، وليس الهدف هنا إعادة تسجيله، وإنما الإشارة إلى الحالة العربية المزمنة لمقاومة فكرة حدوث التغيير فى العالم، فما أشرنا إليه، وأشار إليه الكثيرون فى العالم، قد أصبح بعد ذلك معروفاً بظاهرة «العولمة» والتى أنفق المفكرون العرب من المداد والأحبال

الصوتية فى إنكار وجودها ما لم يفعلوه مع كل التغيرات العالمية السابقة مجتمعة. كانت الثورة التكنولوجية الجديدة قد ولدت حالة هائلة من التغيرات السريعة فى العالم يصعب تقديرها، وكان المواطن العربى بوسعه تلمس هذه التغيرات بنفسه من خلال الطائرة التى يركبها إلى الحج، وأجهزة التليفزيون التى يشاهد من عليها قناة الجزيرة وعشرات من الفضائيات العربية والأجنبية الأخرى و«التليفون المحمول» أو «النقال» أو «الجوال» أو «الخليوى» الذى يحمله. ورغم ذلك كان الإنكار مدوياً، وكان هناك من يهاجم العولمة «المزعومة» بالإضافة «للمروجين لها». كان منطق الفكر العربى بسيطاً للغاية، وهو أن كل شىء قد تغير فى العالم بسبب الثورة التكنولوجية العالمية، ومع ذلك فإن شيئاً فى العالم لم يتغير على الإطلاق!

كان ذلك مفارقة محزنة ومبكية فى آن واحد، فلم تكن القضية مبعثها رصد ما يجرى فى العالم فقط، ولكن كان لها نتائج بالغة الأهمية ترتبط بالسياسات العربية الإقليمية والدولية، وفى كثير من الأحيان المحلية كذلك. وبشكل ما فإن العالم العربى تصور أننا إزاء صرعة سرعان ما سوف تذهب بعيداً عن أن تأخذ بلباب الخلق قليلاً، وفى بعض الأحيان لم تجد الدول العربية غضاضة من مسايرة دول الغرب فكانت المشاركة مع أوربا والعضوية فى منظمة التجارة العالمية، بل ووصل الحال أحياناً للحديث عن «الإصلاح الاقتصادى»، و«تحديث الصناعة» وحتى «تفعيل المجتمع المدنى» كانت هذه هى لغة «العولمة» ومفرداتها التى لم يكن هناك بد من استخدامها أحياناً لدفع الغمة، وتقليل الضغط العالمى، ولكن الغمة لم تذهب، ويبقى العالم على حاله، وتعمقت العولمة مع كل التغيرات التكنولوجية التى حدثت، وحتى عندما حدثت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وتصور بعض العرب أن الساعة قد حانت لانتهاء العولمة، ظهر أن تجاوز الأزمة لم يكن ممكناً دون مزيد من العولمة، ودون قدرة أكبر على التعامل مع قوانينها ومعطياتها.

وباختصار شديد كانت التغيرات العالمية لا تذهب بعيداً، بل تعيد فرض سيطرتها مرة أخرى، وتطالب دول وشعوب العالم بأن تتواءم وتتكيف معها ليس من خلال التأجيل، أو الصراخ، وإنما بالعمل. ومع الدخول إلى أول القرن الحادى والعشرين يبدو أننا نواجه تغيراً آخر فى تلك المسيرة التاريخية التى بدأت مع

الثمانينيات، وهى باتت تواجه حالة أخرى من التطور ربما لا تقل آثارها علينا عما كان عليه الحال مع كل التطورات السابقة. ومن المؤكد أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر سوف تظل علامة فارقة، ولكن ما هو أهم كان ما جرى بعدها، فقد تولدت مجموعة كبيرة من التغيرات بعضها داخل الولايات المتحدة، وقد أشرنا لها فى مقالات سابقة حول «عودة الإمبراطورية» و«القرن الأمريكى الجديد». وبعضها الآخر جاء على صعيد العلاقات بين أمريكا وحلفائها، وبين أمريكا وحلفائها من جانب وروسيا من جانب آخر. لقد وصف البعض هذه التغيرات بأنها حملت نهاية الحرب العالمية الثانية فى نهاية المطاف، ولكن الحقيقة أعمق من ذلك بكثير، ولعل ذلك يستحق مقالاً منفصلاً فى الأسبوع القادم، آملين ألا يهرب العرب مرة أخرى من حقائق التغيير التى تجرى فى العالم الذى يسير فى مساره، وليس على استعداد إطلاقا لانتظارنا!



تغيرات عالمية كبرى:

أول القرن الحادى والعشرين

ظل الإنكار العربى عنيدًا لكل التغيرات التى جرت فى العالم خلال العقدين الأخيرين، وسواء كان ذلك رغم تغيرات كمية بدأت فى التراكم خلال الثمانينيات فى رحم نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة، أو ظهور ما عرف بالنظام العالمى الجديد، أو استواء هذا النظام على ما بات يعرف بالعولمة خلال التسعينيات. فقد كان العرب على ذلك الإصرار العجيب بأنه لا جديد أبدًا تحت الشمس.

كانت هذه المقولة الخاصة بأن الشمس لا يأتى تحتها جديد مريحة بشكل ما، لأنها تجعلنا نتعامل مع ما نعتقد أننا نعرفه جيدًا، فإذا ما أخطأنا كما أخطأنا فى السابق، فلا لوم ولا ملامة، فلم يحدث كثيرًا أن عرف أهل العروبة فضيلة الحساب. ووفق هذه المقولة فإن العالم يعيد إنتاج نفسه بصورة تاريخية سخيفة، وأذكر خلال التسعينيات أن مفكرين عرب - إذا جاز التعبير - ومسئولين عرب - إذا جاز التعبير أيضاً - كثيرًا ما رددوا أن النظام العالمى «لايزال فى دور التشكيل». وكان ذلك من ناحية هروبًا من حقيقة ما يجرى ومن ناحية أخرى تمسكاً بحالة حقيقية لأن التاريخ والعالم يعيش دوماً شكلاً ما من أشكال التشكيل والتحول والتغيير، ومن ناحية ثالثة أنه كان تمهيدًا للتأكيد على عودة التاريخ مرة أخرى لإفراز أقطاب جديدة ممثلة فى روسيا واليابان والصين وأوربا الغربية لكى تنافس أمريكا فى مكانتها المهيمنة.

كان العالم العربى يفتقد بشدة عالم القطبية الذى اشتكى منه كثيرًا فى الماضى لأنه يقسّم العالم العربى بين أنصار هذا المعسكر وذاك. فى الحاضر ظن أن الحظ ربما يكون حسناً فيكون فى العالم خمسة أقطاب - وبدلاً من أن يلعب العرب بين قطبين فقط فإنهم الآن بوسعهم اللعب والمناورة والمداورة والمضاربة بين خمس قوى رئيسية. الآن فإن العالم يقدم دليلاً إضافياً على فساد هذا المنطق

كله متمثلاً فى التطورات المهمة التى جرت فى العلاقات بين الغرب وروسيا خلال الشهرين الماضيين وفضلاً عن التغيرات التى حدثت منذ الحادى عشر من سبتمبر الماضى، أو التى حدثت منذ انتخاب فلاديمير بوتين، أو حتى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى كلية. وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل فإن روسيا المرشحة عربياً لدور عالمى مناهض كانت أولاً قد خرجت من عباءة الاتحاد السوفيتى منهارة. وثانياً كانت القضية أن تعود إلى قدر من التماسك، وثالثاً تبدأ عملية ادماجها تدريجياً فى المعسكر الغربى، وهو التغير الجوهرى الذى نأمل ألا يغيب عن بال العرب هذه المرة كما كان الحال مع كل التغيرات التى جرت خلال العشرين عاماً الماضية.

وربما كانت صحيفة النجم الأحمر الروسية قد لخصت الموقف الروسى الأخير من خلال صورة نشرتها مؤخرًا ظهر فيها ما تعتقد أنه يمثل التحالف العالمى الراهن حيث استعارت صورة العميل البريطانى الشهير جيمس بوند صاحب الرقم ٧٠٠ حاملاً مسدسه ووضعت رأس الرئيس بوش مكانه، أما رقم ١٠٠ فقد كان بوتين. وما بين هذا وذاك وقف زعماء الغرب مثل بلير وشرودر وشيراك ولورد ريوبرتسون (سكرتير عام حلف الأطلنطى) وكذلك اريل شارون رئيس وزراء إسرائيل، الصورة هنا تلخص الموضوع كله وهو أن تحالفاً دولياً ضد الإرهاب قد تم تكوينه بالفعل وهو تحالف لانشك فى وجود اليابان والهند والصين فيه. كل لأسبابها ودواعيها.

وهكذا فإن الإرهاب، والإرهاب «الإسلامى» خاصة، وفر هدفاً رئيسياً لمجموعة من الدول التى ترغب فى القضاء عليه لأسباب متنوعة. ولكن ما يجرى هو أكثر بكثير من مجرد الالتقاء على الهدف الحالى للعلاقات بين هذه الأطراف المتنوعة. ودون محاولة للرجوع بعيدًا فإنه منذ انتخاب جورج بوش الابن وهناك توقع أن إدارته سوف تؤدى إلى ظهور التوتر فى علاقات أمريكا مع حلفائها، ومع ذلك توتر وأزمات فى العلاقات مع روسيا. وكان ذلك راجعاً وفق آراء المحللين إلى فكرة توسيع حلف الأطلنطى حتى يقترب من الحدود الروسية، والأهم من ذلك إلغاء أمريكا من جانب واحد لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢ ونشرها لما يسمى بحائط الدفاع الصاروخى ولكن ما حدث بالفعل كان عكس ما هو

متوقع فقد تعمقت العلاقات الأوربية الأمريكية، وكذلك الأمريكية الروسية التى لم تكن أوثق فى يوم من الأيام أكثر وثوقاً مما هى عليه الآن.

ولأول مرة فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية تصبح روسيا بالفعل جزءًا لا يتجزأ من المعسكر الغربى، فهى من ناحية أصبحت عضوًا فى مجموعة الدول الثمانى، بعد أن كانت مجموعة الدول السبع، وهى التى تمثل نوعاً من هيئة أركان النظام العالمى المعاصر. ومن ناحية أخرى تم تحقيق نوع من الاستقرار الأمنى من خلال توقيع معاهدة موسكو يوم ٢٤ مايو الماضى بين بوش وبوتين التى تقضى بتخفيض الترسانة النووية للطرفين من حوالى ٦٠٠٠ رأس نووى حالياً، إلى ما بين ١٧٠٠ و٢٢٠٠ قبل عام ٢٠١٢، أى خلال عشر سنوات. وبالقدر الذى خيب ذلك توقعات المحللين العرب الذين كانوا ينتظرون أن يكون انتشار الدرع الصاروخى الأمريكى سبباً فى نشوء حرب باردة جديدة، فإنه كان فى الحقيقة دافعاً إلى تحقيق الاقتراب إن لم يكن التكامل بين روسيا وأوربا والولايات المتحدة من خلال نوع جديد من العلاقات بين حلف الأطلنطى وروسيا. ورغم أن هذا التكامل لا يرقى حتى الآن إلى مرتبة العضوية الروسية الكاملة، إلا أن تشكيل المجلس المشترك بين الحلف وروسيا يعد خطوة متقدمة على اتفاق «المشاركة من أجل السلام» السابقة عليه، ويعطى لكليهما نوعاً من التأثير فى صناعة القرارات الأمنية لدى الطرف الآخر.

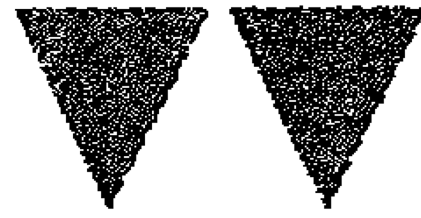
والحقيقة أنه إذا كان هناك من قال إن الحرب الباردة قد انتهت أخيرًا من الناحية الفعلية، فإن ما حدث من تغيير يعد أكثر من ذلك بكثير لأنه يشكل مقدمة لإدماج روسيا فى المنظومة الاقتصادية والأمنية العالمية. هذه «المنظومة» ربما تعيد إلى الأذهان «منظومة أوربا ـ CONCERT OF EUROPE التى سادت أوربا وحكمت تفاعلاتها خلال القرن التاسع عشر، وقسمت العالم ما بين قواها الاستعمارية سواء للاحتلال الفعلى أو كمناطق للنفوذ. وهو تطور يختلف تماماً عن التطورات التى كانت جارية خلال التسعينيات وقامت على فكرة المنظمات والاتفاقيات المتعددة الأطراف التى تنظم مجالاً معيناً للنشاط العالمى من خلال مشاركة دول العالم كلها. وفى هذا الإطار كانت منظمة التجارة العالمية تمثل المقدمة التى يتلوها بعدها منظمات للمال والاستثمار والبيئة وغيرها من القضايا التى تشغل بال المجتمع الدولى.

لقد اختلف الواقع العالمى الآن تماماً، فبعد أن كان متصورًا تنظيم النظام العالمى الجديد على غرار الأمم المتحدة ومنظماتها، فإن التطورات الأخيرة كانت تعنى تنظيم العالم على أسس شبه احتكارية لمجموعة محدودة من الدول وتتجسد فى مجموعة الدوَل الثمانى، تلك القوة والمال ووسائل التأثير والضغط المتنوعة. هذه المجموعة لها ذراعها المتمثلة فى حلف الأطلنطى الذى أصبح يمثل الذراع العسكرية للمجموعة الحاكمة فى العالم. ومن المؤكد أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد لعبت دوراً فى تشكيل هذا التغير فى النظام العالمى، ربما لم يتوقعه أسامة بن لادن ورفاقه الذين تصوروا انهم قادرون على تدمير «فسطاط» الغرب، فإذا بالحقيقة أن الغرب يتسع ولا ينكمش، يقوى، ولا يضعف، يمتد ولا يتراجع. وربما يكون هذا التطور أقدم حدوثًا من سبتمبر الماضى، فالثابت أن روسيا اعتبرت قيام الشيشان بعمليات إرهابية داخل موسكو نفسها ومن بينها القيام بعمليات فى عمارات سكنية يشغلها مدنيون نوعاً من التهديد للأمن القومى الروسى يقع فى مقدمة التهديدات التى على روسيا التعامل معها دون تأخير. وربما كان ما أقلق الروس أكثر هو موقف الدول العربية والإسلامية مما حدث فى عاصمتهم، فقد كانت الإدانة محدودة، وكانت الأصوات المؤيدة للشيشان زاعقة للغاية. ولابد أن كثيرًا فى موسكو ضربوا كفاً بكف عندما استمعوا إلى ذلك، واستعادوا معه المساعدات التى قدمها «السوفيت» الروس للقضايا العربية، فإذا ببعض العرب لا يمانعون فى تمزق روسيا بعد أن تمزق الاتحاد السوفيتى.

وإذا كان حلف الأطلنطى قد لعب دورًا كبيرًا فى إتمام التحولات التى تمت خلال التسعينيات من خلال المحافظة على الاستقرار فى المنطقة الأورأطلنطية، كما حدث فى العمليات العسكرية فى البوسنة وكوسوفو من بعدها، فإنه من المتصور أن يلعب الآن دورًا مهمًا فى «النظام العالمى الجديد» بحيث يتعدى المسرح الأوربى إلى المسرح العالمى، ولعل اعتبار حلف الأطلنطى أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر تستدعى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة إنشاء الحلف التى تقضى باعتبار ما حدث اعتداء على دولة عضو يستوجب تدخل كافة الأعضاء فى المعركة العالمية ضد الإرهاب. يعد كل ذلك فى الحقيقة نقلاً لمجال عمل الحلف من أوربا إلى كل العالم. وكان ذلك هو ما حدث بالفعل عندما شاركت دول الحلف فى عملية «الحرية الدائمة» الخاصة بأفغانستان وقدمت طائرات

الأواكس لحماية المدن الأمريكية، والحماية بالطائرات المقاتلة للقاذفات الأمريكية الذاهبة للضرب فى أفغانستان، كما قامت سفن الحلف بحماية خطوط الإمداد، والقيام بعمليات استخبارية لصالح المجهود الحربى، وكل ذلك بالإضافة إلى ٤٠٠٠ جندى مقاتل.

هذه الصورة الأخيرة لحلف الأطلنطى مضافاً لها توسعاته الجديدة فى أوربا، والعلاقة الاستراتيجية الجديدة مع روسيا تمثل تكتلاً أمنياً فائق الإمكانيات فى النظام العالمى المعاصر. ومع استمرار التطور الديموقراطى فى روسيا الذى يبدو متماسكاً حتى الآن رغم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتقدم على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، وهو ما يبدو أنه حادث بالفعل بسبب المعونات الغربية المتزايدة، فإنه لا يوجد ما يمنع اندماج روسيا فى المستقبل غير البعيد فى المعسكر الغربى، بل والحصول على العضوية الكاملة فى حلف الأطلنطى الذى بات يعبر عن الذراع الأمنية والعسكرية للعولمة، ولعل هذا يختلف تماماً عن التوقعات العربية حول العالم المتعدد الأقطاب، الذى يلعب فيه العرب بين وعلى الأقطاب، ولكن منذ متى كان العرب على استعداد للاعتقاد أن العالم يتغير، وأن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء؟!!



الجزء السادس

أمــريكا والشــرق الأوســط

أمريكا والخيارات المتاحة فى الأزمة اللبنانية

الاتفاق الإسرائيلى الأمريكى والأمن القومى

الشرق الأوسط: الحقيقة والوهم فى لقاء العملاقين

الشرق الأوسط: الولايات المتحدة خصم أم وسيط

الشرق الأوسط وقمة جنيف: محادثات المواقع الثابتة

إسرائيل وحرب الكواكب: الاختلال الثالث فى توازن القوى

ليبيا وأمريكا فى انتظار المواجهة !!

الحظر الأمريكى على إيران: سياسة رشيدة أم حماقة جديدة !!

حدود القوة...!!

أول ابرايت

خرائط...!!

حروب ماكدونالدز... وكنتاكى !!

التقرير الذى لم يقرأه أحد: الشرق الأوسط فى عيون C.I.A

الشرق الأوسط عام ٢٠١٥

شهادة رئيس المخابرات الأمريكية

إسرائيل فى الميزان الأمريكى

العرب على غلاف النيوزويك

معركة واشنطن ؟!

معركة ما قبل الهجوم على العراق

أمريكا والخيارات المتاحة في الأزمة اللبنانية

حينما أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عن مبادرته لحل الصراع العربي - الإسرائيلي منذ عام مضى، فإن الأمور في الشرق الأوسط بدت وكأنها استتبت لصالح الولايات المتحدة. فقد عززت الحرب اللبنانية من سمعة أمريكا كقوة عظمى بالنصر الذى أعطته لحليف أمريكي يستخدم الأسلحة الأمريكية، وتركز عملية إدارة الصراع في المنطقة بين أصابع واشنطن، وأكثر من ذلك، فإن الحرب انتهت وهناك قوات أمريكية في بيروت مشروعة ومقبولة من قبل الكثيرين. وبالمقابل فإن حرب صيف العام الماضي أظهرت أفول وخسوف الدور السوفيتي، فلم ينهزم فقط أصدقاء موسكو، بل إن جميع الأطراف المهتمة باللعبة السياسية (بما فيها سوريا ومنظمة التحرير) كانت على استعداد لكي تضع موسكو على الهامش. كذلك فإن إسرائيل التي خرجت من الصراع كقوة عظمى إقليمية وتعززت سمعتها كرصيد استراتيجي للتحالف الغربي، فقدت بعضا من مصداقيتها لدى الرأى العام الأمريكي نتيجة بربريتها أثناء عملية الغزو، وهو الأمر الذى أعطى إدارة ريجان قدرا من حرية الحركة إزاء الدولة الصهيونية.

وأخيرا أظهرت الحرب للعرب مركزهم الضعيف، وأصبحوا أكثر استعدادًا لزيادة النفوذ الأمريكي، فبعد فقدانهم الإرادة والقوة لحماية قضيتهم فإن الدول العربية، معتدلة وراديكالية، لم يعد لديها شيء تفعله سوى أن تطلب المساعدة الأمريكية لكي تخفف من قسوة القوة الإسرائيلية بأن يسمحوا بإجلاء منظمة التحرير من بيروت تحت حراسة الأسطول السادس الأمريكي.

هكذا كانت الصورة في سبتمبر ١٩٨٢. وبدا أن المستقبل الأمريكي في المنطقة يبشر بخير عظيم، وجاءت مبادرة ريجان لكي تكون قائمة أعمال للمفاوضات بين العرب وإسرائيل تحت إشراف واشنطن. ولكن الأمور لم تسر

كما شـاءت لها إرادة المخططين فى البيت الأبيض، فما لبثت العقبات أن توالت، وبدأت الأحلام الأمريكية تتوارى مع اليقظة على حقائق الواقع. فالسوفيت الذين انسحبوا فى البداية تاركين النسر الأمريكى يظلل بأجنحته على المنطقة، بدءوا فى تقوية مواقعهم من خلال تعويض سوريا عما فقدته أثناء الحرب، وإعطائها بعضا من الأسلحة المتقدمة تكنولوجيًا مثل صواريخ سام ـ ٥ التى عوضت بعضا من الاختلال فى المعادلة الاستراتيجية بين سوريا وإسرائيل. ربما الأكثر أهمية من ذلك أن موسكو نجحت فى أن تحسن علاقاتها مع العالم العربى على المستويين التجارى والسياسى خلال العام الماضى، ولم يعد هناك مراقب عربى واحد، سواء فى السلطة أو خارجها، لا يطالب بالتأكيد على سياسة عدم الانحياز، وهى تعنى عمليا بعدًا ما قل أو زاد عن أمريكا، واقتربا بنفس القدر مع السوفيت.

إسرائيل من جانبها نشطت من حركتها داخل الولايات المتحدة، واستطاعت أن تعيد إلى الوضع السابق التغييرات التى حدثت فى الرأى العام الأمريكى، بل واستطاعت أن تدفع الكونجرس لتحدى ريجان فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية لإسرائيل، حيث طالب الكونجرس بزيادتها بشكل ملموس عن مساعدات العام السابق على الرغم من إصرار البيت الأبيض على أن ما طلبه من مساعدات لإسرائيل «تظهر بلا شك فيه الالتزام بالأمن الإسرائيلى وتحافظ على التفوق الإسرائيلى الكيفى».

كذلك فإن إسرائيل رفضت تماما مبادرة ريجان، وبالتالى قللت من مصداقية الرئيس الأمريكى فى العالم العربى، ثم ماطلت وسوفت فى الانسحاب من لبنان، وحتى حينما عقدت اتفاقا مع السلطة اللبنانية كانت صيغة مستحيلة التطبيق، وحينما قررت الانسحاب الجزئى للتحصن فى الجنوب اللبنانى تم ذلك رغم معارضة واشنطن فى أول الأمر، وحتى بعد ذلك حين حاول ريجان أن يظهر انسحاب إسرائيل كجزء من خطة الانسحاب الشامل، فقد ظهر ذلك بوضوح كوسيلة لإنقاذ ماء الوجه..

العرب أيضا ظهر لهم بشكل واضح العجز الأمريكى عن الضغط على إسرائيل، ولما كان ذلك هو تذكرة المرور الأمريكية للعالم العربى ولإدارة عملية التسوية بمباركة عربية، فإن الفتور أخذ يتسرب يوما بعد يوم إلى العلاقات العربية ـ

الأمريكية حتى بين تلك الدول ذات العلاقات الوطيدة والوثيقة بواشنطن. صحيح أن كلا الطرفين لا يزال يبقى رموز الصداقة، إلا أن تجربة العام الماضى تشير إلى أن أمريكا فشلت فى تقديم الثمن اللازم لزيادة نفوذها فى المنطقة العربية بتحقيق الانسحاب الإسرائيلى فضلا عن الأراضى العربية المحتلة.

وهكذا وبالمقارنة بين سبتمبر ١٩٨٢ وسبتمبر ١٩٨٣ فإن هيمنة الولايات المتحدة على أطراف المنطقة قد ضعفت بشكل نسبى، وكانت المحرقة اللبنانية هى المكان الذى انهارت فيه التوقعات الأمريكية الوردية منذ عام مضى. فبعد زيارات حبيب وشولتز وماكفرلين، فإن ما تصورته واشنطن عن وجود أمريكى مقبول ومشروع فى المنطقة ما لبث أن تعثر... وحتى الاتفاق اللبنانى - الإسرائيلى الذى تصوره ريجان انتصارا لا تلبث أن تتلوه انتصارات، لم يزد عن كونه حبرا على ورق غير قابل للتنفيذ أو التطبيق.

لقد تجاهل صانعو القرار فى البيت الأبيض كل القضايا الأساسية التى ما لبثت أن تفجرت على الساحة اللبنانية فى شكل الحروب المتتابعة التى نشاهدها كل يوم. فالأصول الفلسطينية لما يسمى بأزمة الشرق الأوسط تم استبعادها، وهكذا فإن ظهور الفلسطينيين فى جبل الشوف وعرفات فى طرابلس، أعاد إلى الأذهان الأمريكية أشباحا ظنوا أنها ذهبت إلى غير رجعة. وبعد الجولان السورى فى الصراع العربى - الإسرائيلى غضوا الطرف عنه، وحينما تصلب السوريون نظر الأمريكيون بدهشة لقضايا ظنوها دفنت بفعل الزمن فى الرمال العربية الشامخة الناعمة. وتجاهل صانعو القرار أيضا واقع التركيبة اللبنانية بحساسياتها وتوازناتها، وهكذا فإن الهيمنة الكتائبية التى تصورها ريجان كافية لحل المشكلة اللبنانية، ظهر أنها لن تتعدى حدود العاصمة بيروت، وأنه لا شرعية لنظام يوده الموازنة بإصرار على استبعاد باقى الفرق اللبنانية الأخرى.

الواضح من ذلك كله أن المعضلة الأمريكية فى الشرق الأوسط تنبع من التفكير الأمريكى اليمينى الحاكم الذى يرى أن السوفيت أساس لكل المتاعب فى المنطقة دون النظر للعوامل الإقليمية والداخلية المعقدة فيها، وطبيعة التناقض بين الأهداف التوسعية الإسرائيلية، والأهداف الفلسطينية والعربية فى التحرير وحق تقرير المصير وهكذا فإن ابتعاد السوفيت لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف

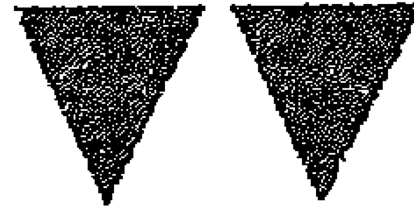
الأمريكية، وتزايد التورط الأمريكى كل يوم. وبعد أن كانت أمريكا توهم الجميع بأنها حكم بين كل الأطراف فإنها أصبحت طرفا بينهم، وبدلا من أن يكون حوار الدبلوماسية هو وسيلة واشنطن لحل التناقضات، فإن حوار مدافع الأسطول السادس أصبحت مسموعة تصم الآذان، وبعد أن كانت هناك لهجة الأخ الأكبر الذى يعمل لمصلحة الجميع «ولتحقيق السلام فى العالم»، أصبحت اللهجة الأمريكية مملوءة بالتهديد والوعيد...

فما الخيارات المتاحة الآن أمام القيادة الأمريكية والتى يمكن أن تتبعهم خلال الفترة القادمة ؟.. هناك أربعة خيارات مطروحة فى الساحة. أولها الخيار السعودى وهو أكثر الخيارات دبلوماسية وفيه تسعى أمريكا لكسب الوقت من خلال وقف لإطلاق النار بين الأطراف اللبنانية ثم التوفيق فيما بينها، وأخيرًا الضغط على سوريا للانسحاب من لبنان كمقدمة لتطبيق الاتفاق اللبنانى - الإسرائيلى. وثانيا خيار الانحياز الكامل إلى جانب الكتائب وتوجيه ضربة قاصمة لقوات الدروز والجبهة الوطنية بل والقوات السورية كذلك. وثالثا الخيار الإسرائيلى بأن تطلب واشنطن من إسرائيل أن تفعل نفس الشىء. وأخيرًا الخيار الرابع ويقضى بأن تسعى الولايات المتحدة لحل المشاكل من جذورها بالضغط على الكتائب لقبول حوار وطنى يعيد توزيع الكعكة اللبنانية بين الفصائل المختلفة ويضغط على إسرائيل للانسحاب من لبنان والقبول بحل لا يجعل الضفة الغربية وغزة ضمن إطار السيادة الإسرائيلية...

الواضح أن الخيار الأخير مستبعد نظرا لأن التجربة أثبتت عدم القدرة الأمريكية على مواجهة موقف إسرائيلى عنيد، فضلا عن أن مزايدات معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية على الأبواب، وهذا يعطى إسرائيل قوة فى مساوماتها مع واشنطن. الخيار الأول السعودى لا يزيد على كونه وسيلة لكسب الوقت لن تسفر عن أكثر من وقف هش لوقف إطلاق النار لن تلبث أن تمزقه كل الأطراف. يبقى أمام البيت الأبيض الخياران الثانى والثالث، وهما خياران أحلاهما مر. فتورط أمريكا المباشر فى معركة عسكرية على الأرض اللبنانية يمكن أن يعرض هيبتها للخطر، وربما يعيد الذكريات الفيتنامية إلى الأذهان الأمريكية، كما أن مواجهة مع سوريا سوف تعيد السوفيت إلى المنطقة بخطى سريعة هذه المرة. الخيار الإسرائيلى يعنى أن تقدم أمريكا الثمن سواء بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية

أو على الأقل فى القدس، وأن تقدم مزيدًا من المساعدات العسكرية، وبالذات فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة التقليدية والنووية.

الواضح أن الثمن سوف يكون فادحا فى كلتا الحالتين بالنسبة للعالم العربى، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأى من هذه الخيارات سوف يوضع موضع التنفيذ، وسواء استقر الأمر على الخيار الأمريكى أو الإسرائيلى أو بالتوفيق فيما بينهما كما يبدو من تطور الأحداث فإن العنف والحرب يصبحان على أبواب المنطقة. وحينما تمر أقمار وشموس عديدة بسماء المنطقة العربية، ويدور الزمن دورته، فإن التاريخ سوف يشهد أن الحماقة ليست احتكارًا عربيًا خالصًا .



الاتفاق الإسرائيلى ـ الأمريكى والأمن القومى

لا يستطيع مصرى واحد أن يغض النظر عن التطورات الأخيرة فى العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية. فسواء كان هذا المصرى مؤيدًا لمعاهدة السلام مع إسرائيل. أو معارضًا لها. فإن الأمن القومى لوطننا لابد وأن يوضع دائما فى منظور علاقات القوى السائدة فى المنطقة فمعاهدات السلام لا تقف دون نزعات التوسع. والقانون الدولى يقف معقود اليدين، أخرس اللسان، حين يختل توازن القوى بين طرفين، ويكتشف القوى فجأة أن له حقا فى العدوان على الضعيف.

فعالم فوضى غير المحكومين الذى نعيش فيه، لا توجد به سلطة مركزية فوق الدول ولديها القدرة والسلطة لحل الصراعات التى تنشأ بين الدول المكونة للنظام الدولى ولذلك فإنه على الدول أن تدافع عن نفسها وألا تتوقع الخير من الدول الأخرى، وأن أصدقاء اليوم ربما يكونون أعداء الغد، وأن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها، بالنظر والاهتمام لموقفها النسبى من علاقات القوى مع الدول الأخرى وأن تؤمن أن الدول لا تخضع لما يسمى بقواعد القانون والأخلاق، ففى مثل هذا العالم لا يوجد قانون أصلا، وإذا تظاهرنا بوجوده وأتباعه إنما يكون ذلك لأن هناك مصلحة فى الأتباع فالدولة لها الحق فقط فيما يمكن أن تحققه نتيجة جهودها وقوتها، فلا توجد دولة لها حق شرعى أو أخلاقى فى أن تعيش أو تحقق الرخاء، وإنما فقط أن تفعل كل ما يمكن لقوتها أن تحققه.

إذا سلمنا بهذا التوصيف القاسى ـ ولكنه الواقعى ـ لطبيعة المجتمع الدولى فإن المؤيدين لمعاهدة السلام مع إسرائيل لابد وأن يشعروا بالقلق والانزعاج إزاء التطورات الأخيرة فى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بنفس الدرجة التى لابد أن المعارضين لها يشعرون به. إن هذه التطورات تنقل هذه العلاقات نقلة كيفية تزيد الاختلال الحالى فى توازن القوى سوءًا فمن المعروف أن علاقات الدولتين

كانت دائما علاقات تحالف غير مكتوب، كما أنها كانت دائما غير محددة الالتزام، ومن ثم فهى علاقة مفتوحة لقدرات الطرفين فى التأثير على الطرف الآخر وللأسف فإنه رغم التبعية الإسرائيلية الكاملة للولايات المتحدة فإن إسرائيل كانت قادرة فى معظم الأحوال على تأكيد آرائها باستقلالية مدهشة، وبتحد لطرف العلاقة العملاق، تحسد عليه.

إن الأسباب والدوافع التى شكلت هذه الخصائص ليست موضوعنا الآن، ولكن المهم أن نعرف الجديد الذى أضافته التطورات الأخيرة والتى يمكن تلخيصها فى عدد من الأبعاد أولها شكلى ينقل التحالف من صورته الواقعية إلى صورته القانونية والعلنية، وهو ما يعنى درجة أكبر من الالتزام الأمريكى ربما لا يماثلها سوى التزامات واشنطن الأطلنطية وثانيها أن التحالف لم يعد يقتصر على مد إسرائيل بالسلاح والمساعدات والمعونات الاقتصادية وإنما يمتد إلى تطوير صناعة الحرب الإسرائيلية ذاتها بالمساهمة فى إنتاج طائرات لافى. وإذا علمنا أن ذلك يحدث فى وقت تمتلك فيه إسرائيل تفوقا مطلقا على مجمل الدول العربية المحيطة بها فى الأسلحة التقليدية والنووية، فإن ذلك يعنى ضمانا لاستمرار التفوق الساحق إلى المستقبل ثالثها أن تحويل القروض والمساعدات الأمريكية إلى منح لا ترد من قبل إسرائيل، فإن ذلك يعنى إطلاق الدولة الصهيونية من إسار أزمتها الاقتصادية الطاحنة التى تشكل حتى الآن القيد الرئيسى على طموحات إسرائيل العدوانية ورابعها أن ذلك يحدث فى وقت امتد فيه مفهوم الأمن الإسرائيلى من باكستان إلى المغرب، ومن تركيا حتى القرن الإفريقى.

إن الادعاء الأمريكى - الإسرائيلى الذى يشيع أن التحالف الجديد موجه تجاه الاتحاد السوفيتى لا ينطلى على أحد، ولا يصمد لحقائق الواقع، فالنجم السوفيتى فى الشرق الأوسط يواجه أفولا لم يحدث منذ منتصف الخمسينيات كذلك، وبنفس الدرجة من الوضوح، فليس من المتصور أن تقوم إسرائيل بمواجهة مباشرة مع السوفيت، فهى مقولة لا يساندها منطق التوازن بين دولة عظمى كونية، وأخرى لا تزال قدراتها إقليمية ومن ثم فإن بيت القصيد فى التحالف الجديد سوف يكون مواجهة ما يسمى «بالنفوذ السوفيتى» والعدوان الشيوعى على دول المنطقة، وهى قضية لا يمكن إلا أن تكون تغطية لفرض الوصاية على الشرق الأوسط تحت غطاء هذه التسميات، فتاريخ القرن العشرين هو تاريخ تعريف المقصود بالنفوذ

العدوانى وحرمان الدول العنصرى من تحديد ضرورات أمنها القومى.. ومن تُصادق، ومن تُعادى.

والتحالف الأمريكى ـ الإسرائيلى الجديد، كتهديد للأمن القومى المصرى، أمر لا تخطئه عين، والقول بأنه لا يؤثر فى العلاقات العربية الأمريكية هو نوع من البهلوانيات الكلامية، فإسرائيل ليست جزيرة معزولة فى المحيط الباسفيكى، ولكنها تقع فى قلب الشرق الأوسط، واختلال التوازن الاستراتيجى بينها وبين جيرانها هو دعوة مفتوحة للعدوان، فى وقت تبرهن فيه إسرائيل على نواياها التوسعية كل يوم والولايات المتحدة أيضا يبدو أنها حسمت أمرها فى اعتبار إسرائيل شرطيها الخاص فى المنطقة. وأن عدوانها المستمر يعنى زيادة النفوذ الأمريكى وتعزيز المصالح الأمريكية فى الدول العربية. لقد كان هناك دائما فى واشنطن من يحذر من الآثار السلبية لعلاقات واشنطن الوثيقة مع إسرائيل على مصالح أمريكا فى العالم العربى ولكن يبدو أن خبرة السنوات العشر الماضية جعلت أمريكا تتيقن من أن مزيدا من الانتصارات الصهيونية والهزائم العربية هدف فى صالح أمريكا فى النهاية.

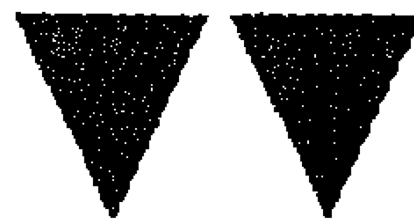
إن مواجهة هذه الأطروحة ضرورة لا نستطيع أن نتجنبها، ولكى نفعل ذلك علينا أن نستدعى خبرتنا التاريخية فقد ظن بعض العرب يوما أن مواجهة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تكون من خلال المدخل السوفيتى، حيث كان تدعيم العلاقات مع موسكو هو الوسيلة الوحيدة للضغط على واشنطن لكى تخفف من تأييدها لإسرائيل.. وظن البعض الآخر أن الاقتراب من واشنطن وإعطاءها أوراق اللعبة كلها، وحثها على لعب دور الشريك الكامل سوف يكون حافزا للجالسين فى البيت الأبيض لكى يلعبوا دورا متوازنا فى المنطقة ما بين مطالب حليفتهم وأصدقائهم العرب، لقد كان لكل من الاتجاهين ثمن فادح وياللدهشة واحد، ففى كلتا الحالتين توثقت العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية بدرجات متصاعدة والشىء الذى لم يفعله العرب حتى الآن هو أن يمرجوا ما بين إمكانيات وضرورات النظام الدولى وما بين إمكانياتهم الذاتية.

فالنظام الدولى يعانى الآن من حرب باردة من نوع جديد، ولكنها لا تقل عن حرب الخمسينيات فى حدتها، فى فداحة النتائج التى يمكن أن تسفر عنها ومن يراقب الصواريخ التى تنتشر وتنصب فى أوربا، وترسانات السلاح التى تتضخم،

وسباق الدمار الذى أخذ بخناق العلاقة ما بين واشنطن وموسكو، سوف يدرك أن فرصا ومخاطر أصبحت أمامنا. الفرص تكمن فى زيادة القدرة على التلاعب بما لدى القوتين العظميين من مصالح فى منطقتنا، أما المخاطر فتكمن فى أفكار الاستقطاب التى سوف تتزايد أن نجاح سياستنا الخارجية فى مواجهة التحديات المفروضة عكس أمننا القومى سوف تتوقف على قدرتنا على استغلال الفرص وتجنب المخاطر أن الاتفاق التجارى المصرى السوفيتى الذى وقع مؤخرا هو خطوة فى الاتجاه الصحيح، ولكن لا بد وأن تليها خطوات.. المهم أن رسالة قوية لابد وأن تصل إلى واشنطن: أن اتفاقها الأخير مع إسرائيل غير مقبول. وأنه يهدد الأمن القومى المصرى. وأن علاقات «متمين» خاصة مع واشنطن تصبح غير ممكنة، فى الوقت الذى تكافئ وتساند فيه قوى التوسع والعدوان.

إن المطروح هنا ليس دعوة لعنتريات جديدة، وليس دعوة لحملات صليبية ضد أمريكا لا تساندها مصداقية مادية، ولكنها دعوة لتدبير كل الإمكانيات وأوراق الضغط المتاحة شرقا وغربا، وحتى داخل الولايات المتحدة نفسها، المهم أن نتحرك وأن نفعل بحصافة وحنكة، فإن أسوأ ما يمكن أن نفعله أن نتصور أن ما يجرى بين إسرائيل وأمريكا لا يخصنا أو أنه يجرى بعيدا فى الفضاء البعيد.. ولعلها فرصة قوية لتحقيق إجماع قومى حول سياستنا الخارجية فالحكومة والمعارضة لا يمكنها أن تتجاهل الحقائق الساطعة حولنا فالتحدى الذى نواجهه على جانبى البناء الوطنى فسواء أيد البعض معاهدة السلام مع إسرائيل أو عارضها البعض الآخر فإن هذه المعاهدة ترتبط ارتباطا وثيقا بميزان القوى القائم . فمعاهدة عدم الاعتداء السوفيتية ـ الألمانية قبيل الحرب العالمية الثانية اتفاقية لم تمنع هتلر بعد أن انتهى من فتوحاته الغربية، أن يعود ويهاجم الاتحاد السوفيتى نفسه.

وساعتها لم تفشل القيادة النازية فى أن تجد الذرائع والأسانيد لتمزيق المعاهدة ففى العلاقات الدولية لا يوجد مكان للجالسين على جانبى الطرقات يشاهدون صراع الآخرين دون أن يزكم أنوفهم دخان الحريق وتلفح وجوههم لسعات النار ويلوث ملابسهم رذاذ الدم.



الشرق الأوسط

الحقيقة والوهم.. في لقاء العملاقين

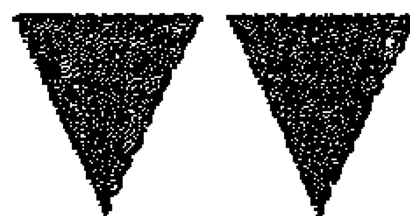
لا يزال الغموض يلف الاتفاق السوفيتي الأمريكي بصدد إجراء مشاورات ثنائية حول ما اصطلحا على تسميته بأزمة الشرق الأوسط، والذى تم فى جنيف خلال الشهر الماضى عند لقاء جروميكو وشولتز. وقد زاد من الإبهام الذى يلف الموضوع أن كلا من البلدين لم يتفق على الغرض والموضوع الخاص بالمباحثات.

** فاللقاء ليس مقدمة - كما يزعم البعض ويتوهم - لتقسيم مناطق النفوذ فى المنطقة بينهما كما حدث فى اتفاقيات «يالتا». فنظام التقسيم هذا يعود فى الواقع إلى التقاليد الاستعمارية الأوربية فى القرن التاسع عشر، ولا يمت بصلة إلى تقاليد الاستعمار الجديد فى ظل توازن القوى الدولى الراهن فى القرن العشرين.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن اتفق الطرفان على اللقاء والتباحث والتشاور إذا لم يكن ثمة نتيجة متوقعة منها ؟ الإجابة المنطقية هى أن اللقاءات فى حد ذاتها أصبحت هدفا يستحق السعى من أجله لخدمة أهداف خاصة لموسكو وواشنطن. فالاتحاد السوفيتى يرغب فى التأكيد على مكانته الدولية كقوة عظمى لها قول ودور فى القضايا الدولية بما فيها الشرق الأوسط، وأن هذه المكانة لم تهتز لا نتيجة مشكلة الخلافة فيه، ولا نتيجة الاختلال الحادث فى التوازن الاستراتيجى العالمى نتيجة القفزة التكنولوجية الضخمة من النظم الدفاعية الغربية خاصة فى الفضاء الخارجى. والمباحثات أيضا يمكن أن تكون وسيلة سوفيتية لإقناع حلفائه العرب فى المنطقة أنه يفعل كل ما فى وسعه لتحقيق مطالبهم، فضلا عن الفائدة الخاصة بإظهار الفرق ما بين الموقف السوفيتى المؤيد للقضية العربية مقارنة بالموقف الأمريكى المناهض لها.

أما الولايات المتحدة ففضلا عن الموقف الأمريكى الراهن الذى يقوم على الاستفادة من التحسن المتزايد فى موقعهم الاستراتيجى على المستوى العالمى، فالمباحثات الحقيقية الخاصة بالشرق الأوسط، والتى يرغب الأمريكيون عند حدوثها - إذا حدثت - أن تكون احتكارا أمريكيا خالصاً. ففى حالة قبول العرب التفاوض وفق الشروط الأمريكية الإسرائيلية، فإن واشنطن لا ترغب فى شعور سوفيتى بالعزلة يدفعها إلى إحباط هذه العملية عن طريق تحريك أصدقائهم فى المنطقة، كما حدث للاتفاق اللبنانى الإسرائيلى من قبل. ولن يعدم الأمريكيون الوسيلة لاستغلال اللقاء فى ابتزاز وإغراء موسكو ودفعها لتقديم تنازلات شتى فى القضايا المتعلقة بإسرائيل مثل استئناف العلاقات الدبلوماسية معها، وتشجيع هجرة اليهود السوفيت إلى «أرض الميعاد». ولن يتأخر الأمريكيون عن استخدام العصا الخاصة بأن إسرائيل هى الأمر الواقع القوى والحقيقى فى المنطقة، وأنها الطرف الوحيد القادر - بالمساعدة الأمريكية - الذى يستحق التعامل معه فيها. وسوف يبقى دائما الإغراء أن مثل هذه الخطوات هى الشرط الضرورى لمشاركة السوفيت - من الخارج بالطبع - فى عملية التسوية فى الشرق الأوسط.. ولن تستنكف واشنطن أن تصدر التلميحات للعرب بأن موسكو على استعداد لبيعهم على مائدة المفاوضات من أجل الحصول على مزايا فى مباحثات خفض الأسلحة الاستراتيجية، وبالتالى تدق إسفينًا فى العلاقة بين موسكو وحلفائها.

وهكذا فإن حدوث اللقاء شيء، والحصول منه على نتيجة شيء آخر تماما، ويبقى لحدوثه معان وأهداف تتعلق بطرفى اللقاء، أما موضوعه، والسلام المعلق فى الشرق الأوسط، والحقوق العربية المهدرة، فسوف تبقى مشكلة الذين اختاروا أن يعيشوا داخل صراعاتهم الضيقة، وأنانيتهم السخيفة، وتناقضاتهم المقيتة، بينما روما تحترق، والبرابرة على أبواب المدينة ويسلمون مفاتيح قضيتهم للجالسين فى البيت الأبيض أو داخل أسوار الكرملين. حتى ولو جلسوا على مائدة واحدة فى جنيف.



الشرق الأوسط

الولايات المتحدة: خصم أم وسيط؟

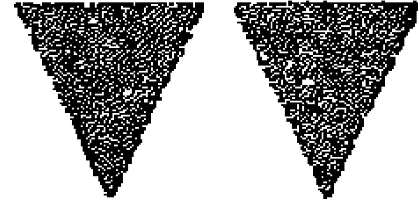
الذين تصوروا أن قضية الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن أن تماثل الكرة التي تنتقل من ملعب إلى آخر، وتخيلوا أنه من الممكن نقلها إلى الساحة الأمريكية بالاتفاق الأردني الفلسطيني سوف يجدون الكرة مرة أخرى في ملعبهم بالإعلان الأمريكي عن الاستعداد للتفاوض مع وفد عربي يضم أردنيين وفلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير، ورافقته بإعلانات أخرى لا ينبغي أن تفوت على المتابعين والمراقبين للأمور. فالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن على مشروع يدين السياسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني يمثل نوعا من الموافقة على أعمال تتصف بالبربرية، لا تختلف في معناها وبشاعتها عن تلك التي مارستها ألمانيا النازية في الأراضي الأوربية المحتلة.

وكان أيضا الخبر الذي تفجر فجأة وتضمن قيام وكالة المخابرات المركزية بإقامة جسر جوي من طائرات سي - ١٣٠ بنقل يهود الفلاشا مباشرة إلى إسرائيل. ولم تنس واشنطن أن تعطي إسرائيل معونة مباشرة قدرها ٢,٥ مليون دولار للمساهمة في توطين اللاجئين، ولن يحتاج الأمر كثيرا من التخمين حول المكان الذي سوف يستقرون فيه. وقبل ذلك كله كان هناك الإعلان الأمريكي عن زيادة فعلية في حجم مساعداتها لإسرائيل.

وهكذا فإننا نصبح أمام شبكة من الإعلانات الأمريكية وليس إعلانا واحدا. هذه الشبكة لها خصائص ومحددات متسقة مع بعضها البعض، فهي تقر «العقاب» الإسرائيلي للمقاومة العربية، وهي تمد إسرائيل بالبشر والمال والسلاح الكافي للاستمرار في مشروعها العنصري، ومن كل ذلك يأتي دور التفاوض بعد تحديد مواصفات خاصة للوفد العربي المطلوب التفاوض معه قد تعدل إلى طلب أفراد بعينهم، أو تحديد مواصفات خاصة، تراها واشنطن ملائمة. فمع استمرار

انتقـال الكرة بين الملاعب سوف نكتشف تدريجيا صعوبات بـالغة فى تحديد المقصود بـالفلسطينيين من خـارج منظمة التحرير، فقد يعنى ذلك ليس فقط استبعاد هؤلاء الأعضـاء من اللجنة التنفيذية أو هؤلاء الأعضاء من المجلس الوطنى الفلسطينى، بل هؤلاء الذين ينتمون إلى المنظمـة فكريـا وأيديولوجيـا، أو إلى طموحها القومى. ولذلك فقد يكون من الضرورى على الدبلوماسية العربية أن تحدد منذ الآن طبيعة الدور الأمريكى، ونجد إجابة عن السؤال المطروح منذ عام ١٩٧٣: هل الولايات المتحدة طرف فى الصراع أم وسيط ؟

فـإذا كانت طرفا بحكم علاقـاتها بإسرائيل، فهل يكون من حقها تشكيل الوفد العربى فى المفـاوضـات ؟ وإذا كانت وسيطا فكيف يكون ذلك وهى لا تلعب دورا محايدا، وإنما تبذل كل الجهد لكى تدعم الطرف الإسرائيلى بينما تحرم الطرف العربى من كل الأوراق ؟ فإن كانت أمريكا تريد أن تلعب دور الوسيط، فعليها أن تكف عن ذلك التـأييد المطلق الإسرائيلى، وإذا كانت تريد أن تكون طرفا فعليا أن تكف عن فرض الشروط وتحديد المواصفات فى الوفد الذى تريد التفاوض معه. بهذه الطريقة نستطيع أن نعرف أين نقف ومع من نتعامل ؟



الشــرق الأوســط وقــمة جنيــف:

محادثــات المواقــع الـثــابتــة

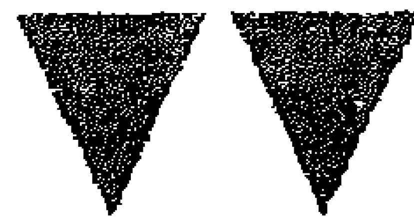
اجتمع ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان فى نهاية الأسبوع الماضى، وانفض اجتماعهم وعاد الأول إلى موسكو، ورجع الثانى إلى واشنطن، ولم يتفق الاثنان على تقسيم العالم وتحديد مصيره كما تكهن البعض، ولم يلتقيا على استئناف الوفاق وحل المشكلات العالمية كما ظن البعض الآخر. ولم تزد نتائج المؤتمر ـ وفقا لما هو معلن ومتاح ـ عن تحقيق التعارف والألفة بين الزعيمين. وتبادل الابتسامات بين زوجتيهما، مع استئناف ما انقطع من قبل من حديث ومحادثات حول القضايا الرئيسية التى تهم البلدين مثل الحد من التسلح وبرنامج حرب الكواكب ونشر الصواريخ المتوسطة المدى فى أوربا.

وإذا كان ذلك هو نصيب هذه الموضوعات التى توصف عادة بأنها على رأس اهتمامات وأولويات الدولتين فإن الاهتمام بالشرق الأوسط لم يزد عن اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين، على هامش أعمال المؤتمر، تبادلا فيه وجهات النظر، وتعرف كل منهما على مواقف الطرف الآخر، وكأنهما يعيدان اكتشاف المنطقة من جديد.

ولم يكن هناك ما يدهش فى ذلك. فمنطقتنا هى موضوع للتنافس بين العملاقين السوفيتى والأمريكى، وليس التعاون بينهما، الاستثناء الوحيد على ذلك كان توقيعهما على بيان لتسوية النزاع فى المنطقة فى أول أكتوبر ١٩٧٧ من خلال عقد مؤتمر دولى فى جنيف يشتركان فى رئاسته، ولكن الولايات المتحدة لم تلبث أن مزقته قبل أن يجف الحبر الذى كتب به. وانفردت بعملية التسوية فى المنطقة فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس فيما عدا ذلك فإن التاريخ لا يحدثنا إلا على أن موضوعنا كان دائماً على هامش المباحثات

المباشرة بين الطرفين. ويتم التعبير عنها عادة فى بضعة سطور لا تزيد عما أسلفنا من تعرف كليهما على وجهات نظر الطرف الآخر. حدث هذا فى قمة جلاسبورو ١٩٦٧ وموسكو ١٩٧٢ وواشنطن ١٩٧٣ وموسكو مرة أخرى فى ١٩٧٤، وفى هذه المرة فى عام ١٩٨٥، فإن البيان الختامى للمؤتمر لم ترد فيه حتى هذه السطور.

المهم أنه منذ فترة وقبل انعقاد المؤتمر، ظهر واضحا أن كلا الطرفين لا يريدان مناقشة الموضوع من منطلقه الخاص فالولايات المتحدة التى أرادت إحياء نظرية الارتباط الكينسجرية بين التقدم فى مباحثات الحد من التسلح والتخفيف من حدة المنازعات الإقليمية، لم تكن على استعداد لإدراج أزمة الشرق الأوسط ضمن هذه المنازعات، وإنما سعت إلى مناقشة الأزمات فى أمريكا الوسطى وأفغانستان وجنوب شرق آسيا، وكان ذلك إعلانا أمريكيا بأن الشرق الأوسط يعد منطقة خاصة بها ولا يحق للسوفيت التباحث والتفاوض بشأنها. أما الاتحاد السوفيتى - على الجانب الآخر - فقد كان يعلم أن محاولة ريجان لدس موضوع المنازعات الإقليمية فى المؤتمر هو محاولة تستهدف التشهير بالاتحاد السوفيتى خاصة فيما يتعلق بأفغانستان، ولصرف الأنظار عن الموضوع الرئيسى الذى يهم موسكو هذه الأيام وهو موضوع حرب الكواكب. ولذا فإن موسكو حاولت دفع قضيتنا إلى جدول أعمال المؤتمر كموضوع مضاد للموضوعات الأمريكية، ولكسب عدة نقاط مع حلفائها من العرب. والنتيجة هى أنه ما إن حل وقت اللقاء حتى أصبحت كافة المنازعات الإقليمية قضايا هامشية تعالج على هامش المؤتمر ويكتفى فيها بتبادل وجهات النظر، هى لغة دبلوماسية تفسر عمليا بأنه لا شيء جديد، وأن كل طرف لا يزال عند مواقفه السابقة.



إسرائيل وحرب الكواكب:
الاختلال الثالث
في توازن القوى

فى الوقت الذى انشغل فيه العالم العربى بالعدوان الأمريكى على ليبيا، وهبوط أسعار النفط والمناورات المعتادة الخاصة بانعقاد قمة عربية طارئة ثم إلغائها نظرًا لعجز القادة العرب عن الاتفاق على جدول للأعمال يتحاورون حوله، وفى نفس الوقت الذى تنشغل فيه كل دولة بهمومها الخاصة، فإن إسرائيل بدأت فى وضع اللبنات الأولى لتنفيذ الاختلال الثالث فى توازن القوى الاستراتيجى بينها وبين الأقطار العربية عن طريق التعاون بينها وبين الولايات المتحدة فى إطار برنامج مبادرة الدفاع الخاصة المدلل دوليا باسم حرب الكواكب، فلعله أصبح من المعروف للقاصى والدانى أن هناك اختلالا بين إسرائيل والدول العربية فى مجال الأسلحة التقليدية سمح لها بشن العدوان تلو الآخر فى ساحة تمتد من تونس وحتى بغداد. وكذلك أصبح من المؤكد أن الدولة الصهيونية قد نجحت فى إنجاز اختلال استراتيجى آخر من مجال الأسلحة النووية بفارق زمنى بينها وبين العرب يصل إلى ربع قرن.

والآن وبعد ما يزيد قليلا على العام من دعوة كاسبار وينبرجر وزير الدفاع الأمريكى لإسرائيل للمشاركة فى برنامج حرب الكواكب، فإن مجموعة تتكون من ٢٤ مديرا للشركات الأمريكية الكبرى مثل «يونج» و «أتلانتا» و «جرومان» وصلت مؤخرا إلى إسرائيل بهدف استكشاف آفاق التعاون بين البلدين وكيفية وضعه موضع التنفيذ، وكالعادة فإن المصانع العسكرية والجامعات والشركات الخاصة فى إسرائيل كانت جاهزة بأكثر من ١٥٠ اقتراحا بمشروع لتكون موضع البحث والدراسة.

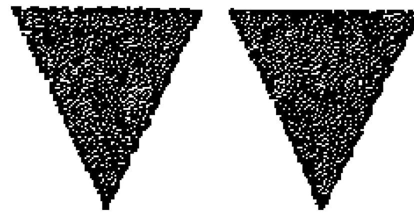
وبهذه الخطوة فإن إسرائيل تكون قد أحرزت مكسبًا سياسيًا مهمًا حيث أوضحت مكانتها المتميزة داخل التحالف الغربى حين تسبق باقى الدول الغربية

وفى مقدمتها بريطانيا وألمانيا الغربية اللتان تشاركان فى هذا البرنامج. هذا فضلا عن الفوائد الاقتصادية الأخرى الناجمة عن ملايين الدولارات التى يمكن أن تتدفق على إسرائيل فى شكل عقود فرعية فى إطار البرنامج وتدعم وتعزز من قاعدتها العلمية العسكرية.

ولكن الأهم من ذلك كله أن مضى إسرائيل بالتعاون مع واشنطن فى هذا البرنامج من شأنه أن يزيد التوازن الاستراتيجى العربى الإسرائيلى اختلالا فوق اختلال، فيخطئ من يظن أن حرب الكواكب تخص الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحدهما باعتبارهما الدولتين القادرتين على بناء محطات فضائية دائمة، وإطلاق أقمار صناعية تكفل إدارة معارك عسكرية على الأرض وفى الفضاء.

فالواقع هو أن هذا البرنامج يضم أيضا تنمية أنواع جديدة من الأسلحة مثل الليزر والطاقة الموجهة وغيرهما، وأجهزة جديدة تعتمد على الحاسبات الأمريكية، التى تكفل الدقة وقدرة عالية من التدمير، ويمكن استخدامها ابتداء من أسلحة الأفراد وحتى السفن والطائرات والمدرعات. وهى فى ذلك تكون أكثر كفاءة من السلاح النووى فى تحقيق الأهداف فلعل أحد عيوب السلاح الأخير هو المفارقة الهائلة ما بين قدرته التدميرية المخيفة غير المحدودة، والمطالب السياسية والاستراتيجية المحددة، فضلا عن المشكلات الجانبية التى يمكن أن يثيرها فى الرأى العام العالمى أو بإمكانية انتقال الإشعاعات نتيجة الظروف المناخية.

وهنا يكمن بيت القصيد كما يقولون، وهى حقيقة لا تهم الذين يعيشون حالة حرب فعلية أو كلامية مع إسرائيل فقط ، لكنها يجب أن تشغل بال وعقل واهتمام الذين يعيشون فى حالة سلام معها. فالسلام والحرب فرعان من التفاعل بين دولتين ولكن كليهما يرتكز على توازن القوى بينهما.



ليبيا وأمريكا: في انتظار المواجهة!!

يبدو أنه لم يعد مقدراً لمنطقتنا العربية أن تلتقط أنفاسها فى القريب العاجل، أو حتى فى الزمن البعيد على السواء. فبالإضافة إلى الحرائق المشتعلة فى شرقها بين العراق وإيران، وفى غربها فى الصحراء العربية، وفى جنوبها فى السودان وتشاد، وفى قلبها فى فلسطين ولبنان، فإن مواجهة وشيكة أصبحت فى دور الصنع بين أمريكا وليبيا. وهكذا فإن الوطن العربى على امتداده الشاسع من المحيط إلى الخليج أصبح فريسة ماسية لتناقضاته الداخلية، ومطامع المجاورين له والبعيدين عنه. ولكن المعركة المقبلة تظل لها أهميتها الخاصة، فأحد أطرافها الولايات المتحدة الأمريكية ـ دولة عظمى ـ ربما لم يعرف التاريخ لها مثيلاً من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية، وطرفها الآخر ليبيا ـ دولة صغيرة ـ ذات إمكانات محدودة تآكلت بفعل العزلة الدولية والإقليمية، ونتيجة انحسار عائداتها النفطية.

نحن إذن أمام مواجهة تنتفى معها كل حسابات توازن القوى المباشر بين الأطراف، ولعل ذلك ليس مفاجأة تاريخية، فقد عرف العالم، وسوف يعرف، الكثير من هذه المواقف، والتى لم تكن نتيجة المواجهة فيها دائما لصالح الأقوى عددا وعدة. ولكن القضية تكمن فى أن حدثا بمثل هذه الأهمية له من الدلالات والآثار ما يتعدى فى معظم الأحوال أطرافه المباشرة إلى النطاقين الإقليمى والدولى. فالحدث القادم سوف يكون الحلقة الثالثة فى مسلسل الاعتداءات الأمريكية على ليبيا فلم تمر مياه كثيرة من تحت الجسور منذ اخترقت الولايات المتحدة «خطوط الموت» الليبية فى خليج سرت، أو بضعة شهور منذ شنت غارات على طرابلس وبنى غازى مستهدفة أهدافا عسكرية ومدنية، حتى بدأت فى حشد حاملات الطائرات والقوات محاطة بحملة من التهديد والوعيد والحملات الدبلوماسية فى اتجاه نظام القذافى. ولم تخرج المبررات الأمريكية عن تلك التى

سبقتها من أن هذا النظام قد أصبح مصدرا «للإرهاب الدولى». وأن واشنطن تملك من الأدلة والبراهين ما يثبت هذه «الحقيقة» !!. الجديد هذه المرة أن إدارة الرئيس ريجان تدعى ليس وجود صلة ليبية بعمليات «إرهابية» تمت بالفعل، بل بوجود «نية» لدى القذافى للقيام بها. والأكثر دهشة للمراقبين من ذلك أن واشنطن ما زالت على إصرارها بأن ما لديها من وثائق هو أحد أسرار الدولة الكبرى التى لا تستطيع إنشاءها حتى ولو لإعطاء مشروعية لعملياتها المقبلة خاصة أن نفس الحجج قد تم استخدامها للهجوم على ليبيا من قبل، بل تهديد سوريا استنادا إليها.

ولذلك فإن معظم المراقبين والمحللين يميلون إلى استبعاد وجهة النظر الأمريكية المعلنة، ويرى بعضهم أنه لابد لكى نفهم الأحداث أن نضعها فى صلب طبيعة السلوك الأمريكى. فواشنطن ومنذ تولى ريجان للسلطة أصبحت تدير علاقاتها الدولية من خلال منظورين مترابطين. أولهما أن الحرب الباردة التى نشبت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تنقطع قط، وأن الوفاق الدولى لم يكن سوى خديعة سوفيتية، قام بها «الشياطين» - والتعبير لرونالد ريجان - فى الكرملين من أجل الهيمنة على العالم. ولذلك فإن شرور العالم أجمع تنبع من موسكو التى تدير قرارات دول - من أهمها سوريا وليبيا - تنغمس فى أنشطة مناوئة للغرب عامة وأمريكا خاصة. وثانيهما أن الولايات المتحدة عليها أن ترد على الاتحاد السوفيتى عالميا عن طريق القوة العسكرية بأشكال متنوعة تبدأ بإظهار واستعراض القدرة على مد سباق التسلح من على وجه الأرض وأعماق المحيطات إلى الفضاء الخارجى، وتنتهى بالاستخدام المباشر للقوة العسكرية ضد - كما يمضى المنطق الأمريكى - دول تمثل توابع للسوفيت. وإذا كان ذلك يمثل أحد روافد الفكر الأمريكى المحافظ التقليدى - فإن ريجان يضيف جديدا هو أن تكون العمليات العسكرية ضد أهداف ضعيفة ويصعب أن تكون مكلفة. فغزو جرينادا وتأييد القوى المضادة للثورة فى نيكاراجوا والاعتداء على ليبيا مرتين، كلها من قبيل العمليات الرخيصة، حيث ينتفى عندها أى توازن للقوى، ولكنها تصلح لكى تبث شعورا بالقوة وتعبيرا عن أيام مجيدة فى التاريخ العسكرى للمواطن الأمريكى فى الداخل، كما أنها تتناسب كونها رسائل موجهة إلى موسكو بصدق النية الأمريكية على إقامة نظام دولى جديد يقوم على الوحدانية الأمريكية وليس الثنائية القطبية بالمشاركة مع السوفيت.

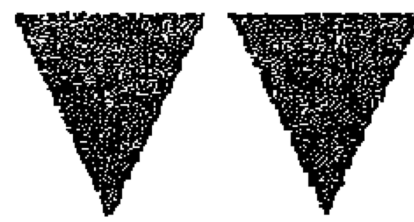
البعض الآخر من المراقبين يضع تطور الأحداث فى إطار مختلف، يضع فى حسبانه الاتصالات الأمريكية السوفيتية بصدد انعقاد مؤتمر للقمة بين زعيمى البلدين، ومن ثم فإن ما يحدث من قبل الدولتين هو بمثابة «تحجم العود» لكليهما ولعل ذلك يفسر من جانب استخراج واشنطن من جعبتها لحجج قديمة لتبرير أحداث قادمة جديدة والتحرك السوفيتى المتشدد هذه المرة بإعلان استعداد موسكو للدفاع عن ليبيا رغم عدم توضيح كيفية حدوث ذلك. ففى المرتين السابقتين فإن الاتحاد السوفيتى بقدر ما أعلن إدانته واستنكاره للعدوان الأمريكى على ليبيا، فإنه كان حريصا على أن يحدد رد فعله الموضوعى فى تعويض ليبيا عما فقدته خلال العمليات العسكرية، وسحب قطع أسطوله بعيدا عن السواحل الليبية، والتأكيد على أن أولوياته الحالية لا تزال هى إعادة ترتيب الأوضاع داخل البيت الاشتراكى واستيعاب الثورة العلمية والتكنولوجية والسعى بكل الطرق لوقف سباق التسلح مع الولايات المتحدة خاصة فى الفضاء، والآن فإن موسكو، خاصة بعد أن قدمت العديد من التنازلات فيما يخص موضوع التسلح، فإنها تشعر أنه قد آن الأوان لكى تشعر واشنطن بأن العالم ليس مسرحا أمريكيا خالصا، وأن البحر المتوسط هو ساحة مشتركة لا يمكن لها أن تتنازل عما بقى فيه من حلفاء وأصدقاء.

البعض الثالث من المراقبين يرى أن المواجهة المقبلة هى محصلة للأوضاع الإقليمية. فمن جانب هناك اتجاه نحو تسوية الصراع العربى الإسرائيلى فى ظل ظروف حل مشكلة طابا ولقاء بيريز مع الملك الحسن، وأن سوريا وليبيا تقفان عقبة فى طريق هذه التسوية، ومن ثم فإن ضربة أمريكية لليبيا، وإسرائيل لسوريا تجعل طريق التسوية مفتوحا على مصراعيه. ومن جانب آخر فإن السلوك الأمريكى المرتقب يستند إلى أن العالم العربى لم يعد لديه سوى بعض الاستنكار والانزعاج العلنى. وأن ضربتها لليبيا سوف تسبب السرور والشماتة لدى عرب كثيرين يعتقدون أن إشعال النار فى خليج سرت أو على الأرض الليبية هو حريق يخص القذافى وحده.

وبغض النظر عن مدى جدارة كل من وجهات النظر السابقة، فلعل كلها تمثل عناصر تتشابك لكى تشكل أرض المعركة المقبلة، فإن عبرة التاريخ تقول إن منطقة الشرق الأوسط بأكملها تشتعل فيها الحرائق من مستصغر الشرر كما

يقولون. وهنا تبرز إشكالية السياسة الخارجية للدول الصديقة لأمريكا فى المنطقة ومن بينها مصر. فمن جانب فهى ترى أن توفير مناخ موات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها يستلزم سلاما فى المنطقة تكون مقدمته إطفاء الحرائق المشتعلة وليس زيادتها، ومن جانب آخر فإن عناصر التأثير لديها فى الإدارة الأمريكية جد محدودة بفعل عوامل أمنية لبعضها واقتصادية للبعض الآخر. وقد حاولت مصر أن تفوت على واشنطن الفرصة باقتراح عقد مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب بحيث تنتفى الحجج الأمريكية من الهجوم على ليبيا، وتجعل من موضوع الإرهاب موضوعا دوليا لا تنفرد فيه أمريكا وحدها بتحديد الثواب والعقاب. ولكن يبدو أن الخطوة المصرية وحدها لم تكن كافية إزاء إصرار أمريكى على قطع الشوط حتى نهايته، وأوضاع إقليمية عربية مترددية. ولذا فإنه أصبح ضروريا حتى تخرج مصر، وباقى الدول العربية الصديقة لواشنطن من إشكاليتها، ومن نتائج المواجهة بين حماقة القوة وحماقة الضعف أن تتخذ خطوات أخرى تشعر معها الإدارة الأمريكية أن السلام والحرب طريقان متعارضان، وأن العلاقات الخاصة لا يمكن أن تستمر فى خصوصيتها بينما لا تنفك واشنطن عن إشعال الحرائق حولنا.

ولكن العبء لا يقع على أكتاف مصر وحدها، فبدون إدارة عربية حكيمة للعلاقات مع الأصدقاء والأعداء معا، فإنه لن يبقى أمامنا - كعرب - سوى استنكار العدوان القادم، وبعد قليل سوف يستنكر آخرون استنكار العدوان باعتباره دليلا على «عجز» العرب، وعلامة على الزمن الذى يراه البعض «رديئا»، والبعض الآخر «حزينا»، والثالث «انحطاطا» وسمة مؤكدة لاستحكام «المأزق العربى» الراهن. وبعد ذلك يلف الصمت الجميع ويسدل الستار على فاصل اعتداء جديد فى انتظار ارتفاعه عن فاصل آخر عنيف ودموى ومهين أكثر من سابقه، ولكنه يحتوى على نفس المسرحية والقصة، وربما كنا نقيس فى أزمان سابقة إنجازاتنا بمقدار الانتصارات التى نحققها، ولكن الزمن الراهن يطالبنا بأن نقيسها بقدرتنا على تجنب الكوارث والأعاصير، والمواجهة المقبلة اختيار وامتحان لهذه القدرات.



الحظر الأمريكى على إيران:

سياسة رشيدة أم حماقة جديدة!!

الفكرة الذائعة عن الولايات المتحدة أن قرارات سياستها الخارجية مدروسة غاية الدراسة ولايمكن صدورها إلا بعد تمحيص شديد. والنظام السياسى الأمريكى يسمح بذلك إلى حد كبير، فالبيت الأبيض هو أشبه بوحدة ضخمة لطحن الآراء والبحث فيها وتطوير السيناريوهات لاختيار أفضل البدائل، أو هكذا ساد الفهم بسبب الدراسات التى خرجت عن أزمة الصواريخ الكوبية فى مطلع الستينيات، حيث بدت الصورة التى انتقلت لنا عن كنيدى ورفاقه صورة مثالية للغاية لرجال مرهقين، ولكنهم قادرون فى نفس اللحظة على إنتاج خيارات وبدائل تحقق أهداف الولايات المتحدة وتنقذ البشرية فى نفس الوقت وفى الطريق تنقذ ماء وجه خروتشوف حتى لا يبدو هناك خاسر فى لعبة الأمم. وهناك أيضا الكونجرس الذى يمثل الحكمة فى مجلس الشيوخ والشعب فى مجلس النواب، وما بين هذا وذاك فإن الدستور الأمريكى يعطى وسائل رقابة حقيقية لممثلى الشعب حتى فى مجال السياسة الخارجية التى ظلت مجالا لسدة الرئاسة معظم زمن الجمهورية، ولكن حرب فيتنام نقلت للكونجرس قدرات أكبر على المشاركة فى صنع السياسة الخارجية، وهناك أيضا وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وبالتأكيد وكالة المخابرات المركزية وهيئات أخرى وجماعات مصالح يفترض كلها أنها تقوم بالدراسة والموازنة وحساب جميع البدائل وكل التكاليف. ومن المؤكد أن هناك شبكات كاملة من مراكز الأبحاث اليمينية واليسارية وما بينهما وتقوم بالدراسة كذلك، ويتطوع أفرادها دوما فى خيلاء يعتد به بالشهادة أمام هيئات الحكومة والكونجرس والصحافة وكل من يطلب منهم المشورة والرأى.

ورغم ذلك كله فإن قرارات كثيرة خرجت عن واشنطن وما لبثت أن قادت إلى

كوارث أبرزها المعروف عن حملة خليج الخنازير، وحرب فيتنام والفضيحة المعروفة بـإيران ـ كونترا، وعشرات مثلها تتعلق بالشرق الأوسط وأوربا والخليج، وعلى أى الأحوال فإن حالات الفشل، مثلها مثل حالات النجاح، تعطى مركز الفحص والتمحيص دوما فرصا جديدة لاستجلاء الدروس ومعرفة العبر، وليس معروفا بعد عما إذا كانت السياسة الخارجية تجاه إيران سوف يقدر لها الدراسة مستقبلا على هذا الجانب أو ذاك. فقد أعلنت الولايات المتحدة فجأة عن فرض حظر شامل على الجمهورية الإسلامية فى إيران فى تصعيد جديد للمواجهة بين الطرفين والمستمرة منذ نشوب الثورة الخومينية عام ١٩٧٩. وليس مفهوما على وجه التحديد لماذا اتخذت الولايات المتحدة هذا الاجراء وفى هذا التوقيت بالتحديد.. هناك بالطبع التفسير الأمريكى للقرار الذى يركز على تصاعد التسليح الإيرانى منذ نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية التى شملت خلال الفترة الأخيرة استيراد ٤٠٠ دبابة روسية من الطراز الأحدث تى ـ ٧٢، وحوالى ١٣٤ طائرة قتالية متقدمة. كما اشترت إيران من كوريا الشمالية ٢٠٠ صاروخ سكود من طرازى بى وسى، فضلا عن ١٠٠٠ صاروخ ومنصة دفاع جوى من بلغاريا، وتطوير السلاح البحرى الإيرانى بغواصات روسية ثلاث من طراز كيلو محملة بصواريخ سيلك وورم التى يمكنها تهديد تدفق النفط فى الخليج. وهناك بالطبع الشكوى الأمريكية المزمنة من تطوير إيران لقدراتها النووية. وكان روبرت جيتس المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد أعلن فى السابق فى شهادة أمام الكونجرس أن إيران تسعى لامتلاك قنبلة نووية مع حلول عام ٢٠٠٠، وفى الآونة الأخيرة فإن إيران نجحت فى عقد اتفاقات مع روسيا والصين لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. وتضيف قائمة الاتهامات الأمريكية دوما السلوك الإيرانى الذى تعتبره مناصرا للإرهاب بالعلاقات الوثيقة مع السودان وحزب الله فى جنوب لبنان، ومهددا لأمن الخليج من خلال منصات الصواريخ المنصوبة فى الجزر العربية فى الخليج.

هذه الاتهامات الأمريكية باتت تقليدية من كثرة ترديد المسئولين الأمريكيين لها خلال السنوات الأخيرة، وليس مفهوما لماذا قررت الولايات المتحدة الآن والآن فقط أن تضع سياسة الاحتواء المزدوجة للعراق وإيران التى أعلنتها مصادر

أمريكية منذ تولى إدارة كلينتون للسلطة فى مطلع ١٩٩٣، أول التفسيرات المطروحة تركز على العامل الداخلى الأمريكى واعتبارات الانتخابات الأمريكية، ولما كان الرئيس كلينتون يتعرض لحرج بالغ فى وضعه الانتخابى خاصة بعد الفوز الساحق الذى حققه الجمهوريون فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس والذى جعلهم يستولون لأول مرة منذ وقت طويل على مجلسى النواب والشيوخ، الأهم من ذلك أن الجمهوريين نجحوا إلى حد كبير خلال المائة يوم الأولى من فوزهم فى تعزيز الشعبية التى حصلوا عليها ونفذوا برنامجهم الذى أعلنوه خلال الحملة الانتخابية فى سابقة غير معروفة فى السياسة الأمريكية، وهكذا فإن الحجة تقول إن كلينتون بات فى حاجة ماسة إلى عمل فى السياسة الخارجية يستعيد له شعبيته المفقودة خاصة فى ظل العداء الأمريكى المتأصل لإيران، مع تغيير صورة الرئيس من صورة المتردد المتأرجح إلى صورة الرئيس الحازم القادر على اتخاذ القرارات الصعبة.

المشكلة مع هذا التفسير أنه يتجاهل ضآلة الدور الذى تلعبه السياسة الخارجية بشكل عام فى الانتخابات الأمريكية، فنتيجتها فى العادة تحسمها الأوضاع الداخلية بعد انتصاره الكبير فى حرب الخليج، وإذا اضيف إلى ذلك أن التشدد إزاء إيران هو أيضا صيحة جمهورية زاعقة، وأن قادة الحزب الجمهورى فى الكونجرس هم الذين يحملون راية الضغط على إيران، فإن اتباع كلينتون لهذه السياسة لا يعنى احتكاره لعوائدها الانتخابية إذا كان لها عائد فى الأصل، فالمزايدة الجمهورية على كلينتون فى مجال السياسة الخارجية لا يتوقف على الموقف من إيران فقط ولكنها تمتد لأكثر من مجال كان آخرها الضغط من أجل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. والواقع أن فشل كلينتون فى فرض سياسته الإيرانية على باقى الدول العظمى، خاصة فيما يتعلق بروسيا وأوربا، سوف يدفع ثمنه وليس أعضاء الكونجرس باعتباره فى النهاية المسئول الأول عن السياسة الخارجية الأمريكية، مما يجعل اتباع كلينتون لهذه السياسة لأسباب انتخابية سياسة محفوفة بمخاطر عديدة.

التفسير الثانى يعود بالقضية كلها إلى الشرق الأوسط، فالواضح أن إسرائيل تعبر عن قلق كبير إزاء تنامى القدرات النووية الإيرانية ونقلت ذلك إلى الساحة السياسية الأمريكية بنجاح كبير مستغلة فى ذلك وضع جماعات الضغط

الصهيونية المتميز الذى يتصاعد تميزه فى عام الانتخابات، كذلك فإن تردى عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط يرجعها أطراف أمريكية وإسرائيلية إلى الدور الإيرانى فى المنطقة، فمن ناحية فإن التحالف السورى الإيرانى يعطى لسوريا خط رجعة إذا لم تستجب إسرائيل لمطالبها، كما أن التأييد الإيرانى لحزب الله فى جنوب لبنان يعطيها الفرصة كما يعطى سوريا القدرة على إزعاج والضغط على إسرائيل كلما بات طريق التسوية مسدودا. وأخيرا فإن الموقف الإيرانى المعارض لعملية التسوية أصلا، وتأييدها للجماعات الإسلامية حماس والجهاد الإسلامى المناوئة لعرفات فى غزة يجعل من إيران عقبة أمام التسوية التى تريدها إسرائيل وتتعاطف معها الولايات المتحدة أو أطراف فيها.

المشكلة مع هذا التفسير أنه ليس مفهوما كيف ستؤدى محاصرة إيران اقتصاديًا إلى تحقيق الأهداف الأمريكية أو الإسرائيلية، فالواقع أن مثل هذا الحصار قد يؤدى إلى نتائج عكسية تماما، فهو من ناحية سيعلى راية المتشددين فى إيران، ومن ثم يندفعون أكثر فى معارضة التسوية فى الشرق الأوسط، وفى التسريع من بناء القوة العسكرية الإيرانية، فالحقيقة أن جميع تجارب الحصار الاقتصادى لم تثن دولة ثورية عن أهدافها وطموحاتها، وبالتأكيد الإطاحة بنظمها الثورية، وأمامنا تجربة الحصار الأمريكى للعراق وليبيا اللتين فى الحقيقة دعمتا ولم تضعفا نظم حكم صدام حسين والقذافى، كذلك فإن القرب الإيرانى من الخليج يمكنها من خلق أزمات عديدة يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها ما لم تكن على استعداد لمواجهة عسكرية كبرى ذات تكاليف باهظة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو حلفائها خارج الشرق الأوسط وداخله.

التفسير الثالث يركز على عامل النفط، فالولايات المتحدة تركز على أسعار النفط فى القرن القادم، ومن ثم فإن الولايات المتحدة المتخوفة من تنامى اعتمادها واعتماد الغرب كله على نفط الشرق الأوسط تسعى إلى تشجيع البحث عن البترول والغاز خارج المنطقة كلها، ولذا فإنها حاولت فرض حظر نفطى على ليبيا فى شهر مارس الماضى، وسوف تحاول ذلك مرة أخرى فى المستقبل، وهنا فإن حظرا آخر على إيران بالإضافة إلى الحظر المفروض على العراق، لابد وأن

يرفع أسعار النفط إلى الدرجة التى تجعل عملية البحث عنه خارج الشرق الأوسط أكثر تنافسية، والأهم أنه عندما يرفع الحظر فى المستقبل مع بداية القرن الواحد والعشرين سوف يجعل الدول المنتجة له متعطشة للإنتاج وتجاوز حصصها التى تحددها الأويك، ومن ثم تضمن الولايات المتحدة نفطا رخيصا فى المستقبل حتى ولو قبلت بزيادة متواضعة فى أسعاره الآن.

مثل هذا التفسير يعانى من نقاط ضعف خطيرة، فهو يعنى أولا سيادة اعتبارات المدى الطويل فى السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبارات المدى القصير الذى يرتب زيادة فى الأسعار ومن ثم زيادة العجز فى الميزان التجارى الأمريكى الذى يشكل معضلة كبرى للسياسة الأمريكية، مثل هذه النظرة غير معهودة فى السياسة الأمريكية خاصة كلما اقتربت الانتخابات خاصة أنها سوف تؤدى إلى نتائج اقتصادية مكلفة للناخب الأمريكى وثانياً أن الزيادة فى أسعار النفط على المدى القصير يمكنه تعويض إيران عن أى نقص فى إنتاجها ومن ثم فإنه يحبط السياسة الأمريكية الرامية إلى الضغط على إيران فى الأساس، وحتى ذلك مستبعد أيضا لأنه لا يوجد هناك ما يشير إلى التزام باقى الدول الصناعية بالخطوة الأمريكية، ولذا فإن هناك احتمالا قويا لأن تتزايد الموارد الإيرانية ولا تتناقص، وثالثا أنه لا يوجد ما يضمن اكتشافات بترولية جديدة ذات أهمية خارج منطقة الخليج، فتجربة العقد الماضى كله تشير إلى أن كافة الاكتشافات البترولية ذات المغزى تمت أيضا فى الشرق الأوسط وفى الخليج خاصة.

معنى ذلك أن كل التفسيرات لا تشفى الغليل فى تفسير السلوك الأمريكى، وعلى الأرجح أن التفسير الأمثل يقع فى منطقة بين التفسيرات الأربعة الأمريكى منها وغير الأمريكى، فمن المؤكد أن التطور فى القوة العسكرية الإيرانية فيه اشارات منذرة بالنسبة لأمن الخليج خاصة فيما يتعلق بتوزيعات القوة العسكرية الإيرانية فى الخليج. وهنا فإن التركيز على الوضع النووى الإيرانى قد يصلح من قبيل التهويل فى حقائق موجودة، ولكن تهافته لا يعنى انعدام هذه الحقائق أصلا، ومن المؤكد أن هناك سبقاً انتخابيًا فى الولايات المتحدة، إيران قد تكون نقطة فيه ولكنها لا تمثله كله. ولا شك أن هناك فى واشنطن من يعتقد أن بعضا من الضغط على إيران ولو أنه قد لا يفلح فى تكتيل القوى الغربية ضدها فيها واشنطن ممثلة لدور الشرطى القبيح أما طوكيو وبون وباريس

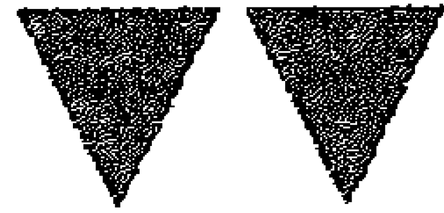
ولندن فتلعب دور الشرطى الطيب الذى يدفع طهران دفعا إلى اتجاهات محمودة حسب وجهة النظر الأمريكية، وأخيرا فإن ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا محدودا لا يتعدى حدود العشرين دولارا يفيد الولايات الأمريكية المنتجة للنفط ولكنه لا يضر كثيرا بتلك الولايات غير المنتجة له. وربما كان الأهم من ذلك كله توفير الموارد الضرورية لدول الخليج حتى تكون قادرة على تمويل وارداتها بما فيها واردات السلاح التى لم تعد لديها القدرة على دفعها، فضلا عن تمويل عملية السلام فى المنطقة التى سوف تحتاج إلى تمويل هائل حتى يمكن لسوريا الدخول فيها.

ويغض النظر عن التفسير هل تحقق الولايات المتحدة أهدافها كلها من هذه الخطوة المفاجئة؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال لأنه سوف تتوقف النتيجة على عوامل عدة ليست كلها فى يد واشنطن، وكثيرا منها فى يد إيران نفسها وتوازن المعتدلين والمتشددين داخلها، فربما تنجح الخطوة فى دفع إيران لتقديم تنازلات على جبهات الخليج والتسلح والصراع العربى - الإسرائيلى، وربما لا تنجح ويزداد تشدد المتشددين ويقررون إشعال المنطقة بأسرها وساعتها فإن أمريكا سوف تكون فى مواجهة اختبار قاس للتصعيد أو التراجع بخيبة واضحة.

والواقع أن الولايات المتحدة ربما تكون قد أعطت إيران الهدية التى تبحث عنها، فالثابت حتى الآن أن الضربات والأمراض الكبرى التى أثرت فى الثورة الإسلامية الإيرانية لم تأت من خارجها وإنما من داخلها وبأيديها قبل غيرها، فمع وجود ستين مليون نسمة، وثانى احتياطيات الغاز فى العالم، وكميات هائلة من النفط، والقرب من أكثر مناطق العالم نموا حاليا وخلال العقود المقبلة فى أسيا. فإن القدرة الكامنة فى الاقتصاد الإيرانى هائلة بكل المقاييس، وتجعل إيران ليست فقط قادرة على مواجهة سياسة «الاحتواء المزدوج»، وإنما أيضا على تحقيق نمو اقتصادى كبير، ورغم ذلك فإن الإخفاق الاقتصادى الإيرانى يعود إلى حد كبير إلى انعدام الكفاءة والفساد وسوء الإدارة، وتمثل ذلك فى انعدام القدرة على إدارة المؤسسات التى أنشأتها الثورة، والفشل المتكرر فى السياسة المالية الذى أدى إلى تضخم هائل وانهيار فى سعر العملة، والعجز الكامل عن الوفاء بالعقود مع الشركاء الخارجيين، والتقاعس عن تنمية قدرات الغاز الهائلة مقارنة

بدول الخليج المجاورة، وجعل التجمعات الاقتصادية فى وسط آسيا قواقع هائلة فارغة لا يشغلها إلا الريح والصفير.

والآن تأتى الولايات المتحدة وتعطى إيران المبرر الخارجى الذى تلقى عليه جميع إخفاقاتها وفشلها وتعبئ الشعب الإيرانى حوله، مبرزة جدارة سياسة الصمود والتصدى التى لا ينفك «الشيطان الأكبر» عن محاولة إحباطها، ولا ينفع إزاءها إلا مزيد من الصمود والتصدى، وتخرج الحكومة الإيرانية بمعتدليها ومتشدديها من المأزق التى أوصلت إيران إليه، وهكذا فإن مؤسسات الفحص والدراسة والتمحيص فى واشنطن تكون قد حققت عكس ما تحاول تحقيقه تماما، وعلى أى الأحوال فلننتظر ونر فربما يكون الأمر كله لن يزيد على كونه واحدة من تلك الحماقات الأمريكية التى تظهر من وقت لآخر!!



حـــــدود القـــوة..!

لكل أزمة من الأزمات طرائفها، وأزمة العراق الأخيرة ليست استثناء من هذه القاعدة بعد أن أعادت إلى الأذهان الطرفة العربية التقليدية والتى تتردد منذ حرب الخليج الثانية ومع كل أزمة عراقية جديدة أن الولايات المتحدة تبقى على صدام حسين فى السلطة حتى تقوم بابتزاز دول الخليج وتحصل على مالها ونفطها، ولا بأس من وقت لآخر أن يقوم الرئيس العراقى بتحرك ما فتقوم الولايات المتحدة بضربه بالطريقة التى تبقى عليه «شبحا» يخيف الحكام فيندفعون إلى الأحضان الأمريكية، وكما نعلم أن الطرفة بدأت منذ وقت طويل حينما يدعى البعض أن وجود صدام فى الأصل كان مؤامرة أمريكية لاستنزاف الأمة وسلبها أعز ما تملك، خاصة - هكذا قيل - أن السفيرة الأمريكية فى بغداد هى التى أعطته الضوء الأخضر لكى يعتدى على الكويت لأنها قالت له إن واشنطن لن تتدخل فى الخلافات العربية، وهكذا فإن القصة العراقية برمتها لا تزيد على سيناريو محكم الأجزاء تتحرك فيه جميع الأطراف العربية دون غيرها بالطبع وفق ما ترغب أمريكا وتشتهى، وكأن أصحاب الطرفة من الأصل كانوا يرغبون فى التدخل الأمريكى حتى يثبت فساد التهمة.

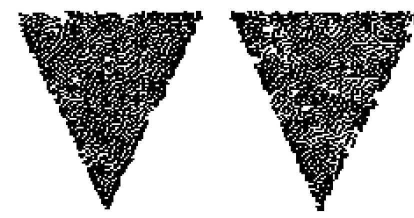
وأساس هذه الطرفة كما نعلم تقوم على ادعاءين أولهما أن الولايات المتحدة كان بوسعها بعد تحرير الكويت أن تقوم بتدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية وتزحف على بغداد وتتخلص من النظام كله بالضربة القاضية، وثانيهما أن الولايات المتحدة وقد أصبحت الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ولديها من التفوق التكنولوجى ما يجعلها تعرف دبيب النملة - كما يقال - فى كل أنحاء الكون بما فيه بغداد لابد وأنها قادرة على التخلص من صدام حسين وقتما تشاء، أما وأن الولايات المتحدة لم تفعل لا هذا ولا ذاك

فلابد وأن هناك سببا لا يقل عن إبقاء «الشبح» ليقوم بدوره الأمريكى المرسوم فى الحصول على الجزية، لايهم هنا حتى تبلغ الطرفة قمة إحكامها أن الدخل القومى الإجمالى الأمريكى يبلغ أربعة عشر ضعفا، تقريبا، الناتج القومى الإجمالى لجميع الدول العربية من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر، وأن بضعة مليارات إضافية لن تزيد كثيرا من الثروة الأمريكية حتى إذا ثبت أن هذا ما يحدث فعلا.

وربما كان الأكثر أهمية من الجانب المالى للقضية أن مصادر الطرائف العربية لا يدركون حدود القوة كما تدركها أمريكا ذاتها، فالحقيقة أن الولايات المتحدة لم تسقط نظام صدام حسين لأنها لم تستطع ذلك لأنها أولا لا تعرف دبيب النملة كما يشاع، وقدرة الاستخبارات الأمريكية على اختراق العراق ثبتت محدوديتها تقنيا وبشريا حتى بعد أن أنفقت ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض، وكان الفشل الأمريكى راجعا ليس فقط للحدود المادية الواردة على قوتها، وإنما، وهو الأهم، لأن الولايات المتحدة لا تريد التخلص من صدام وكفى وبعدها ينهار العراق ويصبح لقمة سائغة لإيران ومن ثم يختل التوازن فى الخليج فى غير صالحها وفى غير صالح حلفائها، أو أن هناك ما هو أسوأ لو انفجر العراق من الداخل فى حرب أهلية طاحنة تكون معمل تفريخ للإرهاب وجماعات العنف، كما تتصور الولايات المتحدة أنه حدث من قبل فى لبنان ويحدث الآن فى أفغانستان، وهكذا فإن مشكلة أمريكا ليست فقط مع صدام حسين ولكن مشكلتها الأكبر كانت دوما كيف ستكون الأوضاع بعده، وهذه بدورها تشكل قيودا هائلة على القوة الأمريكية لا يدركها إلا هؤلاء الذين يعلمون أنه لم يحدث أبدا فى التاريخ أن كانت هناك قوة مطلقة، ففى كل الأحوال كانت هناك دائما حدود تفرضها الطبيعة والظروف الإقليمية على القوة واستخداماتها.

المدهش هنا أن أصحاب هذا المنطق لا يدركون أنهم بترديد هذه الطرائف يصبحون كمن ينادى بدور أمريكى فى تحديد نظام الحكم فى دولة عربية؛ لأن مصدر لومهم هو أن الولايات المتحدة لم تستخدم القوة بالقدر الكافى وحتى غير المحدود بأى قيود للإطاحة بالنظام العراقى، والدهشة هنا تأتى من أن مرددى هذه الطرائف أنفسهم يريدون إدانة الولايات المتحدة مرتين مرة لأنها تتدخل،

ومرة ثانية لأنها لا تتدخل بالقدر الواجب. وفى كل الأحوال - ولعل ذلك بيت القصيد - فإنهم يريدون غسل أيديهم من القضية برمتها، فالشعوب العربية ليست مسئولة عن وجود قادتها، وثقافتها السياسية ليست مسئولة عن النظم الحاكمة فيها، فالمسألة سهلة للغاية لدى كثير من العامة والمثقفين العرب، فإذا وجدت خطأ أو جريمة ما داخلنا وتحت جلودنا فإنه يكفى دوما لوم الولايات المتحدة وبعدها يرتاح الجميع!!



أولبـــرايـــت..!!

فى كتابه «سياسة الدبلوماسية» ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق أن النصيحة الأولى التى تلقاها من كل أصدقائه والمقربين إليه عند توليه لمنصبه كانت: ابتعد عن الشرق الأوسط، فالأحقاد كثيرة، والجفوات هائلة، والمرارات عمرها آلاف الأعوام، وفرص النجاح فى ندرتها تماثل بعث طائر العنقاء وظهور الخل الوفى. ولا أشك مطلقًا أن السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية تلقت مثلها مثل أسلافها ذات النصيحة، ولكنها على عكسهم جميعًا استمعت إليها ربما لأن الموقف فى المنطقة بدا ميئوسًا منه، وربما لأن تجربة وارين كريستوفر السابق عليها لم تكن سعيدة تمامًا بعد ثمانٍ وعشرين رحلة إلى إسرائيل والدول العربية، وربما لأنها أرادت بناء أرصدة من النجاح فى مناطق أخرى من العالم تتيح لها السحب منها عندما تقترب من أكثر الصراعات حساسية وتعقيدًا فى الدنيا كلها. وهكذا احتاجت السيدة أولبرايت ثمانية شهور حتى تقترب شخصيًّا من الصراع العربى الإسرائيلى، شغلتها بعدد من النجاحات كان أكثرها لمعانًا توسيع حلف الأطلنطى مع احتواء روسيا فى نفس الوقت، واستخدمتها أيضًا فى الإيحاء لكافة الأطراف أن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تتغير بعيدًا عن الشرق الأوسط، والأهم لترسيخ قاعدة أنها لن تكون وزيرة خارجية تحت الطلب تهرع إلى المنطقة كلما اشتعلت أزمة من أزماتها الكثيرة.

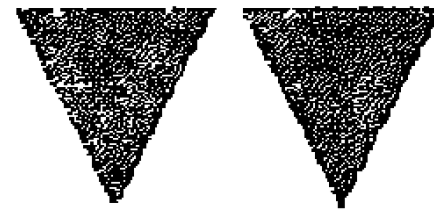
ولكن غياب أولبرايت الطويل مهما كان مناسبًا لها وضع واحدًا من أهم الاستثمارات السياسية الأمريكية فى التاريخ الحديث موضع الخطر، فبعد اتفاق الخليل الذى كان آخر خطوات التقدم فى المسار الفلسطينى الإسرائيلى لم يعد هناك ما يسر إطلاقًا فى الشرق الأوسط، فالمستوطنات الإسرائيلية انطلقت من

عقالها فى أكبر عملية لتخريب السلام عرفتها المنطقة، والانسحاب الإسرائيلى الموعود فى مارس كان أضحوكة، وبعدها اشتعلت دوائر العنف الجهنمية من المستوطنين ومن الجماعات الأصولية الإسلامية، وحتى آخر علامات القبول العربى بإسرائيل ممثلاً فى قمة الدوحة الاقتصادية بات مشكوكًا فيه سواء انعقد المؤتمر أم لم ينعقد، وأخيرًا وصل الحريق إلى الحدود الإسرائيلية اللبنانية التى كان أمانها معلقًا على تفاهم هش لم يوقعه أحد. والأهم من ذلك كله أن خطوط الاتصال والثقة بين الدول العربية وإسرائيل تقطعت بالهواجس والشكوك بفعل سلوكيات وكلمات السيد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى وحكومته التى لم تترك فرصة واحدة تمر دون استخدامها فى جر عملية السلام برمتها عقودًا إلى الوراء.

وهكذا فإن السلام فى الشرق الأوسط صدق عليه قول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق من أنه مثل راكب الدراجة الصاعد على التل، إذا لم يواصل الصعود، فإنه لا يتوقف، وإنما يتراجع، وربما يهبط إلى السفح، وهذه هى الحالة التى على وزيرة الخارجية مواجهتها بعد شهور من الغياب، وفى الحقيقة أنها لا توجد لديها مشاكل مع الجانب العربى المتمسك بشدة بكافة الاتفاقيات التى وقعت وشهدت عليها واشنطن، وحتى قضية الأمن التى تتذرع بها إسرائيل وتؤيدها فيها واشنطن لا يختلف معها الفلسطينيون شريطة أن يكون الأمن للجميع، فلا يمكن إدانة العمليات الانتحارية مع غض البصر عن عربدة المستوطنين، ولا يمكن الحديث عن جماعات تمجد العنف على الجانب الفلسطينى ولا يعطى أى اهتمام لجماعات إسرائيلية تمجد العنف وتدعو إلى الترانسفير وتخلق مقامًا ومزارًا لباروخ جولدستين الإرهابى الذى قتل العشرات من الفلسطينيين ساعة الصلاة فى فجر رمضان.

ولكن مشكلة أولبرايت الكبرى سوف تكون مع نتنياهو الذى جهز لها استقبالاً يتضمن إقامة مستوطنات جديدة فى الأراضى الفلسطينية وفى الجولان، ورفض رفضًا باتا تصريحات بعض العقلاء فى حكومته الذين دعوا إلى تجميد بناء المستوطنات، وهى مشكلة أصبح على الإدارة الأمريكية حلها حتى فى ظل الأوضاع المعروفة لتأثيرات اللوبى اليهودى فى واشنطن، وربما سوف يفيد وزيرة الخارجية كثيرًا الاستماع إلى كثرة من اليهود الشرفاء فى الولايات

المتحدة وفى إسرائيل ذاتها الذين لا يكفون عن رفض المستوطنات ومصادرة الأراضى والدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية، وربما سوف يفيدها كثيرًا الاستماع إلى حلفاء الولايات المتحدة فى أوربا، وإلى باقى الدول الكبرى والعظمى الشركاء فى تجمع الدول الصناعية والذى أصدر بيانًا متوازنًا أثناء قمة دينفر الأخيرة ويمكن أن يكون أساسًا لانطلاقة جديدة لعملية السلام والتسوية فى الشرق الأوسط، أما إذا تصورت أنه مادام نتنياهو هو الممسك بسلطة القرار فى إسرائيل فإنه الوحيد الذى عليها التعامل معه وإغراؤه بالهبوط من على الشجرة التى صعدها دون لجوء إلى الرأى العام الإسرائيلى والأمريكى والعالمى، فإن رحلتها المتأخرة إلى الشرق الأوسط لن تكون أفضل حالاً من عدم حضورها على الإطلاق!!.



خـــــرائـــــط..!!

ربما لا يوجد تعبير يذيع فى خطابنا السياسى قدر القول بإعادة رسم خريطة المنطقة وأحيانًا العالم، وبالطبع فإن القول يشير إلى قوى استعمارية أمريكية تسعى هذا المسعى الشرير، وكلما جاءت أزمة مثل تلك التى شهدناها بين بغداد وواشنطن خلال الأسابيع الأخيرة فإن العبارة تتردد بإلحاح مثير لأن الهدف فى هذه الحالة يكون ليس ضرب العراق فقط، وإنما تقسيمه إلى ثلاث دول كخطوة أولى على طريق تعديل الخرائط فى الشرق الأوسط، وكان الحال كذلك عندما نشبت الأزمة بين أنقرة ودمشق، وحتى عندما حدث حادث الكشح واستغلته قوى لا تحبنا كثيرًا فإن الكلمات ذاتها ترددت لأن هذه القوى تريد تفتيت الدول العربية وزرع الانقسامات فى صفوفها فتتغير جغرافيا المنطقة تمهيدًا لتغيير تاريخها.

وبالطبع فإنه بعد انتهاء الأزمات والحوادث وعودة الأمور إلى ما كانت عليه، أو المياه إلى مجاريها، فإن أحدًا لا يتذكر شيئًا عن الخرائط التى لم تتغير، ولا الجغرافيا التى بقيت على حالها، انتظارًا لأزمات جديدة، وأحداث أخرى، فيعود التعبير للذيوع مرة ثانية فى خطابنا السياسى. وليس معنى ذلك أنه لا توجد خرائط للولايات المتحدة تريد رسمها فى كل مناطق العالم، ولكن المشكلة أننا لا نعرف هذه الخرائط على وجه التحديد، وكل ما نعرفه أنه كانت هناك فرص كبرى أمام واشنطن لفعل هذا تحديدًا ولكنها لم تفعل أو لم تقدر. ولعلنا نتذكر أن لبنان قسمت بالفعل خلال الحرب الأهلية ليس بين المسلمين والمسيحيين، أو بين السنة والموارنة والشيعة، بل قسمت بين كل الفرق والشيع والأحزاب وفرق الماليشيا فى كل جماعة دينية أو سياسية، ورغم ذلك فإن أمريكا كانت متوافقة مع الجهود السورية السعودية فى اتفاقية الطائف لإنهاء الحرب الأهلية فى لبنان وعودتها مرة أخرى كدولة موحدة لها سلطتها السياسية المركزية، ولايزال هذا التوافق

قائمًا حتى الآن. ولعلنا نتذكر أيضًا أنه بعد حرب الخليج الثانية مباشرة انهارت الأوضاع فى العراق، وحدث التمرد فى الجنوب والشمال، ولم يكن الأمر يحتاج إلا دفعة بسيطة من القوات الأمريكية الجرارة ساعتها لتغيير الجغرافيا العراقية كلها، ولكن ذلك لم يحدث حتى عندما قامت بالاتفاق مع قوى دولية أخرى بوضع الحماية على المناطق الكردية فى الشمال، فإنها وبعد ثمانى سنوات من الحدث لم تدفع الفصائل الكردية لإقامة حكومتها الانفصالية عن العراق والاعتراف بها وفرض أمر واقع لم يكن بقدرة الحكومة العراقية تغييره. وربما حدث ذلك ليس لأن الولايات المتحدة غير راغبة فى تغيير الخريطة ولكن لأن التغيير سوف يؤثر على أقرب حلفائها فى تركيا، وهو ما يعنى على أية حال أن خريطة الوضع الراهن التركية هى التى تغلبت فى النهاية وليست الرغبة الأمريكية فى التغيير. كما أننا لابد وأن نتذكر أنه جرت حرب أهلية فى اليمن الذى انفصل جنوبه بعد اتحاد مع الشمال، ولم يكن بعض العرب سعداء بهذا الاتحاد كثيرًا، وكان بوسع الولايات المتحدة أن تستغل الفرصة وتقبل الانفصال وتعترف به، ولكنها لم تفعل، وكأن تأييدها للحكومة المركزية عاملاً مهمًا فى إبقاء اليمن على وحدته.

وفى الحقيقة فإن إنشاء الوحدة اليمنية كان أول تغيير يستمر فى خريطة المنطقة عندما اتحدت دولتان عربيتان ذواتا سيادة ولكل منهما مقعد مستقل فى الأمم المتحدة وعلم ونشيد، وحدث ذلك بناء على رغبة يمنية شعبية فى الوحدة، ولم يكن للولايات المتحدة فى هذا التغيير فضل. كما أن ضم المغرب لإقليم الصحراء كان تغييرًا آخر فى خريطة المنطقة تم بإرادة مغربية خالصة ربما يقدر لها الاستمرار نهائيًا بعد الاستفتاء المقرر للأمم المتحدة فى الإقليم، ومرة أخرى فإن الولايات المتحدة لم يكن لها لا فضل ولا دور، وبعيدًا عن هذه التغييرات فى الجغرافيا والخريطة العربية، فإن تغيير خريطة الاتحاد السوفيتى وانقسامه إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة ذات سيادة تم بعيدًا تمامًا عن القدرة الأمريكية التى ظلت مشدوهة بما يحدث، وواضعة يدها على قلبها خوفًا على مصير الأسلحة النووية. وكذلك كان الحال مع الإمبراطورية اليوغوسلافية والإمبراطورية الأثيوبية التى جاء انقسامها إلى دولتى إريتريا وأثيوبيا موضع قبول عربى، حيث لم تجد واشنطن أمامها إلا واقعًا تتعامل معه دون أن تكون

سببًا فيه، وحتى عندما جرى تغيير الخريطة الأوربية نتيجة وحدة الألمانيتين فإن أمريكا ركبت الزفة فى نهايتها وبعد أن دقت المطارق على سور برلين، وقبلها بقية مترددة خوفًا على التوازنات الأوربية التاريخية.

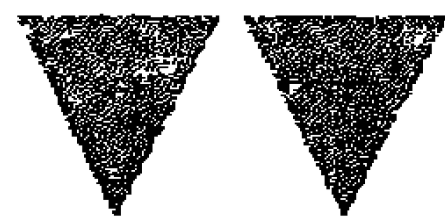
خلاصة القول إن الخرائط التى تغيرت فى العالم كان أكثرها بعيدًا عنا ولم يكن للولايات المتحدة فيها يد، أما أقلها الذى جرى لدينا فلم يكن لها فيه نصيب ودور، وهو ما يقطع بأن تغيير الخرائط أيًا كانت النيات والمقاصد الأمريكية التى يبدو أن بعضنا يعرفها أكثر مما تعرفها أمريكا ذاتها مسألة لا ترتبط بإرادة واشنطن وإنما ترتبط فى كل الأحوال بإرادة الأطراف المحلية والإقليمية. ورغم العلاقة الوثيقة، بل العضوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل فإن الضلوع الأمريكى فى عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية سواء فى اتفاقيات كامب دافيد أو وادى عربة أوسلو فإنها حتى الآن تسير ولو تدريجيًا وببطء شديد وعبر عقبات ونكسات فى اتجاه إلغاء التغيير الكبير فى خريطة المنطقة التى قامت به إسرائيل حرب يونيو ١٩٦٧، أى عودة الخريطة إلى ما كانت عليه قبل هذا التاريخ المشؤوم.

وربما كان أهم ما فى حديث الخرائط المتغيرة فى الشرق الأوسط بفعل الإرادة الأمريكية حقيقة أو خطأ أنه يغفل الأسئلة الكبرى التى تتعلق بنا نحن، وعما إذا كان لدينا نحن خريطة تخصنا للمنطقة نسعى إلى رسمها إذا كانت الخريطة الحالية لا تعجبنا. وإذا كان للبعض منا خريطة تتحد فيها الدول العربية، والبعض الآخر يريدها شاملة للدول الإسلامية كذلك، فإن الخرائط ليست لوحات على الحائط وإنما قيمتها الحقيقية تكمن فى القوة الدافعة لرسمها على أرض الواقع، وإلا لصار حجمها الحقيقى لا يزيد عن مؤشر مقياس الرسم الذى رسمت به. وربما كان الأهم من الخرائط الجغرافية أننا لا نعرف على وجه الدقة ما هى خرائط النظم السياسية التى نريدها، وخرائط النظم الفكرية التى نرغب فيها، فالخرائط ليست حدودًا للدول وخطوطًا للطول والعرض فقط، وإنما هى عند التغيير برامج عمل تنقل الواقع من حال إلى حال آخر.

إن هذه الأسئلة جميعها تحتاج وبإلحاح إجابة؛ لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تجعلنا قادرين على مواجهة الأحداث التى نمر بها كل يوم، وبدلاً من النظر إلى الأزمات العراقية ـ الأمريكية المتعاقبة من زاوية الرغبة الأمريكية

فى تغيير خرائط الشرق الأوسط، فإن علينا أن ننظر إلى هذه الأحداث من زاوية خرائطنا نحن إذا كنا نعلمها حقًا وصدقًا، وهل يدخل فيها فى هذه الحالة القبول بالنظام العراقى وسلوكياته التى يفاجئ بها كل العرب ثم بعد ذلك يطلب المساعدة والمساندة منهم حتى لا تنجح الولايات المتحدة فى تطبيق خرائطها. صحيح أن النظام العراقى اكتسب كثيرًا من الحكمة عندما لم يركب رأسه مرتين هذا العام وعاد مرة أخرى إلى القبول بفرق التفتيش الدولية، وهو ما اعتبره بعضنا تحقيقًا للانتصار على واشنطن لأنها لم تقم بالضرب ولم تغير الخريطة، وهو ما يعد ترديدًا للقول السابق بانتصار العراق فى معركة أم المعارك لأن النظام السياسى لم يسقط، ولكن هل معنى ذلك قبول الخريطة الحالية بما فيها من أوضاع أمريكية وعراقية؟..

ما نريد قوله، هنا، إن كثيرًا من تعبيرات الخطاب السياسى العربى تحتاج منا جدية أكبر فى التدبر فى معناها، والتأمل فى مبناها، ولا يمكن إطلاق المقولات على علاتها دون تمعن فى حقيقتها على أرض الواقع، وما تلقيه علينا من تبعات فكرية وعملية، وإلا لصارت نوعًا من الشقشقات اللفظية والظواهر الصوتية الفخيمة التى لا معنى لها. فتعالوا معنا نغير الخريطة اللغوية العربية ونجعلها أكثر جدية وأكثر قدرة على الإجابة عن الأسئلة التى لابد من الإجابة عنها!!



حروب ماكدونالدز.. وكنتاكى!!

فى أوقات الأزمات الكبرى والحروب تستنفر طاقات وقدرات الشعوب والأمم للتضحية والفداء، وكلما كانت هذه اللحظات العصيبة تتعلق بالقيم العليا والشرف والدين فإن درجة الاستنفار والاستعداد للتضحية تتزايد إلى درجة تفوق بكثير الفترات العادية، وخلال الأزمة الأخيرة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، والتى ترتبت على الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية فى القدس وعلى المواطنين الفلسطينيين العزل عبرت الجماهير العربية عن ذلك كله بقوة من المحيط إلى الخليج، وباتت فاعلاً أساسيًا فى عملية صنع السياسة سواء تلك التى يتولاها القادة العرب بحكم مسئولياتهم أو يتولاها قادة آخرون فى دول أخرى ضالعة بالمصالح والأهواء فى أزمة الشرق الأوسط ولم يعد بمقدور أحد أن يتجاهل هذا الفاعل العملاق الذى أعلن بوضوح كامل أنه ليس على استعداد للتنازل عن الأماكن المقدسة سواء على مائدة المفاوضات أو فى ساحات القتال، إذا لم يكن هناك بديل عن ذلك.

ولكن هذه الساعات الحاسمة ذاتها هى التى تدعو لأكبر قدر من الحكمة لأن القرارات فيها هى التى تحدد مستقبل الشعوب والأمم لفترات طويلة قادمة، وهى التى تحسم مصير أجيال قادمة لم تر النور بعد، ولابد أنها سوف تتساءل عن طبيعة التركة التى تركتها لهم الأجيال السابقة عليهم، وعما إذا كانت قد ارتفعت فى اللحظات التاريخية الكبرى إلى مستوى المسئولية أم أنها ظلت حبيسة المشاعر والعواطف والشعارات الحماسية، وبغض النظر عن آراء الكثيرين فى قرارات القمة العربية الأخيرة التى طالبت بحرق كل المراحل الخاصة بقطع العلاقات مع إسرائيل وقطع النفط مع العالم، وفتح الحدود للعمليات العسكرية مرة واحدة وفى يوم واحد، وبعدها تحدث المواجهة المنتظرة الكبرى مع إسرائيل باعتبار ذلك

استجابة لمواقف الجماهير، فإن القمة كانت لها طريقتها المسئولة فى التعامل مع الموقف بعدم إغلاق الباب أمام طريق السلام، وتصعيد الضغوط على إسرائيل من خلال وقف المفاوضات المتعددة الأطراف، وإغلاق المكاتب الدبلوماسية للدول التى ليس لها معاهدات سلام مع إسرائيل، ووقف التطبيع عامة والاقتصادى منه خاصة، والعمل دوليًا على محاكمة المسئولين الإسرائيليين عن عمليات القتل للفلسطينيين، وفى ذات الوقت أبقت القمة فى جعبتها عددًا من الخطوات الأخرى تستخدمها إذا ما استمرت الأزمة فى تصاعدها نحو ذرى أعلى أكثر خطورة، ما لم تستجب إسرائيل لهذه الضغوط ويبدو أنها بدأت فى التأثير بالفعل عندما سعت إسرائيل إلى توقيع اتفاق الفجر بين بيريز وعرفات، والذى لا نعلم حتى وقت كتابة هذه السطور تأثيره فى الواقع العملى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت فيها قبل وقوع الأزمة الأخيرة.

وسط ذلك كله تصاعدت الدعوات، وطلعت البيانات، وصدرت الفتاوى الدينية بضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية من قبل الجماهير الشعبية بهدف الضغط على إسرائيل لكى توقف عدوانها، وعلى الولايات المتحدة حتى تكف عن تقديم العون والتأييد لإسرائيل فى غيها، ورغم أن هذه الخطوة فيما يخص إسرائيل لها قيمة مادية محدودة حيث لايزيد حجم الصادرات الإسرائيلية للدول العربية التى عقدت معها معاهدات للسلام، والتى لم تعقد هذه المعاهدات على ٧٥ مليون دولار، وهو ما يقترب من حجم صادرات إسرائيل لرومانيا وحدها، أو أقل بكثير من ١٪ من إجمالى حجم الصادرات الإسرائيلية البالغ ٢٥ مليار دولار، إلا أن قيمتها الرمزية والمعنوية هائلة ليس فقط فى تعبيرها عن التأييد للشعب الفلسطينى، بل أيضًا فى الرسالة التى توجهها للشعب الإسرائيلى من أن سلوكياته العدوانية لم يعد ممكناً السكوت عليها من قبل الشعوب العربية، وهى تتواكب مع الخطوات التى اتخذتها المغرب وتونس وعمان فى قطع العلاقات الدبلوماسية والتى تقول إن القبول بإسرائيل فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يحدث، بينما تستمر فى احتلال الأراضى العربية، وفى الوقت نفسه فإنها توجه الجماهير نحو هدف محدد يتعامل مع كل ما «صنع» أو «زرع» فى إسرائيل، وليس نحو شركات مصرية تتهم بالحق أو بالباطل أنها تتعامل مع الإسرائيليين حسبما تقول آخر الشائعات والادعاءات دون برهان أو دليل فى معظم الأحيان.

وإذا كان كل ذلك حكيمًا ويخدم الأهداف القومية، فإنه فيما يخص السلع والبضائع الأمريكية لم يكن فقط بعيدًا عن الحكمة، ولكنه يعرض الأمن القومى المصرى والعربى لخطر بالغ، هذا الخطر لا يأتى فقط من الدخول فى مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة حاليًا فى العالم وعلى الأغلب مع حلفائها كذلك، ولا يأتى فقط من وزن الاقتصاد الأمريكى الذى يبلغ حجمه ما يزيد على ثمانية تريليونات من الدولارات ويعد انتعاشه وازدهاره وانتعاش الاقتصادات فى الدول العربية والإسلامية، ولا يأتى فقط من الموقع الأمريكى فى التكنولوجيا العالمية خاصة فى قطاعات حساسة للعالم العربى مثل الزراعة والغذاء والدواء والنفط، وإنما يأتى فوق ذلك كله من تعريض القوات المسلحة العربية للخطر، ولا أعتقد أن هناك سرًا على الهيئات والاتحادات والشخصيات العامة وكبار رجال الدين ممن دعوا إلى مقاطعة البضائع والسلع الأمريكية، أن القوات المسلحة فى دول عربية حدثت بها تحولات مهمة نحو التحديث والتطوير اعتمادًا على السلاح الأمريكى وأحيانًا المعونة العسكرية الأمريكية والتصنيع العسكرى المشترك، مما أعطاها قوة ومنعة لم يكن ممكنًا توافرها من مصادر الترسانات الحربية الأخرى فى العالم.

ولعل أكثر ما يهدد الأمن القومى أن نتصور أنه مادام تم تحرير جنوب لبنان عن طريق مقاومة حزب الله فأنه لم تعد هناك حاجة للجيوش العربية، أو أن الانتفاضة وحركة الجماهير هى التى فى النهاية سوف تحدد توازن القوى الذى سيحدد مصير الصراع العربى - الإسرائيلى حربًا أو سلامًا، وبدلاً من تقوية هذه الجيوش يجرى العمل على إضعافها من خلال مقاطعة مصدر التكنولوجيا والسلاح والتدريب الذى يصبح بعد ذلك احتكارًا إسرائيليًا خالصًا فينقلب الميزان إلى أسوأ مما كان عليه عام ١٩٦٧، فالقوات المسلحة هى الدرع الحامية للأمن القومى فى وقت الحرب، ووقت السلام، وهى التى وقع على عاتقها عبء التحرير للأراضى المصرية فى أول مواجهة حقيقية مع إسرائيل، وهى قوة الردع الأساسية لكل من يريد مس أرض مصر الغالية بسوء، ومهما كان للوسائل الأخرى للمقاومة من قدر فى ظل ظروف بعينها فإنه سوف يكون بعيدًا عن الفطنة والحكمة أن نضعها فى موقع المقابلة والمبادلة مع القوة الدفاعية الأساسية للبلاد.

ولعله سيكون أمرًا مخالفًا للمنطق أن نتصور أن الولايات المتحدة يمكنها أن تعقد اتفاقًا مع المنادين بالمقاطعة، بحيث تقتصر على مقاطعة محلات الغذاء

السريع مثل ماكدونالدز أو كنتاكى على أساس أنها شركات مصرية أو عربية فى الأساس من حيث الملكية والعمالة والمنتجات، أو تقتصر على مقاطعة ومنع صادراتها إلينا سواء تلك المتعلقة بقواتنا المسلحة أو قطع الغيار اللازمة لشركات الطيران العربية، أو تلك المتعلقة بأجهزة الكمبيوتر والمطابع الماكنتوش التى يصدر عليها البيانات والفتاوى الداعية للمقاطعة.

إذا حدث ذلك فإننا نكون أمام أكبر تمثيلية تجرى فى إطار العلاقات الدولية يقوم فيها العرب بشن حروب ماكدونالدز وكنتاكى الصغيرة مقابل أن تدير الولايات المتحدة وجهها إلى الناحية الأخرى متجاهلة الأمر على أساس أنه يعبر عن عادة عربية فى قصور الحسابات، ولازمة من لزوم المزايدات التى ترتفع حدتها فى أوقات الأزمة وفوران الرأى العام، ومادام الذين يصدرون بيانات وإعلانات وفتاوى المقاطعة سوف يركبون فى النهاية الطائرات الأمريكية، ويرسلون أولادهم إلى الجامعات الأمريكية فى أمريكا أو فى القاهرة أو بيروت، ويقبلون أن يتغاضوا عن قواعد تخزين الأسلحة الأمريكية فى الخليج، ويتناسون آلات إنتاج البترول الأمريكية الهائلة فى كل الدول العربية المنتجة للنفط فإن شطائر الهامبورجر والسجائر مقدور عليها فى النهاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى الهائل.

ولكن للأسف فإن السياسة الدولية لا تجرى بمثل هذه البساطة، وعلى الأرجح فإن الأمور فى الدول الأخرى وفى الولايات المتحدة تؤخذ بجدية بالغة، وعلى الأرجح فإن تحذير الرعايا الأمريكيين بعدم الذهاب إلى مصر والدول العربية هو أولى الاستجابات الأمريكية لدعوى المقاطعة، حيث من المعلوم أن دولاً أخرى كثيرة فى العالم تأخذ إشاراتها من واشنطن فى كل ما يتعلق بحركة السائحين منها وأمنهم وأمانهم، وربما يرى الداعون للمقاطعة أن ضرب قطاع السياحة ليس مشكلة كبرى، وأن الشعوب والأمم عليها أن تتحمل كثيرًا من الصعاب والمشاق وتشد الأحزمة على البطون من أجل تحقيق غاياتها المقدسة، ورغم أن كل ذلك صحيح فإنه ليس مفهومًا كيف ستحقق المقاطعة للسلع الأمريكية هذه الغايات، وأنه لن يؤدى إلى ارتماء أمريكا أكثر مما هى مرتمية فى الأحضان الإسرائيلية، كما أنه ليس مضمونًا تمامًا أن يظل رد الفعل الأمريكى مقصورًا على قطاع السياحة الذى لا بأس من الخلاص منه فى نظر البعض، وعلى الأرجح أن يمتد الرد الأمريكى إلى قطاعات أخرى هى حجر الزاوية فى حماية الأمن القومى، فهل هذا ما يريده الداعون إلى المقاطعة حقًا؟!

التقرير الذى لم يقرأه أحد

الشـــــرق الأوســـــط فــــى عـــيــون "C.I.A"

فجأة، ودون سابق إنذار، نشرت الصحف المصرية والعربية عددًا من المقالات والتعليقات على تقرير أصدرته المخابرات المركزية الأمريكية يخص مستقبل الشرق الأوسط فى عام ٢٠١٥ يتصف بالتشاؤم حول حال المنطقة من حيث قدرتها على التطور والتلاؤم مع المتغيرات العالمية، وفورًا انبرت كثرة من الكتاب للدفاع عما رأوا أنه نوع من التجنى الأمريكى بالحكم على الدول العربية بهذا المستقبل المظلم ومخالفته للواقع العربى الذى فيه ما يبشر بحالة أفضل فيما هو قادم من أيام وسنوات، كان الرد فى معظمه غريزيًا، ومادام التحليل والتقرير جاء من جهة أمريكية، خاصة إذا كانت المخابرات المركزية، فلابد أن ما جاء فيه يحتوى على شر مستطير، ورغبة دفينة فى الفتّ من عضد الأمة ومستقبلها المشرق بإذن الله، وبالعودة إلى التقرير واستخراجه من على شبكة الإنترنت وجدنا أن التقرير لا يخص الشرق الأوسط والدول العربية، وإنما يخص العالم كله ولم يأت ذكر منطقتنا إلا فى بضع صفحات قليلة من صفحاته البالغة ٦١ صفحة تمثل الخلاصة لعدد هائل من البحوث ربما استغرقت مئات الصفحات.

وربما كان أهم ما فى التقرير الطريقة التى تم إعداده بها، والهدف السياسى والاستراتيجى الذى أعد من أجله، وكلاهما يمكن أن يكون مرشدًا ومعلمًا للكيفية التى يمكننا بها التعامل مع شئوننا وشئون المنطقة، ونقطة البداية فى التقرير هى أن الحكومات، وهى فى هذه الحالة الحكومة الأمريكية، لا تستطيع رسم سياساتها بالقطعة أى كرد فعل للأحداث اليومية وإلا فإنها ستكون أسيرة لتصرفات الدول الأخرى، كما أنها لا تستطيع الحركة وسط ظلام مطبق فتصير مثل الأعمى الذى يتخبط فى غرفة مزدحمة بالخزف الصينى. ولذا بات من الضرورى وجود دراسات مستقبلية تستشرف التغيرات القادمة وسرعتها وتتوقع

الأحداث فيها ومن ثم تصبح هناك إمكانية لوضع «سيناريوهات» للتطور تعد خطط مواجهتها وتعبئ وتحشد الموارد لمواجهتها، ولأن الواقع أغنى وأكثر تعقيدًا من كل ما يتصوره الإنسان، فإن الدراسات المستقبلية لا تتم مرة واحدة وينتهى الأمر، بل لابد من تصحيحها من خلال دراسات أخرى على الطريق ما بين الحاضر والمستقبل.

وبهذا المعنى فإن التقرير الذى بين يدينا ليس هو التقرير الأول، وإنما هو الثانى فى سلسلة من التقارير حيث صدر الأول فى عام ١٩٩٧ لكى يتصور مستقبل العالم عام ٢٠١٠ وبعد ثلاث سنوات بات من الضرورى إعادة النظر فيه مرة أخرى للتأكد عما إذا كان العالم قد سار وفق المسار المتصور فى السابق، وعما إذا كانت هناك متغيرات أغفلت ولم تؤخذ فى الحسبان، أو أن هناك متغيرات أُخذت فى الحسبان ولكنها فى الواقع كانت لها نتائج غير متصورة فى السابق نحن هنا أمام درس فى إعداد السياسات العامة، والسياسات الخارجية للدول ربما نحتاج إلى التعلم منه فى منطقة يشغلها الماضى أكثر مما يشغلها المستقبل، ويوجد فيها نقص فادح فى الدراسات المستقبلية والتى بدونها يصبح القادم من الأيام سلسلة من المفاجآت والحوادث غير المتوقعة والسياسات المحبطة لأنها رسمت للتعامل مع واقع انتهى منذ وقت طويل.

درس آخر نتعلمه من التقرير هو أن الدراسات المستقبلية بالغة التعقيد والتركيب، ولا يفلح جهد مؤسسة واحدة، أو وجهة نظر واحدة فى إنجازها. ولذلك، ورغم أن التقرير قد أصدرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فإن إعداده تم تحت الإشراف المباشر لمجلس المخابرات القومى الأمريكى وهو مجلس يضم بالإضافة إلى الوكالة بمواردها الهائلة أجهزة المخابرات المرتبطة بأفرع القوات المسلحة ووكالة المخابرات القومية المتخصصة فى شئون الاستطلاع التقنية مثل الأقمار الصناعية وغيرها وقسم المخابرات والتخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية. الأهم من ذلك أن كل هذه المؤسسات بإمكانياتها الهائلة لم تكن كافية لإعداد التقرير ومن ثم تم استدعاء عدد من الجامعات والمؤسسات الخاصة ومراكز البحوث لإعداد دراسات فرعية تكون الأساس الذى يستخلص منه التقرير، وهكذا أوكل بحث عن ردود الفعل الخارجية للثورة فى الشئون العسكرية لكى تعده جامعة جورج تاون وبحث عن التطور فى الدولة القومية لجامعة ميرى لاند،

وبحث عن اتجاهات التحول الديموقراطى لخبراء أكاديميين بالاشتراك مع خبراء الوكالة المركزية، وبحث عن القوة الاقتصادية الأمريكية لشركة خاصة هى شركة استراتيجيات التجارة والصناعة فى سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وبحث عن التحولات فى الصناعات العسكرية للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، وبحث عن البدائل المستقبلية للحرب والصراع لوكالة مخابرات الدفاع وكلية الحرب البحرية والمخابرات المركزية وبحث عن حروب المستقبل بالتركيز على المقابلة بين المقاتلين والعلماء لمعهد بوتاميك فى ارلنجتون فرجينيا، وبحث عن التهديدات المستقبلية للتكنولوجيا لشركة متير الواقعة فى ماكلين فرجينيا، وبحث عن المسار العالمى لثورة المعلومات ونتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة راند فى سنتامونيكا كاليفورنيا، وبحث عن الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإعلام فى الشرق الأوسط لجامعة الدفاع القومى فى واشنطن، وبحث عن اتجاهات الهجرة العالمية وتأثيراتها على الولايات المتحدة لمؤسسة كارينجى للسلام الدولى فى واشنطن، وبحث عن بدائل المستقبليات العالمية ٢٠٠٠-٢٠١٥ لوزارة الخارجية ومكتب المخابرات والبحوث ووكالة المخابرات المركزية، وبعد الانتهاء من هذه البحوث واستخلاص التقرير النهائى منها تم عرضه على مجموعة من الخبراء خارج هذه المؤسسات كلها للتعليق عليه ونقده والإضافة إليه وهم رتشارد كوبر وجوزيف ناى من جامعة هارفارد، ورتشارد هاس من مؤسسة بروكينجز وجيمس ستينبرج من مؤسسة ماركيل جيسيكا ماثيوز من مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ودانيل يارجن من شركة كامبريدج لبحوث الطاقة.

نحن إذن أمام جهد جبار استغرق ١٥ شهرًا وشاركت فيه أعداد كبيرة من المؤسسات والباحثين داخل الحكومة الأمريكية وخارجها، ولا نعلم على وجه التحديد كم الملايين التى أنفقت عليه ولكن المؤكد أنها كثيرة، ويمكننا أن نتخيل حجم الجهد المبذول فى التنسيق بين كل هؤلاء لو تخيلنا أن بحثًا مماثلاً جرى فى مصر وعبئت له جهود عدد من الوزارات والجامعات ومراكز البحوث ومئات من الخبراء والباحثين لإعداد تقرير مماثل فى نفس الفترة الزمنية. المهم أن التقرير تم إنجازه من خلال تحديد سبعة محركات DRIVERS تحدد اتجاهاتها التطورات فى العالم خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة أولها السكان من حيث

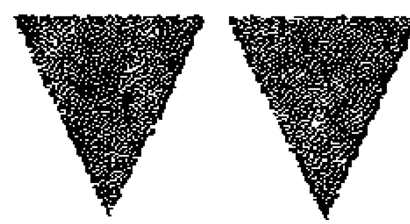
أنماطهم العمرية وحركتهم داخل الدول وخارجها وصحتهم، وثانيها الموارد الطبيعية مثل الغذاء والمياه والطاقة ومعهم البيئة، وثالثها العلم والتكنولوجيا وتشمل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات أخرى، ورابعها الاقتصاد العالمى وتشمل ديناميات النمو الاقتصادى والتوقعات حول النمو والتوزيع غير المتكافئ والأزمات الاقتصادية والقدرة على مواجهتها، وخامسها الحكم GOVERNANCE والتنظيم على المستويين القومى والدولى وتشمل التعامل مع الفاعلين من غير الدولة وشبكات الجريمة المنظمة والهويات والشبكات العرقية المتغيرة والتعاون الدولى، وسادسها مستقبل الصراع بين الدول وداخلها وتعاملها مع الإرهاب العابر للقوميات ورد فعلها للتفوق العسكرى الأمريكى، وسابعها دور الولايات المتحدة فى العالم.

هذه المحركات السبعة كما يقول التقرير هى التى توصل لها الخبراء والباحثون لكى تشكل المستقبل خلال العقد والنصف المقبل، ولكن التقرير فى ذات الوقت يقدم ثلاثة تحذيرات مهمة فى التعامل معها: أولها أن أيًا من هذه المحركات أو التوجهات لا يستطيع وحده أن يسيطر على المستقبل العالمى فى عام ٢٠١٥، وثانيها أن كل محرك سوف تكون له آثار مختلفة على أقاليم العالم ودوله، وثالثها أن هذه المحركات لا تعمل بالضرورة بحيث يعزز بعضها البعض بل إنها فى بعض الأحيان تعمل بطريقة متعارضة، والأكثر من ذلك، ورغم كل الجهد المبذول فإن واضعى التقرير يحذرون القراء منذ البداية من أن ما تم التوصل إليه لا يعنى يقينًا أن ذلك الذى توقعوه هو الذى سوف يحدث فى المستقبل. ولإثبات هذه النقطة جرت المقارنة ما بين تقرير التوجهات العالمية ٢٠١٠ الصادر عام ١٩٩٧ والتقرير الحالى ووجد عدد من المفارقات بين التقريرين حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية فقط، وعلى سبيل المثال فإن التقرير السابق فشل تماماً فى التنبؤ بالأزمة الأسيوية وما ترتب عليها من أزمات مالية عالمية فى عام صدور التقرير، ورغم أن التقرير الجديد استمر على تفاؤله بالنسبة لاقتصاديات شرق أسيا إلا أنه أخذ فى الاعتبار عدداً من العقبات التى تقف أمام النمو الاقتصادى فى هذه البلدان.

بعد ذلك فإن هناك خلافاً فى الدرجة عند تقييم دور المحركات، فالتقرير الجديد يعطى دوراً أكبر لتأثيرات العولمة، والعلم والتكنولوجيا، والحكم والتنظيم

على المستوى القومى والدولى، ودور الولايات المتحدة عما كان عليه الحال فى التقرير السابق، وفى نفس الوقت فإن التقرير الجديد يعطى هامشًا أكبر من الشك وعدم اليقين بالنسبة لمستقبل الصين، كما أنه أكثر تشاؤمًا فيما يتعلق بمستقبل إفريقيا جنوب الصحراء والسلام فى الشرق الأوسط والاعتماد الغربى على بترول دول الأويك عما كان عليه الحال فى التقرير السابق.

نحن إذن أمام جهد علمى كبير، ورغم ما بذل فيه من وقت ومال وخبرة فإن هناك درجة كبيرة من التواضع ونقد الذات ووضع الدراسات المستقبلية ضمن حدودها، فهى ليست ضربًا للودع، أو فتحًا لأوراق اللعب، أو قراءة غجرية فى فنجان القهوة، وإنما هى محاولة لاستشراف مستقبل البشر من خلال مؤشرات أو محركات يمكن استقراؤها وقياسها ومدها على خطوطها المستقبلية، ولكن ليس معنى ذلك أن المستقبل الذى يشار إليه هو ما سيحدث تحديدًا لأن العنصر البشرى فى التطور هو القادر على معاكسة ما تم تحديده وتغييره خاصة لو علم مسبقًا بما سوف يحدث، بمعنى آخر فإن الدراسات المستقبلية يمكن أن تكون نافية لذاتها لو تنبه البشر فى الوقت المناسب وقدموا سياسات فعالة لتغيير الواقع فى اللحظة الملائمة. وعلى أى الأحوال فإن التعامل مع دراسات المستقبل لا يكون من خلال الانطباعات أو الغرائز والنوايا الطيبة، وإنما حتى تكون المصداقية قائمة من خلال دراسات مقابلة، وإعادة اختبار المؤشرات والمحركات فى الواقع، والآن ما الذى جاء فى التقرير عن العالم وعن الشرق الأوسط؟!



الشرق الأوسط عام ٢٠١٥

استشراف المستقبل ليس نوعًا من قراءة الفنجان ولا فتحًا لأوراق اللعب، ولا نوعًا من ضرب الودع من قبل غجرية رفع عنها الحجاب ولا قراءة حلم ولى من أولياء الله الصالحين انكشف عنه الغطاء وجاءه إلهام بما سوف تسير عليه الحياة وتؤول له الأمور. على الأقل ليس كل ذلك ما تعتمد عليه الدراسات العلمية للتعرف على حال البشر والدنيا فى زمن قادم ومعلوم حيث تتعدد الأساليب البحثية التى قد يكون بعضها مثاليًا يعتمد على صورة يوتوبيا يكون حال الناس فيها على أحسن ما يكون وفق ما يراه الباحثون وبعدها يصير النظر فى الواقع وتبيان مدى مفارقته للصورة المأمولة ومن بعدها يجرى تصميم السياسات والاستراتيجيات التى تغير الواقع فى الاتجاه المطلوب. هذا الأسلوب عادة ما يكون ناجحًا عند التعامل مع الدراسات المستقبلية الخاصة بقطاع معين فى الدولة مثل التعليم مثلاً، فتقرر الدولة أنها خلال فترة زمنية ما سوف تحتاج للحاق بركب العالم إلى عدد ونوعية خاصة من الخريجين، ثم ترى واقعًا وتقرر بعد ذلك عدد المدارس والجامعات التى تبنيها ونوعية المقررات والأساليب التى تفى بالغرض، وتبحث عن الموارد المادية والمعنوية التى يحتاجها كل ذلك ثم تبدأ فى التنفيذ.

طريقة أخرى لاستشراف المستقبل تكون عن طريق «السيناريوهات»، وهنا يكون البحث فى كيفية التصرف عند ظرف بعينه إذا ما تحرك الواقع المرصود وفقًا لتتابع مشاهد بعينها، وهو أسلوب اتبعه مركز دراسات الوحدة العربية عندما حاول استشراف مستقبل الوطن العربى فى الثمانينيات وفق «سيناريوهات» تمتد تدريجية من استمرار واقع التجزئة وحتى «سيناريو» الوحدة العربية الشاملة، وميزة هذا الأسلوب وعيبه فى نفس الوقت أنه يركز على

متغير أساسى يرى الباحثون أنه يفوق غيره من المتغيرات أهمية وفاعلية فى تغيير الواقع.

طريقة ثالثة لاستشراف المستقبل تكون عن طريق اعتبار المستقبل امتدادًا للحاضر فلو عرفنا مثلاً معدل النمو السكانى لشعب ما فإنه من الممكن حساب عدد سكان هذا الشعب خلال فترة زمنية محددة، ما لم بالطبع تتبع سياسات بعينها لتنظيم النسل أو تشجيعه أو تقييد الهجرة أو تشجيعها. وإلى هذا الأسلوب ينتمى تقرير المخابرات المركزية الأمريكية عن اتجاهات العالم عام ٢٠١٥، ولكنه لا يعتمد على متغير واحد فقط، وإنما على سبعة محركات سبق أن تم عرضها فى مقال الأسبوع الماضى تتعلق بالسكان والموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد العالمى والعولمة وطريقة الحكم وأشكال الصراع ودور الولايات المتحدة. وعيب هذه الطريقة أنها ميكانيكية للغاية؛ لأنها تتصور أن المستقبل ما هو إلا إعادة إنتاج للحاضر، غافلة أولاً أن الحاضر قد يكون أغنى بالمحركات عما تم الاستقرار عليه فى البحث، وثانيًا أنه لا توجد وسيلة علمية لقياس تأثير المحركات على بعضها البعض خاصة كلما تزايد عددها، وثالثًا أن المستقبل هو فى النهاية صناعة بشرية يتحلى فيها البشر بالسياسات التى قد تغير من حركة الواقع فى الاتجاه المتوقع. ولكن هذا التحفظ الأخير ربما كان هو الهدف من الدراسات المستقبلية فى الأصل بحيث تكون أشبه بالنبوءة التى تنفى نفسها، وعندما وضع نادى روما دراسته الشهيرة عن «حدود النمو» فى السبعينيات، وتنبأت باختلال العلاقة بين التطور السكانى العالمى والموارد الطبيعية أدى ذلك إلى سياسات خاصة بالحفاظ على الطاقة وتطوير تكنولوجيات الغذاء والمواد الجديدة، مما جعل حال العالم أفضل بكثير مما جرى التنبؤ به منذ ربع قرن.

وبهذه الطريقة سوف يكون مفيدًا للغاية النظر فيما جاء فى تقرير المخابرات المركزية عن الشرق الأوسط وكان متشائمًا كثيرًا فيما يتعلق بالمحركات الرئيسية للتطور خلال العقد ونصف العقد القادمين، ولعل الحلقة الرئيسية فيها ليست المتغيرات ذات الطبيعة منتظمة التطور نسبيًا مثل السكان والموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ولكن القدرة على الاستجابة للتحديات التى تفرزها، وباختصار فإن التقرير يقول إن الشرق الأوسط ـ ربما باستثناء إسرائيل

ـ مقاوم للتغيير، والاستجابة للتطورات العالمية الخاصة بالعولمة والتقدم العلمى والتكنولوجى على الأقل بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، ويعود ذلك إلى طبيعة القيادة فى الدول العربية والنخبة بشكل عام، وفوق ذلك كله استمرار الأسعار المرتفعة للنفط التى تغرى بتأجيل الإصلاح فى الجوانب السياسية والاقتصادية للمجتمع. معنى ذلك أن محركات الزيادة السكانية والمتوقع زيادتها بطريقة مرتفعة سوف تخلق ضغوطًا قوية على الموارد المتاحة بحكم الزيادة العددية والأنماط العمرية المنحازة لصغار السن والأكثر تمردًا من خلال الإسلام السياسى على نظم اقتصادية غير ناجحة فى توفير فرص عمل حقيقية ناجمة عن استثمارات جديدة. معنى ذلك وفق وجهة نظر التقرير أن الدول العربية سوف تجمع ما بين الجمود من جانب والتوتر السياسى والاجتماعى من جانب آخر، والتعامل مع العالم بحذر نتيجة النظر إلى العولمة على أنها تحد يرجى درء مخاطره أكثر منها فرصة يمكن انتهازها للتقدم، والنتيجة النهائية لكل ما سبق أن الشرق الأوسط سوف يبقى على حاله المعروف عنه فى السابق، تتكاثر فيه الأزمات ويعرف بسباق التسلح خاصة فى مجال أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية من قبل إيران والعراق، التى يرى التقرير أنهما سوف يحققان فيها قفزات مهمة خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة.

وربما يكون كل ما سبق غير مريح بالنسبة للقارئ العربى، ولكن عدم الراحة هذا لا ينبغى له أن يستند إلى مجرد رد الفعل لأخبار سيئة، فما جاء فى التقرير أولاً يستند إلى وجهة النظر القائمة على المصالح والقيم الأمريكية، وهذه بدورها قائمة على تحيز مسبق إزاء التطور فى الشرق الأوسط، وبالذات فى الدول العربية، وبالتالى فإن هناك نزعة لعدم ملاحظة عناصر التغيير واستسهال اللجوء إلى وجهات النظر الذائعة، وثانيًا أن التقرير يحتوى على تناقض مهم فهو يتوقع حدوث السلام بين العرب وإسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية، وهو سلام حتى ولو جاء باردًا ـ كما يقول التقرير ـ سوف يغير أشياء كثيرة فى المنطقة، ليس فقط فيما يتعلق بالتسلح والإنفاق العسكرى بل لأنه يرتبط بشبكة واسعة من المؤسسات متعددة الأطراف والتى سوف يكون لها ظل على تطور المنطقة لا يمكن إغفاله، وفوق ذلك كله فإن التقرير يغفل أيضًا روابط عديدة بدأت الدول العربية فى تكوينها مع أوربا من خلال الشراكة المتوسطية والتعاون الأوربى الخليجى،

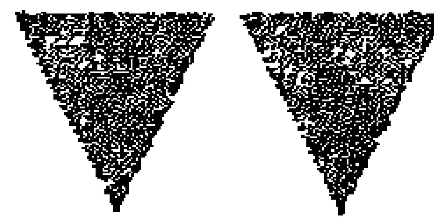
وكلاهما لا ينصب فقط على العلاقات التجارية والاستثمارية، ولكنه يمتد فى اتجاهات سياسية واجتماعية.

كذلك فإن التغيير فى العالم العربى لا يقوم على تأثير العوامل الخارجية فقط فالثابت لدى المجتمعات العربية أن «الحفلة» النفطية انتهت، وفى غيبة قفزة كبرى فى أسعار النفط غير متوقعة فإن مجرد ارتفاع الأسعار قليلاً سوف يغطى بالكاد معدل التضخم، كما أن طول الفترة الخاصة بالانخفاض الحاد فى الأسعار أدى إلى عجز الموازنات وتآكل الفوائض المالية، وبالتالى فإنه لن توجد فى المستقبل المنظور فوائض تسمح بالتغاضى عن سبل الإصلاح، وفى الحقيقة فإن التعامل مع العالم العربى وكأنه واقع مقاوم للتغيير يبدو مبالغًا فيه للغاية، وهناك إغفال لشرائح رجال الأعمال المتنامية وكثافة وسائل الاتصال والقاعدة التعليمية المتسعة مقارنة بفترات سابقة والفائدة المتراكمة للتجارب المريرة التى مرت بها المنطقة، والتى أفادت بفشل مشروعات راديكالية متتابعة منها القومى ومنها الإسلامى حيث لم ينجح أى منها فى خلق نموذج ملهم وبديل لطرق التقدم الموجودة فى البلدان الأخرى.

ومن هنا فإن عدم اليقين والشك فى مستقبل العالم العربى لا ينبغى له أن يسير فى اتجاه واحد خاص ببقاء الأمور على ما هى عليه مع إمكانية تدهورها لما هو أسوأ، فهناك احتمالات معاكسة للحنكة فى الاتجاه المضاد الخاص بالتقدم والتغيير.

وللحق فإن التقرير تبدو لديه مشكلة تتعلق بكل المناطق فى العالم وليس فقط المنطقة العربية فهو لديه ذات المشكلة فيما يتعلق بالهند الذى يرصد تطورها الدرامى فى اتجاه العولمة والارتباط بالعلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادى من جانب وحالتها السكانية وواقعها الاجتماعى وطموحاتها الإقليمية من جانب آخر، وكذلك الحال مع الصين التى تتناقض فيها متغيرات النمو الاقتصادى الفذ القائم على الرأسمالية والعلم والتكنولوجيا من جانب ونظامها السياسى وطموحاتها الإقليمية من جانب آخر، ولعل حالة روسيا هى ما يقض مضاجع واضعى التقرير أكثر من غيرها فكل المحركات الأساسية فيها تتصارع فى واقع غير منضبط وعلى خلفية تاريخية قريبة لدولة لاتزال عظمى عسكريًا ولكن كل عناصر القوة الأخرى تواجه محنة رهيبة.

العالم إذن لايزال مفتوحًا لكل الاحتمالات ويبقى المستقبل صناعة بشرية فى الأساس تجعل من محرك نظم الحكم والإدارة هو الأساس فى التعامل مع كل المحركات الأخرى وبدونه يصير المستقبل حالة فوضوية، تتحكم فيها أقدار محركات جهنمية وإذا كان هناك فى التقرير ما يحبط من وجهة النظر العربية فإن له فضل التنبيه إلى أكثر من قضية، فهو يعطينا صورة مقربة لما تعتقده الولايات المتحدة فينا خلال الفترة المقبلة وهو ما يعنى أنها ستتوجه للمنطقة من منطلق إدارة الأزمات وليس تفعيل التنمية وعلى من يتطلع للاستثمارات الأمريكية مثلاً أو يحاول إقامة منطقة للتجارة الحرة معها أن يجهز نفسه لإزالة هذا الانطباع ليس فقط عن طريق الحجة بل أيضًا عن طريق تغيير الواقع، كذلك فإن التشاؤم الموجود فى التقرير يدلنا على الحالة التى سنكون عليها إذا ما بقيت كل الأمور على حالها، ولم يتم تفعيل وتسريع عناصر التغيير الإيجابية لدينا وأخيرًا فإن التقرير يدلنا على إحدى الوسائل اللازمة لرسم السياسات.. فهذه لا تخلق من فراغ ولكن من خلال تصور للمستقبل، نحتاج بشدة إليه فى هذه الأيام، نقوم به نحن ولا نحتاج فيه لوكالة المخابرات الأمريكية لكى تدلنا عليه.



شهادة رئيس المخابرات الأمريكية

أول الدروس التى تعلمناها فى علوم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والأمن القومى أن سلوك الدول والجماعات السياسية لا يتم وفق حقائق الموقف أو الوضع الذى عليها التعامل معه وإنما وفق «إدراكها» لأى منهما. ويتكون هذا الإدراك عادة من محصلة الخبرة والمعتقدات التى يراكمها صناع القرار والنخبة بوجه عام حول حالة بعينها والمعلومات الواردة عنها بطريق مباشر أو غير مباشر. وفى الماضى كانت مشكلة متخذ القرار عادة عدم ملاءمة الخبرة الماضية للتعامل مع الواقع المتغير وفساد المعتقدات نتيجة التشوهات الأيديولوجية التى تفصل الواقع لحساب النظرية، ونقص المعلومات وابتسارها فى عملية الانتقال ما بين المرسل والمستقبل لأسباب اتصالية وثقافية. وفى الحاضر بات الأمر أكثر تعقيدًا بكثير نتيجة وفرة المعلومات والقضايا والمواقف وازدحامها على الطريق الموصل لصنع السياسة والقرار، وتداخل أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة مع كل ذلك بأسرع من أى وقت مضى بالبيانات والتحليلات، ومن ثم انخفض أحيانًا «الإدراك» لكى لا يزيد فى كثير من الأحيان عن «الانطباع» الذى بات محددًا فى كثير من الأحيان لقرارات سياسية واقتصادية بالغة الخطورة تؤثر على حياة البشر ومستقبلهم.

ومن هنا بات على كل دول العالم، وحتى شركاته، أن تبذل جهودًا مضاعفة لكى تجعل «إدراك» كل الأطراف التى تتفاعل معها أقرب ما تكون إلى حقيقتها، وعندما يتعلق الأمر بعلاقات وثيقة ومؤثرة مثل العلاقات المصرية الأمريكية المتشعبة والمتعددة الأبعاد، فإن الموضوع يكتسب أهمية حيوية لأنه يؤثر على قضايا السلام والأمن والتنمية ليس فى مصر وحدها بل فى الشرق الأوسط كله. ومنذ فترة قصيرة أصدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريرًا عن

اتجاهات العالمية ٢٠١٥ اشترك فى صنعه عدد كبير من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الخاصة وأجهزة المخابرات المختلفة الأمريكية مع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن. وجاء التقرير فى وقته تمامًا حيث ظهر مع تولى إدارة جديدة للحكم فى الولايات المتحدة ومن ثم بات واحدًا من المكونات الداخلة فى «إدراك» و«انطباع» طاقم الرئيس جورج ووكر بوش. وكان ما جاء فيه فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعالم العربى سلبيًا بوجه عام استنادًا ليس للتطورات الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى، بل إلى ما رآه التقرير مقاومة شاملة للتغيير الذى يجرى فى العالم من قبل القيادات والنخب فى المنطقة. واتجاه المحركات الأساسية للتطور مثل الزيادة السكانية، والعلاقة مع الموارد الطبيعية، ومستوى العلم والتكنولوجيا، ومدى التواؤم مع العولمة والتغيرات الاقتصادية الدولية، وكفاءة الحكم والسياسة، وأشكال الصراع، فى مسارات معاكسة للتقدم.

هذا التقرير الذى سبق عرضه وتحليله من جانب كاتب السطور فى مجلة الأهرام الاقتصادى، وعرضه الزميل طارق الشيخ فى الأهرام، لم يعد مجرد «رؤية» من الرؤى الكثيرة فى الولايات المتحدة، وإنما أخذ فى التحول من كونه تقريرًا إلى مدخلات العملية السياسية فى واشنطن عندما قدم جورج تينيت مدير المخابرات المركزية شهادته أمام لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ تحت عنوان «التهديدات العالمية ٢٠٠١: الأمن القومى فى عالم متغير».. وبوجه عام فإن الشهادة لم تخرج كثيرًا عن التقرير اللهم إلا من خلال كثرة من التفاصيل والمعلومات المباشرة عن الدول، فقد جاء فيها نفس التهديدات لأمن الولايات المتحدة المتعلقة بالإرهاب الدولى، وانتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، وتجار المخدرات، وانهيار الدولة فى عدد من دول العالم الثالث.

ولكن ما يهمنا فى هذا المقام هو ما تعلق بالشرق الأوسط بشكل عام وما جاء عن مصر بوجه خاص فما جاء فى التقرير على سبيل التعميم على المنطقة انتقل للتخصيص والتحديد ذاكرًا بالاسم أربع دول هى مصر والسعودية وعمان والأردن، وهى الدول ذات العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة. ومن المدهش أن شهادة رجل المخابرات الأول مرت مرورًا سريعًا على حالة المواجهة الحالية فى الأراضى العربية المحتلة، وعلى المأزق الراهن لعملية السلام باعتبارها معروفة

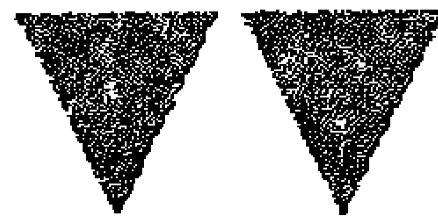
لأعضاء لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ، ولكن ما كان مهمًا بالنسبة له تشكيل «إدراك» أعضاء اللجنة بالنسبة للاتجاهات الأكثر عمقًا وتأثيرًا بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط، وبالتالى تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة. ومصدر الدهشة هنا أن «إدراك» رئيس المخابرات المركزية الأمريكية للصراع العربى الإسرائيلى يجعله مجرد قضية آنية، ومظهر من مظاهر السياسة، وليس محددًا فى ذاته للأوضاع فى المنطقة لا تقل أهميته وجذرية تأثيراته مقارنة بالسكان والعلاقة مع المعلومات والتنمية الاقتصادية.

وأول ما ترصده الشهادة هو زيادة القلق والنشاط السياسى فى الشارع العربى حتى أن عاملاً مساعدًا، وليس أصيلاً ومستقلاً فى حد ذاته مثل الانتفاضة يمكنه تحريكه فى اتجاهات غير معلومة وبدون قيادة واضحة وبناء تنظيمى معلوم، وفى مواجهة حركة الشارع التى تبدو سلبية يوجد تطور يبدو إيجابياً فى ظهور جيل جديد من القادة مثل الرئيس بشار الأسد، ولكن معدن هؤلاء سوف يتم اختباره عندما يقعون بين شقى الرحى لشعوب تطالب بالتغيير وأجهزة بيروقراطية على استعداد للقتال من أجل الحفاظ على الأمر الواقع. ومما يعقد الوضع فى الشرق الأوسط تفاقم المشكلات الاقتصادية المستعصية والتى جاءت من شيوع الاقتصاد المركزى ومناخ للاستثمار غير موات، وفقر فى معدلات النمو حتى أنه خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية كان متوسط النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لدول المنطقة ٢.٨٪ أى أقل بكثير من معدل النمو فى أسيا وأكثر قليلاً من معدل النمو فى إفريقيا جنوب الصحراء. وخلال هذه الفترة انكمش نصيب الإقليم من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبى المباشر، وباتت الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل الآن كما كانت عليه منذ ثلاثين عامًا.

وإذا أضيف إلى كل ذلك - كما تقول الشهادة - التحدى السكانى الذى نجم عن معدل للنمو قدره ٣٪، وهو من أعلى المعدلات فى العالم، فإن فرص العمل لعدد هائل من صغار السن سوف تكون محدودة للغاية، وعلى سبيل المثال فإن ربع الأردنيين يعانون من البطالة، ولا يتماشى معدل النمو الاقتصادى مع الحاجة لخلق ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة كل عام. وبالنسبة لمصر فإنها تحتاج إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فى العام بينما تمثل نسبة البطالة قرابة ٢٠٪. ويغض

النظر عن سلامة هذه الأرقام حيث أشار الرئيس مبارك فى أكثر من حديث إلى أن مصر تحتاج أكثر من ٩٠٠ ألف فرصة عمل، كما أن الأرقام الرسمية تجعل نسبة البطالة تتراوح حول نسبة ٨٪ ممن هم فى سن العمل، فإن الشهادة تصل إلى استنتاج أن قيادات الشرق الأوسط باتت فى مأزق ما بين الاستمرار فى الإصلاح البطىء الذى يوسع الفجوة بين دولها والعالم، أو التغيير الشامل والسريع الذى يؤدى إلى إشغال شعوب فقيرة وصغيرة السن وباتت نشيطة سياسيًا بأكثر من أى وقت مضى.

ما يهمنا فى هذه الشهادة ليس مدى دقتها ورصانة تحليلها، وعما إذا كانت هناك خيارات أخرى متاحة أمامنا غير تلك التى تبدو وكأنها قد جعلت مصيرنا محتومًا نحو الهاوية سواء اخترنا سبيل الإصلاح أو لم نختره، ولكن الذى يهمنا أنها مع التقرير السابق عليها تشكل واحدة من مدخلات الإدراك الأمريكى تجاه منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر، وهذا الإدراك فى النهاية هو الذى سوف يحدد توجهات الإدارة الأمريكية وسلوكها خلال المرحلة المقبلة، ومعنى الشهادة من الناحية العملية ان الصراع الفلسطينى الإسرائيلى مجرد عامل مساعد فى تحريك أحداث المنطقة وليس واحدًا من أهم العوامل إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ومن ثم فإن أصول المشاكل قد تكمن فى اتجاه آخر يقع فى معظمه على عاتق دول المنطقة، وربما كان الأجدى أن تكون الحركة الأمريكية فى هذا الاتجاه. وإذا كان الشرق الأوسط منطقة قلقة ومحملة بعناصر التوتر الهيكلية التى لا تتيح إلا خيارات كلها مريرة مرارة العلقم الآن وفى المستقبل، فهل بعد ذلك يمكن الاستثمار فى المنطقة ومن بينها مصر؟!.. كيف نتعامل مع هذا «الإدراك» الأمريكى، ليس عملية سهلة مهما كان بعده أو قربه من الواقع، وأعتقد أن جهدًا كبيرًا نحتاجه لخلق إدراك جديد يتواءم مع مصالحنا يبدأ من الداخل المصرى لكى نثبت عكس كل ما جاء فى التقرير وما جاءت به الشهادة.



إسرائيل فى الميزان الأمريكى

بشكل ما فإن العلاقات العربية - الإسرائيلية، حربًا أم سلامًا، كانت دائمًا تتعلق وتتأثر بطرف ثالث هو الولايات المتحدة، حتى بدا أحيانًا أنها طرف فى الصراع، وفى أحيان أخرى وسيطًا فيه، وكان سر هذا الالتباس الدائم هو العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة التى يندر وجود مثيل لها فى التاريخ. فالدولة اليهودية باتت فى حد ذاتها واحدة من المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة ليس فقط فى الشرق الأوسط بل فى العالم كله، وهى مصلحة كثيرًا ما أعيت الفهم العربى، فإسرائيل لم تمثل فائدة استراتيجية كبيرة للغرب فى زمن الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى، وعلى العكس كان العرب هم الذين ساهموا فى تقويضه بوسائل شتى فى القرن الإفريقى، وفى الشرق الأوسط، وأخيرًا فى أفغانستان، وهى لم تمثل أبدًا مصلحة اقتصادية كبيرة، بل كانت على العكس عبئًا اقتصاديًا كبيرًا فى معظم الأحوال بينما كان العالم العربى، حيث السوق والنفط، هو الذى يمثل الجائزة الاقتصادية الكبرى، ولم يحدث أبدًا أن اقتنع أحد بمسألة القيم الديموقراطية المشتركة، ليس فقط لأن الديموقراطية الإسرائيلية كانت دومًا عرجاء، وإنما لأن الموضوع المطروح الخاص بالقضية الفلسطينية كان متعلقًا بحق تقرير المصير لشعب محتل، وهو قيمة عليا أمريكية قديمة قدم قيام الدولة بعد تحررها من الاستعمار البريطانى ومع ذلك فقد ظلت إسرائيل هى المفضلة لدى الأمريكيين، وكان ذلك لأسباب متنوعة ليس هذا مكان الإفاضة فيها، ولكن الذى يهمنا هو أن هذا التفضيل جعل كثيرًا من العرب يخلطون بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويتصورون أن هناك تطابقًا كاملاً فيما بينهما. ونتيجة هذه النظرة، فقد تصور كثيرون من العرب أن نضالهم الأساسى هو مع واشنطن وليس مع إسرائيل، ومع هذا النضال وجدت الولايات المتحدة إسرائيل

أقرب لها فاقتربت منها، فكان الموضوع كله أشبه بالنبوءة التى تحقق ذاتها، ومع القدرة والنفوذ الخاص باللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، بدت واشنطن أحيانًا نوعًا من الراعى لإسرائيل، وفى أحيان أخرى مُسيرة منها، وفى كل الأحوال لم نفلح فى فهم الموضوع وفقًا لحدوده، وطبقًا لما فيه، وليس وفقًا لما نتخيله، وطبقًا لما نسقطه عليه.

والمشكلة، ربما، أن الجانب العربى نادرًا ما اقترب من هذه العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من خلال دراستها بصدق وحياد حتى لا يخلط المظهر بالجوهر، وقلب الموضوع بالتخوم. ولم نعرف حتى تلك الظروف التى تتطابق فيها إسرائيل مع الولايات المتحدة. وتلك التى يفترق فيها الطرفان تمامًا كما يحدث فى العلاقات بين الدول والشعوب، وتقدم لنا استطلاعات الرأى العام التى تجريها مؤسسة جالوب الأمريكية بشكل منتظم إطلالة على الموقف الأمريكى من إسرائيل، أو بمعنى أدق توجهات الرأى العام فى الولايات المتحدة تجاه الدولة العبرية، وربما تكون النظرة الأولى مفاجأة لنا، فبالنسبة لسلسلة الاستطلاعات المنتظمة الخاصة بتفضيل أو عدم تفضيل دولة ما والتى أشرنا لها فى الأسبوع الماضى، سوف نجد أن إسرائيل لا تقع فى مكانة متقدمة بين الدول التى يفضلها الأمريكيون، وبالتأكيد فإنها لا تقع فى نفس الموقع الذى تقع فيه الدول الأنجلوسكسونية (بريطانيا وكندا وأستراليا) والتى تشغل مقدمة الدول المفضلة من قبل الشعب الأمريكى، وبالتأكيد أيضًا، فإنها لا تقع من حيث التفضيل ضمن الدول الحليفة للولايات المتحدة مثل ألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا. لكن إسرائيل التى يعتقد فى العالم العربى أنها على رأس التفضيلات الأمريكية، فهى توجد بعد ذلك كله ضمن مجموعة من الدول «الصديقة» أو الوثيقة الصلة بالولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان ومصر، وفى أحيان كثيرة فإنها تقع فى ذيل هذه الدول وليس فى مقدمتها، وفى بعض الأحيان تفوقت عليها مصر كما حدث فى استطلاع الرأى العام الذى جرى فى فبراير ٢٠٠١.

وفى يومى ٨ و٩ مارس قامت مؤسسة جالوب باستطلاع للرأى العام ليقيس درجة التعاطف مع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وسط مواجهات شرسة وعنيفة بين الطرفين وقد جرى الاستطلاع على عينة قدرها ٨٠٢ حالة من البالغين، والذين سنهم ١٨ سنة فأكثر. وجرى الاستطلاع تليفونيًا، وبنسبة خطأ

قدرها ٤٪ سلبًا وإيجابًا، ورغم أن النتيجة أظهرت كما هو معتاد تعاطفًا أمريكيًا مع إسرائيل قدره ٤٣٪ ومع الفلسطينيين ١٤٪ إلا أنها أظهرت أيضًا أنه رغم كل ما يشاع عن «العلاقة العضوية» بين أمريكا وإسرائيل فإن ٤٣٪ من الرأى العام الأمريكى ليس لديه تعاطفٌ مع إسرائيل وحدها، وإنما يتعاطف مع الطرفين ٦٪ أو لا يتعاطف مع كليهما ٢٠٪ أو ليس له رأى ١٧٪ والأهم من ذلك أن التعاطف مع إسرائيل قد انخفض بما مقداره ١٢ نقطة، عندما وصل إلى ٤٣٪ بعد أن كان ٥٥٪ فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التى انفجرت فيها أبراج مركز التجارة العالمى فى نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن.

هذا الانخفاض يدعونا إلى إعادة النظر فى المقولة ليس فقط التى تقول بحالة التطابق بين الطرفين الأمريكى والإسرائيلى، أو بحالة العلاقة العضوية بينهما وإنما أيضًا أنها حالة أبدية غير قابلة للتغيير أو للتدخل، ومنذ عام ١٩٨٨ فإن مؤسسة جالوب تقوم بصورة منتظمة بطرح السؤال التالى: فى حالة الموقف فى الشرق الأوسط، أين يوجد تعاطفك أكثر مع الإسرائيليين أم مع العرب الفلسطينيين؟. كان هذا هو السؤال، أما الإجابة فإن الأمر المنتظم الوحيد فيها هو أن التعاطف كان دومًا أكثر مع الإسرائيليين، ومع ذلك فإنه متغير، وتراوح بين حد أدنى هو ٣٧٪ وحد أقصى هو ٦٤٪ أى أنه حتى فى أقصى درجات التعاطف مع إسرائيل فإن أكثر من ثلث الشعب الأمريكى لم يكن متعاطفًا معها.

إن ذلك يدعونا إلى فحص الحالة التى تحصل فيها إسرائيل على أقصى درجات التعاطف من الشعب الأمريكى، وتلك التى تحصل فيها على أدنى هذه الدرجات، وسوف نجد أن التعاطف يتزايد بشدة عندما تكون واحدة من الدول العربية فى حالة عداء مباشر مع الولايات المتحدة، ففى فبراير ١٩٩١ وعندما كانت الولايات المتحدة فى صراع مع العراق فى حرب الخليج الثانية، فإن هذا التعاطف ارتفع إلى أقصاه وهو ٦٤٪ ثم بعد ذلك وعلى مدى عقد كامل فإن هذا التعاطف استقر تقريبًا عند مستوى ٤٠٪ كذلك وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية من قبل مواطنين عرب، فإن هذا المستوى من التعاطف ارتفع إلى ٥٥٪ لينخفض بعد ذلك فى الاستطلاع الأخير كما أشرنا إلى ٤٣٪ أو بمعنى آخر يعود إلى معدلاته الطبيعية. ومن الملاحظ أن حالة التعاطف مع الإسرائيليين تتفاعل بدرجة ما عكسيًا مع الفلسطينيين، فرغم أن هناك درجة من الثبات

النسبى وصلت إلى أدناها خلال حرب الخليج الثانية، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، وفى الحالتين كان هناك نوع من المشاعر الفلسطينية المضادة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد لاحظت مؤسسة جالوب أن هذه الدرجة الشائعة من التأييد والتعاطف موجودة بشكل عام فى كل الشرائح الأمريكية الرئيسية من رجال ونساء، وبيض وغير بيض البشرة، والليبراليين والمحافظين، ولكن داخل كل شريحة من هذه الشرائح يوجد بعض التمايزات، فالرجال المحافظون والجمهوريون من الجنوب هم الأكثر تعاطفًا مع إسرائيل، من غيرهم، بينما يوجد التعاطف بشكل أقل ما بين الليبراليين، فئة الشباب وحدها، والتى تشغل الشريحة العمرية من ١٨ إلى ٢٩ سنة، تبدو متميزة إلى حد كبير، فهى الأقل تعاطفًا مع إسرائيل بنسبة ٣٤٪ مقارنة بتعاطف مع الفلسطينيين يبلغ ٢٢٪ بينما هو أقل من ذلك مع الفئات الأكبر سنًا.

إن ذلك يقودنا إلى نتائج مختلفة كثيرة مع ما هو شائع فى الأدب السياسى الشعبى العربى، ليس فقط عن العلاقة بين الشعبين الأمريكى والإسرائيلى، وإنما أيضًا حول ثبات هذه العلاقة، ومن الواضح من كل ما سبق أن جزءًا مهمًا من المواقف الأمريكية تجاه إسرائيل تعود إلى حالة الموقف العربى من الولايات المتحدة، فإسرائيل تكسب كثيرًا من حالة العداء هذه حيث لا تحصل فقط على التعاطف، وإنما يحصل الشعب الفلسطينى على الرفض، وبالتالى فإن الاستراتيجية التى كثيرًا ما يتم ترديدها فى الفضائيات التليفزيونية العربية، وبين قوى المعارضة اليسارية والدينية والقومية التى تقوم على «الضغط» على أمريكا والصراع معها، هى فى الحقيقة تعزيز للتعاطف الأمريكى مع إسرائيل.

ولعل كل من قاموا بهذه المواجهات، الإعلامية أو الفعلية، كانوا فى الحقيقة يقدمون الولايات المتحدة على طبق من فضة لإسرائيل، ولعله ليس من المستبعد أن ما يقال عن «العلاقة العضوية» بين الطرفين الأمريكى والإسرائيلى، هو فى جوهره، انعكاس لما تحاول بعض القوى العربية خلقه من «عداء عضوى» بين العرب والولايات المتحدة.

وإذا ما قيل إن كل ذلك يقوم على أساس أن السياسة الخارجية لبلد ما هى انعكاس للرأى العام بشكل أو بآخر، وهى قاعدة ليست متوافرة فى كل الأحوال،

فلعل ذلك صحيح، وربما لا توجد علاقة ميكانيكية بين مواقف الشعوب والسياسة الخارجية للدول، وعلى الأرجح أن قوى كثيرة تتدخل فى منتصف العلاقة لكى تعيد تركيبها من جديد لصالح هذا الطرف الدولى أو ذاك، وهذا ما يجيده بالفعل اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، ولكن هذه الإجادة قابلة للتغيير لأنها تقوم على كثير من الإيهام بوجود تأييد كاسح لإسرائيل فى الولايات المتحدة، وهو تأييد كما رأيناه غير موجود بهذه الدرجة، كما أنه قابل للتغيير حسب السياسات العربية تجاه واشنطن، ومن الممكن تمامًا من خلال عمل دبلوماسى وسياسى وإعلامى جاد تغييره، أو على الأقل تحجيم تأثيره.



العرب على غلاف «النيوزويك»

عندما يظهر العالم العربى أو أى من أقطاره أو مواطنيه على غلاف مجلة «النيوزويك» الأمريكية فلابد أن هناك أخبارًا سيئة، فالعرب لم يقدموا اختراعًا يعتد به منذ وقت طويل للغاية، وعندما كانوا يقدمون لم تكن المجلة الشهيرة قد صدرت بعد، وربما منذ زار الرئيس السادات القدس انتهت آخر أخبار العرب الطيبة من وجهة نظر المطبوعة، ومن بعدها فإن الشخص الملثم أو الإرهابى يظهر بصورة ما على الفاتحة الأولى للمجلة أو قوافل اللاجئين من نوع ما بعد حرب حدثت أو فى طريقها إلى الحدوث، ولكن عدد الثانى من إبريل حمل صورة فتاة عربية تعبث أصابعها فى جهاز الكمبيوتر وتنظر إليه فى إعجاب وحنو ظاهرين ويجوارها عنوان أقرب ترجمة له هى العرب المرقمون Digital Arabia ومن بعده جاء التساؤل هل يحتضن واحد من آخر المعاقل القديمة فى عالم الاقتصاد الجديد؟

السؤال يبدو بريئًا، والصورة مشجعة، فربما ظهر فى العالم العربى أخيرًا ما يدعو إلى الإعجاب، ويوجد فيه شىء آخر غير «العنف» والأصولية الدينية. ولكن الإجابة لم تكن كذلك تمامًا، وحتى السؤال لم يكن بريئًا بل كان محملاً بالإجابة لا، العرب لا يستطيعون احتضان الاقتصاد الجديد والعالم الجديد وأى شىء جديد، وحتى تكتمل الصورة التقليدية ألحق بموضوع الغلاف الرئيسى تحقيق آخر عن قصة الفتاة الفلسطينية «منى» التى استدرجت بكلمات الحب والغرام شابًا إسرائيليًا من خلال الإنترنت هو آفير رحوم لكى يقتل فى النهاية فى رام الله عن طريق تنظيم فتح، القصة تقليدية من زاوية «النيوزويك» فهى فى النهاية قصة العرب الذين يعرفون الكراهية، ولا يعرفون الحب، وعندما يتعلمون الاقتصاد الجديد فسوف يستخدمونه فى القتل والذبح.

الموضوع نفسه يغطى التقدم فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى العالم

العربى، ورغم أنه يمسح معظم البلدان العربية تقريبًا من العراق حتى موريتانيا، فإنه يركز على ثلاثة بلاد هى: مصر والأردن ودبى، التى يرى أنها تقدمت تقدمًا ملحوظًا، ومع ذلك فإن طريقها إلى عالم الاقتصاد الحديث مسدود مسدود، بسبب الديكتاتورية والتخلف، أو حتى لأن العرب هكذا لا ينفعون فى شىء، ويمكن للقارئ الكريم أن يعود للموضوع نفسه لاستكمال صورة «النيوزويك» التقليدية عنا، ومع ذلك فإن القضية التى أثيرت يبقى فيها ما يستحق أن يقال ويناقش، وهل يعنى انتشار مدن الإنترنت ومقاهيها فى العالم العربى أن هناك وسائل جديدة للتغيير والتقدم قادرة على الالتفاف على التقاليد الرجعية والاستبدادية وخلق واقع جديد لم تعرفه الأمة من قبل أكثر حرية ورخاء وقربًا من العالم؟

القضية فى جوهرها هى علاقة التقدم التكنولوجى بالتقدم الإنسانى الذى يعنى زيادة مساحة الاختيار لدى البشر فى الوظائف والبضائع والقادة والمعلومات، وهى ليست جديدة بالمرة فمنذ التاسع عشر أو ما عرف بعصر النهضة العربية والعالم العربى يمر بثورة تكنولوجية بعد الأخرى، فعرف الطباعة والبرق والصحافة والسكك الحديدية والإذاعة والتليفزيون، وبالتأكيد أن كل ذلك كسر من حوائط المجتمع التقليدى، ومنح الإنسان العربى قدرة أكبر على الحركة والسفر والانتقال والوظائف التى وفرها التعليم، ولكن من جانب آخر، فإن كل هذا التقدم التكنولوجى على مدى قرنين أعطى الدولة العربية والحاكم العربى إمكانات لا حد لها للقهر والاستبداد والسيطرة، وتحويل المجتمعات العربية من خلال التعبئة الإعلامية إلى مجتمعات تسبح بحمد القائد الأوحد وصفاته المميزة، هذه الإمكانات لم تكن متاحة للملوك الأوربيين الذين حكموا من خلال حقوق إلهية مقدسة، وعندما جاءت فإنها أعطت المجتمعات قوة أكثر مما أعطت السلطة والحكم، فحدث التحول الديموقراطى الذى أفرز بدوره تقدمًا تكنولوجيًا غير مسبوق فى تاريخ البشرية.

فهل تكون الثورة التكنولوجية المعاصرة مختلفة عن الثورات السابقة فى تأثيرها على المجتمعات العربية أم أنها ستقع فى النهاية كما وقعت ثورات سابقة عليها فى يد الحكام والسلاطين؟ الإجابة ليست سهلة بالمرة، لأن الظاهرة نفسها حديثة ولا تتعدى سنوات قليلة كان العرب فيها مستهلكين ومبهورين كما هى العادة وحدث من قبل مع السيارة والتليفزيون والتليفون المحمول، ولم يحدث حتى الآن أن استخدام هذه التكنولوجيات أدى إلى تغيير كبير فى الأصول

الإنتاجية والمعنوية للمجتمع وهى المسألة الأساسية فى التغيير الاجتماعى الذى يعيد توزيع القوة فى المجتمع، ويسمح باقتسامها على أسس جديدة.

وعلى سبيل المثال، وعلى سبيل المقارنة، فإن هناك ثورة كبرى تجرى فى المجتمع الهندى نتيجة القفزة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات لأن القضية هناك ليست استهلاكها، أو إقامة الأسواق لها، أو حتى مجرد استخدامها، وإنما إنتاجها وخلق شرائح اجتماعية جديدة ملتصقة بها تغير من البنية السياسية والاجتماعية للهند كلها، بل حتى تغير من العلاقات الخارجية للدولة وعلاقتها بالاقتصاد العالمى، وقبل عشر سنوات فقط كانت الهند بلدًا اشتراكيًا فى جوهره يقوم على توزيع الفقر وينمو بمعدلات كسيحة أما الآن فإنه ينمو بمعدلات متسارعة وتحصل على إعجاب بيل كلينتون بسبب إنتاجها من البرامج، أما بيل جيتس فلا يوظف ١٦٪ من عمال المعرفة لديه من أصول هندية بل إنه يرسى واحدًا من أكبر معامل أبحاثه فى حيدر آباد الهندية، ومن بلد كانت كل أصوله فـى صناعة البرمجيات لا تزيد على خمسة ملايين دولار إلى بلد تصل أصوله إلى ٥٧٥٠ مليونًا، وتعتمد عليها أسماء لامعة فى عالم الإنتاج العالمى مثل جنرال موتورز وبريتش إير وايز وولمارت، وكوكاكولا، وجنرال الكتريك وفورد، وسونى، ونوكيا، وسيمنز، وبوينج، وسيتى بنك، وبقدرة تصديرية قدرها ٦.٣ مليار دولار تمثل ١٢.٥٪ من صادرات الهند، ووفق بعض التقديرات فإن هذه القدرة الإنتاجية سوف تصل إلى ٨٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨، سوف يأتى ٥٠ مليارًا منها من التصدير، ويقف وراءها ١٢٢ ألف عامل معرفة يخرجهم ويعدهم ثلاثمائة معهد.

فهل حدث ذلك فى الهند لأنها بلد ديموقراطى بالفعل مهما كان التخلف الاقتصادى والاجتماعى وأن الديموقراطية فى النهاية قادرة على فعل الأعاجيب فى المجتمعات وهى التى تعظم من فوائد الثورات التكنولوجية؟ الإجابة غير معروفة، ولا يوجد هناك قطع بأن الديموقراطية هى التى تأتى بالمجتمع المعرفى أم أن المعرفة هى التى تأتى بالديموقراطية والتحديث والتغيير، أم أن هناك عملية متبادلة بين الطرفين، وعند لحظة ما يحدث الانفجار الأعظم وتنقلب حال المجتمعات، الحالة العربية معقدة فى كل الأحوال، والمجتمعات العربية ليست متماثلة، ولكن المؤكد أن العرب وجدوا فى التكنولوجيات الجديدة ملاذًا لم يكن متوافرًا من قبل للوصول إلى العالم والسباحة فيه دون رقابة من الأهل أو السلطة أو الرقيب.

معركة واشنطن؟!

منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى تزايد كثيرًا الاهتمام العربى بالرأى العام الأمريكى ودوره فى الحياة العامة وفى صنع السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، ومما جعل للموضوع أهمية متزايدة أن نظرية «صراع الحضارات» قد خلقت انطباعًا كما لو كان هذا الصراع يجرى ما بين الشعب الأمريكى من جانب، والشعوب العربية والإسلامية من جانب آخر، وبعد أن تصاعدت الانتفاضة الفلسطينية، وحدث الغزو الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحررة تكرر الحديث مرة أخرى عن التأييد الأمريكى «المطلق» لإسرائيل.

والحقيقة انه لا جدال فى وجود انحياز لدى صانع السياسة الأمريكية للدولة العبرية لأسباب متنوعة، بعضها تاريخى، وبعضها دينى، وبعضها أيديولوجى، وبعضها يعود للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، وبعضها يرجع إلى دور اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، ولكن هذا الانحياز مثله مثل كل السياسات الخارجية، ليس أمرًا دائمًا لا تغيير فيه، وإنما يتأثر بأمور كثيرة منها تغير المصالح، ومنها التغير فى توجهات الرأى العام، ومنها تغير الظروف.

هذا المقال سوف يركز على بعد واحد فى كل ذلك وهو المتعلق بالرأى العام الأمريكى، والذى يشيع عنه أنه مؤيد بصفة مطلقة للإسرائيليين، والعداء المطلق للعرب والفلسطينيين، والحقيقة أن استطلاعات الرأى العام الأمريكية لا يبدو أنها تؤيد وجهة النظر هذه، على الأقل فى صورتها المطلقة والمتطرفة، بل إن هناك ما يشير إلى وجود قدر من التقلص فى التأييد الأمريكى لإسرائيل، وإن لم يكن ذلك يعنى بالضرورة زيادة فى التأييد للحقوق العربية، وقد سبق لى أن عرضت فى مجلة «الأهرام الاقتصادى» لاستطلاعات الرأى العام الأمريكى الخاصة بدرجة التفضيل وعدم التفضيل للدول المختلفة، وربما تكون النظرة الأولى مفاجأة لنا

فسوف نجد أن إسرائيل لا تقع فى مكانة متقدمة بين الدول التى يفضلها الأمريكيون، وبالتأكيد فإنها لا تقع فى نفس الموقع الذى تقع فيه الدول الأنجلوسكسونية (بريطانيا وكندا وأستراليا) والتى تشغل مقدمة الدول المفضلة من قبل الشعب الأمريكى، وبالتأكيد أيضًا فإنها لا تقع من حيث التفضيل ضمن الدول الحليفة للولايات المتحدة مثل ألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا.

ولكن إسرائيل التى يعتقد فى العالم العربى أنها على رأس التفضيلات الأمريكية فهى توجد بعد ذلك كله ضمن مجموعة من الدول «الصديقة» أو الوثيقة الصلة بالولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان ومصر، وفى أحيان كثيرة فإنها تقع فى ذيل هذه الدول وليس فى مقدمتها، وفى بعض الأحيان تفوقت عليها مصر كما حدث فى استطلاع الرأى العام الذى جرى فى فبراير ٢٠٠١.

وفى يوم ٨ و٩ مارس قامت مؤسسة جالوب باستطلاع للرأى العام ليقيس درجة التعاطف مع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وسط مواجهات شرسة وعنيفة بين الطرفين، ورغم أن النتيجة أظهرت كما هو معتاد تعاطفًا أمريكيًا مع إسرائيل قدره ٤٣٪ ومع الفلسطينيين ١٤٪، إلا أنها أظهرت أيضًا أنه رغم كل ما يشاع عن «العلاقة العضوية» بين أمريكا وإسرائيل فإن ٤٣٪ من الرأى العام الأمريكى ليس لديه تعاطف مع إسرائيل وحدها، وإنما يتعاطف مع الطرفين ٦٪ أو لا يتعاطف مع كليهما ٢٠٪ أو ليس له رأى ١٧٪ والأهم من ذلك أن التعاطف مع إسرائيل قد انخفض بما مقداره ١٢ نقطة، عندما وصل إلى ٤٣٪ بعد أن كان ٥٥٪ فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

وخلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مارس الماضى وقبل أيام من انعقاد القمة العربية فى بيروت، والاجتياح الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، أجرت مؤسسة جالوب بالاشتراك مع شبكة CNN وصحيفة USA TODAY استطلاعًا للرأى العام الأمريكى تم على عينة من ١٠١١ من البالغين فوق سن ١٨ سنة، وبنسبة خطأ قدرها ٣٪ سلبًا أو إيجابًا، وكان فيه عدد من النتائج المثيرة، أولاها أن ٥٨٪ من الأمريكيين يعتقدون أن حل الصراع العربى - الإسرائيلى ينبغى أن يكون هدفاً مهماً للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو هدف يأتى فى المكانة التالية فورًا لهدف إزاحة الرئيس صدام حسين الذى يؤيده ٦٠٪ ولكنه يسبق حل الصراع بين الهند وباكستان الذى يؤيده ٤٧٪ وتسوية الصراع فى إيرلندا الذى يؤيده ٢٤٪

فقط، وإذا عرفنا أن ٣٠٪ من الأمريكيين يعتقدون أن تكون تسوية الصراع هدفاً «بشكل ما» للسياسة الخارجية، وأن١١ ٪ فقط يعترضون على كونه هدفاً على الإطلاق لفهمنا لماذا تهتم الولايات المتحدة بالصراع فى المنطقة، ولماذا ترسل وزير خارجيتها لكى يجد حلاً.

وثانيتها: وهذا أمر بالغ الأهمية، أنه عكس المتوقع والشائع أن اللوم فى استمرار الصراع سوف يقع على عاتق الفلسطينيين وحدهم، فإن الاستطلاع لا يشير إلى ذلك بالمرة، فبينما يلقى ٨٢٪ من الرأى العام اللوم إلى درجة كبيرة (٤٠٪) وبدرجة ما (٤٢٪) على الفلسطينيين، فإن ٧٢٪ من الأمريكيين يلقون اللوم على إسرائيل إلى درجة كبيرة (٢٦٪) أو بدرجة ما (٤٦٪) وقد يبدو ذلك للعربى الذى يعرف حقيقة الموقف العدوانى الإسرائيلى نوعاً من الإجحاف والظلم للشعب الفلسطينى، ولكن المسألة يجب أن ينظر إليها أولاً من منظور ما هو شائع عن التحيز «المطلق» لإسرائيل، وثانياً من منظور النافذة التى يتيحها وجود نسبة عالية من الأمريكيين التى تلقى اللوم على إسرائيل. إن النقطة التى نثيرها هنا هى أنه رغم كل شىء، ورغم جهود اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، فإن هناك وعيًا متزايدًا بحقائق الشرق الأوسط علينا استغلاله وتطويره.

ومما يؤيد وجهة النظر هذه أن الاستطلاع ذاته سأل الرأى العام عن إمكانية فرض ضغوط دبلوماسية واقتصادية على الجانبين، وكانت الإجابة مثيرة للغاية، فرغم أن ٨٠٪ من الأمريكيين أيدوا هذه الضغوط على الفلسطينيين بينما اعترض عليها ١٧٪ فإن - وهذا هو الجديد - ٧٤٪ أيدوا فرض هذه الضغوط على إسرائيل بينما اعترض ٣٢٪ فقط، إن ذلك يشير بوضوح إلى أن الموازين فى واشنطن آخذة فى التغير إذا ما نجحنا فى عرض قضيتنا ببساطة وقوة، ومن المؤكد أن معركة الشرق الأوسط سوف يتم حسمها على ساحة النضال الدامى الذى يجرى فى المنطقة الآن، ولكن المؤكد أيضًا أن قدرًا لا بأس به من هذه المعركة سوف يتم فى واشنطن حيث يدور فيها عدد من المعارك الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، ولعل معركة الرأى العام تشكل واحدًا من أبعادها حتى ولو حدث اختلاف حول تقييم هذا البعد وأهميته، ولكن أحدًا لن يختلف على أن تحديد المصالح الأمريكية سوف يبدأ من حيث ينظر الرأى العام إليها.

معركة ما قبل الهجوم على العـــــراق

يجب أن أعترف بدرجة هائلة من الاندهاش إزاء موضوع الهجمة الأمريكية المتوقعة على العراق، فلا يمر يوم دون اتصال أو اتصالين من وسائل «الميديا» العالمية تحاول أن تسألنى عن الرأى فى مسألة الهجوم الأمريكى «الوشيك».

وكلمة «الوشيك» هذه كانت تزعجنى للغاية، فهى تعنى فى قاموس اللغة أن الأمر سيحدث فى القريب العاجل الذى هو غدًا أو بعد غد وربما خلال أسبوع على أكثر تقدير ولكنى كنت أعلم كما يعلم السائل أن ذلك لن يحدث، ومع ذلك ظل السؤال مطروحًا بإلحاح، وإذا نبهت السائل أن المسألة ليست بهذه العجلة فإنه سوف ينظر لك بتشكك وربما مر بذهنه أن الرجل الذى يسأله ليس متابعاً للمسائل العالمية الكبرى ومن ضمنها حدث مهم مثل الهجوم الأمريكى «الوشيك» على العراق.

ومثلى مثل غيرى كنت أتابع المشهد كله، وأتعجب من موقع التحليل السياسى والاستراتيجى كيف يمكن لحرب كاملة أن يتم القتال فيها قبل أن تطلق طلقة واحدة. فقد لا حقت الخطط المختلفة للحرب تلك التى قيل إنها سوف تحتاج نصف مليون جندى ومشاركة كل أعضاء التحالف الدولى السابق لتحرير الكويت، ثم بعد ذلك الخطة التى لحقتها وقيل إنها تحتاج نصف هذا العدد أو ربع مليون جندى يتحركون من الكويت وتركيا وربما الأردن، ولا حاجة لبقية أعضاء التحالف خاصة مصر والسعودية. ولكن الوقت لم يمض طويلاً حتى ظهرت خطة أخرى لا تحتاج لأكثر من ٨٠ ألف جندى يتم هبوطهم إلى بغداد لاقتناص صدام حسين ورفاقه اقتناص عزيز مقتدر. وهى خطة لربما لا تحتاج لأحد، وإذا احتاجت فربما تكون الحاجة فقط لقاعدة العديد فى دولة قطر التى ستكون مشغولة فى هذه الحالة بمتابعة قناة الجزيرة وبرامجها النارية التى تبثها لخدمة الأمة العربية وأمنها القومى العربى.

هذه الخطط المتعددة التى تراوح نشرها ما بين صحيفة «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» ووسائل إعلامية أخرى بدت غريبة إلى حد كبير، فلم يحدث من قبل أن نوقشت خطط قتال حقيقية - وليس خططًا يتصورها المحللون والخبراء العسكريون يثبت بعد ذلك أنه لا أساس لها ولا رابط لها بالواقع - قبل بدء القتال. ولم يحدث كل ذلك بينما رئيس الدولة يقول إنه لم يصدر قرار الحرب بعد، وكأنه سوف يخبرنا به فور اتخاذه وليس ساعة تنفيذه.

ومؤخرًا أضاف الرئيس الأمريكي إلى حديثه عن عدم اتخاذ القرار أنه سوف يقوم بالتشاور مع الحلفاء والأصدقاء أولاً، وهى مسألة غير معروف أسباب عدم حدوثها حتى الآن خاصة أن چورج بوش التقى بكثير من حلفائه خلال الشهور الأخيرة، وليس مفهومًا لماذا لم يتشاور معهم واكتفى بشرب القهوة. والخلاصة أن عملية التعبئة السياسية الدولية لم تحدث بعد، ومعها التعبئة العسكرية التى لا يعلم أحد متى تتم وعما إذا كانت تتوافق مع هذه الخطة العسكرية أو تلك وإذا كان كل ذلك لم يحدث حتى الآن فلماذا يصر كل الصحفيين على أن الهجوم على العراق «وشيك» وكأنه سوف يحدث عندما يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من فجر الغد؟!

بقيت نقطة أساسية وهى درجة التأييد الأمريكى الشعبى للرئيس و عمليته المنتظرة فى العراق، والحقيقة أن الرئيس يواجه الآن ما كان ينتظره ويخاف منه لفترة طويلة، وهى أن درجة التأييد الشعبى الكاسحة التى يتمتع بها آخذة فى التغير وبعد أن كان يسعد بنسبة تأييد تتعدى ٨٠٪، ووصلت أحياناً إلى ٩٠٪، إلا أنها هبطت الآن إلى ٦٥٪ وهى نسبة لاتزال كبيرة، ولكن احتمالات تراجعها قائمة وساعتها سوف يكون الحساب عسيرًا، وربما كان الاقتصاد هو مفتاح الحكم على المستقبل، وطبقاً لاستطلاع الرأى العام الذى أجرته مؤسسة جالوب الأمريكية أيام ٥ إلى ٨ أغسطس المنصرم على عينة قومية أمريكية من ١٠٠٧ أشخاص بالغين تزيد سنهم على ١٨ عاماً، فإن الغالبية أعطت أقل التقديرات منذ زمن لحالة الاقتصاد الأمريكى. فطبقاً لمقياس من أربع نقاط قدر ٢٨٪ من العينة أن الحالة الاقتصادية جيدة أو ممتازة بينما قدر ٢١٪ أنها سيئة. هذه النسبة تقل كثيرًا عن الشهور السابقة التى كان فيها متوسط نسبة من يعتقدون أن الاقتصاد فى حالة ممتازة كانت ٣٧٪، وفى صيف ٢٠٠١ - أى قبل أحداث ١١ سبتمبر - فقد كان المتوسط ٣٨٪، ومنذ عام ١٩٩٢ كان المتوسط العام هو ١٤٪.

يضاف إلى ذلك نقطة أساسية وهى أن الرأى العام بقى سلبياً إزاء الاتجاه الذى يسير فيه الاقتصاد، وبينما كانت نسبة الذين يقولون إن الاقتصاد يتحسن ٢٣٪، فإن ٥٥٪ تعتقد أنه يسير إلى الأسوأ مقارنة بـ ٤٧٪ خلال شهر يوليو هذه الأرقام ربما لا تكون مزعجة للغاية، ولكنها منذرة باتجاه يضع الاقتصاد على رأس الهموم القومية و هو ما لم يحدث حتى الآن ولكنه فى طريقه إلى الحدوث، ويبدو ذلك محققاً أيضاً فى الاستطلاعات الخاصة بتفهم الأسباب الخاصة بضرب العراق حيث لاتزال هناك أغلبية أمريكية مؤيدة لعملية الضرب، ولكنها تتآكل وتتراجع. ففى استطلاع قامت به مؤسسة جالوب الأمريكية على عينة من البالغين قدرها ١٠٠٤ أكبر من ثمانية عشر عاماً، وتبين أن ٥٦٪ من الأمريكيين يتفهمون أسباب ضرب العراق، ولكن أقلية مهمة قدرها ٤٤٪ لا تتفهم هذه الأسباب.

وما لا يقل أهمية عن ذلك أن النتائج تشير إلى انقسام الأمريكيين حول الموضوع على أسس حزبية، فبينما يفهم ٧٢٪ من الجمهوريين أسباب ضرب العراق، فإن ٥٥٪ من الديموقراطيين، و٥٢٪ من المستقلين لا يتفهمون هذه الأسباب. ومن بين الأغلبية التى تتفهم الأسباب يوجد ٣٠٪ يعتقدون أن السبب الرئيسى للهجوم هو امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، و١٧٪ يعتقدون أن ذلك سوف يمنع الإرهاب، و٢٪ يعتقدون أن صدام حسين مسئول عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، ومثلها يعتقدون أن ذلك يحمى المصالح البترولية الأمريكية ويحمى الاستقرار فى الشرق الأوسط. هذه النسب ليست من النوع الكاسح الذى يطمئن بوش على اتخاذ الخطوات التى يراها إزاء العراق، وربما يزيد من قلقه أنه عند سؤال الأمريكيين عما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل السلام فى الشرق الأوسط أو تقوم بضرب العراق والإطاحة بنظام صدام حسين فإن غالبية قدرها ٥٢٪ أشارت إلى أن السلام فى الشرق الأوسط أكثر أهمية، بينما اعتقد ٤٢٪ أن الإطاحة بصدام حسين هى التى يجب أن تحصل على الأولوية. معنى ذلك أن البيئة الأمريكية التى تحيط بصنع القرار تشير إلى شعبية بوش ولكن مع تراجع فى هذه الشعبية، مع تدهور فى الإيمان بالحالة الجيدة للاقتصاد الأمريكى وتشاؤم بشأن مستقبله، فى الوقت الذى يوجد فيه تفهم لأسباب الهجوم على العراق، ولكن مع وجود أقلية محترمة تقول بعكس ذلك وعلى الأرجح سوف تعارض قرار الحرب.

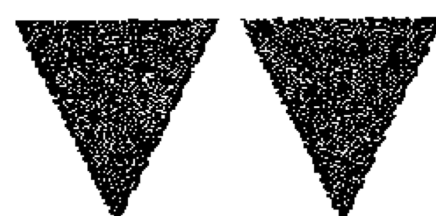
هذه الحالة قد تكون مشجعة لقرار الحرب حتى يحتفظ بوش بشعبيته،و حتى يبقى الأولوية في الاهتمامات الأمريكية لمحاربة الإرهاب وليس لإصلاح الاقتصاد الأمريكي. ولكن غياب الاستعداد السياسي بالتشاور مع الحلفاء والأصدقاء، وغياب الحشد العسكري للتناغم مع أي من الخطط المشار إليها أعلاه، يجعل القرار صعباً من الناحية العملية. وكل ذلك يشير إلى أن الهدف الأمريكي الأساسي سوف يظل التعامل مع أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال نوع من التفتيش غير المشروط على المنشآت العراقية. وبناء على ذلك فإن عودة مفتشي الأمم المتحدة دون قيد أو شرط أو قيود من جانب العراق، وربما يجنبها ويلات الحرب لأن الرأي العام الأمريكي لا يوجد لديه سبب آخر أكثر أهمية، ولأن الحلفاء والأصدقاء ليسوا على استعداد للموافقة على قرار الغزو الأمريكي مادام تم التعامل مع القضية الأساسية التي تهمهم وهي أسلحة الدمار الشامل.

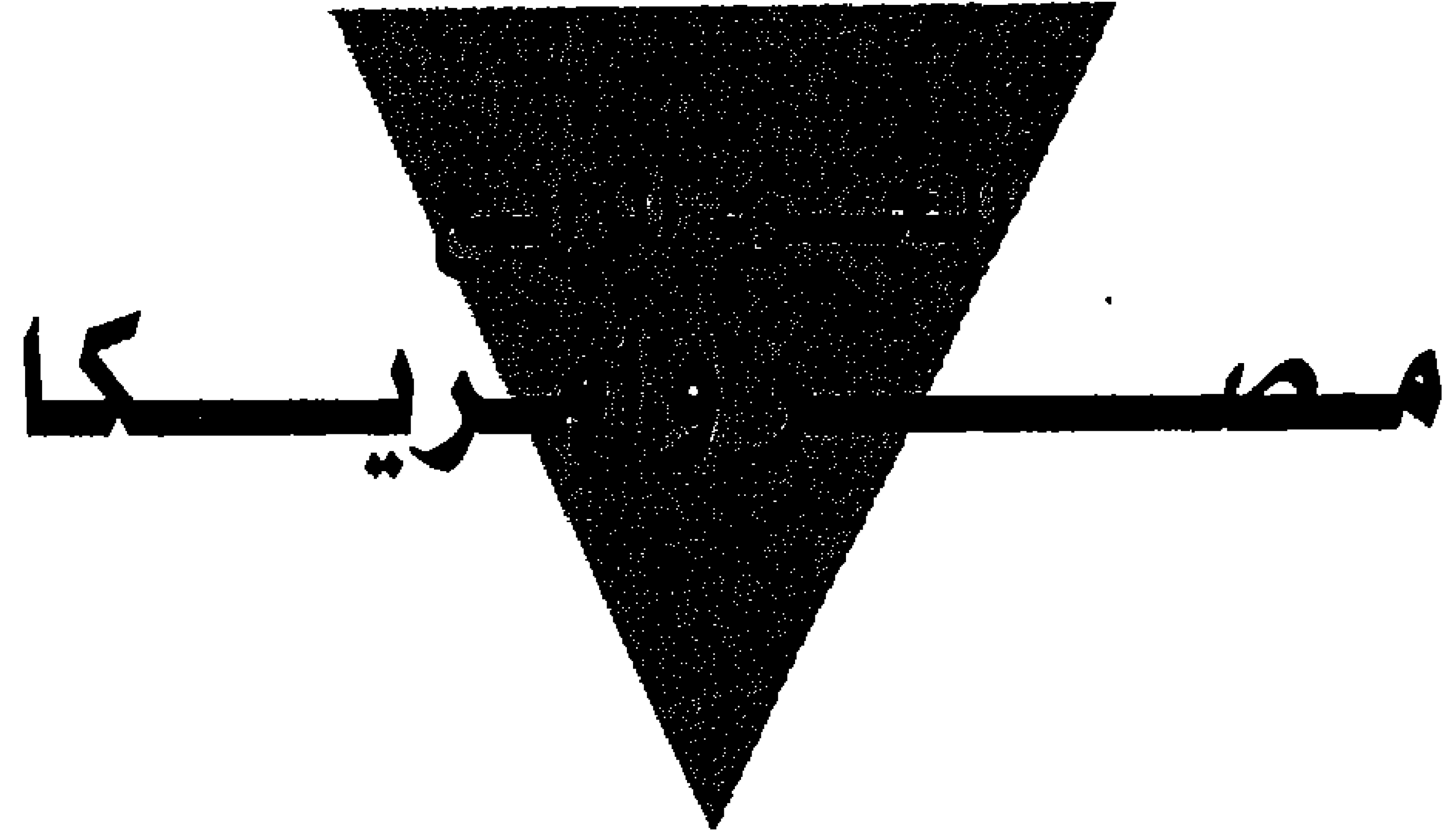
ولكن كل ذلك يدور في إطار المنطق والعقل والحسابات الدقيقة، أما الواقع فربما تحركه أمور أخرى. فالقيادة العراقية متأخرة في معظم الأحوال، فبعد أن أقسمت بأغلظ الأيمان أنها لن تعيد أبدًا مفتشي الأمم المتحدة، فإنها الآن على استعداد لعودتهم ولكن وفق شروط معينة تتعلق بالبرنامج الزمني لرفع العقوبات، وهي طلبات معقولة لو أن العراق لم يطرد المفتشين من قبل ولم يكذب عليهم، وبالتالي فإنه لن يحصل على ما يريده، ولن يؤيده أحد له ثقل في المجتمع الدولي على هذه الطلبات، ومن المرجح أن العراق سوف يبقى الموافقة على عودة المفتشين غير المشروطة حتى اللحظة الأخيرة وربما بعد أن يكون السيف قد سبق العزل.

الحالة في أمريكا من حيث عدم منطقيتها لا تختلف كثيرًا عن العراق، ومنذ الحادي عشر من سبتمبر والقيادة الأمريكية عاجزة تماماً عن تحديد استراتيجيتها وأهدافها السياسية بدقة. وهي لا تريد أن تعترف بأن حربها ضد الإرهاب لم تحرز نجاحًا كبيرًا منذ الإطاحة بطالبان، ولكن ذلك بالتأكيد لم يؤد إلى الاستقرار في أفغانستان، ولا منع عناصر القاعدة من الهرب، وإعادة بناء قواعدهم مرة أخرى في باكستان وكشمير وأسيا الوسطى. وحتى الآن فإن الإدارة الأمريكية عاجزة تماماً عن إيجاد حالة مقنعة للعدوان على العراق سواء من الناحية الأخلاقية أو السياسية، ولا يوجد تماماً ما يضمن أن الأمور سوف تسير بعد بدء العمليات وفق ما تريده الولايات المتحدة. ولايزال متصورًا أن تضخ

العمليات العسكرية باب جهنم بالنسبة لصراع الدول الإقليمية حول السيطرة على بلاد الرافدين، كما أن سيناريو الفوضى الشاملة على الطريقة اللبنانية ليس مستبعدًا أبدًا. ولكنه يحدث هذه المرة فى بلد كبير، وتوجد به كميات هائلة من الأسلحة وبه نفط، وأسلحة للدمار الشامل.

القضية الأكبر - ربما - التى توجدها العمليات العسكرية ضد العراق التى يقول عليها الناس إنها «وشيكة» هى أنها توفر أجواء من انعدام اليقين والشك الكامل فى المستقبل الذى يصدع الحالة الاقتصادية والأمنية فى العالم بأكثر مما هى متصدعة. فبقاء الحال على ما هو عليه دون هجوم الولايات المتحدة على بغداد سوف يؤدى إلى تراجع مصداقية الرادع العسكرى الأمريكى الذى بنته نتيجة عملياتها فى أفغانستان، وبالتالى سوف يفتح الباب لعمليات لا تنتهى للإرهاب على نطاق واسع. أما إذا فعلتها وقامت الولايات المتحدة بالهجوم ونجحت فى تحقيق إزاحة الرئيس العراقى خلال فترة وجيزة وأقامت حكومة مستقرة بدلاً منه، فإن ذلك سوف يعنى انتصارًا لليمين الأمريكى ومنهجه فى إدارة العلاقات الدولية، وبالتالى سوف تفتح شهيته لغزوات تالية ربما فى إيران وغيرها بهدف إعادة تنظيم العالم بالقوة العسكرية. أما إذا فشلت أمريكا فى حربها ضد العراق، أو غرقت فى معارك عسكرية طويلة الأمد على الطريقة الفيتنامية، فإن ذلك سوف يعنى انتصارًا ساحقًا لفكر صدام حسين وأمثاله من الراديكاليين وبالتالى سوف يعم المنطقة، وربما العالم كله، موجة أخرى من التغيير الثورى. السيناريوهات الثلاثة صعبة، وكلها مغلفة بكثير من انعدام اليقين والشك فى مستقبل العالم!!.





حرب أكتوبر ١٩٧٣
نظرة على الاستراتيجية الأمريكية والمتغيرات
الممكنة فى الفكر الأمريكى بعد ١١ عاماً

المقاطعة والمقاطعون..!!

الحديث مع الذات..!!

مصر وأمريكا والرحلة ٩٩٠

الوجوه الأربعة للعلاقات المصرية الأمريكية

الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية - الأمريكية

انتخابات مصر وأمريكا !

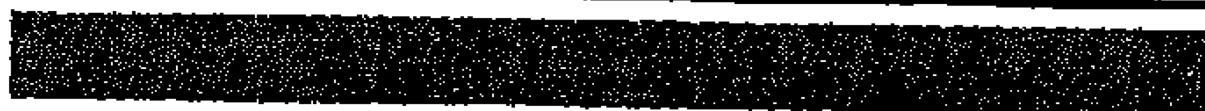
تقرير من واشنطن

الدائرة الأمريكية

زيارة جديدة لأمريكا: مصر والولايات المتحدة بعد
الحادى عشر من سبتمبر

أمريكا والمعونة وأشياء أخرى مهمة

ماذا نفعل مع أمريكا والعراق ؟!



حـرب أكتـوبـر ١٩٧٣

نظرة على الاستراتيجية الأمريكية

والمتغيرات الممكنة فى الفكر الأمريكى بعد ١١ عاماً

لم تكد مدافع الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ تلوذ بالصمت، حتى انطلق عشرات من المحللين والسياسيين والصحفيين فى كتابة آلاف الصفحات حول ما جرى وما كان. وبقدر ما اختلف هؤلاء الكتاب حول وقائع ما حدث، وتقييم نتائج الحرب على المستويين الدولى والإقليمى، فإن الدور الأمريكى لم يسلم منها سواء بين الكتاب العرب أو الغربيين. ولاشك أن الحكم على هذا الدور لن يتم سريعاً، وإنما يحتاج إلى فترة أطول من الزمن، تتكشف فيها حقائق غابت، وتبوح ملفات مازالت فى طى الكتمان بأسرارها، حيث يستطيع المؤرخون، بحق إجراء موازنة دقيقة لأقاويل هذا وذاك من السياسيين والدبلوماسيين، الذين لعبوا أدواراً قلت أو صغرت فى الإدارة الأمريكية لهذه الحرب. ورغم هذا التحفظ على المادة التاريخية المتاحة حالياً، فإن كمية هائلة من المعلومات توافرت مؤخراً، بحيث تلقى مزيداً من الضوء على هذا الدور، بحيث تجعلنا أكثر يقيناً حول بعض الأطروحات التى سادت بعد الحرب مباشرة، وتجعلنا أكثر تشككاً فى بعضها الآخر، وتفرض على جمهور الباحثين مزيداً من الافتراضات التى بدورها تنتظر معلومات جديدة تؤكدها أو تنفيها.

فعلى سبيل المثال فإن الساحة العربية عرفت فى أعقاب الحرب من يدعى أنها كانت تدبيراً أمريكياً محكماً للدخول والنفاذ إلى المنطقة. وفى ظل المعلومات المتاحة حالياً، فإن هذا الرأى يصبح خاطئاً، وكون أن الولايات المتحدة حاولت أن تستغل الحرب لمصلحتها فهذه قضية أخرى تختلف كلية عن أنها بتدبيرها. فشهادة الرئيس الأمريكى نيكسون فى مذكراته هى أن أخبار الهجوم الوشيك فى يوم السادس من أكتوبر قد أخذت حكومته «تماماً» بالمفاجأة ولم يكن إحساس وزير خارجيته ومستشاره لشئون الأمن القومى هنرى كيسنجر أقل من ذلك، فقد

ذكر في مذكراته «أن الهجوم المصرى ـ السورى كان مفاجأة استراتيجية وتكتيكية كلاسيكية» ولكن ربما كانت أكثر الشهادات أهمية على حدوث المفاجأة، تلك الشهادة التى ألقاها وليام ك. بارميتر القائم بأعمال مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نيابة عن كل أجهزة المعلومات فى الوكالة ووزارة الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومى فى التقرير الذى قدمه إلى لجنة المخابرات الخاصة بمجلس النواب الأمريكى والتى أنيط بها تقييم عمل مجتمع المخابرات ونشره الكونجرس عام ١٩٧٥، وجاء فى التقرير المقدم منه ما يلى:

١ ـ لقد كان هناك فشل فى المخابرات خلال الأسابيع التى سبقت نشوب الحرب فى الشوق الأوسط فى ٦ أكتوبر، بحيث إن تلك العناصر المسئولة فى مجتمع المخابرات عن عمل التحليل النهائى للمعلومات لم تدرك النمو المتزايد لإمكانية وقوع هجوم عربى، وهكذا فإنها لم تحذر بكونه وشيكاً. إن المعلومات التى قدمت من قبل تلك العناصر ـ فى المجتمع ـ المسئولة عن جمع المعلومات كانت كافية لكى تقدم ذلك التحذير. هذه المعلومات (التى جمعت من مصادر إنسانية وفنية) لم تكن قاطعة ولكنها كانت غزيرة، ومنذرة، وغالباً ما كانت دقيقة.

٢ ـ إن بحثنا بعد الحادث يوضح أن أخطاء حدثت فى عملية التقييم من قبل الإدارات المنتجة للاستخبارات. هذه الأخطاء يمكن أن تعزى جزئياً للاتجاهات والمفاهيم التى سيطرت على عملية التحليل، وأيضاً لمجموعة من المفاهيم القبلية المحددة ـ جذبت اهتمام المحلل ـ تجاه مؤشرات سياسية تفيد أن العرب قد مالوا لإيجاد وسائل سلمية لتحقيق أهدافهم وبعيداً عن تلك المؤشرات (خاصة العسكرية) التى يمكن أن تقود إلى النقيض.

الاستراتيجية الأمريكية

وإذا كانت هذه المعلومات تنفى مقولة التدبير الأمريكى للحرب والتى ذاعت بين مجموعة ضئيلة من الكتاب العرب، فإن كتابات مابعد أكتوبر شهدت مقولة أخرى أكثر ذيوعاً مؤداها أن الاستراتيجية الأمريكية، أو استراتيجية كيسنجر على وجه التحديد، فى إدارة الحرب كانت تقوم على أساس السعى لتحقيق موقف يصل فيه الطرفان إلى طريق مسدود. هذا الموقف يتضمن عنصرين، أولهما: يقوم على تحقيق درجة كبيرة من الإرهاق لطرفى الصراع، وثانيهما: يشعر كلاهما بأنه

حقق قدراً من أهدافه، أو نصراً محدوداً، يكفل له تغطية موقفه بعد الحرب. وقد روج كيسنجر نفسه لهذه النظرية خلال فترة المفاوضات التى أعقبت توقف المعارك، حين ذكر لمصادر عديدة أنه «إذا أردنا أن نلح صراعاً حرجاً، فإن النقطة التى نبدأ منها يجب أن تكون تلك النقطة التى يشعر عندها كل طرف أنه حصل على شىء وأن وقوفه عندها لا يعنى هزيمة له.

وفى الحقيقة فإن كيسنجر فى خطاب له عام ١٩٧٥ ولم ينشر سوى فى عام ١٩٨٠، رفض تماماً ما يقال عن استراتيجيته خلال حرب أكتوبر، حيث ذكر «لقد ادعى البعض أن الاستراتيجية الأمريكية كانت ترمى إلى تحقيق طريق مسدود عسكرى. هذا خطأ مطلق. إن ما أردناه هو أكبر هزيمة عربية ممكنة حتى يكون واضحاً لدى العرب أنهم لن يحصلوا على شىء بالاعتماد على السوفيت».

ولقد كانت الحجة الرئيسية لأنصار نظرية «الطريق المسدود العسكرى» تقوم على أن كيسنجر استخدم إمدادات السلاح لإسرائيل كأداة لتنفيذ استراتيجيته المزعومة، حيث طرحوا أنه فى الوقت الذى بدأ فيه السوفيت جسراً جوياً لإمداد العرب بالسلاح بدءاً من يوم ١٠ أكتوبر، فإن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل كميات ضئيلة من السلاح بالقدر الذى سمحت به قدرة طائرات شركة العال الإسرائيلية، وحينما بدا أنه ليس بمقدور الشركة نقل كل ما هو مطلوب من إمداد، فإن كيسنجر من محاولة أخرى منه للتأخير طلب من إسرائيل السعى لاستئجار طائرات مدنية من شركات أخرى، وهو الأمر الذى أدى إلى تعقيدات أخرى بحيث إن الجسر الجوى الأمريكى المكثف لم يبدأ سوى فى ١٣ أكتوبر. ولما كان جيمس شلزنجر وزير الدفاع الأمريكى آنذاك قد نفى تقاعس البنتاجون عن المشاركة فى نقل السلاح وأن سلوك وزارته أثناء الحرب كان يستند إلى «السياسة القومية» فإن أنصار النظرية وجدا سبباً إضافياً لاتهام كيسنجر بالتلاعب بإمدادات السلاح لإسرائيل لتنفيذ استراتيجيته.

مرة أخرى فإن الوقائع المتاحة الآن تنفى هذه الحجج، فمنذ يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ عرض موضوع إمداد إسرائيل بالسلاح على مجموعة واشنطن للعمل الخاص (وهى لجنة خاصة بإدارة الأزمات الدولية فى مجلس الأمن القومى الأمريكى آنذاك) لبحث قائمة الطلبات التى تقدمت بها إسرائيل ورغم اعتراض شليزنجر الذى رأى أن شحن هذه الأسلحة سوف يؤثر على المصالح الأمريكية فى

العالم العربى، فإن كيسنجر أصر على الاستجابة لهذه القائمة، رغم أنه كان يعتقد بشكل كامل فى ذلك أن إسرائيل سوف تنتصر فى الحرب خلال أيام قليلة لأنه أراد حسب قوله وضع رصيد للولاء فى بنك الصداقة الأمريكية الإسرائيلية، وأن أى تفهم أمريكى للموقف العربى يكون بعد الانتصار الإسرائيلى وليس قبله ونجح فعلاً فى الحصول على موافقة نيكسون فى نفس اليوم، وبالفعل وصلت الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل يوم ٨ أكتوبر أى قبل أن يبدأ السوفيت فى إمداد مصر وسوريا بالسلاح يوم ١٠ أكتوبر بيومين كاملين.

وعندما قام سيمحادينتز ـ السفير الإسرائيلى لدى الولايات المتحدة آنذاك ـ بإبلاغ كيسنجر فى فجر يوم ٦ أكتوبر بالخسائر الإسرائيلية الضخمة فى ميدان القتال، فقد حث كيسنجر وزير الدفاع على أن يقوم بشحن أية طائرات فانتوم على خط الإنتاج، و التى لم يتم تسليمها بعد إلى الوحدات الأمريكية مباشرة إلى إسرائيل. أما باقى الطلبات الإسرائيلية فقد تم شحنها على طائرات شركة العال بناء على اقتراح من السفير الإسرائيلى نفسه. ولكن بعد أن تبين أن قائمة احتياجات إسرائيل آخذة فى الازدياد ، ولم يعد بمقدور الشركة الوفاء بها، فقد كان قرار اللجوء إلى شركات الطيران المدنية الأخرى، وسيلة لتجنب استفزاز الجانب العربى وليس لإنكار السلاح على إسرائيل. ولقد سبب هذا القرار بالفعل بعض التأخير فى تدفق السلاح إليها. نظراً لخوف هذه الشركات من المغامرة فى منطقة حرب بالإضافة إلى تخوفها من رد الفعل العربى، كذلك فقد كانت هناك معوقات بيروقراطية أخرى فى وزارة الدفاع نجمت من تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التى كانت تصر على أن إسرائيل لديها ما يكفيها للاستمرار بمعدلات الاستهلاك فى العمليات لمدة أسبوعين آخرين، ومن ثم فإن الاعتقاد ذاع بين أركان الوزارة أن إسرائيل تحاول أن تلزم الولايات المتحدة بإمدادات للسلاح قبل تحقيق انتصارها المتوقع. ويبدو أن أجهزة المخابرات الأمريكية وقد فشلت فى التنبؤ بالهجوم العربى، قد فشلت كذلك فى تقدير حجم الخسائر الإسرائيلية أثناء الأيام الثلاثة الأولى من القتال، أو أنها كانت عاجزة عن تصديقها.

أياً كانت الأسباب فلم يكن لكيسنجر نفسه دخل فيها، وعندما تجمعت حقائق كثيرة لتحقيق درجة من التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل يوم ١٣ أكتوبر، حيث نجحت إسرائيل فى دفع القوات السورية إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق

النار السابقة لبدء العمليات، فى الوقت الذى كان لمصر فيه رأس جسر شرق قناة السويس فإن كيسنجر قرر بالاشتراك مع نيكسون إقامة أكبر جسر جوى عسكرى لمد إسرائيل للسلاح. وقد تم ذلك قبيل إعلان مصر لرفضها وقف إطلاق النار فى ذلك اليوم، رغم أن كيسنجر قد استخدم بعد ذلك الرفض المصرى كذريعة لتبرير قراره بإقامة الجسر الجوى.

تغيير المسار

وهكذا فإن كيسنجر أسهم مباشرة فى تغيير مسار الحرب، وكان ذلك جزءاً من استراتيجيته التى تقوم على أن المصالح الأمريكية تتحقق فى ظل انتصار إسرائيلى شامل على العرب. وهو الأمر الذى أكده مرة أخرى سلوكه خلال الأسبوع الأخير من القتال. ففى يوم ١٩ أكتوبر تكونت نقطة جديدة للتوازن العسكرى، أكثر صلاحية من وجهة نظر إسرائيل عما كان عليه الموقف يوم ١٣ أكتوبر، فضلاً عن موقفها المتميز على الجبهة السورية، فقد أصبح لها وجود على الضفة الغربية لقناة السويس. ورغم أن ذلك كان كافياً لوجود شكل من أشكال التوازن مع مصر التى كانت لها وجود مثيل شرق القناة، فإن كيسنجر لم يكن يقبل بأقل من حصار الجيش الثالث. و لذلك حين أخبره السوفيت بضرورة الحضور إلى موسكو للتفاوض حول وقف إطلاق النار فقد رأى فى ذلك فرصة لإعطاء إسرائيل مزيداً من الوقت لكى تنجز مهمتها تحت غطاء المفاوضات مع السوفيت. ولذا فقد عمد إلى عدد من المراوغات حتى لاتبدأ المفاوضات حتى صباح يوم ٢١ أكتوبر وبالفعل فإن كيسنجر حينما اتفق مع القادة السوفيت على وقف إطلاق النار كان تحت وهم ناجم عن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، أن إسرائيل بالفعل قد حاصرت الجيش الثالث، ولكن عند زيارته لإسرائيل فى نفس اليوم اكتشف أن ذلك لم يحدث (وهو الأمر الذى لم يحدث إلا فى يومى ٢٣ و ٢٤ أكتوبر). وعندما طالب القادة الإسرائيليين بمزيد من الوقت لإنجاز هذه العملية، فقد أعطاهم الضوء الأخضر حيث قال لهم «يومين أو ثلاثة! هل ذلك كل ما هناك؟ حسنا، إن وقف إطلاق النار فى فيتنام لم يوضع موضع التطبيق فى نفس الوقت الذى اتفق عليه تماماً».

وهكذا فإن كيسنجر بسلوكه هذا كان يكسر توازناً ما نشأ فى ميدان المعركة،

وكان يمكن أن يبرر للقائلين بنظرية الانتصار المحدود «والهزيمة المحدودة» ولكنه فى هذه المرة كذلك، خرق هذه النظرية مفضلاً انتصاراً إسرائيلياً.

نيكسون وكيسنجر

ورغم ذلك كله فمن الجائز أن نظرية «النجاح النسبى» و «الطريق العسكرى المسدود» كانت فى ذهن نيكسون فرغم أن الأدب الشائع عن الحرب يشير إلى أن الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته كانا يتصرفان من خلال نسق واحد للتفكير فإن هناك عدداً من المؤشرات التى تشير إلى عكس ذلك.

ففى الوقت الذى نفى فيه كيسنجر صراحة هذه النظرية فإن نيكسون فى مذكراته أشار إلى «أن توازنا فى ميدان المعركة يمكن فقط أن يؤدى إلى وضع الأساس الذى تقوم عليه مفاوضات مثمرة عندما تبدأ. أى توازن حتى ولو كان توازنا يقوم على الإرهاب المتبادل، سوف يجعل من السهل التوصل إلى تسوية فعلية» وطبقاً لرواية نيكسون فإن نيته كانت تحقيق توازن دقيق بين العرب وإسرائيل بأن يحافظ على مصالحه الأخيرة بطريقة «لا تؤدى إلى شرخ يصعب إصلاحه مع المصريين والسوريين والدول العربية».

وفى الأسبوع الأول من الحرب فقد كرر نيكسون وجهة نظره أكثر من مرة، ومن الجائز أن التأخير النسبى فى إقامة الجسر الجوى كان راجعاً لنيكسون، ولكن ذلك لم يتوافر له دليل تاريخى حاسم حتى الآن. ولكن السؤال المطروح سوف يظل لماذا وافق نيكسون على إقامة هذا الجسر فى الساعات الأولى من صباح يوم ١٣ أكتوبر؟ إن الإجابة هنا تقتضى أن نميز ما بين عدم موافقته على انتصار إسرائيلى حاسم وبين قبوله بانتصار عربى. فمن المؤكد أنه لم يكن ليقبل بهذه الحالة الثانية، ولذلك فإنه فى يوم ١٢ أكتوبر تجمعت مجموعة من الشواهد التى جعلته يشعر أن الميزان فى طريقه لأن يميل فى صالح العرب. فرغم المكاسب التى حققتها إسرائيل على جبهة الجولان حتى ذلك التاريخ، فإن تدخل القوات العراقية والأردنية أدى إلى توقف الاندفاع الإسرائيلى وكان مرور الوقت يعنى مزيداً من التعزيزات العربية لجبهة القتال. كذلك فإن مظاهر أخرى جعلت إسرائيل تبدو بمظهر الدولة المنهكة، وغير القادرة على أخذ المبادأة بيدها فقد طالبت مائير بالحضور شخصياً إلى واشنطن يوم ٩ أكتوبر وفى يوم ١٢ أكتوبر قبلت إسرائيل

بوقف إطلاق النار فى ظل الأوضاع الراهنة آنذاك، وهو ما كانت إسرائيل ترفضه منذ بدء القتال. وربما الأكثر أهمية من ذلك أن الضغوط الصهيونية تضاعفت عليه فى وقت كان يعيش فيه فترة عصيبة نتيجة فضيحة ووترجيت واستقالة نائبه يوم ١٠ أكتوبر نتيجة فضيحة مالية، ولم يكن بمقدور نيكسون مضاعفة متاعبه الداخلية.

ولكن ما إن تغير مسار الحرب فقد حاول نيكسون مرة أخرى أن يفرض وجهة نظره، وأن يحبط استراتيجية كيسنجر فى التلاعب بالوقت قبيل وقف، إطلاق النار. ففى يوم ٢٠ أكتوبر و كيسنجر فى طريقه إلى موسكو، فإن نيكسون أرسل إليه رسالة تضمنت إعطاءه «سلطة كاملة» فى التوصل إلى اتفاق مع السوفيت ليس فقط حول وقف إطلاق النار وإنما إرساء مبادئ التسوية الشاملة فى المنطقة وكانت هذه الرسالة قد تم إرسالها أيضاً إلى برجينيف دون استشارة كيسنجر عبر سفارة السوفيت فى واشنطن. إن الواضح هو أن نيكسون كان يستهدف منع كيسنجر من المماطلة فى الوقت بالادعاء أنه يحتاج إلى التشاور مع الرئيس الأمريكى، كما أن السعى للتسوية كان يشكل تجاوزاً لاستراتيجية كيسنجر ولكن الأخير استمر فى تنفيذ نظره حيث أصر فى مفاوضاته مع السوفيت على اقتصارها على وقف إطلاق النار متجاهلاً رغبة نيكسون فى الحصول على تسوية حتى ولو أدت إلى الضغط على إسرائيل «إلى أقصى مدى» و«دون اعتبار للنتائج السياسية الداخلية».

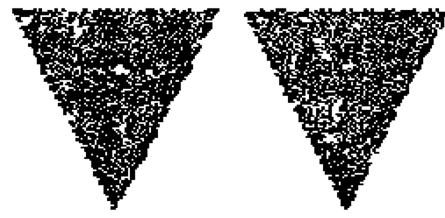
وهكذا فإن النقطة المثالية من وجهة نظر نيكسون لوقف إطلاق النار وتحقيق تسوية بالتعاون مع السوفيت كانت يوم ٢٠ أكتوبر ولكن كيسنجر فى موسكو رفض ذلك، مستغلاً الوضع السئ للرئيس الأمريكى نتيجة فضيحة ووترجيت، والذى بدأت الأصوات تتعالى مطالبة بمحاكمته فى الكونجرس وفى الصحافة، ولم كذلك؟ وجهة نظر نيكسون، أن يستمع لتعليماته فى مفاوضاته مع برجنيف مكتفياً بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. ومرة أخرى فإنه بعد توقيعه للاتفاقية خالف تعليمات نيكسون بضرورة الالتزام بها بدءاً من مسار يوم ٢٢ أكتوبر حيث شجع الإسرائيليين كما أسلفنا - على خرقها رغم أن نيكسون رفض محاولات جولدا مائير المتكررة لتأخير عملية وقف النار.

نخلص مما سبق إلى عدد من النتائج التى تضيف إلى معرفتنا بالسلوك

الأمريكى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣: أولها: أن الهجوم العربى قد فاجأ الولايات المتحدة تماماً رغم معرفة الدولة العظمى بمعظم المعلومات اللازمة لتوقعه. ومن ثم فإنه فى ظل التحليل العلمى والعمل الدءوب فإنه يمكن خداع أقوى أجهزة المخابرات فى العالم.

وثانيها: أنه على خلاف كل المزاعم التى حاولت أن تصور كيسنجر كعامل يسعى لتحقيق درجة من التوازن بين إسرائيل والعرب، فإنه كان فى الواقع يسعى إلى تحقيق هزيمة عربية كبرى كمقدمة لزيادة النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط. ولعل كيسنجر فى ذلك قد أرسى تقليداً يجعل ازدهار المصالح الأمريكية فى المنطقة لا يأتى من خلال توازن بين إسرائيل والعرب حتى ولو كان نسبياً لصالح إسرائيل وإنما من خلال الخضوع العربى الكامل للقدرة العسكرية الإسرائيلية.

وثالثها: أن هناك شواهد تشير إلى خلاف فى النظرة الاستراتيجية بين نيكسون وكيسنجر خلال الحرب، وتمكن الأخير من فرض وجهة نظره نتيجة ظروف ووترجيت. المهم هنا أن الخلاف فى وجهة النظر هذه، كان يقوم على التمييز بين ما يمكن اعتباره مصالح أمريكية وأخرى إسرائيلية وقد عمل كيسنجر على إظهار تطابقهما. إن العرب هنا يمكن أن يتعلموا درسين لابد منهما للتعامل مع الولايات المتحدة أولهما: ضرورة أن تتعلم أمريكا التمييز بين مصالحها ومصالح إسرائيل. وثانيهما: أن تعلم واشنطن أن مصالحها لا يمكن أن تزدهر من خلال الهزائم العربية والانتصارات الإسرائيلية.



المقاطعة والمقاطعون...!!

هناك العديد من القرارات المصيرية التى تتخذها دول العالم المختلفة إزاء مصيرها ومستقبلها، بعضها يتصل بتفعيل مواردها وقدراتها الداخلية وبعضها الآخر يتعلق بسياستها الخارجية وعلاقاتها بدول العالم وفى المقدمة منها الدول والكتل الرئيسية فى زمانها، وفى هذا الجانب الثانى يقع الآن العلاقات مع الولايات المتحدة، والتى قد يختلف الكثيرون عما إذا كانت هى القوة العظمى المهيمنة فى عالم اليوم، أو أن دولاً أخرى تشاركها هذه المكانة أو أنها فى طريقها إلى تحقيق ذلك كما هو الحال مع الاتحاد الأوربى أو الصين أو حتى روسيا إذا ما انصلح حالها وتعافى رئيسها. ولكن أيًا كانت مساحة الاختلاف فإن أحداً لن يختلف على الأهمية المركزية لواشنطن والسياسات التى تخرج منها فى عالم اليوم، وهى حقيقة باتت أصيلة ليس لدينا فقط وإنما فى كل العواصم الرئيسية فى دنيانا سواء كانت طوكيو أو بكين أو بروكسيل أو موسكو حيث بات التعامل مع أمريكا بعضاً من همومها ومشاغلها اليومية. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى تبيان الأسباب التى تعرفها كل هذه القوى، سواء كانت تلك التى تتعلق بدور الاقتصاد الأمريكى الذى يصل حجمه إلى سبعة تريليونات من الدولارات تقريباً فى الاقتصاد العالمى، أو بدورها فى التقدم التكنولوجى فى العالم، أو بقدراتها العسكرية الهائلة، أو بطاقاتها الاتصالية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية التى ربما تتفوق على أية طاقات عرفتها دول أخرى فى تاريخ البشرية.

ولذا فإن المرء لا يمكنه إلا الشعور بالدهشة إزاء الذين اقترحوا مقاطعة البضائع الأمريكية فى مصر وشنوا حملة لتحقيق ذلك بنشر قوائم للسلع والبضائع التى يطلبون من الشعب المصرى الامتناع عن شرائها. ومصدر الدهشة

ليس وجود اعتراض على حق الجميع فى طرح ما يرونه من آراء ومواقف تتعلق بسياستنا الخارجية والأمن القومى، وإنما نتيجة الخفة الشديدة التى يتم بها تناول الموضوع والتى لا نجد مثيلاً لها حتى فى العواصم الكبرى فى العالم والتى ندعى منافستها للولايات المتحدة، ولا حتى فى العواصم التى لا يوجد بينها وبين واشنطن من العلاقات التى بيننا وبينها مثل طهران ودمشق والخرطوم وحتى طرابلس وبغداد حيث مازال الجميع يحافظ على حد أدنى من العلاقات الاقتصادية ويسعى إلى توسيعها وليس التقليل منها أو مقاطعتها كلية كما يحاول البعض منا. وتبدو الخفة أكثر ما تكون عندما يعرض اقتراح بمثل هذه الأهمية المركزية دونما دراسة حقيقية وعرض لجميع جوانب الصورة فى علاقات مصر مع دولة بمثل حجم ووزن الولايات المتحدة، فلعلنا جميعاً نتفق، أياً ما كانت اختلافاتنا فى الرأى أنه من حق الرأى العام المصرى أن يعرف كل الحقائق والنتائج المترتبة عليه إذا كنا سنطلب منه تأييد اقتراح ما، طالما أن عليه فى النهاية دفع الثمن لها من أمنه ومن فرص نموه وتقدمه.

وبداية فإن هناك ما يدعو إلى تفهم المنطق الذى استند إليه أنصار الاقتراح بالمقاطعة والحملة التى ذهبوا إليها، فهو يقوم على أن المقاطعة الاقتصادية هى أحد الأسلحة التى تستخدمها الدول فى الضغط لتحقيق أهدافها، ولما كانت الولايات المتحدة قد ذهبت بعيداً فى تأييد إسرائيل ومناصرتها فى مواقفها الظالمة بالسلاح والمعونة الاقتصادية حتى ذهبت إلى عدم تنفيذ الاتفاقيات التى عقدتها مع الفلسطينيين، وتوقفت عن التفاوض مع سوريا ولبنان، وتبنى المستوطنات كل يوم، فإن واشنطن لن تعكس سياستها هذه مالم تشعر أن مصالحها فى المنطقة مهددة. الأكثر من ذلك فإن سياسة واشنطن المتعسفة إزاء العراق وليبيا تفجر طاقات الغضب فينا وتدعونا إلى القيام بالسياسة التى تشعرها مادياً بالرفض والمعارضة وهو الأمر الذى يتم التعبير عنه بالمقاطعة التى لو امتدت إلى باقى العالم العربى والإسلامى لتحقق ما يكفى من الألم الأمريكى الذى يدفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها.

هذا المنطق يحتاج إلى نظرة فاحصة بأكثر مما فعل حتى الآن أنصاره، فلم نجد أحداً منهم حتى الآن قدم إلينا دراسة عن أحوال الدول العربية والإسلامية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة حتى نعرف عما إذا كانت سوف تشاركنا هذا

المنطق أم لا، فلا يمكن التأكد على سبيل المثال من أن أندونيسيا التى تحتاج كل النوايا الطيبة لواشنطن هذه الأيام لديها الاستعداد للمساهمة فى هذه الحملة، أو أن باكستان ذات العلاقات الوثيقة مع الغرب منذ مولدها حتى الآن سوف تعيد تشكيل سياساتها الخارجية من جديد، ومن المؤكد أن تركيا العضو فى حلف الأطلنطى لن تقيم تعاوناً عسكرياً مع إسرائيل ثم تقاطع أمريكا لأنها تساعدها، أو أن دول الخليج العربية والتى حمتها الأساطيل الأمريكية من وهج تصدير الثورة الإيرانى ومن الغزو العراقى لإحدى دولها سوف تشاركنا ذات الرأى، وحتى العراق أو إيران اللتان تريدان فتح حوار مع واشنطن سوف تشاركنا ذات الرغبة، والأمثلة بعد ذلك كثيرة فى المغرب العربى وغيره من المناطق، وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير لن تتفق معنا لأنها لا تستطيع طلب المعونة الاقتصادية والسياسية من واشنطن ثم تقاطعها فى نفس الوقت.

الحقيقة إذًا إزاء ذلك كله أن من يطالبوننا بالمقاطعة يريدون لمصر أن تأخذ المبادرة وحدها فى هذا الاتجاه، بينما لا يوجد لديهم دليل واحد على أن أحداً سوف يلحق بنا فيه، وهذا يدعونا إلى الاقتراب أكثر من ميزان الألم بيننا وبين الولايات المتحدة إذا ما قررنا مقاطعة كل البضائع الأمريكية. فطالما أن الصحف التى دعت إلى المقاطعة لم تعقد اتفاقاً مع الولايات المتحدة على أن تبقى المسألة فى حدود الكلام والمزايدات، فإن علينا توقع معاملة أمريكا لنا بالمثل وتقوم هى الأخرى بمقاطعة البضائع والسلع المصرية، وهنا فإن الصادرات الأمريكية لنا والتى تبلغ حوالى اثنين ونصف مليار دولار لن يزيد كثيراً على ١٪ من الصادرات الأمريكية الكلية، أما صادراتنا نحن والتى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار فى أحسن الأحوال فإنها تشكل حوالى ربع صادراتنا غير البترولية، أما إذا انتقلنا إلى النفط أيضاً فإن النسبة سوف تزيد، وساعتها فإننا نكون قد فقدنا أسواقاً نحتاجها بشدة بينما يكون الطرف الآخر قد فقد أسواقاً يستطيع استبدالها بأسواق أخرى بسهولة شديدة.

بالطبع فإن الدخول فى حرب اقتصادية مع الولايات المتحدة سوف يعنى انتهاء المعونة الأمريكية إلى مصر، وربما لا يكون ذلك مهما فى حد ذاته فلعلنا جميعاً أصبحنا نتوقع أنها سوف تتراجع تدريجياً خلال الأعوام القادمة، ولكن المشكلة مع من يسعون إلى إنهائها الآن دون أن يقولوا ذلك صراحة، إنهم لا

يقدمون اقتراحاً واحداً للكيفية التى سيتم بها تعويض الخزانة العامة عنها سواء بفرض ضرائب جديدة، أو بإلغاء مشروعات البنية الأساسية التى تعتمد عليها. وربما كان الأهم من ذلك أن القيمة السياسية لهذه المعونة أغلى من قيمتها المالية، فهى تمثل إشارة من زعيمة العالم الغربى حتى الآن أن لها من المصالح الاستراتيجية والسياسية مع مصر ما يجعلها تدفع هذه المعونة ومن ثم فإنها تحث بقية هذا العالم فى أوربا واليابان إلى تقديم المعونة لمصر والاستثمار فيها. وهكذا فإن من يريدون التخلص من العبء السياسى للمعونة الأمريكية، فإن عليهم التوضيح للرأى العام ليس فقط كيف يمكن تعويضها بل أيضاً تعويض الآثار التى ستترتب على إلغائها مع بقية الدول المتحالفة مع أمريكا بطريقة أو أخرى.

وربما يجد الداعون إلى المقاطعة أن كل ذلك لايهم، وربما لم يجدوا هناك داع للتفكير فى الموضوع أصلاً لأنهم لم يتعودوا على مثل هذه النوعية من التفكير، فالأصل بالنسبة لهم أن يكون لدينا القدرة على إعلان المواقف الزاعقة والتى تدعو الولايات المتحدة إلى الشرب من البحر الأبيض و إذا لم يكفها فندعوها مرة أخرى إلى الشرب من البحر الأحمر. ومهما كان هذا الإعلان داعياً للراحة الأيديولوجية، فإن مصائر الشعوب لا يمكن التعامل معها بهذه السهولة والبساطة، خاصة لو أنها ارتبطت بمرحلة حساسة من التطور الاقتصادى كتلك التى تمر بها مصر، فالمقاطعة تعنى التوقف عن الحصول على الحواسب الآلية الأمريكية أو تلك التى تدخل فيها مكونات أمريكية، ومعنى ذلك أن نحيل الجزء الأكبر من أسطولنا الجوى إلى التقاعد لأنه ببساطة شديدة يتكون من طائرات البوينج وماكدونالد دوجلاس، ثم بعد ذلك نعيد بناء كل ذلك من جديد بتكاليف إضافية وباهظة لم يقدم أحد لنا دليلاً واحداً على إمكانية توافرها.

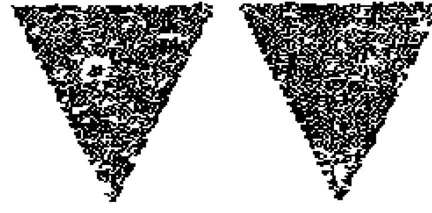
ولكن إذا ضرب بكل ذلك عرض الحائط، و دعينا إلى شد الأحزمة على البطون أكثر مما هى مشدودة، وتحملنا انهيار بعضاً من بنيتنا الأساسية وقمنا من جديد ببنائها اعتماداً على دول أخرى، أو حدثت معجزة وطفرة كبرى فى التطور التكنولوجى المصرى، فهل يضمن لنا ذلك تحولا فى السياسة الخارجية الأمريكية إلى ما نحب ونرغب، أم أن الولايات المتحدة وقد وجدت أننا تحولنا من خانة الأصدقاء إلى خانة الأعداء سوف تندفع أكثر مما هى مندفعة إلى الجانب

الآخر، ويتحقق ما تريده إسرائيل تماماً فى أن تكون الصديقة الوحيدة للولايات المتحدة، ومن ثم فلا يحدث معها ما حدث من قبل فى عام ١٩٥٦ عندما ساهم أيزنهاور فى تحرير الأراضى المصرية، وبعد ذلك فى عام ١٩٧٨ عندما ساهم كارتر فى تحقيق ذات الهدف فى محادثات كامب ديفيد. صحيح أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك من أجل سواد عيوننا، وأنه كانت لها مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية لدينا دفعتها إلى هذه الخطوات، ولكن المؤكد أيضاً أنه كان لنا مصلحة أكيدة فى تحرير أراض مصرية محتلة كان بقاؤها تحت الاحتلال يعنى الدخول فى حروب متتالية أو الانتظار المضنى وراء مفاوضات لا نهاية لها.

الحقيقة التى تبزغ من هذا الواقع هو أنه رغم وجود تناقضات بيننا وبين الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها تجاه إسرائيل وتعسفها إزاء أكثر من دولة عربية، فإن هناك شبكة أخرى من المصالح المتوافقة التى تمت صياغتها عبر عقدين من السنوات بعضها يتعلق بالبناء الداخلى فى مصر، وبعضها الآخر يتعلق بمناطق حيوية بالنسبة لنا. الأكثر من ذلك فإن القوات المسلحة المصرية حدثت بها تحولات مهمة نحو التحديث والتطور اعتماداً على المعونة والسلاح الأمريكى، ولا أدرى عما إذا كان الداعون إلى المقاطعة يضعون هذا الجانب فى حسابهم أم لا، وربما لن يحتاج الأمر منهم أكثر من جهد بسيط على شبكة الإنترنت لكى يستخلصوا معلومات حيوية عن القدرة الدفاعية المصرية التى زادت قوة ومنعة بعد تحولها من الأسلحة الروسية إلى الأسلحة الغربية عامة الأمريكية خاصة والتى لا يوجد مثيلاً لها فى الترسانات الأخرى خاصة فيما يتعلق بمدى الطائرات، ووسائل الاتصال والمراقبة والتحكم وإدارة العمليات. هنا فإن الداعين للمقاطعة بعد أن يتجاهلوا تماماً تكلفة تحول جديد جوهرى فى التسليح المصرى، فإنهم سوف يطرحون نقطة صحيحة فى ظاهرها وهى حرص الولايات المتحدة على إبقاء فجوة تكنولوجية بيننا وبين إسرائيل، ولكنهم فى ذات الوقت لن يقولوا لنا كيف سيتم سد هذه الفجوة بالاعتماد على مصادر أقل كفاءة تكنولوجيا، فضلاً عن توفير المصادر المالية للإنفاق عليها خاصة على ضوء ما نعرفه الآن عن روسيا وأحوالها.

هنا يتهاوى منطق الداعين إلى المقاطعة وتظهر هشاشته لأنه فى النهاية لا

يجعل مصر أكثر قدرة على مواجهة تحديات التنمية أو تحديات الأمن القومى معاً، رغم ما يبدو فيه من عنتريات وحماسيات لفظية، ولكن واقعها هو استهتار شديد بالرأى العام المصرى الذى لم يقدموا له إجابة واحدة على الأسئلة التى يفرضها المنطق الذى يدعون إليه. ولا يمكن فى مثل هذه القضايا بالغة الأهمية أن نتعامل معها بتلك الخفة القائمة على حالات من الغضب أو رد الفعل، أو بخبرة سياسية لا تزيد فى بعض الأحوال على المهارة فى التنقل بين خمسة مواقع وأحزاب سياسية فى سنوات قليلة، أو بخبرة علمية لاتزيد على معرفة ما هو فاقع وباعث على الندب والبكاء فى اللغة العربية..!!



الحديث مع الذات..!!

تأملت كثيراً فى رد الفعل المصرى إزاء ما جرى فى الكونجرس الأمريكى والاتجاه نحو إنشاء مكتب للتحرر من الاضطهاد الدينى يقوم بمراقبة سلوك الدول المختلفة إزاء الأقليات الدينية، وفرض العقوبات عليها إذا ما خرجت عما تراه متوائما مع حرية الأديان وفق المعايير التى تراها الولايات المتحدة. وفى هذا السياق ظهر اسم مصر وسط مجموعة أخرى من الدول متهمة بالتمييز والاضطهاد للإخوة المسيحيين مثل الصين وإندونيسيا وسط ضجة إعلامية سخيفة لا علاقة لها بالحقيقة المصرية من قريب أو بعيد. وقد كان مثيراً جداً للإعجاب مظهر الوحدة الوطنية الذى لف جميع المصريين الذين توافقوا جميعاً مسلمين ومسيحيين على رفض الوصاية الأمريكية، وأدان الجميع فى صوت واحد كل من كان وراء هذه الحملة سواء كانوا من القلة المصرية التى علا صوتها لحشر مصر فى هذا الموضوع بادعاءات ومبالغات لا أساس لها، أو القوى الأخرى الصهيونية التى لا تنفك تشاغب مصر بسبب مواقفها المستقلة من قضايا كثيرة فى المنطقة، وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى، لا ترضى عنها إسرائيل. وكما هى العادة - وعن حق - وضع الجميع وبقوة الدوافع الأخلاقية للولايات المتحدة موضع الشك والرفض بدءاً من تنصيب الولايات المتحدة لنفسها فى موقع الحكم فى الشئون الداخلية للدول، وإعطاء إدارتها حقوق التدخل فيما لا شأن لها به، والتزامها فى كل ذلك بمعايير مزدوجة تتحرك صعوداً وهبوطاً حسب المصالح والتقديرات التى ليست كلها أمريكية خالصة.

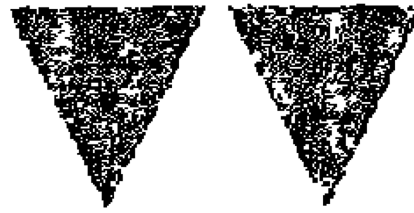
ولكن مالم يكن مثيراً للإعجاب أن هذا الإجماع الوطنى بقى نوعاً من الحديث مع النفس والذات نردده مراراً وتكراراً مع كل تطور من هذا النوع دون نقله للطرف المعنى وهو الولايات المتحدة فلا ذهب وفد شعبى للسفير الأمريكى فى

القاهرة يحتج على هذا الموقف، ولا قام أحد بإرسال الرسائل المشتركة من المسلمين والمسيحيين إلى أعضاء الكونجرس الأمريكى، ولا ذهب أحد يطرق باب محطات التليفزيون الأمريكية الواقعة مكاتبها فى القاهرة يطلب عرض وجهات نظرنا، ولا أحد أرسل المقالات للصحف الأمريكية الكبرى يفند فيها ما ألقى علينا من تهم، ولا أحد تساءل كيف وصلت الحملة على مصر فى هذا الموضوع إلى ما وصلت إليه دون تدخل من أجهزتنا الرسمية وغير الرسمية. فالحقيقة الواضحة أمامنا وفى أكثر من قضية أنها لا تنشب فجأة ودون علم منا وإنما وعلى أغلب الأحوال فإن شرارتها تنمو أمام أعيننا يوماً بعد يوم، وعندما نراها إما أن نغمض العيون أو نتحدث مع بعضنا البعض مستنكرين، وخابطين الكف بالكف، ومستغربين فساد منطق الآخرين وتطاولهم وعجزهم عن رؤية مواقفنا العادلة، ثم بعد ذلك يشتعل الحريق فلا نجد إلا الغضب والسخط وكأننا نكتشف الموضوع لأول مرة .

والحقيقة الأكثر وضوحاً أمامنا أن محاولة التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من جانب الولايات المتحدة أو غيرها سوف يظل رهناً بقدراتنا الذاتية والآفاق التى تصل إليها تنميتنا لعناصر القوة لدينا، فالتلويح المستمر من جانب قوى داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على التدخل فى شئوننا الداخلية لم يكن أبداً ليحدث لولا الاعتقاد بالاعتماد المصرى على معونة و اشنطن السنوية. ولذا فإن الإجماع المصرى على رفض هذا التدخل سوف تكون قيمته أكبر بكثير إذا ما امتد إلى وضع التنمية كأولوية وطنية لا تعلوها أولوية أخرى، بل أكاد أقول إن ذلك هو الرد الأول على تلك الحملات التى تأتى من أمريكا موسمياً، وهو السبيل لإقامة علاقات مصرية ـ أمريكية أكثر صحة تقوم على توافق المصالح واختلافها، وليس على تصور طرف أن ما يمنحه من معونات ـ جاءت فى إطار مصالح مشتركة ـ يعطيه حقوقاً فى الادعاء والحكم علينا. وهنا فإن الإجماع الوطنى على رفض الموقف الأمريكى من العلاقة بين الأقباط المسلمين والأقباط المسيحيين لن يكون كافياً مالم نقم بتشمير الساعد والعمل الشاق ومضاعفة معدلات النمو وإصلاح كل ما يستحق الإصلاح فى بلادنا.

أما الرد الثانى فهو تنقية المناخ المصرى كله من أية شوائب تخص العلاقات داخل الجماعة الوطنية المصرية، وهى شوائب يكاد يعرفها جميع من شاركوا فى

استنكار الهجمة الأمريكية الأخيرة، وأن التعامل معها دون حساسية، ليس لأن الولايات المتحدة أو غيرها يتحدث عنها حيث إن لدينا من التسامح والتراث الوطنى المصرى المشترك ما يجعلنا نباهى أمماً كثيرة تقع فى مقدمتها أمريكا ذاتها، وإنما لأن ذلك ضرورة للتقدم المصرى ذاته. ولدى اقتراح محدد للجماعة المصرية التى وقفت يداً بيد فى مواجهة الافتراءات الأمريكية، خاصة للحزب الوطنى الديمقراطى، أن تقوم بترشيح وانتخاب أقباط مسيحيين فى انتخابات مجلس الشورى المقبلة. إن خطوة من هذا النوع، إلى جانب خطوات أخرى فى مجالات سياسية واجتماعية أخرى، سوف تلقم الأقلية المهووسة فى واشنطن حجراً والأهم من ذلك فإنها سوف تجعل النسيج المصرى أكثر صلابة وقدرة على مواجهة التحديات التى تواجهنا فى الداخل والخارج. ومرة أخرى فإننا لا نفعل ذلك من أجل أحد، فالجماعة المصرية التقت وبقوة على رفض التدخل فى شئوننا الداخلية، ولكننا نفعل ذلك من أجل غد أكثر إشراقاً لو استعرنا عنوان مقالات أستاذنا د. ميلاد حنا فى الأهرام..!!



مصر وأمريكا والرحلة ٩٩٠

يبدو أن المصير الحزين لطائرة شركة مصر للطيران فى رحلتها رقم ٩٩٠ من نيويورك إلى القاهرة سيشكل علامة بارزة ليس فقط فى تاريخ الضحايا وأسرهم وإنما أيضا فى تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية التى اعتدنا أن يخط مسارها حركة الحكومات، ولكن هذه المرة فإن وسائل الإعلام سيكون لها موطئ قدم ملحوظ، فحتى وقوع الكارثة كانت العلاقة بين القاهرة وواشنطن تعبر عن علاقة وثيقة بكل المعايير، شهد عليها المناورات العسكرية المشتركة الضخمة تحت اسم النجم الساطع التى ضمت قوات بلغ حجمها ٧٣ ألف جندى من الأمريكيين والمصريين وشارك فيها مشاركة رمزية ١١ دولة وراقبها ٣٠ دولة أخرى، وفى نشاط بمثل هذا الحجم فإن باقى الخلافات بين البلدين تضحى نوعا من التفاصيل بين دول تباينت مواقعها فى الجغرافيا والتاريخ ولكنها نجحت عبر ربع قرن فى الحفاظ عليها قريبة وفى أحيان لصيقة للغاية، ورغم ذلك، ومع السقوط التراجيدى للطائرة انفجرت سلسلة من الحمم الإعلامية التى ذهبت فى الاتجاه المعاكس لواقع العلاقة بين البلدين والذى ظهر منذ اللحظة الأولى للحادث حينما قررت مصر أن تطلب من الولايات المتحدة رسميا مباشرة عمليات البحث والإنقاذ والتحقيق، واستجابت واشنطن للطلب المصرى بحماس ظاهر، ومعها كان الرأى العام الأمريكى فى ولاية رود أيلاند الذين قدموا لمسات إنسانية لأسر الضحايا المصريين بذات القدر من الدفء الذى قدموه للأسر الأمريكية التى عاشت نفس المأساة الإنسانية.

بعض فى الإعلام الأمريكى والمصرى كان لهم رأى آخر، فبعد قدرمن الغمز واللمز فى كفاءة شركة طيران تنتمى إلى العالم الثالث، اهتدت صحيفة أمريكية إلى نظرية مؤداها أن مساعد الطيار جميل البطوطى قام بعملية انتحار أخذ فيها

حياته ومعها ٢١٦ من الأرواح، وكان ذلك يصب فى صورة قومية أمريكية عن العرب والمسلمين يشيع فيها الرغبة فى الانتحار والاستشهاد لأسباب شتى، ورغم أن أحدا لم يأخذ هذه النظرية بجدية فى البداية، إلا أن العثور على الصندوق الأسود الذى يسجل أصوات الطيارين بعث القصة من مرقدها بعدما أشيع أن جميل البطوطى ردد كلمات «توكلت على الله» أكثر من مرة مما أخذ على أنه توطئة لتدمير الطائرة ومن فيها، وعلى مدى أربعة وعشرين ساعة ذاعت القصة فى كل وسائل الإعلام الأمريكية على أنها الحقيقة التى تفسر نهاية الطائرة المنكوبة.

فى مصر كانت القصة تأخذ مسارا آخر، فمنذ اللحظة الأولى جاء تفسير الكارثة عبر سلسلة من النظريات التآمرية التى ألقت فى معظمها المسئولية على الولايات المتحدة وإسرائيل أو كلاهما معا: الأولى كانت عامة ألقت اللوم على مثلث برمودا البعيد عن بقعة نيو إنجلاند بآلاف الأميال، ولكن الحجة كانت أن سقوط أربعة طائرات هى مصر للطيران، وتى دبليى إيه، والسويسرية، وجون كنيدى الصغير، فى هذه البقعة لايمكن أن يكون مصادفة «ملاحظة: الطائرة السويسرية سقطت قرب الساحل الكندى وليس فى نيو إنجلاند» والثانية أن الولايات المتحدة أو الموساد أو كلاهما معا قد فجرا الطائرة انتقاما من المواقف المصرية، وهنا تعددت وسائل المؤامرة فكان هناك من قال إنها حدثت بومضة مغناطيسية وهى أحد التكنولوجيات العسكرية الجديدة التى يبدو أن حادث الطائرة كان تجربتها الأولى، وكان هناك من قال إن ذلك حدث بصاروخ موجه أطلقته المخابرات المركزية من مواقعها على المحيط عمدا أو خطأ لأن الطائرة خرجت عن مسارها فانطلقت الصواريخ بصورة تلقائية، وكان هناك من قال إنها حدثت من خلال الأقمار الصناعية الأمريكية التى قامت بوسائلها المتقدمة بالتشويش على أجهزة الطائرة فانفجرت، وثالثها، ولعلها كانت أم المؤامرات جميعها، فقد جاء تفجير الطائرة ضمن تخطيط لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة الجديدة التى لا نعرف كنهها تحديدا والتى تسببت فى السحابات السوداء على القاهرة والتى لم يستبعد أنها كانت وراء أحداث خيطان فى الكويت!!

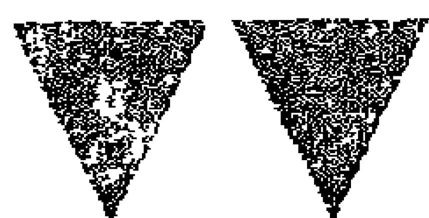
وللحق فإن الوضع فى الولايات المتحدة أخذ فى التغيير بسرعة، فمع

البيانات التى أصدرتها المنظمات الإسلامية، والآراء التى أبداها الخبراء والمتخصصون فى الثقافة المصرية، والرسالات التى أرسلها المراسلون فى القاهرة حول الاستخدامات العديدة لعبارة «توكلت على الله» بدأ نوع من النقد الذاتى فى الإعلام الأمريكى سببه تجاهل الفروق الثقافية بين الأمم والشعوب، وقام جيم هول مدير وكالة سلامة النقل المشرفة على التحقيق بالاستنكار العلنى لحادث تسريب التحقيق، وفتحت كل وسائل الإعلام الأمريكية أبوابها للسفير المصرى القدير نبيل فهمى لكى يوضح الصورة من على الجانب المصرى، وفى واحدة من اللقاءات المهمة شاركه فيها جون لانكستر مراسل الواشنطن بوست السابق فى القاهرة، وفى النهاية جاءت تصريحات السيدان عمرو موسى وأسامة الباز والسيدة أولبرايت لكى تؤكد على الروابط الوثيقة بين البلدين والتعاون الكامل بين فرق التحقيق فى الوصول إلى الحقيقة التى يريدها الطرفان.

فى مصر كانت الصورة مختلفة حيث استمر حديث المؤامرة وتعمق، وبدأ جمع من الصحفيين يفسر الحادث كما لو أن هناك حالة حرب قائمة بين مصر والولايات المتحدة، ولم يسأل أحد نفسه لماذا تقوم أمريكا بنسف الطائرة لعقاب مصر بينما كان بإمكانها القيام بذلك بقطع المعونة عنها، ولماذا تفعل ذلك فى الوقت الذى كان فيه جنودها فى مصر يشاركون فى مناورات النجم الساطع، ولماذا تفعل ذلك وهى تتعاون مع مصر تعاونا وثيقا فيما يتعلق بعملية السلام، والتى كان آخرها ما تحقق بالرعاية المصرية فى شرم الشيخ وأمن الخليج، ولماذا تقوم بذلك وهى تقتل فى ذات الوقت ١٢٩ أمريكيا؟ الحجة الذائعة التى انتشرت أنه كان على متن الطائرة هناك ٣٣ عسكريا مصريا أراد الإسرائيليون وتواطأ معهم الأمريكيون حرمان مصر من كفاءتهم وعلمهم، ولكن أحدا لم يقل لنا لماذا هؤلاء العسكريين بالذات، فالمعلوم أنه ضمن إطار المعونة العسكرية الأمريكية لمصر يتم تدريب أعداد كبيرة من المصريين، وهل يجوز أن تقوم الولايات المتحدة بالإنفاق على التدريب ثم بعد ذلك تقوم بالقتل أو التواطؤ فيه، وإذا كان الأمر بيد الموساد وحدها فلماذا لم يحدث الاغتيال داخل أمريكا ذاتها حتى لا تقتل عائلة يهودية بكاملها ضمن ضحايا الطائرة؟!

وقد كان من الممكن أن نغض الطرف عن ذلك كله، فحديث المؤامرة شائع

لدينا قبل وبعد حادث الطائرة، ولكن المشكلة أن بعضا من السائرين فى الحديث لم يكتفوا بالقول أنه بات من المؤكد وقوع المؤامرة بدرجات عالية من اليقين، بل أخذوا الموضوع كله خطوة أخرى بالمناداة بالانتقام والثأر، ولما أن أحدا لم يحدد من يقوم بهذه المهمة، فإن تركها على المشاع هكذا قد يغرى أطرافا ساخنة الرأس فى بلد لاتزال تدفع ثمن الإرهاب فى الأقصر أن تتولى المهمة بنفسها، فهل هذا ما يريده البعض منا، حمى الله مصر الحبيبة ووقاها من كل سوء!



الوجوه الأربعة للعلاقات المصرية ـ الأمريكية

خلال فترة تقل عن أسبوع تقلبت العلاقات المصرية ـ الأمريكية بين أكثر من وجه وعلى وجه التحديد ما بين يومى ٢٨ يوليو الماضى، والثالث من أغسطس الجارى حدثت أربعة أحداث كاشفة عن الأبعاد المعقدة لهذه العلاقة الفريدة. الأول منها كان فى الثامن والعشرين من يوليو عندما أرسل مجلس الشيوخ الأمريكى رسالة إلى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون يطالبه فيها بالبدء فى المفاوضات مع مصر لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين والثانى جاء فى اليوم الأخير من الشهر عندما زار مصر السفير إدوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط لكى يطلب عون مصر فى التغلب على العقبات التى واجهت قمة كامب دافيد الأخيرة والثالث أتى فى اليوم التالى مباشرة الأول من أغسطس عندما نشر محرر الشئون الخارجية فى صحيفة النيويورك تايمز توماس فريدمان مقالته «لعبة مصر» التى اتهم فيها القاهرة بتعويق نجاح القمة والرابع حدث فى الثالث من أغسطس عندما قام الفريق تومى فرانكس قائد القيادة المركزية الأمريكية بزيارة مصر ومقابلة الرئيس مبارك والمشير محمد حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربى والفريق مجدى حتاتة رئيس أركان حرب القوات المسلحة بهدف الإعداد لتدريبات النجم الساطع المقبلة والتى سوف تجرى بعد ١٥ شهرًا ورغم الأهمية الجوهرية لهذه الأحداث الأربعة والتى تعكس كما سوف نرى وجوها أربعة للعلاقات بين القاهرة وواشنطن فإن حدثًا واحدًا منها وهو مقال النيويورك تايمز كان هو الذى خطف الأضواء كلها بعدما رد الصحفيون والكتاب المصريون الصاع صاعين للكاتب وللولايات المتحدة وبعدها بدأ الكثيرون فى الصحافة المصرية والعربية يتحدثون عن الأزمة فى العلاقات بين البلدين بل إن صحيفة الحياة اللندنية

ذكرت أن أجواء الخمسينيات والستينيات باتت تخيم على أجواء العلاقات بين مصر وأمريكا.

النظرة الأولى على الأحداث والوجوه تشير إلى أن ثلاثة منها تقع فى جانب التعاون الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى الكثيف المتنامى بين الدولتين وواحدة منها تعكس درجة من التوتر الكامن فى العلاقة الذى ينتظر مقالة فى صحيفة لكى تنفجر براكين هائلة للغضب وبشكل ما فإن تاريخ العلاقات بينهما خلال الربع قرن الماضى يشير إلى هذا النمط بشكل متواتر ومتكرر يظهر فيها كما لو أن الوجوه الثلاثة الأولى ترقى بما بينهما إلى مرحلة التحالف الاستراتيجى أما الوجه الرابع فيظهرها فى شكل العداء المستحكم الذى لا ينتظر له تجاوز، ويكاد الفارق بين الحالتين يبدو بوضوح كامل وكأنه مفارقة مابين الإدارة والمؤسسات من جانب حيث لم تمر زيارة للرئيس حسنى مبارك إلى الولايات المتحدة إلا ويصرح بأن العلاقة مع واشنطن علاقة استراتيجية ولا زيارة من رئيس أو مسئول أمريكى إلى مصر دون التصريح بالعلاقة الخاصة التى ترقى إلى مرتبة التحالف مع القاهرة ومن جانب آخر توجد النخبة الصحفية والثقافية على الناحيتين التى لا تبدو على استعداد لقبول مايقول به الرسميون فلا تعامل مصر معاملة دولة حليفة ولا تعامل الولايات المتحدة معاملة دولة صديقة وبشكل ما فإن القاهرة تبدو فى واشنطن عاصمة على وشك النكوص إلى ما كانت عليه فى الخمسينيات والستينيات حيث كانت على الشط الآخر من الحرب الباردة أما فى القاهرة فإن واشنطن تبدو وكأنها الامتداد الطبيعى للاستعمار والإمبريالية التى طالما عانت مصر منهما عبر العصور.

الوجه الأول الذى عبر عنه خطاب مجلس الشيوخ جاء بعد انتهاء قمة كامب دافيد ولو أن فى قلب الولايات المتحدة هذه الغصة التى شاعت عن مصر فى مقال توماس فريدمان لما أرسل الخطاب أو جرى تأجيل إرساله حتى تتحسن الأحوال أو على سبيل الضغط على مصر من أجل تحسين مواقفها التى تعترض عليها الولايات المتحدة وصناع القرار فيها كما ادعى الكاتب الأمريكى، على العكس فإن الخطاب جاء من الحصن الحصين للوبى اليهودى وجاء فيه مخاطبا الرئيس بيل كلينتون، كما تعرف أن مصر هى واحدة من أهم حلفاء أمريكا فى

الشرق الأوسط وكانت أول أمة عربية تصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل وهى مستمرة فى لعب دور محورى فى عملية سلام الشرق الأوسط، وبعد ذلك يستمر الخطاب فى توضيح المزايا الاستراتيجية لاتفاق التجارة الحرة مع مصر وكيف يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية مع الإشادة بالاقتصاد المصرى وأخيرا يحث الرئيس «بقوة» على أن يبدأ عملية التفاوض، هذا الخطاب لم يأت بسهولة أو هو من نوع تحصيل الحاصل الذى يقوم به مجلس الشيوخ وسوف يتلوه مجلس النواب لكل الدول بل جاء نتيجة جهد مضن بذله الرئيس مبارك خلال زياراته الأخيرة لواشنطن وتبعته جهود مضنية لوزير الخارجية عمرو موسى ومن بعده السفير المصرى القدير فى واشنطن نبيل فهمى حشدا فيها كل جهود الإقناع المصرية بما فيها القطاع الخاص والمنظمات الأهلية بالإضافة إلى الوزارات المعنية الأخرى وفى المقدمة منها وزارة الاقتصاد. على الجانب الآخر فإن الموقعين على الخطاب وهم ٢٦ شيخا فى المجلس شملوا كل ألوان الطيف السياسى فى الولايات المتحدة من الديمقراطيين والجمهوريين أى إنه يشكل إجماعا سياسيا أمريكيا وتبناه للتقديم للرئيس السيناتور شك هيجل الذى كان على رأس قائمة المرشحين لكى يكون نائبا للرئيس جورج بوش الابن والسيناتور جوزيف ليبرمان الذى رشح بالفعل نائبا للرئيس على تذكرة آل جور الانتخابية وهو ما يعنى أن الاهتمام والطلب والتقدير يأتى من قمة الحزبين الرئيسيين فى أمريكا، معنى ذلك أنه هنا وهناك توجد رغبة على أعلى المستويات لكى تنتقل العلاقات الاقتصادية بين البلدين نقلة كيفية ومن علاقات تقوم على المعونة إلى علاقات تقوم على التجارة والاعتماد المتبادل وليس سرا على أحد أن اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أو بينها وبين أوربا - كما تحتوى اتفاقية المشاركة - هى من نوعيات الاتفاقيات التى تنفذ وتدخل إلى التطبيق الفعلى.

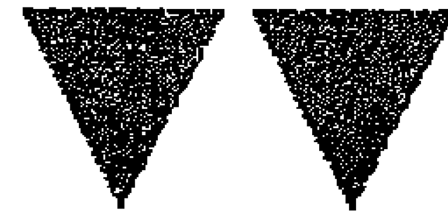
الوجه الثانى من العلاقة جاء مع زيارة إدوارد ووكر الذى جعل من القاهرة محطته الأولى فى زيارة للشرق الأوسط تشمل ١٤ دولة عربية واستقبله الرئيس مبارك والسيد عمرو موسى والدكتور أسامة الباز وبعدها صرح أنه جاء من أجل البناء على ما تحقق من تقدم ملموس فى مباحثات قمة كامب دافيد وأن الرئيس الأمريكى طلب منه التشاور مع الأصدقاء والشركاء فى عملية السلام خاصة

الرئيس مبارك للاستماع إلى وجهة النظر المصرية حول الاستفادة مما تحقق فى مفاوضات كامب دافيد ولم يكن ذلك كلاما للصحفيين للتغطية على أزمة كامنة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية بل إن ذلك كان ما قاله ووكر لكل من التقى بهم فى القاهرة حيث كانت رسالته أننا نحتاج مساعدتكم كشريك أساسى معنا طالما ساهم فى دفع عملية السلام، كان ذلك قبل يوم واحد من مقال توماس فريدمان الذى جاء فيه أحدا من مساعدى الرئيس الأمريكى لم يعد له ثقة فى مصر وجاء من قبل واحد من كبار المساعدين مباشرة وبادلتها القاهرة ودًا بود فخلال الأيام التالية بعد زيارته أعلن الرئيس مبارك والوزير عمرو موسى أن القاهرة لن تسمح بفشل عملية السلام وأنها سوف تسعى للبناء على ما حدث من تقدم خلال المرحلة الماضية. وفوق ذلك كله قال «إن العلاقات المصرية ـ الأمريكية قوية».

الوجه الثالث عبرت عنه زيارة تومى فرانكس القائد الجديد للقيادة المركزية الأمريكية التى تقع منطقة الخليج ضمن اختصاصاتها الأمنية والعسكرية والاستراتيجية والذى جاء فى جولة فى المنطقة بادئا من القاهرة كما هى العادة من كبار المسئولين الأمريكيين وقال فى أثرها إن الولايات المتحدة تعمل على تزويد مصر بأحدث الأسلحة وذلك نظرًا للعلاقات الطيبة بين البلدين، وكان ذلك بعد يومين فقط من مقال توماس فريدمان الذى وصف العلاقات بين مصر وأمريكا بأنها وصلت إلى أدنى مستوياتها من الثقة، وكما ذكرت الصحافة فإن الهدف من الزيارة كان الإعداد لمناورات النجم الساطع القادمة وكانت هذه المناورات قد بدأت فى صيف عام ١٩٨٠ بمناورات برية مشتركة تكررت فى أعوام ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ وفى عام ١٩٨٥ أضيفت القوات الجوية وفى عام ١٩٨٧ أضيفت القوات البحرية والقوات الخاصة وتكرر ذلك مرة أخرى فى عام ١٩٩٣، وفى عام ١٩٩٥ انضمت بريطانيا وفرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ذات المناورات، وبعدها فى عام ١٩٩٧ انضمت إيطاليا والكويت، وفى عام ١٩٩٩ جرت أكبر مناورات عسكرية فى العالم خارج حلف الأطلنطى شارك فيها ٧٣ ألف جندى أضيف فيها إلى ما سبق من الدول ألمانيا واليونان وهولندا والأردن فبلغ عدد الدول ١١ دولة بالإضافة إلى عدد غير قليل من المراقبين، ومن المؤكد أن مثل هذه النوعية من المناورات لا تجرى بين دول

تتراجع العلاقات الاستراتيجية فيما بينها كما زعم محرر الشئون الخارجية لصحيفة النيويورك تايمز أو كما زعم كثيرون ممن ردوا عليه فى مصر.

الوجه الرابع كما هو واضح من ثنايا المقال مثل النقيض لذلك كله فما أورده توماس فريدمان فى مقاله لا يحتمل اختبار ثلاثة أحداث تجمعت فى فترة أقل من أسبوع واحد فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية فلا مساعدى الرئيس الأمريكى ساخطون على مصر ولا الكونجرس الأمريكى يعتقد أن العلاقات الاقتصادية تجرى فى اتجاه واحد تقدم فيها أمريكا المعونة لمصر ولا تلقى إلا الجحود ولا العلاقات الاستراتيجية لم يعد لها معنى بعد انتهاء الحرب الباردة كما زعم بل هى العكس تتعمق يوما بعد يوم وعلى الجانب المصرى الآخر الذى كان محقا فى الرد على المقال إلا أن بعضه لم يكن محقا فى الشطط الذى يصل إلى حد القول أن الولايات المتحدة بعد أن أبادت الهنود الحمر استدارت لكى تبيد العرب باعتبارهم هنود حمر القرن الحادى والعشرين، السؤال الآن هو لماذا قفز الوجه الأخير لكى يغطى على كل الوجوه وما هى الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية التى تجعل مقالة واحدة أو عدة مقالات تخدش وتمزق ما فيها من أسس فريدة وما سر الفجوة بين القيادات والنخبة؟ كلها أسئلة تستحق الإجابة!



الحلقة المفقودة فى العلاقات المصـــريـــة ـ الأمـــريـــكـــيـــة

فجر المقال الذى نشره توماس فريدمان محرر الشئون الخارجية بصحيفة «نيويورك تايمز» فى الأول من أغسطس تحت عنوان «لعبة مصر» عاصفة من النقد فى الصحافة المصرية للكاتب وللإدارة الأمريكية وسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وفى العالم وسرعان ما انتقل الأمر إلى الصحافة العربية كلها التى وصفت المقال بأنه حملة أمريكية صحفية ضد مصر والتراشق الصحفى بين البلدين على أنه «أزمة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية».

وجاء حادث القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذى حدث قبل نشر المقال بشهر كامل ثم الإفراج عنه بعد عشرة أيام من نشر المقال بمثابة الزيت الذى صب على نار العلاقات بين القاهرة وواشنطن وبات الموضوع مقياسا للقدرة الأمريكية على الضغط على مصر، والطاقة المصرية على مواجهة الضغوط.

وبينما ذاعت تعبيرات حادة مثل «الحملة» و«الأزمة» و«المواجهة» و«الضغط» جرت وقائع أخرى قبل ظهور المقال وبعده كلها تشير إلى متانة العلاقة بين البلدين فى كل أبعادها الأساسية والاقتصادية عندما أرسل ٢٦ من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى المرموقين رسالة إلى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون يطلبون منه فتح المفاوضات مع مصر لإنشاء منطقة للتجارة الحرة والسياسية عندما بدأ إدوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى حملته فى الدول العربية للتشاور حول نتائج قمة كامب ديفيد بالقاهرة التى اعتبرها شريكا أساسيا فى عملية السلام، والاستراتيجية عندما قام الفريق تومى فرانكس قائد القوات المركزية الأمريكية بزيارة مصر للتحضير لمناورات «النجم الساطع» التى سوف تجرى بعد ١٥ شهرا.

هذه المفارقة الكبرى بين وصف العلاقات المصرية ـ الأمريكية وواقعها الفعلى تحتاج إلى تفسير خاصة أنها صارت نمطا ذائعا فيها على مدى أكثر من ربع قرن وبالتحديد منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، على مدى هذه الفترة الزمنية توثقت العلاقات بين مصر وأمريكا حتى وصفت بأنها «استراتيجية» و«خاصة» وحتى تعبر عن «التحالف» بينهما وظهر هذا فى المشاركة اللصيقة فى عملية السلام وحماية أمن الخليج من خلال الإعداد العسكرى أو المشاركة الفعلية فى الحرب والتعاون الاقتصادى الذى أخذ أشكالا للمعونة والتجارة الاستثمارية بالإضافة إلى قائمة طويلة للتعاون الأمنى وحماية الاستقرار فى الشرق الأوسط وفى العالم ومع ذلك وفى الجانب المقابل فإنه لا تمر ستة شهور كاملة دون أن تنفجر «أزمة من نوع ما تتحول إلى مواجهة إعلامية فى الصحافة وأحيانا لما هو أبعد فى قطاعات النخبة وخلال فترة لاتزيد على عام مضى فقط ظهرت ثلاث «أزمات» من هذا النوع، واحدة خصت موقفا أمريكيا من قانون الجمعيات الأهلية المصرى، والثانية منها كانت بعد سقوط طائرة شركة مصر للطيران فى رحلتها رقم ٩٩٠ من نيويورك إلى القاهرة والثالثة الأخيرة التى أتت فى أعقاب انتهاء قمة كامب ديفيد دون الوصول إلى نتيجة.

وبدراسة هذه «الأزمات» على مدى ربع قرن فسوف نجد أنها أخذت نمطا مستقرا خاصة فى حالة اكتمال «الأزمة» ووصولها إلى أكثر حالاتها نقاء وفى العادة فإنها تبدأ بخلاف سياسى حول موقف ما يتعلق بعملية السلام أو أمن الخليج أو الاستقرار فى الشرق الأوسط أو الأوضاع الداخلية فى مصر وهنا يحدث على الجانب الأمريكى سلسلة من المواقف يأخذ نقطة البداية فيها متحدث باسم البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية الذى يعبر فى قلق ما من الموقف المصرى وبعدها مباشرة تصدرمقالة فى صحيفتى «نيويورك تايمز» أو «واشنطن بوست» تنتقد الموقف المصرى وترده إما إلى عوامل داخلية تتعلق بالنظام السياسى أو إلى عوامل خارجية تتعلق بخوف مصر من فقدان دورها الإقليمى وفجأة تظهر ورقة أو دراسة يفرزها واحد من مراكز الدراسات العديدة فى واشنطن تشير إلى تغير جوهرى فى السياسة المصرية يعيدها إلى أجواء الستينيات أو إلى اللوبى الناصرى المتزايد دوره فى دائرة صنع القرار المصرى وبعدها تجتمع لجنة فرعية من اللجان الكثيرة فى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب فى جلسة استماع

لمناقشة الشأن المصرى وتذيع مناقشاتها المستفيضة والناقدة للموقف المصرى على نطاق واسع وفى كل هذه الأحوال لا ينسى أحد التذكير بالمعونات التى تقدمها أمريكا لمصر.

على الجانب المصرى يسير نمط آخر وفى العادة يأخذ شكل تصريح رسمى من وزير الخارجية يؤكد فيه السيادة المصرية ورفضه لأى تدخل فى الشئون الداخلية المصرية وبعدها مباشرة تدخل الصحافة القومية إلى الساحة بمساحات كبيرة من الهجوم على اتجاهات الهيمنة الأمريكية وتأثيرات اللوبى الصهيونى فيها والذى يجعل السياسة الأمريكية لعبة فى يد إسرائيل وهنا تجد صحف المعارضة الفرصة لتصعيد عباراتها الثقيلة التى تعود بالمسألة كلها إلى الطبيعة الإمبريالية للولايات المتحدة وتدخل الأحزاب وبعض الجماعات السياسية على الخط وربما مجلس الشعب لكى تندد بالمعايير الأمريكية المزدوجة ويعود الجميع بأصل المسألة إلى إبادة الأمريكيين للهنود الحمر ورغبتهم الحالية فى إبادة العرب على اعتبار أن فكرة الإبادة أصيلة فى الثقافة السياسية الأمريكية وفى العادة فإنه وسط كل ذلك يطالب الجميع بضرورة عقد القمة العربية والنظر بجدية فى إقامة السوق العربية المشتركة دون تأخير وتدخل الصحافة العربية والفضائيات العربية مؤخرا إلى الساحة لكى تبحث بجدية بالغة حقيقة «الأزمة» فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية وتتساءل عما إذا كانت قد وصلت إلى نقطة اللاعودة.

النمط الأمريكى والنمط المصرى عادة ما يستغرقان فترة لا تزيد على أسبوعين اللهم إلا فى حالات قليلة ارتقت واحدة منها إلى مرتبة الأزمة الفعلية عندما حدثت واقعة «أكيلى لاورو» والثانية عندما اختلفت الدولتان فيما يتعلق بتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وفيما عدا هاتين الحالتين فإن الاشتباك سرعان ما ينفض بعد مكالمة تليفونية بين رئيسى البلدين أو زيارة رسمية لأى من العاصمتين أو تطور مهم فى واحدة من المصالح المشتركة يستدعى التشاور اللصيق بينهما وبعدها تسكت المدافع الكلامية وتنتقل العلاقات المصرية ـ الأمريكية إلى حالة أرقى من التعاون فى جميع المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية حتى وصلت إلى الدرجة التى لا يوجد كثير من مثيلاتها فى علاقات البلدين الخارجية.

تفسيرات هذه المفارقة متعددة البعض يعود بها إلى الاختلافات السياسية

الطبيعية بين الدول فلا توجد دولتان فى العالم تتطابق سياستاهما بصورة كاملة وحتى العلاقات البريطانية ـ الأمريكية الفريدة من نوعها فإنها تتعرض لاختلافات فى الرؤى والمواقف والعلاقات المصرية ـ العربية كثيرا ما تعيش هذه الأجواء، البعض الآخر يأخذ ذلك خطوة أخرى ليعود بالمفارقة إلى الفارق بين الدولتين فأمريكا دولة عظمى ومصر دولة إقليمية وكلا المكانتين ترتب اعتبارات جيوسياسية وجيواستراتيجية مختلفة وأمريكا دولة فنية رأسمالية متقدمة صناعيا وتكنولوجيا ومصر دولة تنتمى إلى العالم النامى الذى لايزال يتحول نحو اقتصاد السوق وهو ما يرتب كثيرا من الحساسيات واختلافا فى التوقعات والولايات المتحدة دولة ديمقراطية معقدة التركيب بين مصالح داخلية كثيرة ومصر دولة تتحول نحو الديمقراطية وبسيطة التركيب مما يرتب اختلافا فى سرعة وطريقة الاستجابة للمتغيرات والثقافة السياسية فى واشنطن ترجع إلى دولة حديثة بلا تراكمات تاريخية وفى مصر فإنها تقوم على دولة عريقة فى القدم وتتشابك فيها الهوية والتاريخ بصورة عميقة وهذا يفتح الباب لكل أنواع سوء الفهم واختلاف موجات الحديث والتصريح والبعض الثالث يعود بالمفارقة كلها إلى إسرائيل فهى الغائب الحاضر فى كل العلاقات المصرية ـ الأمريكية وحولها فى العادة تدور كل الزوابع والعواصف وهنا فإن أصل الحكاية ليس الخلافات المصرية ـ الأمريكية وإنما التناقضات المصرية ـ الإسرائيلية.

كل هذه التفسيرات لها جدارتها وربما تشرح بعدا أو أبعادا من المفارقة المشار إليها ولكن جميعها ليس كافيا فالخلافات السياسية بين الدول لاترتب بالضرورة حالات الالتهاب التى تطرأ على العلاقات المصرية ـ الأمريكية وإنما يتم التعامل معها بأدوات سياسية ودبلوماسية ونادرًا ما وجدنا مثل هذا النمط فى العلاقات الأمريكية ـ الهندية على سبيل المثال والتى حتى وقت قريب كانت علاقات متوترة من الأصل كما أن الفارق بين البلدين من حيث الوضع الدولى ودرجة التقدم والثقافة السياسية والنظام السياسى هو أساس العلاقات الدولية كلها ونادرًا ما وجدنا ما يحدث بين مصر وأمريكا يحدث بين واشنطن وجاكرتا أو بين الولايات المتحدة وفرنسا أو عبر المحيط بين أمريكا والمغرب ورغم أهمية البعد الإسرائيلى فى العلاقة فإن النمط المتواتر للتعامل مع الخلافات المصرية ـ الأمريكية لانجده على سبيل المثال فى العلاقات الأمريكية

ـ السعودية مع ما هو معروف عن أن الموقف السعودى من إسرائيل لا يختلف كثيرًا عن الموقف المصرى.

وبالطبع فإن كل علاقة بين دولتين ـ كما هو الحال بين اثنين من البشر ـ هى فريدة بشكل ما ولا تتطابق بالضرورة مع أية علاقات أخرى ولكن الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية أن النخب السياسية فى البلدين لم تبذل جهدًا كافيًا لاستيعاب وفهم هذا التفرد فتعود بسهولة شديدة إلى فترة الحرب الباردة بالنسبة لأمريكا وإلى الفترة الاستعمارية بالنسبة لمصر وفى كثير من الأحيان لايعرف الكثيرون على الجانبين المعلومات الأساسية عما يجرى حقا بين البلدين فالصحفى توماس فريدمان لايعرف ما حجم المعونات التى قدمتها بلاده لمصر والرقم الذى ذكره ٣٠ مليار دولار يزيد سبعة مليارات على إجمالى المعونة الاقتصادية ورغم معرفته الوثيقة بالشرق الأوسط فإنه ـ وبطريقة لا تخلو من سوء نية ـ تجاهل تماما التعددية السياسية والصحفية واستقلال القضاء فى مصر وعلى الجانب المصرى فقد كان وصف مقال «لعبة مصر» بأنه «حملة صحفية» على مصر لايخلو من مبالغة شديدة حتى لو أضفنا لها مقالتى هوجلاند وسافير وافتتاحية «نيويورك تايمز» الخاصة بالموضوع فالآلة الإعلامية الأمريكية أكبر من ذلك بكثير كما أن التجاهل الكامل لكل ماحدث قبل المقال وبعده خلال أسبوع واحد جعل بلدا بحجم وموقع وثقل مصر يبدو كما لو كانت مقالة أو أكثر تكفى لالتهاب أعصابه بعيدًا عن واقع العلاقات الفعلية، وعلى الجانبين فإن أحدًا لم يبذل جهدًا كافيًا لفهم الآخر لتاريخه ونظامه السياسى وحساسياته.

ورغم وجود عدد من الدارسين الأمريكيين لمصر فإن عددهم قليل ولايقارن بالعدد المخصص لتركيا أو الهند أو حتى نيجيريا وفى مصر لايوجد كتاب واحد باللغة العربية مخصص بالكامل للنظام السياسى الأمريكى وأول رسالة دكتوراه عن الكونجرس الأمريكى جرت مناقشتها منذ شهور فقط فى جامعة القاهرة بعد أكثر من ربع قرن من العلاقات الاستراتيجية، هناك إذن نقص كبير فى المعرفة حاولت جلسات الحوار الاستراتيجى بين وزارتى الخارجية المصرية والأمريكية أن تتخطاه فيما يتعلق بالبيروقراطية فى مصر وأمريكا، ولكن النخب بقيت بعيدة عن الحوار ولايزال ظنها أن بلدها تعطى أكثر مما تأخذ رغم مخالفة ذلك لكل ماهو معروف فى العلاقات الدولية ولذا فإن المفارقة مستمرة والحلقة المفقودة على الأرجح سوف تظل مفقودة وواقعة توماس فريدمان ربما لن تكون الأخيرة!

انتخابات مصر وأمريكا

مصادفة الزمن وحدها هى التى جمعت الانتخابات الأمريكية للرئاسة والكونجرس، والانتخابات المصرية للمجلس التشريعى وكلاهما سوف يصل إلى النتيجة مع حلول شهر نوفمبر القادم بعد حملة طويلة نسبيا تستمر خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر، وبعدها تحصل الولايات المتحدة على رئيس وكونجرس جديدين، وتحصل مصر على مجلس شعب، من المرجح أنه سوف يكون مختلفا عن سابقه بسبب الإشراف القضائى وإجراء عملية الاقتراع على فترة ثلاثة أسابيع فى سابقة جديدة فى التاريخ السياسى المصرى.

وفيما عدا هذه المصادفة الزمنية فلايوجد الكثير الذى يجمع بين العملية السياسية هنا وهناك، فالنظام السياسى والثقافة السياسية والظروف الخاصة بكل بلد تقطع باستحالة المقارنة بين ما سوف نصل إليه على ضفاف النيل، وما سوف يصلون إليه على شاطئ البوتاميك، وبرغم ذلك فإن هناك الكثير الذى يمكن تعلمه ونحن على أبواب مرحلة جديدة نأمل، كما يأمل كثيرون، أن تشكل إضافة وخطوة إلى الأمام على طريق الديمقراطية فى مصر.

فمنذ بدأت تجربة التعددية الحزبية والسياسية فى مصر، انشغلت الأحزاب والقوى السياسية المختلفة بشكل العملية الانتخابية وكيفية تحقيق الحياد والنزاهة لها، ومن هنا تقدمت قضية الرقابة على الانتخابات وتنقية جداول الناخبين والفرص فى أجهزة الإعلام التى تملكها الدولة، ومواقف أجهزة الأمن والحكم المحلى على كل ما عداها من قضايا.

وفى خضم الاتهامات بالتزوير والطعون والطعون المضادة، والادعاءات بطغيان حزب الأغلبية الوطنى الديمقراطى، وحصوله على مالاينبغى الحصول عليه من امتيازات والادعاءات المقابلة من الحزب الحاكم بضعف أحزاب

المعارضة وفشلها فى تعبئة الجماهير، ضاع وسط ذلك كله الغرض الأساسى من العملية الانتخابية كلها وهو الإجابة على السؤال: ما الذى سوف نفعله إذا ما حصلنا - أحزابا أو مستقلين - على ثقة الشعب بعد الفوز فى الانتخابات المقبلة؟ وحتى لا يسىء أحد الفهم للمقصد والنية، فإن طرح السؤال فى هذا المقام ليس. هدفه التقليل من أهمية الشكل، فبدون انتخابات نزيهة ومقبولة من كل أطراف الساحة السياسية، فإن المضمون يصبح بغير معنى بعد أن فشلنا فى التعبير عن الشعب وتفضيلاته وخياراته، ولكن ذلك سوف يعيد علينا السؤال بإلحاح مرة أخرى كيف يصدر الشعب قراره بالتفضيل والاختيار، وما هى الأسس التى بمقتضاها سوف يفضل ويختار؟

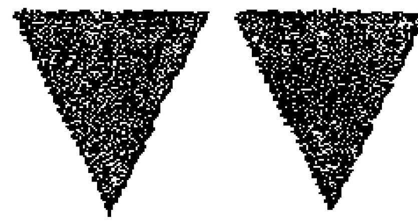
الشائع فى بلادنا أن السؤال غير مطروح على الاطلاق، فالناس تختار إما عن هوى حزبى فى أحوال قليلة ترتبط بتفضيل المبادئ التى يعلنها كل حزب، أو عن هوى شخصى فى أحوال كثيرة تعود إلى الثقة فى المرشح ومدى ما يستطيع تقديمه لمواطنى دائرته الانتخابية من خدمات، ولما كان الأمر كذلك فإن وزن الروابط العائلية، وأحيانا القبلية تلعب دورًا كبيرًا فى الخيارات والتفضيلات الشعبية، هذه الاعتبارات على أهميتها لا تفسر إلا بعضا من الصورة، فالثابت أن المصريين عازفون عن الارتباط بالأحزاب السياسية، ووفق أكثر التقديرات تفاؤلا فإن الأحزاب المصرية الخمسة عشر لايزيد عدد المرتبطين بها فعلا أو قولا على ١٠٪ ممن هم فى سن التصويت، والثابت كذلك أن الروابط العائلية والقبلية ترتبط بالريف المصرى، وتختلف درجة حدتها بين شمال مصر وجنوبها،والأهم أن أغلبية المصريين يعيشون الآن فى الحضر والمدن الكبيرة وكلها كانت عازفة عن المشاركة فى كل الانتخابات السابقة، ليس فقط بسبب عدم الثقة فى الشكل، ولكن أيضا بسبب غياب المضمون، معنى ذلك أنه توجد نسبة غير قليلة من المصريين ربما تشكل الأغلبية النسبية تتطلع إلى أن تكون خياراتها وتفضيلاتها مستندة إلى ما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هنا فإن المقصود ليس قيام كل حزب بطرح برنامج انتخابى كما جرت العادة فى الانتخابات الماضية يضم عبارات فضفاضة عن العدالة والحرية ونصرة الكادحين ودور مصر الإقليمى، وإنما طرح سياسات وبدائل محددة خاصة بالضرائب والتعليم والتكنولوجيا والأمن القومى، وربما يفيدنا فى هذه

الحالة التعلم مما يجرى حاليا فى الولايات المتحدة وانتخاباتها، فليس صحيحا على إطلاقه ما هو شائع لدينا أن الانتخابات الأمريكية تجرى بين وسائل الإعلام وأدوات صناعة الرئيس وتلميعه، والقوى الاقتصادية الكبرى التى تملك المال والجاه، وإنما تجرى أيضا بين سياسات وبدائل مطروحة على الرأى العام يختار منها مصالحه، وتكون وظيفة المثقفين ووسائل الإعلام فحصها وتمحيصها وتحقيق ما فيها من حقيقة أو زيف، وعلى سبيل المثال فإن واحدة من أهم قضايا الحملة الانتخابية الراهنة تتعلق بماذا يفعل الأمريكيون فى فائض الموازنة وقدره ٦,٤ تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وكيف يمكن توزيعه بين الأهداف القومية المختلفة من الضمان الاجتماعى إلى الرعاية الصحية إلى التعليم إلى الدفاع إلى الطاقة والبيئة وبقية القضايا الملحة على المجتمع الأمريكى فى هذا المثال فإن الديمقراطيين والجمهوريين يتفقون على شىء واحد وهو تكريس أكثر قليلا من نصف المبلغ أو ٤,٢ تريليون دولار للضمان الاجتماعى، وبعد ذلك يختلفون على كل شىء، فالجانب الأعظم من الباقى ينفق لدى جورج بوش الابن على تخفيض الضرائب، أما آل جور فهو يقدم نسبة أقل كثيرا من تخفيض الضرائب، ولكنه يزيد من الإنفاق الحكومى على الصحةوالتعليم والدفاع والطاقة والبيئة، ولكن الخلاف لا ينتهى عند التوجه العام الذى يجعل الجمهوريين يتركون المال للأفراد لكى يقرروا كيف ينفقونه باعتبارهم الأكثر حكمة ومعرفة بمصالحهم، ويجعل الديمقراطيين يؤمنون بضرورة تدخل الدولة فى مجالات تعطى الأفراد، خاصة الفقراء منهم قدرة أكبر على التعامل مع عالم متغير، ولكنه يستمر فى داخل كل بند من هذه البنود وكيفية تطبيقها، وهنا يأتى دور أجهزة الإعلام التى أخذت برنامج بوش وجور، كما فعلت مجلة التايم ووجدت أن التخفيض الهائل الذى يقترحه بوش لايفيد إلا هؤلاء الذين تزيد دخولهم على ربع مليون دولار سنويا، أما الذين تقل دخولهم عن ٢٢ ألف دولار سنويا فإنهم لا يحصلون على شىء، أما برنامج جور فهو يحقق العكس تماما حيث لايحصل الأغنياء على شىء بينما يستفيد الفقراء خفضا فى الضرائب قدره ٨٧٨ دولارًا فى العام، أما بالنسبة للطبقة المتوسطة والتى تقل دخولها عن ٦٠ ألف دولار تقريبا فى العام فإنها توفر ١٩٥٠ دولارًا لدى جور و١٤٠٠ دولارًا لدى بوش، بالطبع فإن الخلاف هنا ليس بسيطًا كما

يعتقد البعض بين من يريدون تدخل الدولة ويحبون الفقراء، ومن يريدون دولة غير متدخلة ويحبون الأغنياء، فالجمهوريون يعتقدون أن تخفيف العبء الضريبى على الأغنياء يعنى توجيه فائض أكبر للاستثمار الذى يعود فى النهاية على الفقراء فى شكل فرص عمل وبضائع وسلع وخدمات أرخص أما الديمقراطيون فيعتقدون أنه مالم يكن الفقير معدا تعليميا وصحيا ويعيش فى بيئة نظيفة، فإنه لن يجد مكانا فى الاستثمارات التى يتيحها الأغنياء والرأسماليون.

وهكذا يمضى النقاش والحوار فى كل القضايا الأخرى فهناك من يريد برنامجا طموحا للدفاع الصاروخى، وهناك من يريد برنامجا محدودا وحوارا دبلوماسيا مع الدول الأخرى خاصة روسيا فى هذا الشأن، وهناك من لايريد مثل هذا البرنامج على الإطلاق، ومن الممكن أن يمتد الحوار والنقاش ذاته إلى أصل الموضوع وهل تنجح أمريكا فعلا فى تحقيق هذا الفائض أم أن هناك ظروفا غير متوقعة قد تمنع تحقيق هذا الحلم الجميل، الأمر المهم هنا أن المواطن سوف يسمع كل ذلك، ويراقب كل المناظرات بشأنها، وبعدها يتخذ قراره عند صناديق الانتخاب حسب مصالحه الشخصية وما يعتبره المصالح العليا للوطن، ولكنه عند اختياره يعلم أن هناك ثمنا مدفوعا لهذا الاختيار، فإذا اختار أن يحصل على تخفيض للضرائب يتصرف فيه حسبما يرى، فإنه يعرف أنه لن يحصل على خدمات صحية أرقى، وهكذا. هذا ما نريده فى الانتخابات المصرية المقبلة، فإذا كنا تحررنا ولو بقدر من مشكلات الشكل بسبب الإشراف القضائى على الانتخابات، فقد آن الأوان للدخول فى المضمون والموضوع، هذا إذا كان هناك مضمون وموضوع؟!



تقرير من واشنطن

فى مقال الأسبوع الماضى تمت الإشارة إلى أننا رغم زيوع القول بأن لمصر ثلاث دوائر للسياسة الخارجية هى الإفريقية والعربية والإسلامية، إلا أنه بمعايير المصالح المشتركة، والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فإن لمصر دائرتين أخريين هما الولايات المتحدة وأوربا أو الاتحاد الأوربى على وجه التحديد. وربما لا يكون ذلك مقبولاً من كثير على أساس أن الدائرة فى السياسة الخارجية تقام من جانب على أساس الهوية وهو ما يضم عناصر أخرى منها التاريخ والدين والامتداد الجغرافى من جانب آخر وهو ما يقود إلى المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ورغم وجاهة ذلك، فإن واقع العلاقات الدولية جعل من المصالح والتفاعلات أساساً لدوائر الاهتمام ورسم السياسة، ومن المؤكد أن الدائرة الأكبر فى السياسة الخارجية اليابانية هى الدائرة الأمريكية بكل ما فى ذلك من أبعاد استراتيجية وتجارية واستثمارية، وكذلك الحال مع الصين رغم تناقضات شتى فى العلاقة، ولكن حجم التواصل أو حجم الاستثمارات، ولقاءات الزعماء والقادة، وحجم التداخل العام يجعل واشنطن دائرة اهتمام وتركيز بالنسبة لبكين. والحقيقة أن وجود التناقضات والخلافات أحياناً ما تكون أساس فكرة الدائرة، ولعل مصر اكتشفت ذلك عبر مسيرة طويلة للنظام العربى، وينطبق نفس الشىء على الدائرتين الإفريقية والإسلامية. وبوجه عام فإن ثورة الاتصالات والمواصلات وحركة رأس المال العالمى، والعولمة بشكل عام، جعلت من عنصرى الهوية والاتصال الجغرافى يعملان بصورة مختلفة ومن خلال تحقيق مزايا تنافسية تربط الدائرة الخاصة بهما بدوائر أوسع فى العالم.

الدائرة الأمريكية فى السياسة الخارجية المصرية نمت واتسعت بشدة خلال

العقود الثلاثة الماضية، وهى تتطلب مثلما هو الحال مع الدوائر الأخرى متابعة ومراقبة خاصة فيما يتعلق بالإدراك الذائع فيها عن مصر ودورها وحالتها. ولأن الولايات المتحدة دولة تلعب فيها وسائل الاتصال والمعرفة دوراً أكبر من أى دولة أخرى، وبالتأكيد أكبر من الدوائر الأخرى للسياسة الخارجية المصرية، فإن المعلومات غير الدقيقة، والمعرفة المشوهة، وعدم الفهم للظروف الداخلية لدينا، يؤدى فى النهاية إلى صعوبات فى تحقيق المصالح الوطنية والقومية. وقد سبق فى هذا المكان أن تعرضنا لبعض التصورات والمدركات الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط عامة، ومصر خاصة، ومن خلال التعرض لتقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى عام ٢٠١٥، وشهادة چورج تينيت رئيس الوكالة أمام لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى، وكانت النتيجة فى التقرير والشهادة سلبية.

وبالطبع فإن التقرير والشهادة ليسا هما وحدهما المحددات للسياسة الأمريكية، أو حتى الصورة الأمريكية عن مصر، فهناك عوامل ومدخلات أخرى تدخل فى عملية تشكيل العلاقة، ومع ذلك فإن متابعة كل ذلك ضرورى، ومراقبته واجبة، ولا ينطبق ذلك على الدائرة الأمريكية وحدها بل على كل الدوائر الأخرى. وفى الأسبوع الماضى قام كاتب هذه السطور بزيارة إلى واشنطن للمشاركة فى ندوة عن مصر فى مركز المريديان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية للحديث عن الدور المصرى فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد السلام (هذا إذا حدث سلام!)، وإلقاء محاضرة فى جلسة مشتركة بين معهد بروكينجز وكرسى أنور السادات فى جامعة ميلايلاند عن العلاقات المصرية ـ الأمريكية. وقبل السفر، وللتجهيز للحدثين، كان ضرورياً الاطلاع على موقع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على شبكة الإنترنت فيما يخص مصر، وكانت النتيجة غير سارة، وتعزز نفس الانطباعات التى سبق ذكرها والصادرة عن الوكالة.

فرغم أن افتتاحية موقع مصر ذكرت أن مصر تمثل واحدة من الحضارات العظمى الأربع فى التاريخ، وقدمت للحضارة الغربية الكثير فى مجالات التكنولوجيا والعلوم والفنون، إلا أن ما أتى بعد ذلك لم يكن إيجابياً بالمرة. فمصر دولة تتعرض للجفاف بشكل دورى، والزلازل متكررة وحادة (فى حدود العلم لم تتعرض مصر لزلزال كبير خلال النصف قرن الأخير إلا مرة واحدة فى عام

١٩٩٢)، والفيضانات، والسيول، والنشاط البركانى(!)، وتتعرض لرياح الخماسين فى الربيع، بالإضافة إلى عواصف رميلة وترابية. القارئ المصرى لكل ذلك سوف يصاب بالدهشة لما يعرفه من اعتدال المناخ المصرى بشكل عام مقارنة بالدول الأخرى، ولكن القارئ غير المصرى ربما يتولد لديه انطباع آخر سلبى فى أغلبه خاصة عندما تتوالى المعلومات عن التدهور البيئى، والتعثر الاقتصادى، والانفجار السكانى رغم أن الزيادة هى ١,٨٪ (الأرقام المصرية هى أن معدل الزيادة السكانية هو ٢٪). ولكن مما يلفت النظر أكثر «ملاحظة» جغرافية جاءت على الوجه التالى: «تتحكم (مصر) فى شبه جزيرة سيناء، وهى الجسر الوحيد الذى يربط إفريقيا وبقية المشرق، كما تتحكم فى قناة السويس وهى أقصر رابط بحرى بين المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط، ويشكل حجمها وجوارها إلى إسرائيل دورها الرئيسى فى الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط».

الموقع الاستراتيجى المصرى، وجوارها لإسرائيل ـ حسب قراءة موقع الإنترنت لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ يشكلان أهمية دور مصر فى الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط ولكن ما بعد ذلك فلا يوجد الكثير الذى يلفت الانتباه. ولعل ذلك هو ما يفسر المقولة الذائعة فى واشنطن، وتعززها وتغذيها مؤسسات بحثية يهودية فى معظمها، أن مصر متخوفة من السلام فى المنطقة، والأهم أنها غير قادرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة فى مرحلة ما بعد التسوية السياسية للصراع العربى ـ الإسرائيلى. ومن هذه المقولة تتولد مقولات كثيرة عما يسمونه وضع مصر لعقبات فى طريق السلام، والعجز عن المنافسة فى ظروف تسودها الجغرافية الاقتصادية وليس الجغرافيا السياسية.

وبالطبع فإن القضية هنا ليست مدى صحة كل ذلك، فالموقف المصرى من السلام وما بعده معروف، ولكن القضية مرة أخرى هى أن ذلك هو « الإدراك» الشائع فى واشنطن فى هذه المرحلة التى تصل فيها عملية السلام إلى أسوأ مراحلها، وما يضاعف من سلبية هذا «الإدراك» أنه لا يقوم فقط على رؤية معاكسة للدور المصرى، وإنما أيضاً على رؤية متحاملة على الأوضاع السياسية والاقتصادية المصرية الداخلية، تخلط بينها وبين الانطباعات الشائعة عن دول عربية أخرى. فالتعبيرات الذائعة عن النظام السياسى المصرى تتجاهل تماماً التطورات فيه خلال العقدين الأخيرين، وتشكل صورة تقترب من اضطرابات

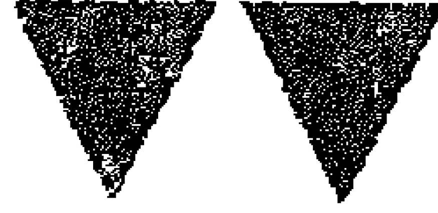
القصور فى الدولة العثمانية، والصيغة الأمنية التحكمية الذائعة فى أكثر من دولة فى المنطقة.

أما النظام الاقتصادى ومحاولات الإصلاح فيه لا تبدو متعثرة فقط، ولكن الأهم أن هناك غيابًا لإرادة الإصلاح والتحول نحو اقتصاد السوق مع وجود غياب كامل للقاعدة السياسية التى تدفع فى اتجاهه مهما كانت هناك نوايا طيبة، على مستوى الوزارة والقيادة السياسية. ومن المؤكد أن الأرقام الأمريكية عن الحالة الاقتصادية المصرية تختلف كثيراً عما هو شائع لدينا، فمعدل النمو الاقتصادى ليس كما نقول فى وزارة الاقتصاد أنه وصل إلى ٦,٥٪ فى العام الماضى، ولكنه يتراوح بين ٣ و ٤,٥٪ خلال السنوات الماضية، ومعدل البطالة ليس ٨٪ كما تقول الحكومة المصرية، ولكنه ٢٤٪، والفقراء فى مصر لا يتناقصون وإنما يتزايدون وبعد أن كانوا يشكلون ٣٠,٨٪ من السكان فى عام ١٩٩٠ باتوا يشكلون ٣٧,٣٪ من المصريين الآن.

ومرة أخرى فإن الحقيقة هنا ليست سلامة الأرقام الأمريكية، أو الأرقام المصرية، ولكن المهم هنا هو وضع كل ذلك فى الإطار الاستراتيجى الأوسع للعلاقات المصرية الأمريكية التى يبدو أنه يتحكم فيها قطبان متنافران، أولهما علاقة استراتيجية وثيقة تكثفت خلال الربع قرن الماضى حول قضايا السلام وأمن الخليج والاستقرار فى الشرق الأوسط وفى العموم كل ما يتعلق بالجغرافيا السياسية على مستوى المنطقة. هذه العلاقة غالباً ما تنعكس فى تصريحات القيادات السياسية والمسئولين لكى تصفها بأنها خاصة، واستراتيجية، ووثيقة، وربما تحالف. وثانيهما إدراك سلبى فى العموم لدى كل طرف بالنسبة للطرف الآخر، وإذا كنا ركزنا هنا على الإدراك الأمريكى لمصر، فإن الإدراك الشائع لدى النخبة المصرية عن الولايات المتحدة لا يقل سلبية، ولكن ذلك موضوع آخر. وربما كان ما يهمنا الآن، خاصة مع قرب زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى مطلع الشهر القادم، هو أن يكون لدينا معرفة كاملة بكل ما يجرى فى واشنطن فالعلاقات بين الدول ليست أبدية، ولكنها دوماً متغيرة حسب تغير المدركات والمصالح. وما نعرفه من الخبرة التاريخية أن مثل هذه المفارقات لا تستمر إلى الأبد، وهى إما أن تقود المصالح إلى تصحيح المدركات ووضعها فى خدمة العلاقات الاستراتيجية، أو أن يحدث العكس وتفسد المدركات العلاقة.

وعندما يحدث ذلك فيما يتعلق بمنطقة متقلبة مثل الشرق الأوسط، ومع قيادة يمينية جديدة فى الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن المتابعة ضرورية.

وربما يرى بعضنا أن الموضوع لا يهمنا من قريب أو بعيد، وأنه يمكن ببساطة أن تذهب الولايات المتحدة إلى الجحيم بأفكارها ومدركاتها، ولكن المسألة ليست بهذه السهولة، ولا يمكن لدولة فى العالم، بما فيها من هم أكبر من مصر حجماً وقدرات، أن تتجاهل دور الولايات المتحدة وموقعها فى النظام العالمى، وبالتأكيد بالنسبة لدورها فى الشرق الأوسط وما عرض هنا هو نوع من التنويه والتقرير لمن يهمه ويلزمه الأمر.



الدائرة الأمريكية

عندما هبطت طائرة الرئيس حسنى مبارك فى قاعدة أندروز الجوية قرب واشنطن العاصمة فى الولايات المتحدة أول أمس فى زيارة تستغرق أسبوعاً كاملاً حافلاً باللقاءات المتعددة، كان ذلك يعلن عن المدى الذى وصلت إليه العلاقات المصرية الأمريكية بعد أكثر من ربع قرن من التفاعلات الكثيفة التى أعقبت حرب أكتوبر المجيدة والتى اصطدمت فيها مصر مباشرة بالسلاح الأمريكى. فرغم أن لقاء الرئيس اليوم بالرئيس چورچ ووكر بوش يمثل الذروة الرسمية لرحلته، فإن ما حدث قبله، وسوف يحدث بعده من لقاءات واجتماعات مع أعضاء الكونجرس والغرف التجارية والمجتمع المدنى وقيادات الشركات الأمريكية والمثقفين والأكاديميين الأمريكيين يعكس ليس فقط الأبعاد المتعددة للعلاقات بين البلدين، وإنما أيضاً تعقد عملية صنع القرار الأمريكى إلى الدرجة التى لا تستدعى وجود المباحثات والمفاوضات مع الحكومة الأمريكية وحدها، وإنما مع طائفة طويلة وعريضة من اللاعبين المؤثرين فى القرار. وحتى نقرب الصورة لتكون أكثر وضوحاً، فإن الرئيس مبارك يقوم بزيارات كثيرة لعدد كبير من الدول، ولكن فى العادة فإن هذه الزيارة لا تستغرق أكثر من يومين عندما يكون عدد المشاركين فى صنع القرار محدوداً، وفى أحيان ليوم واحد بل أحياناً ساعات معدودة عندما يكون صانع القرار لاعبًا واحدًا يقابله الرئيس وبعدها تنتهى الزيارة بعد أن حققت أغراضها كاملة.

ولكن فترة زيارة الرئيس وتعدد لقاءاته تعكس إلى أى حد أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة واحدة من دوائر السياسة الخارجية المصرية الحيوية. وقد جرت العادة فى مصر منذ منتصف الخمسينيات، ومنذ صدور كتاب فلسفة الثورة للرئيس جمال عبدالناصر على وجه التحديد على تحديد دوائر السياسة الخارجية

المصرية بثلاث دوائر هى العربية والإفريقية والإسلامية. وكان ذلك يستند إلى ثلاثة معايير أولها الجغرافيا التى تربطنا بالعالم العربى شرقاً وغرباً وجنوباً، وبإفريقيا حيث ينبع نهر النيل شريان الحياة والنماء والحضارة فى مصر. وثانيها التاريخ الذى خلقت فيه الجغرافيا مصالح استراتيجية مشتركة مع الامتداد العربى والإفريقي تعاقبت عليها الدهور والأزمان تعيد تشكيلها فى كل عصر ولكن فى كل الأحوال تبقى ضرورتها وحيوتها للأمن المصرى.

وثالثها الهوية الثقافية و الحضارية التى تولدت عن اللغة والدين، وكلاهما مع العالم العربى، وأحدهما وهو الدين مع العالم الإسلامى خلق تراثاً مشتركاً بالانتماء والذاتية. وفى النهاية فإن كل دائرة من الدوائر الثلاث تجسدت فى تنظيم إقليمى يعبر عنها، ويكون لمصر فيها دورها المقدر، فالدائرة العربية استقرت مؤسسياً فى الجامعة العربية، والدائرة الإفريقية فى منظمة الوحدة الإفريقية، والدائرة الإسلامية فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

العلاقات المصرية الأمريكية لا يوجد فيها أياً من الأسانيد الثلاثة، فالجغرافيا غير موصولة اللهم إلا إذا اعتبرنا وجود حاملات الطائرات الأمريكية فى البحر الأبيض والأحمر والأقمار الصناعية الأمريكية فيما وراء الكرة الأرضية فوقنا نوعاً من القرب الجغرافى، والتاريخ بالتأكيد ليس واحداً بل إنه فى كثير منه انفصام لا صلة، اللهم إلا إذا أخذنا فى الاعتبار أكثر من ربع قرن من الزمان تولدت فيه مصالح مشتركة بأكثر من المصالح المتنافسة، والهوية بعيدة بعد السماء السابعة عن الأرض اللهم إلا إذا أخذنا فى الاعتبار ما أدخلته الثقافة الأمريكية على العالم كله من تأثيرات فى الاستخدامات اللغوية والفكرية والاقتصادية. ولكن بعيداً عما قد يعتبره البعض تعسفاً فى تعريف الجغرافيا والتاريخ والهوية، فإنه بات من المؤكد أن كثافة التفاعلات الإيجابية والسلبية بين طرفين دوليين أو أطراف متعددة تخلق بدورها منظومة خاصة بها لا يجعل إطلاق مفهوم الدائرة عليها نوعاً من المبالغة.

وهنا تبدو الدائرة الأمريكية حيوية تماماً لمصر، فالولايات المتحدة هى الشريك التجارى الأول لمصر بين الدول من حيث الصادرات والواردات و بحجم تجارة كلية يصل إلى ثلاثة مليارات دولار، وهى أيضاً المستثمر الأول فى مصر بين الدول بما يزيد على مليارين من الدولارات، وهى المانح الأول للمعونة لمصر

بما تعدى ٢٥ مليار دولار من المعونة الاقتصادية وأكثر من ٢٧ مليار دولار من المعونة العسكرية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى الآن. وبينما كانت التجارة والاستثمارات والمعونة مساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية المصرية خلال الربع قرن الأخير، فإن المعونة العسكرية ساهمت بقدر حيوى فى حماية الأمن المصرى، وهو ما يفسر الموقف الحازم الأخير للرئيس حسنى مبارك عندما تردد أن شارون حاول إثناء الولايات المتحدة عن هذه المعونة حيث قال إن ذلك إذا صح سوف تعتبره مصر موقفاً عدائياً يستوجب رداً مناسباً. لم يكن الموضوع هنا عملية السلام، ولا الانتفاضة الفلسطينية، ولا الموقف من العراق، أو أياً من الموضوعات الكثيرة الموجودة على قائمة العلاقات المصرية الأمريكية، وإنما كان الموضوع هو الأمن المصرى والعوامل المؤثرة على كفاءة قواتها المسلحة التى لا تصح معها مناورة، وهو الأمر الذى فهمته إسرائيل والولايات المتحدة فوراً وجاء النفى لما تردد وما قيل.

هذا الحجم غير المعتاد من التفاعلات الاقتصادية والأمنية فى العلاقات المصرية الأمريكية استند إلى توافق سياسى تمتع بدرجة معقولة من الاستمرارية حول عملية السلام فى الشرق الأوسط وأمن الخليج والاستقرار فى الشرق الأوسط. ولكن هذه الاستمرارية لم تكن سلسة فى كل الأحوال، فقد كان التقدير والتكييف للأهداف فى واقعها على أرض الشرق الأوسط مختلفاً فى أحيان كثيرة عنه فى شمال أمريكا، كما أن الدائرة الأمريكية تناقضت أحياناً مع الدوائر الأخرى للسياسة الخارجية المصرية، وفى كثير من الأوقات كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الأكثر من عادية مفسدة لهذا التوافق. ومع ذلك فإن الخلاف، بقدر التوافق، خلق شبكة أخرى من التفاعلات السياسية والاستراتيجية للتعامل معها وتسويتها وإعادتها إلى الطريق، وتداخلت فيها عناصر كثيرة فى أمريكا ومصر، بعضها رسمى وبعضها الآخر غير رسمى يشمل القوى السياسية والمجتمع المدنى و الصحافة والإعلام.

ففى مصر توجد، كما فى الولايات المتحدة، قوى تعترض على أساسيات العلاقات المصرية الأمريكية لأنها ترى لأسباب سياسية وفكرية واستراتيجية أن الولايات المتحدة ما هى إلا خصم لمصر وفى كثير من الأحيان عدو ينبغى النضال ضده. ورغم ذلك فإنه نادراً ما نجد من هذه القوى اعتراضاً مباشراً على العلاقات

التجارية والاقتصادية بين البلدين، وبالتأكيد فإن تياراً كاملاً لم يتولد من هذه القوى ينادى بوقف المعونة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية لمصر، بل إن الأكثر تطرفاً منهم والذى طالب بعدم استبعاد خيار الحرب فى إدارة مصر للصراع العربى الإسرائيلى خلال المرحلة الأخيرة كان يعلم تماماً أن الحرب إذا ما حدثت سوف تكون أدواتها أسلحة أمريكية. وفوق ذلك كله أن الاعتراض على الدائرة الأمريكية فى السياسة الخارجية المصرية لم يكن دوماً لصالح دوائر أخرى. وعلى سبيل المثال ومن خلال تحليل المضمون للصحف والكتابات فإن التيار الناصرى القومى يولى جل اهتمامه فى صحفه للعداء مع الولايات المتحدة، ولكنه نادر الحديث عن الروابط العربية، اللهم إلا إذا اعتبرنا الإشارة من وقت لآخر إلى السوق العربية المشتركة وغياب الإرادة السياسية بشأنها نوعاً من التركيز على الدائرة العربية. وتسرى نفس الملاحظة على التيار الإسلامى، فنقده للولايات المتحدة يفوق بكثير اهتمامه بالرابطة بين الدول الإسلامية وما يجرى فيها من تطورات إيجابية أو سلبية. وبشكل ما فإن كلا التيارين اعتبر الدائرتين العربية والإسلامية من بديهيات السياسة الخارجية المصرية بغض النظر عن حجم وعمق التفاعلات الموجودة فى كل دائرة وكيف يكن تطويرها. والمدهش أن أكثر التيارات تطرفاً فى الساحة السياسية المصرية بين الأقباط والمسلمين وجدت لنفسها موئلاً وموطناً فى الولايات المتحدة واحدة تطلق الإعلانات، وواحدة تصدر الفتوى.

كل هذه الأسباب تجعل من الولايات المتحدة دائرة خاصة فى سياستنا الخارجية تتطلب مثل كل الدوائر الأخرى العربية والإفريقية والإسلامية والأوربية الاهتمام والتفهم ومعرفة الحدود والنواهى. ولأنها دائرة تقوم على التفاعلات الآنية المرتبطة بالحاضر والمستقبل، ولأنها دائرة بالغة التعقيد والتركيب والتنوع والتغيير، فإن التعامل معها يستوجب تحديد أهدافنا بوضوح، ووسائلنا بوضوح أكثر، واستراتيجية تعرف كيف تعظم من المصالح المصرية. فالقضية ليست مدى الصداقة أو العداء أو الخصومة مع الولايات المتحدة، وإنما كيف تحقق هذه العلاقة أهدافنا القومية فى الأمن والتنمية، وهو الأمر الذى لا ينطبق على الدائرة الأمريكية وحدها ولكن على كل الدوائر الأخرى. وطالما أن الجميع قد وضع الولايات المتحدة على رأس اهتماماته إيجاباً أو سلباً فإن هذه العلاقة ينبغى أن توضع تحت المجهر للتحليل والتقييم.

زيارة جديدة لأمريكا

مصر والولايات المتحدة بعد الحادى عشر من سبتمبر

على مدى أكثر من ربع قرن قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة الولايات المتحدة كنائب لرئيس الجمهورية. ثم بعد ذلك كرئيس للجمهورية، كل عام تقريباً مرة على الأقل، وكثير من هذه الزيارات كانت لتعضيد العلاقة الاستراتيجية التى أسسها الرئيس الراحل أنور السادات مع واشنطن فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم أضاف لها الرئيس مبارك طابعه الخاص. ولكن بعضاً من هذه الزيارات له أهميته الخاصة والتى ترتبط باللحظات التى تختبر فيها العلاقة الاستراتيجية بين البلدين اختباراً حاسماً لمعدنها ومدى صلابتها، كما حدث خلال الثمانينيات عندما قامت إسرائيل بغزو لبنان، وخلال التسعينيات عندما قامت العراق بغزو الكويت.

ولعل الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة خلال الفترة من ٢ إلى ٦ مارس الجارى تعد واحدة من هذه الزيارات غير العادية. فقد كانت هذه هى أول زيارة يقوم بها الرئيس بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية فى الولايات المتحدة. صحيح أنه قد مرت مياه كثيرة تحت الجسور خلال الشهور الماضية، وحدثت كمية هائلة من التفاعلات والزيارات بين قيادات تنفيذية وتشريعية، وحتى أهلية فى البلدين، إلا أن الزيارة الرئاسية يظل لها دوماً معنى خاصاً، نظراً للمكانة المحورية التى يشغلها مقعد الرئيس فى النظام السياسى للبلدين، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الكبرى الخاصة بكل بلد. ولعله كان واضحاً من الوفد المرافق للرئيس مبارك أن مهمته سياسية واستراتيجية فى المقام الأول، فلم يكن هناك وفد من رجال الأعمال فى صحبة الرئيس كما هو معتاد، كما أن الموضوعات الاقتصادية شغلت حيزاً محدوداً من وقت الزيارة.

كل ذلك كان مفهوماً فى إطار تأثيرات الحدث الإرهابى المروع وخاصة على الولايات المتحدة، التى ظهر عليها أنها كما لو كانت تتعامل مع الإرهاب لأول مرة. صحيح أن الحادث مثل أول عملية عنيفة فى قلب الديار الأمريكية ذاتها منذ عام ١٨١٢ عندما قامت القوات البريطانية بقصف واشنطن وحرق مبنى الكونجرس، ولكن الولايات المتحدة كانت تعلم تماماً كيف أن ظاهرة الإرهاب قد توغلت فى العالم بأكثرمما كان العالم ـ خاصة الولايات المتحدة ـ على استعداد للاعتراف بها ومواجهتها. ولعل ذلك على وجه التحديد هو الذى حدد الطبيعة المعقدة للتعامل الاستراتيجى مع الإرهاب على مستوى العلاقات المصرية الأمريكية. فهو موضوع تتفق الدولتان ليس فقط على أهميته للمصالح العليا للطرفين ـ كما هو الحال مع موضوعات أخرى مثل السلام العربى ـ الإسرائيلى، وأمن الخليج، والاستقرار فى الشرق الأوسط ـ ومع ذلك فإن لكليهما تقديرات مختلفة بخصوصها، ومن ثم فى المسارات المختلفة للتعامل معها.

فمصر عرفت ظاهرة الإرهاب السياسى منذ السبعينيات، والذى أخذ أشكالاً من العمليات الموجهة إلى السياسيين خلال السبعينيات والثمانينيات، ولكنه تحول بعد ذلك إلى موجة عامة حملت مصر تكلفة قدرها ١٣٠٠ قتيل خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، بالإضافة إلى الخسائر المادية الهائلة. والحقيقة أن مصر اعتبرت الإرهاب طوال هذا العقد كأحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى، وقد تعاملت معه على هذا الأساس فى تعاملاتها الخارجية بما فيها تلك التى تجرى مع الولايات المتحدة. ورغم التعاطف الأمريكى العام مع الحالة المصرية فى مكافحة الإرهاب، فإن الولايات المتحدة لم تكن متعاطفة مع المحاولات المصرية لتكوين جبهة عالمية مضادة له من خلال مؤتمر عالمى مثل ذلك الذى دعا له الرئيس مبارك. من جانب آخر، كانت مصر تعتبر الإرهاب ظاهرة خارجية ينبع الكثير منها من أوضاع الدول المتحللة مثل أفغانستان والتى باتت وكراً لتدويب وتجهيز الإرهابيين المصريين، إلا أن الولايات المتحدة رغم أنها كانت تشعر بالقوة المتزايدة لتنظيم القاعدة، إلا أنها لم تقدرها حق قدرها، وفى كثير من الأحيان كانت ترى جذور الإرهاب المصرى محلية أكثر منها خارجية . وهكذا

أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت لها نتائج مختلطة، فهى من ناحية

قريت من وجهات النظر بين البلدين حول خطورة الحالة فى أفغانستان وخطرها على الأمن الدولى، وعلى أمن دول كثيرة بما فيها مصر والولايات المتحدة. كذلك فإن الأحداث أعطت أهمية كبيرة لدور الخارج، والتنظيم العالمى للإرهابيين، وبالتالى شجبت وجهات النظر الأمريكية التى ركزت على الأوضاع السياسية الداخلية. وأخيراً ظهر أن النصائح المصرية الخاصة بالإرهاب والإرهابيين كان لها ما يبررها، ويعكسها الواقع الذى لو تمت مراعاته لربما ما كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد حدثت. وكانت نتيجة كل ذلك هو أن التعاون بين البلدين فى محاربة الإرهاب، وفى الحملة الأمريكية ضد أفغانستان كان كبيراً، وأكثر فى الواقع مما سمحت السلطات المصرية والأمريكية بإذاعته.

ومع ذلك، وكما حدث من قبل فى موضوعات كثيرة، فإن تعميق العلاقات المصرية ـ الأمريكية بسبب التطورات الواقعة فى قضية من القضايا، يؤدى فى العادة إلى فتح الأبواب لنقاط من التمايز فى المواقف. فالموقف المصرى الصلب ضد الإرهاب بات يركز على استكمال المهمة الخاصة بمطاردة الإرهابيين سواء كانوا من تنظيم القاعدة، أو حركة طالبان، ومطاردة قواعدهم داخل أفغانستان، أو حتى خارجها بما فيها تلك القواعد الموجودة داخل الولايات المتحدة ذاتها. الأمر لايبدو كذلك بشكل متطابق لدى واشنطن، فهى تريد الانتقال بسرعة إلى أهداف أخرى بعضها يتعلق بالإرهاب مباشرة كما هو الحال بالمطاردات الموجود فى أفغانستان والفلبين، وبعضها لايرتبط بها مباشرة، ويتعلق بقضايا سابقة لأمريكا مثل مسألة ضرب العراق.

القضية الأخرى المرتبطة بالإرهاب هى الصراع العربى ـ الإسرائيلى الذى وصل إلى ذرى جديدة بالمواجهات الفلسطينية ـ الإسرائيلية منذ نشوب الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، أى قبل عام من أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فمصر من ناحية ترى منذ حدوث الأحداث أن هناك علاقة وثيقة بين الموضوعين، وأن استمرار الأوضاع غير العادلة للشعب الفلسطينى، وعملية القهر المستمر من قبل إسرائيل للفلسطينيين، يعطى الفرصة للجماعات الأصولية لتجنيد المتطرفين وصرفهم لأعمال إرهابية قد يكون لها، أو لايكون، علاقة مع قضية الشعب الفلسطينى. ولذا فإن حل هذه القضية، لا يحقق هدفاً استراتيجياً مصريًا وأمريكيًا على مدى الربع قرن الماضى، بل إنه أيضاً يشكل معاونة كبرى

ـ تصل إلى ٥٠٪ على حد تقرير الرئيس مبارك ـ فى محاربة الإرهاب. الولايات المتحدة، على الجانب الآخر، تنظر للموضوع بطريقة مختلفة، فإنها من ناحية ليست على استعداد لقبول سبب الإرهاب مهماً كان وبالتالى فإنها ليست على استعداد لقبول حق الشعب الفلسطينى فى المقاومة ومن ناحية أخرى فإنها ترى فى الصراع قضية مستقلة وسابقة على قضية الإرهاب التى تواجهها الولايات المتحدة، كما أن لها تعقيداتها الشديدة داخل الولايات المتحدة ذاتها بحكم العلاقة العضوية بين إسرائيل وأمريكا.

الاتفاق إذن حول محاربة الإرهاب، والتعاون معاً فى هذه الحرب، ليس دوماً كافياً لتكوين رؤية استراتيجية متكاملة ومشتركة. ولعل ذلك تحديداً كان الهدف من زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة، ففى العادة عندما تتشابك الأمور، وتختلف المنطلقات، رغم الاتفاق على الأغراض النهائية، فإنه يصبح من الضرورى هذه النوعية من اللقاءات على مستوى القمة. وحتى وقت كتابة هذا المقال بعد عودة الرئيس مبارك من واشنطن مباشرة، فإنه لم يكن قد تسرب الكثير من المعلومات حول ما جرى فى المباحثات المصرية ـ الأمريكية، على أى درجة تم التواصل حول نوع من التوافق الاستراتيجى بين البلدين حول قضية الإرهاب والقضايا الأخرى التى تهم البلدين. ولكن الواضح أن الزيارة لم تخرج عن النمط المعتاد للقاءات الاستراتيجية على المستوى الرئاسى بين البلدين حيث يعترف كل طرف ويتفهم تماماً نتيجة المناقشات والمداولات والمنطلقات والمصالح التى ينطلق منها الطرف الآخر.

ولكن الطرفين قد يأتيان إلى الموضوع فى قوارب مختلفة، ولكنهما يركبان فى النهاية نفس السفينة التى توصل إلى الهدف النهائى، بمعنى أنهما يتفقان على خطوات عملية تحقق المصالح المشتركة للطرفين. ولعل ذلك هو ما كان النتيجة الأساسية لرحلة الرئيس مبارك، فالقدر الأكبر من الجهد المشترك لمحاربة الإرهاب، والذى كان مرضياً لكليهما على الأرجح أنه تدعم من خلال الزيارة. ورغم أن المنطلقات الخاصة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى لم تتغير كثيراً، إلا أن الاتفاق على جهد مشترك يقوم على المبادرة السعودية من خلال مؤتمر القمة العربى، ربما يتيح للطرفين مساحة أكبر للحركة لم تكن متاحة من قبل. وبالتأكيد فإن المبادرةالتى طرحها الرئيس مبارك أثناء تواجده فى

واشنطن من أجل عقد اجتماع بين شارون وعرفات كان فيها الكثير من الحنكة والخبرة السياسية. فمن المرجح أن الرئيس مبارك كان يعرف رد الفعل الإسرائيلي الذى يريد اعتصار عرفات وعزله عن الساحة الدولية، ولكن اقتراحه وضع شارون موضع الاختبار الأمريكي والدولي.. ومن ثم بدا رفضه نوعاً من الرفض للسلام، ومن ثم زادت عبارات الانتقادات للسلوك الإسرائيلى حدة، ووافقت واشنطن على إرسال الجنرال زينى مرة أخرى إلى المنطقة. وأخيراً فإن منطلقات الطرفين بدت مختلفة فيما يتعلق بالعراق، ولكنهما كانا على اتفاقهما على ضرورة امتثال العراق للقرارات الدولية ومعاودة المفتشين الدوليين لدورهم فى العراق، وهى مساحة من الاتفاق تعطى بعض الوقت للدبلوماسية و التعاون السياسى بين القاهرة وواشنطن.

بقيت بعد ذلك نتيجة مهمة للزيارة تتعلق بمكانة مصر فى واشنطن حيث لم تكن زيارة الرئيس مبارك لواشنطن هادفة فقط لتوضيح الدور الذى قامت به مصر فى محاربة الإرهاب، ومعاونة الولايات المتحدة فى حربها ضد القاعدة وطالبان، وإنما أيضاً فى تبيان المسئولية المشتركة لدول العالم فى التعامل مع الإرهاب.



أمـــريـكـــا
والمعـونـة وأشـيـاء أخـرى مـهـمـة

لكل حادث سيئ - مهما يكن سوءه - جانبه الإيجابى، ومهما تكن الكارثة فادحة، فإن فيها الكثير من الدروس التى يمكن التعلم منها. والقرار الأمريكى الأخير بوقف المعونات «الإضافية» لمصر بسبب قضية حكم فيها القضاء المصرى، وربما يستمر عرضها عليه لفترة قادمة، هو تدخل لا مراء فيه فى الشئون الداخلية لمصر ينبغى رفضه بكل حزم. فبعد أن ناضلت مصر لأكثر من ألفى عام لنيل استقلال قرارها، فإنه لا يمكنها التنازل عن ذلك مهما يكن مبلغ المعونة، وحتى لو كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية أو القوة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم. وربما كان هذا الموضوع من الموضوعات القليلة التى يتوافر لها إجماع مصرى كامل بين كل الفصائل السياسية والفكرية فى البلاد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. و لعل ما أثلج صدرى شخصياً أن موضوع «المعونة الأمريكية» قد بات مطروحاً على الساحة العامة فى البلاد، ولعل يوماً سوف يأتى أيضاً لطرح موضوع العمالة المصرية فى الخارج، وربما وقتها نستطيع التعامل مع موضوعين هما أكثر ما يعرض مصر لضغوط خارجية، فقد كانت وجهة نظرى دائماً فى مواجهة كثرة من الآراء الراديكالية أنه دون التعامل مع كلا القضيتين، فإن ما نسمعه عن الإمبرالية والرجعية لن يزيد على شعارات وصراخ ليس لهما ثمن ولا سياسة!

ولكن الاهتمام بموضوع المعونة الأمريكية، وإصدار البيانات بشأنها استنكاراً ورفضاً والدعوة لقطعها كلها تماماً، ينبغى أن يتضمن جدية كاملة فى التعامل معها لا تسمح بالهذر فى أوقات صعبة، فقد هالنى مما قرأته فى بعض الصحف والمقالات عن الفوائد «الاقتصادية» التى حققتها أمريكا من وراء المعونة أنه ربما يكون من الأفضل لمصر أن تقوم بمنح الولايات المتحدة

الأمريكية ٥٢ مليار دولار من المعونات حتى تحصل على الفوائد الهائلة التى حصلت عليها أمريكا خلال قرابة ربع قرن وربما سيكون مفيداً التفرقة بين ما حققته أمريكا من مصالح استراتيجية وسياسية من خلال منحها المعونة لمصر، وبين الفوائد الاقتصادية المباشرة. وفى الحالة الأولى للمصالح فعلينا أن نقرر ما كان منها أمريكيًا بحتاً وما كان مصلحة مصرية أيضاً تحققت بدورها من خلال علاقات وثيقة اقتصادية وسياسية مع واشنطن أما فى الحالة الثانية للعائد الاقتصادى فإن الأمر يحتاج قدراً كبيراً من الصدق مع الحقيقة ومع النفس حتى نحسب خطواتنا المقبلة حساباً دقيقاً، خاصة لو اجتمعت الأمة على اتخاذ القرار الذى يطالب به حزب الوفد بمطالبة أمريكا بوقف معونتها لمصر.

وبداية وحتى تكون الأمور واضحة فإن هذا القدر من المعونة لم يكن من أجل سواد عيون المصريين، وإنما كان أساساً من أجل تحقيق مصالح أمريكية استراتيجية كبرى. ولم يكن ممكناً للولايات المتحدة أن تنتصر انتصاراً مؤزراً فى الحرب الباردة، وينهار خصمها اللدود فى موسكو دون مساهمات مثل تلك التى قدمتها مصر منذ طردت الخبراء السوفيت، ووقفت ضد انقلاب هاشم العطا الشيوعى فى السودان، ومنعت بكل الطرق انتشار الشيوعية فى القرن الإفريقى، وساعدت النضال الأفغانى بعد الغزو السوفيتى، إلى جانب الوقوف ضد الشيوعية فى الساحات العربية والإسلامية والعالم ثالثية. صحيح أن مصر لم تكن فى النهاية هى التى سببت انهيار الاتحاد السوفيتى وتحلل حلف وارسو، ولكن موقفها وجهودها صبت فى النهاية فى هذا الاتجاه. ولم يكن ذلك خدمة تقدم للولايات المتحدة، ولكنه كان حماية لمصالح مصرية، تتعلق بنظام ثبت فى النهاية إفلاسه الفكرى والسياسى والأخلاقى، وتحتفل كل الدول والشعوب التى عاشت فى نير النظام الشيوعى بتحررها منه، وكان لمصر مصالح أخرى التقت مع الولايات المتحدة، منها تحرير الأراضى المصرية المحتلة، ومنها تحقيق السلام فى المنطقة، ومنها حماية أمن الخليج من دول راديكالية تريد اجتياحه والتلاعب بالسلامة الإقليمية لدوله وشعوبه. كل هذه القائمة من «المصالح المشتركة» لم يكن من بينها تدخل الولايات المتحدة فى قرارات يصدرها النظام القضائى المصرى، وعلينا ونحن نخبر الإدارة الأمريكية بذلك أن نراجع معاً فى

مصر، ويصدق كامل هذه القائمة من «المصالح المشتركة» ونبحثها على ضوء حماية مصر وأمنها وازدهارها.

أما إذا انتقلنا إلى العائد الاقتصادى من المعونة، فإن الصدق يقتضى القول إن المعونة كانت مفيدة للغاية بالنسبة لمصر. ولو نظرنا إلى الانتقادات التى نشرت خلال الأيام الأخيرة لوجدنا أن بعضها صحيح، فالمعونة استخدمت فى شراء سلع وبضائع وخدمات أمريكية ولم يكن ممكنا استخدامها فى شراء سلع وبضائع وخدمات من دول أخرى حتى ولو كانت أقل سعراً وأفضل نوعية سلع ولكن من جانب آخر، فإن ذلك هو الحال مع كل المعونات التى تقدمها الدول، وكان ذلك هو الحال مع الاتحاد السوفيتى فى السابق، وهو ذات الحال مع المعونات الأوربية، بل إنه نفس الحال مع المعونات التى قدمتها مصر لدول إفريقية وعربية. كذلك فإن حقيقة كون المعونة الأمريكية منحاً لاترد. يجعل السلع والبضائع والخدمات الأمريكية المشتراة من جانب مصر أرخص من كل السلع والبضائع فى العالم كله لأنها مجاناً ولا تدفع فيها مصر شيئاً. وصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة حققت فائضاً تجارياً مع مصر لا يقل أبداً بل يزيد على قدر معونتها الاقتصادية، وذلك يدل ولاشك على أن فى الأمر مصالح اقتصادية مشتركة. ولكن على الجانب الآخر، فإن أوربا تحقق نفس الفائض معنا دون القدر نفسه من المعونة، وكذلك الصين، وكل من يتاجر معنا تقريباً. والحقيقة أنه لايوجد ما يقطع بأنه فى حالة قطع المعونة الاقتصادية عن مصر سوف يقل العجز فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة، لأنه عندما تسيطر دولة على ٣٠٪ تقريباً من الناتج الإجمالى العالمى، فإنه من المرجح ألا يتم تجاهلها تجارياً خاصة عندما تكون مستقبلاً رئيسياً لصادراتنا.

ما ليس صحيحاً هو ما قيل عن أن المعونة يتم إنفاقها على موظفى هيئة المعونة، فالحقيقة أن هؤلاء يتم الإنفاق عليهم من الموازنة الأمريكية مباشرة.

وليس صحيحاً كذلك أن المعونة توجهت لإيجاد طائفة من العملاء الطبقيين فى القطاع الخاص الذين يدينون بالولاء للولايات المتحدة كما قال خبير مصرى مرموق، فالثابت من الاطلاع على أرقام المعونة أن الغالبية الساحقة منها توجهت إلى الدولة والقطاع العام، وحتى التسعينيات لم يكن ما حصل عليه القطاع الخاص يزيد على ٣٠٪ من حجم المعونة الاقتصادية الكلية، ورغم أن

هذه النسبة زادت خلال العقد الأخير فإن القدر الأعظم من المعونة ظل موجهاً نحو الدولة يعزز قدراتها ويزيد من إمكانياتها ونفوذها ونفوذ العاملين فيها، وليس صحيحاً أخيراً ما قيل أن المعونة لم تكن ذات فائدة لمصر، فالحقيقة أنها جلبت معها معونات إضافية من أوربا واليابان وغيرها من الدول الغربية، وكل هؤلاء ساهموا مساهمة ملموسة فى إعادة بناء البنية الأساسية المصرية التى كانت قد وصلت إلى حافة الانهيار الكامل مع نهاية الستينيات، وربما كان الأكثر أهمية من كل ذلك أن المعونة الأمريكية العسكرية ساعدت ليس فقط على إعادة تسليح الجيش المصرى وتضييق الفجوة الاستراتيجية و التكنولوجية مع إسرائيل بأكثر من أى وقت مضى عندما كانت مصر معتمدة على التسليح السوفيتى، وإنما كذلك مع بقاء ميزانية الدفاع المصرى معقولة وتسمح بتوجيه موارد حقيقية إلى البناء والتعمير. كل ذلك لا ينبغى له إطلاقاً تثبيط كل من ينادى بتحرير مصر من المعونة الأجنبية، أمريكية أو غير أمريكية، بل الاستعداد لعودة المصريين العاملين فى الخارج، ولكن على الجميع ليس فقط الصدق مع الحقائق و المعرفة الشجاعة بها، وإنما أيضاً الاستعداد للتعامل مع النتائج المترتبة على هذه الخطوات، فمصر لديها من الموارد والإمكانيات البشرية والمادية التى يمكنها التعامل مع هذا الوضع، خاصة إذا ما أعادت ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية، وتخلت النخبة السياسية الفكرية عن تحميل مصر أعباء وأثقالاً لا قبل لها بها، ولكن ربما نحتاج بما لا يقل عن ذلك كله أهمية أن نطور طريقة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدى القصير والمتوسط، فهى قبل وبعد كل شىء القوة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم، وتلتحم مع أوربا فى حلف الأطلنطى ومع روسيا بمجلس مشترك، ومع العالم كله بعلاقات تجارية واستثمارية لا تماثلها فيها دولة أخرى.



ماذا نفعل مع أمريكا والعراق؟!

فى الوقت الذى خرجت فيه وثيقة «مصر والعالم» إلى الوجود فى مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى، ودعت إلى احترام المصالح المصرية العليا، وحققت التوازن ما بين المصادر التقليدية للهوية المصرية وتوجهاتها الخارجية ثلاثية الدوائر من جانب، والاندماج فى النظام العالمى والاقتراب من الدوائر الأوربية والأمريكية والأسيوية من جانب آخر، حتى كانت الدنيا قد تغيرت، ولم يكن التغير مواتياً للاتجاه الجديد، بل كان فى كثيرمن الأحيان معاكساً له، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة حينما بدا أن الخلاف فيها يتحول إلى توتر، والتوتر يقترب من الشقاق، وجاء ذلك على خلفية من أحداث الحادى عشر من سبتمبر، حينما ظهرت فجوات كبيرة فى وجهات النظر والسياسات العملية معاً، فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى - الإسرائيلى والسودان والعراق.

وإذا كان التعاون فيما يخص إصلاح السلطة الفلسطينية، وموقف واشنطن من قرار مجلس الأمن الأخير، والداعى إلى الانسحاب الإسرائيلى، قد أعطى أملاً فى عبور الفجوة فيما يخص الموضوع الأول؛ وإذا كان موقف السودان من تجميد اتفاق «ماشاكوس» قد أعطى فرصة للتشاور والتفاهم والفهم الأكثر دراية لتعقيدات الموضوع؛ فإن موضوع العراق ظل سيفاً معلقاً على عنق العلاقات المصرية - الأمريكية، وكان ذلك راجعاً بالأساس إلى الإعلان الأمريكى الجازم عن العزم على ضرب بغداد وإسقاط نظام الحكم مهما يكن موقف الحلفاء والأصدقاء، وكانت اللهجة الأمريكية متحدية وعنيفة ووضعت الإدارة الأمريكية نفسها فى مواجهة التنظيم الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة حتى باتت الأخيرة أمام اختبار، فإما أن تتبع ما تريده الولايات المتحدة أو تفعل الأخيرة ما تريده وحدها، وباختصار كان الموقف الأمريكى يفرض على كل الدول أن تتخذ موقفاً مع

أو ضد أمريكا فى هذه العملية العسكرية الشاملة مهما تكن تعقيدات الموقف، ومهما تكن المصالح تتناقض، ومهما يكن الخلاف حول مستقبل الشرق الأوسط بعد نجاح الضربة الأمريكية أو حتى فشلها!.

والحقيقة أن مصر كانت واقعة مثل غيرها من الدول بين شقى الرحى، فمن ناحية فإن العلاقات المصرية ـ الأمريكية متشعبة المصالح حتى أن الرئيس مبارك وصفها بأنها متينة وغير قابلة للتدهور، وأن هناك من يحاول إفسادها خاصة أنها الدولة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم، وبالتالى فإن الخلاف حول ضرب العراق لاينبغى له أن يصل إلى نقطة المواجهة كما أن التناقض لا ينبغى له أن يرقى إلى حالة الصدام، ومن ناحية أخرى فإن مصر التى اتخذت موقفاً رسمياً مضاداً لضرب العراق كانت تعلم مع كثير من عواصم العالم، أن الموقف العراقى لايسهل الدفاع عنه ليس فقط بسبب ما جرى فى السابق من غزو الكويت وإيران أو مواقف النظام من المعارضة وحقوق الإنسان بصفة عامة، ولكن بسبب ما يجرى فى الحاضر، فالثابت وفقاً لأدلة وصور منشورة بالفعل وجود خمس حقائق لايمكن تجاهلها: أولاها أن خروج المفتشين من العراق كان بسبب محاولات بغداد عرقلة عمل المفتشين الدوليين وهو ما بعث الاعتقاد أنها تخفى معلومات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وثانيتها أن العراق قام بتوسيع المبانى والمنشآت التى كان يجرى فيها إنتاج أسلحة الدمار الشامل وإقامة الجديد منها، وثالثتها أن العراق حاول شراء أجهزة ومعدات يمكن استخدامها فى عملية تخصيب مواد نووية، ورابعتها أن العراق حاول شراء يورانيوم خام من دول إفريقية، وخامستها أن السلطات العراقية قامت باستدعاء علماء نوويين إلى الخدمة مرة أخرى بعد إحالتهم إلى التقاعد. وقد حدث ذلك كله برغم عدم وجود أى برنامج نووى سلمى معلوم من قبل الوكالة الدولية للطاقة ويقع تحت إشرافها.

كل ذلك لا يعنى أن العراق بالضرورة يقوم بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، بل إن التقارير الخاصة بالأسلحة النووية تشير إلى أنه لم يفعل، ولكنها تثير شبهات كثيرة على ضوء السوابق الخاصة بالأكاذيب العراقية التى كشفها علماء ورجال مخابرات، وحسين كامل المجيد صهر الرئيس صدام حسين. كما أنها تثير شبهات حول توجهات العراق المستقبلية، وهل هى تجرى فى اتجاه التنمية والتحديث

أو أنها تجرى فى اتجاه إعادة التسليح و السعى نحو تحقيق الأهداف السابقة التى أدت إلى الحصار والتفتيش منذ البداية؟

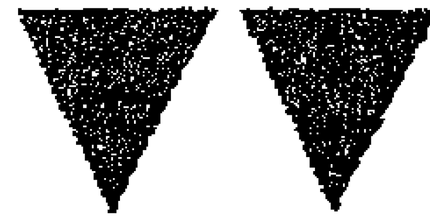
كل ذلك - على أى الأحوال - يحسمه عودة المفتشين وليس الإدارة الأمريكية بشكل منفرد، ومن ثم فإن المعادلة التى سعت مصر إلى تطبيقها قامت على السعى لدى العراق من أجل القبول غير المشروط لعودة المفتشين، والسعى لدى الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، حتى لاتكون هناك ضربة أمريكية عسكرية للعراق دون موافقة دولية صادرة عن مجلس الأمن، وفى لحظات بدا ذلك مستحيلاً، فالقيادة العراقية كانت بالفعل قد شنت حملة دعائية ضخمة اعتبرت خروج المفتشين من العراق نوعاً من الانتصار الهائل على الولايات المتحدة، أما القيادة الأمريكية فكانت هى الأخرى قد دقت طبول حرب بدا الشعب الأمريكى متعطشاً لها، ومع ذلك ونتيجة جهود مصرية فائقة فقد تراجعت بغداد وقبلت بالعودة غير المشروطة للمفتشين، كما قبلت واشنطن أن تعطى مجلس الأمن فرصة لكى يثبت أن لديه معدنا قادراً على لجم الأمور فى العراق، وكان ذلك ضوءاً فى نهاية النفق، وفتحاً لأبواب ونوافذ مغلقة، ولأول مرة منذ بدأت الأزمة أصبح محتملاً أن يتجنب العراق هذه المرة الضربة الأمريكية.

كل ذلك لا يعنى أن الأزمة قد انتهت، فالنظام العراقى لم يعرف عنه أنه يتراجع بسهولة، كما أن لديه تصميماً كبيراً لبلوغ أهدافه حتى ولو قاد ذلك إلى تدمير العراق كلها، كما نجحت القوى الراديكالية فى الفضائيات العربية والصحف القومية فى إقناعه أن الأمة العربية سوف تخرج عن بكرة أبيها لكى تزلزل الأرض زلزالاً شديداً ضد المصالح الأمريكية والغربية حال بدأت الولايات المتحدة هجماتها ضد العراق. وبالتالى فإن مزاج الحكم فى بغداد لديه كل العناصر التى أدت إلى مغامراته السابقة، خاصة مع التمجيد الذى يحصل عليه من القوى المشار إليها. كذلك فإن الإدارة الأمريكية لديها مزاج عنيف بشكل عام نتيجة أحداث سبتمبر، ويزداد هذا العنف، كلما اقترب الأمر من الرئيس صدام حسين سواء كان الأمر هو تصفية حسابات قديمة، أو كان خوفاً من أسلحة الدمار الشامل، أو الرغبة فى الإطاحة بنظام شمولى وإقامة نموذج ديمقراطى جديد لا تعرفه المنطقة.

معنى ذلك أن عناصر الأزمة لاتزال باقية ومشتعلة ولكن - كما يبدو - فإننا

حصلنا على فسحة من الوقت قد تكون قصيرة أو طويلة، ولكنها أفضل من لا شيء ويمكننا فيها التفكير والتدبير. ومن هنا فإن هناك عدداً من الاعتبارات لابد من أخذها فى الحسبان: أولها تحديد المصالح العليا المصرية المتداخلة فى الموضوع سواء تلك المتعلقة بالعالم العربى، أو التوازن فى الشرق الأوسط أو العلاقات المصرية ـ الأمريكية وثانيها النتائج المترتبة على كل موقف خاص بالحرب من حيث التأييد أو المعارضة أو الوقوف على الحياد، وليس سراً على أحد، وقياساً على نموذج حرب الخليج السابقة، أن الحروب هى اللحظات الحاسمة التى عندها يعاد ترتيب الأوراق فى أى منطقة من مناطق العالم، وليس سراً على أحد مواقف القوى الإقليمية الرئيسية مثل إسرائيل وتركيا وإيران، وكلها بدأت من الآن فى تكييف مواقفها بحيث تعظم من مصالحها إذا مانشبت الحرب، وثالثها موقف الشعب العراقى نفسه الذى لايبدو أن أحداً فى المنطقة العربية يلقى بالاً له سواء فيما يتعلق بموقفه ساعة نشوب العمليات ومواقفه بعد انتهاء الحرب، ورابعها مسار وسرعة العمليات العسكرية والقدرة الأمريكية على إنهائها بسرعة أو وقوعها فى مصيدة مقاومة عراقية شعبية وكبيرة وراقية، وخامسها الحالة الاقتصادية الداخلية فى مصر التى لاشك سوف تتأثر بالحرب ومدتها على الأقل فيما يتعلق بالسياحة ورسوم المرور فى قناة السويس، وسادسها تأثير ذلك كله على تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة.

ولعله من المؤكد أن أجهزة الدولة المعنية بشئون الأمن القومى كلها معنية بهذه الاعتبارات، ومع ذلك فإنه سوف يكون من المفيد أن يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى باختيار وثيقته حول «مصر والعالم» فى ظل هذه الأزمة الراهنة من خلال حوار داخلى، ومن خلال حوار مع الأحزاب الأخرى، وإذا كان ذلك صعباً فلماذا لاتقوم لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب تحت قيادة الصديق الدكتور/ مصطفى الفقى بفتح جلسات استماع فى الموضوع تتيح لكل القوى التعبير عن نفسها؟ صحيح أنه ليس شائعاً فتح مثل هذه الموضوعات للنقاش العام، ولكن أليس لكل أمر بداية؟!



قائمة المقالات

الجزء الأول: الولايات المتحدة من الداخل

١ - الانتخابات الأمريكية: رؤية تحليلية ريجان «الثانى» والولايات المتحدة والعالم	جريدة الأهرام	١٩٨٤/١١/٩
٢ - مقدمات الانتخابات الأمريكية.. والسباق للبيت الأبيض	جريدة الأهرام	١٩٨٧/١٠/١٦
٣ - الانتخابات الأمريكية	جريدة الأهرام	١٩٩٦/٩/٢
٤ - رئيس العالم... !!	جريدة الأهرام	١٩٩٦/١١/٤
٥ - رئيس العالم: ويليام جيفرسون كلينتون	جريدة البيان	١٩٩٧/١/٢٧
٦ - إنه التغيير أيضاً يا غبى...!	الأهرام العربى	٢٠٠٠/١١/١٨
٧ - تأملات مصرية فى الانتخابات الأمريكية !	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠٠/١٢/٢٥
٨ - ويليام جيفرسون كلينتون	الأهرام العربى	٢٠٠١/١/٢٠
٩ - البحث عن إدارة بوش الأمريكية الجديدة	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠١/١/٢٢
١٠ - حديث العالم: ما بعد المائة يوم !	الأهرام العربى	٢٠٠١/٥/١٢
١١ - مجموعة شينى THE CHENEY BOYS	ملف الأهرام الاستراتيجى	فبراير ٢٠٠٢
١٢ - ستة شهور بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠٢/٣/٢٥
١٣ - أكثر الكوابيس جنوناً فى أمريكا...؟!	الأهرام العربى	٢٠٠٢/٥/١١
١٤ - الكارثة التى ينتظرها الجميع فى أمريكا: عملية إرهابية نووية	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠٢/٥/١٣
١٥ - القرن الأمريكى الجديد... عالم ما قبل ١١ سبتمبر	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠٢/٥/٢٧
١٦ - العودة إلى الإمبراطورية أو القرن الأمريكى الجديد...!	الأهرام الاقتصادى	٢٠٠٢/٦/٣
١٧ - حالة الولايات المتحدة الأمريكية...!	جريدة الأهرام	٢٠٠٢/٩/٢

الجزء الثانى: أمريكا والعالم

١ - تكنولوجيا السلاح والعلاقات السوفيتية الأمريكية	جريدة الأهرام	١٩٨٤/٦/٢٢
٢ - خرافة الوفاق الجديد	جريدة الأهرام	١٩٨٥/١/٤
٣ - الحرب والسلام فى الفضاء الخارجى	جريدة الأهرام	١٩٨٥/٢/٨
٤ - أمريكا والعالم	جريدة الأهرام	١٩٨٥/٣/٢٩
٥ - لقاء الخريف	جريدة الأهرام	١٩٩٥/٩/١٣
٦ - موسكو وواشنطن ١٩٨٦: فى انتظار أزمة جديدة !!	جريدة الأهرام	١٩٨٦/١/١
٧ - ريجان وجورباتشوف ولقاء فى القصر المسكون	جريدة الأهرام	١٩٨٦/١٠/١٧
٨ - العلاقات السوفيتية الأمريكية ١٩٨٦ - ١٩٨٧	جريدة الأهرام	١٩٨٧/١/١٦
٩ - ماذا يفعل ريجان مع جورباتشوف	جريدة الأهرام	١٩٨٧/٥/٨
١٠ - حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى	جريدة الأهرام	١٩٩٠/٨/٨

١١ـ النظام العالمى الجديد بين الانهيار الاقتصادى الأمريكى المزعوم والصعود الأوربى المتعثر	جريدة الحياة ١٩٩٣/٧/٢٦
١٢ـ الاقتصاد يا غبى...!!	جريدة الأهرام ١٩٩٦/١٢/٢
١٣ـ ضربات متعددة...!!	الأهرام العربى ١٩٩٨/٨/٢٤
١٤ـ الهجوم المضاد...!!	الأهرام العربى ١٩٩٨/١١/١٧
١٥ـ خطاب الهيمنة	جريدة الأهرام ١٩٩٩/٤/٢٦
١٦ـ خطاب الهيمنة مرة أخرى	جريدة الأهرام ١٩٩٩/٥/٣
١٧ـ خطاب الهيمنة مرة أخيرة	جريدة الأهرام ١٩٩٩/٥/١٠
١٨ـ البداية والنهاية فى كوسوفو	جريدة الأهرام ١٩٩٩/٦/١٤
١٩ـ من الذى انتصر فى حرب فيتنام ؟!	الأهرام الاقتصادى٢٠٠٠/١١/٢٧
٢٠ـ الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠٠/١٢/٤
٢١ـ إعادة تنظيم العالم: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠١/١/٨
٢٢ـ سبعة محركات للعالم حتى سنة ٢٠١٥	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠١/٢/٥
٢٣ـ ما يفضل الأمريكيون بين دول العالم ؟!	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠١/٤/٢
٢٤ـ هل يكره العالم أمريكا ؟ وهل يكره الغرب العرب؟	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠١/١٠/١
٢٥ـ ضد أمريكا...!	جريدة الأهرام ٢٠٠٢/٢/٢٥
٢٦ـ الإرهاب والإرهابيون... من هم ؟	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠٢/٤/٢٩
٢٧ـ سخرية الأقدار: هل كان وجود الاتحاد السوفيتى أفضل للأمريكان ؟!	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠٢/٥/٢٠
٢٨ـ تغيرات عالمية كبرى: حالة التسعينيات	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠٢/٦/١٧
٢٩ـ تغيرات عالمية كبرى: أول القرن الحادى والعشرين	الأهرام الاقتصادى ٢٠٠٢/٦/٢٤

الجزء الثالث: أمريكا والشرق الأوسط

١ ـ أمريكا والخيارات المتاحة فى الأزمة اللبنانية	جريدة الأهرام ١٩٨٣/٩/٢٢
٢ ـ الاتفاق الإسرائيلى الأمريكى والأمن القومى	جريدة الأهرام ١٩٨٣/١٢/١٣
٣ ـ الشرق الأوسط: الحقيقة والوهم فى لقاء العملاقين	جريدة الأهرام ١٩٨٥/٢/٢٢
٤ ـ الشرق الأوسط: الولايات المتحدة خصم أم وسيط	جريدة الأهرام ١٩٨٥/٣/٢٧
٥ ـ الشرق الأوسط وقمة جنيف: محادثات المواقع الثابتة	جريدة الأهرام ١٩٨٥/١١/٢٧
٦ ـ إسرائيل وحرب الكواكب: الاختلال الثالث فى توازن القوى	جريدة الأهرام ١٩٨٦/٥/٢
٧ ـ ليبيا وأمريكا فى انتظار المواجهة !!	جريدة الأهرام ١٩٨٦/٩/١٩
٨ ـ الحظر الأمريكى على إيران: سياسة رشيدة أم حماقة جديدة !!	جريدة الأهرام ١٩٩٥/٥/٢٣
٩ـ حدود القوة...!!	جريدة الأهرام ١٩٩٦/٩/٢٣
١٠ـ أولبرايت	جريدة الأهرام ١٩٩٧/٩/٨
١١ـ خرائط...!!	الأهرام العربى ١٩٩٨/١١/٢٨

١٢ـ حروب ماكدونالدز... وكنتاكى !!	جريدة الأهرام ٦/١١/٢٠٠٠
١٣ـ التقرير الذى لم يقرأه أحد: الشرق الأوسط فى عيون .C.I.A	الأهرام الاقتصادى ٢٩/١/٢٠٠١
١٤ـ الشرق الأوسط عام ٢٠١٥	الأهرام الاقتصادى ١٢/٢/٢٠٠١
١٥ـ شهادة رئيس المخابرات الأمريكية	جريدة الأهرام ١٩/٢/٢٠٠١
١٦ـ إسرائيل فى الميزان الأمريكى	الأهرام الاقتصادى ١/٤/٢٠٠٢
١٧ـ العرب على غلاف النيوزويك	الأهرام العربى ٧/٤/٢٠٠٢
١٨ـ معركة واشنطن ؟!	الأهرام العربى ٢٠/٤/٢٠٠٢
١٩ـ معركة ما قبل الهجوم على العراق	الأهرام الاقتصادى ٢/٩/٢٠٠٢

الجزء الرابع: مصر وأمريكا

١ ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣ نظرة على الاستراتيجية الأمريكية والمتغيرات الممكنة فى الفكر الأمريكى بعد ١١ عاماً	جريدة الأهرام ٥/١٠/١٩٨٤
٢ ـ المقاطعة والمقاطعون..!!	جريدة الأهرام ٣٠/٣/١٩٩٨
٣ ـ الحديث مع الذات..!!	جريدة الأهرام ١٣/٤/١٩٩٨
٤ ـ مصر وأمريكا والرحلة ٩٩٠	الأهرام العربى ٤/١٢/١٩٩٩
٥ ـ الوجوه الأربعة للعلاقات المصرية الأمريكية	الأهرام الاقتصادى ١٤/٨/٢٠٠٠
٦ ـ الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية	الأهرام الاقتصادى ٢١/٨/٢٠٠٠
٧ ـ انتخابات مصر وأمريكا !	جريدة الأهرام ٢٢/٩/٢٠٠٠
٨ ـ تقرير من واشنطن	جريدة الأهرام ٥/٣/٢٠٠١
٩ـ الدائرة الأمريكية	جريدة الأهرام ٢/٤/٢٠٠١
١٠ـ زيارة جديدة لأمريكا: مصر والولايات المتحدة بعد الحادى عشر من سبتمبر	الأهرام الاقتصادى ١٨/٣/٢٠٠٢
١١ـ أمريكا والمعونة وأشياء أخرى مهمة	جريدة الأهرام ٢٦/٨/٢٠٠٢
١٢ـ ماذا نفعل مع أمريكا والعراق ؟!	جريدة الأهرام ٧/١٠/٢٠٠٢



الفهـــرس

مقدمة: ٣
الجزء الأول: الولايات المتحدة من الداخل ٥
١ ـ الانتخابات الأمريكية: رؤية تحليلية ريجان «الثانى» والولايات المتحدة والعالم ٧
٢ ـ مقدمات الانتخابات الأمريكية.. والسباق للبيت الأبيض ١١
٣ ـ الانتخابات الأمريكية ١٧
٤ ـ رئيس العالم... !! ٢٠
٥ ـ رئيس العالم: ويليام جيفرسون كلينتون ٢٢
٦ ـ إنه التغيير أيضاً يا غبى...! ٢٨
٧ ـ تأملات مصرية فى الانتخابات الأمريكية ! ٣١
٨ ـ ويليام جيفرسون كلينتون ٣٦
٩ ـ البحث عن إدارة بوش الأمريكية الجديدة ٤٠
١٠ـ حديث العالم: ما بعد المائة يوم ! ٤٥
١١ـ مجموعة شينى THE CHENEY BOYS ٤٨
١٢ـ ستة شهور بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٥٣
١٣ـ أكثر الكوابيس جنوناً فى أمريكا...؟! ٥٨
١٤ـ الكارثة التى ينتظرها الجميع فى أمريكا: عملية إرهابية نووية ٦١
١٥ـ القرن الأمريكى الجديد... عالم ما قبل ١١ سبتمبر ٦٦
١٦ـ العودة إلى الإمبراطورية أو القرن الأمريكى الجديد...! ٧١
١٧ـ حالة الولايات المتحدة الأمريكية...! ٧٦

الجزء الثانى: أمريكا والعالم ٨١
١ ـ تكنولوجيا السلاح والعلاقات السوفيتية الأمريكية ٨٣
٢ ـ خرافة الوفاق الجديد ٨٧
٣ ـ الحرب والسلام فى الفضاء الخارجى ٩٢
٤ ـ أمريكا والعالم ٩٧
٥ ـ لقاء الخريف ١٠٢
٦ ـ موسكو وواشنطن ١٩٨٦: فى انتظار أزمة جديدة !! ١٨٠
٧ ـ ريجان وجورباتشوف ولقاء فى القصر المسكون ١١٣
٨ ـ العلاقات السوفيتية الأمريكية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ .... ١١٧
٩ـ ماذا يفعل ريجان مع جورباتشوف ١٢٣
١٠ـ حسابات أول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى ١٢٩
١١ـ النظام العالمى الجديد بين الانهيار الاقتصادى الأمريكى المزعوم والصعود الأوربى المتعثر ١٣٢
١٢ـ الاقتصاد يا غبى...!! ١٤٠

١٣ـ ضربات متعددة...!! ١٤٢
١٤ـ الهجوم المضاد...!! ١٤٦
١٥ـ خطاب الهيمنة ١٤٩
١٦ـ خطاب الهيمنة مرة أخرى ١٥٣
١٧ـ خطاب الهيمنة مرة أخيرة ١٥٧
١٨ـ البداية والنهاية فى كوسوفو ١٦١
١٩ـ من الذى انتصر فى حرب فيتنام ؟! ١٦٦
٢٠ـ الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية ١٧١
٢١ـ إعادة تنظيم العالم: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ١٧٦
٢٢ـ سبعة محركات للعالم حتى سنة ٢٠١٥ .... ١٨١
٢٣ـ ما يفضل الأمريكيون بين دول العالم ؟! ١٨٦
٢٤ـ هل يكره العالم أمريكا ؟ وهل يكره الغرب العرب؟ ١٩١
٢٥ـ ضد أمريكا...! ١٩٦
٢٦ـ الإرهاب والإرهابيون... من هم ؟ ٢٠٠
٢٧ـ سخرية الأقدار: هل كان وجود الاتحاد السوفيتى أفضل للأمريكان ؟! ٢٠٥
٢٨ـ تغيرات عالمية كبرى: حالة التسعينيات ٢١٠
٢٩ـ تغيرات عالمية كبرى: أول القرن الحادى والعشرين ٢١٥

الجزء الثالث: أمريكا والشرق الأوسط ٢٢١
١ ـ أمريكا والخيارات المتاحة فى الأزمة اللبنانية ٢٢٣
٢ ـ الاتفاق الإسرائيلى الأمريكى والأمن القومى ٢٢٨
٣ ـ الشرق الأوسط: الحقيقة والوهم فى لقاء العملاقين ٢٣٢
٤ ـ الشرق الأوسط: الولايات المتحدة خصم أم وسيط؟ ٢٣٤
٥ ـ الشرق الأوسط وقمة جنيف: محادثات المواقع الثابتة ٢٣٦
٦ ـ إسرائيل وحرب الكواكب: الاختلال الثالث فى توازن القوى ٢٣٨
٧ ـ ليبيا وأمريكا فى انتظار المواجهة !! ٢٤٠
٨ ـ الحظر الأمريكى على إيران: سياسة رشيدة أم حماقة جديدة !! ٢٤٤
٩ـ حدود القوة...!! ٢٥٠
١٠ـ أولبرايت ٢٥٤
١١ـ خرائط...!! ٢٥٧
١٢ـ حروب ماكدونالدز... وكنتاكى !! ٢٦١
١٣ـ التقرير الذى لم يقرأه أحد: الشرق الأوسط فى عيون C.I.A. ٢٦٥
١٤ـ الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ .... ٢٧٠
١٥ـ شهادة رئيس المخابرات الأمريكية ٢٧٥
١٦ـ إسرائيل فى الميزان الأمريكى ٢٧٩
١٧ـ العرب على غلاف النيوزويك ٢٨٤

١٨ـ معركة واشنطن ؟! ٢٨٧
١٩ـ معركة ما قبل الهجوم على العراق ٢٩٠

الجزء الرابع: مصر وأمريكا ٢٩٥
١ ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣
نظرة على الاستراتيجية الأمريكية والمتغيرات الممكنة فى الفكر الأمريكى
بعد ١١ عاما ٢٩٧
٢ ـ المقاطعة والمقاطعون..!! ٣٠٥
٣ ـ الحديث مع الذات..!! ٣١١
٤ ـ مصر وأمريكا والرحلة ٩٩٠ .... ٣١٤
٥ ـ الوجوه الأربعة للعلاقات المصرية الأمريكية ٣١٨
٦ ـ الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية ٣٢٣
٧ ـ انتخابات مصر وأمريكا ! ٣٢٨
٨ ـ تقرير من واشنطن ٣٣٢
٩ـ الدائرة الأمريكية ٣٣٧
١٠ـ زيارة جديدة لأمريكا: مصر والولايات المتحدة بعد الحادى عشر من سبتمبر ... ٣٤١
١١ـ أمريكا والمعونة وأشياء أخرى مهمة ٣٤٦
١٢ـ ماذا نفعل مع أمريكا والعراق ؟! ٣٥٠

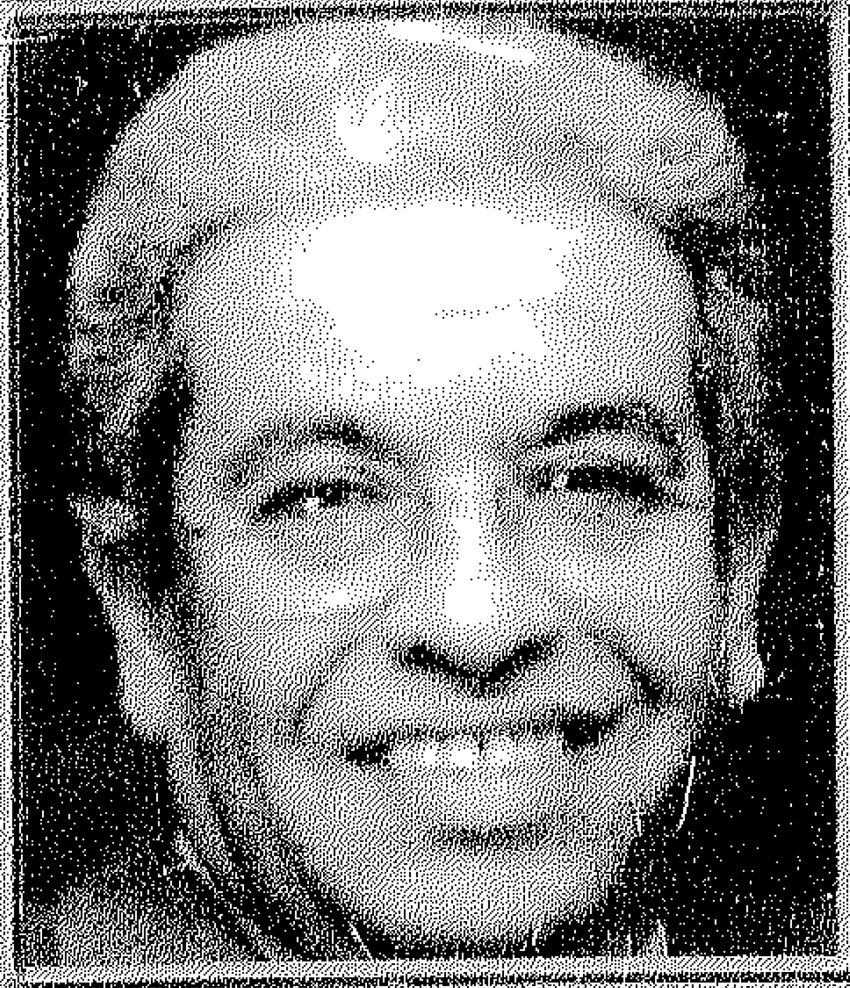
أحدث مؤلفات الدكتور/ عبد المنعم سعيد بشركة نهضة مصر

١ - العالم على حافة الهاوية.

٢ -أمريكا والعالم .. الحرب الباردة .. ومابعدها .



www.nahdetmisr.com



أمريكــا و العـــالم

الحـرب البـاردة.. وما بعدهـا

هـذا الكتاب ..

يمر العالم الآن بمرحلة المخاض لظهور وتبلور عدد من المفاهيم وأنماط جديدة من العلاقات الدولية التى من المتوقع لها أن تقبل أو تتناهض بشكل أو بآخر تبعا لتطور الأحداث العالمية والتى لم تعد بعيدة عن أى دولة أو أى مكان.. فما حدث فى زلزال ١١ سبتمبر ٢٠٠١ له توابعه المؤثرة فى كل أنحاء العالم.

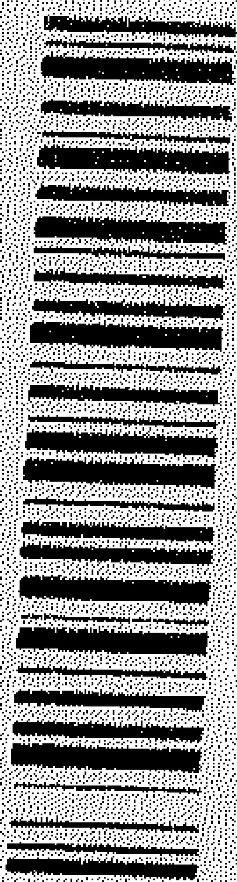
وقد كان لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية طاقات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية هائلة دوره فى لعب دور فعال ومؤثر فى كافة أشكال العلاقات الدولية.

فى هذا الكتاب الذى يشكل إطلالة ونافذة على الولايات المتحدة الأمريكية يتم التعرف على الواقع الداخلى الأمريكى وعلاقة أمريكا بالعالم عبر مراحله المختلفة الأخيرة والتى عرفت بالحرب الباردة الثانية وحتى الآن.. والتى تتمثل فى مرحلة ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتى مرت خلالها أمريكا والعالم والشرق الأوسط ومصر بتغيرات مختلفة بدأت باحتدام الحرب الباردة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ثم مرحلة البيروسترويكا ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ثم إقامة النظام العالمى الجديد ١٩٩٠ - ١٩٩٥، والعولمة ١٩٩٥ - ٢٠٠١.

فهل نحن مقبلون على حرب باردة جديدة طرفاها العملاق الأمريكى فى مقابل العالم؟!

سؤال يجيب عنه هذا الكتاب...

الناشـر





نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨
www.nahdetmisr.com